



**قطاع غزة بعد الانسحاب:  
دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية**

**تموز ٢٠٠٦**



حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٦

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

غزة

رام الله

تلفاكس: ٢٨٣٨٨٨٤ ٨ (٩٧٢)

هاتف: ٢٩٥٩٢٥٠ ٢ (٩٧٢)

٢٨٢٦٧٥٥ ٨ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٥٨١١٧ ٢ (٩٧٢)

ص.ب ١٨٧٨ رام الله

بريد الكتروني: [dsp@birzeit.edu](mailto:dsp@birzeit.edu)

صفحة الكترونية: <http://home.birzeit.edu/dsp>

بدعم من: مؤسسة فورد فاونديشن

الآراء الواردة في أوراق العمل تعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا تعبر بالضرورة عن  
وجهة نظر المؤسسات القائمة على المشروع.

فريق العمل:

نادر سعيد

رئيس الفريق:

مفيد قسوم

المحررون:

نادر سعيد

وسيم أبو فاشة

غسان أبو حطب

مساعدو البحث:

عماد الصيرفي

رامي مراد

راقية أبوغوش، ميساء البرغوثي

المساعدة الفنية والإدارية

ناهد سمارة ، ألفت دارعثمان

حنا قديس، أوصاف نخلة

وسيم أبو فاشة

التدقيق اللغوي



## قائمة المحتويات

٩	نادر سعيد	تمهيد
١٣	نادر سعيد، ناصر أبو العطا وسيم أبو فاشة	الفصل الأول: نظرة جديدة على مشهد مألوف (توطئة نظرية)
٣٩	اعتماد مهنا	الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي لتحليل خطاب التنمية في فلسطين
٧٩	إبراهيم أبراش	الفصل الثالث: دور السلطة الوطنية الفلسطينية: نظرة استشرافية لسلطة دولانية
١٢١	تيسير محيسن	الفصل الرابع: رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة: قراءة تحليلية
١٥٩	محسن أبورمضان	الفصل الخامس: نظرة تحليلية للعمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام ١٩٩٤: متغيرات وآفاق
١٩١	أسامة نوفل	الفصل السادس: نظرة لمستقبل القطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة
٢١٥	مفيد قسوم	الفصل السابع: نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني

## المساهمون (حسب الأحرف الأبجدية):

### • إبراهيم أبراش:

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الأزهر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس منذ عام ١٩٧٨م، مفكر ومحلل سياسي، وعضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية - فلسطين. له العديد من الإسهامات من خلال أوراق العمل والمؤتمرات والندوات، صدر له خمسة عشر مؤلفاً منها: (١) البعد القومي للقضية الفلسطينية، (٢) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، (٣) المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي.

### • أسامة نوفل:

ماجستير اقتصاد، باحث اقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني، محاضر غير متفرغ في الجامعات الفلسطينية، أصدر العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية، عضو في لجان اقتصادية مختلفة.

### • اعتماد مهنا:

مرشحة للدكتوراة في مجال الدراسات التنموية من جامعة سوانزي/ويلز، بريطانيا. تعمل حالياً مع المؤسسات الوطنية والمحلية والدولية في مجال الاستشارات التنموية، بالتحديد في قضايا النوع الاجتماعي والفقر والمشاركة. ساهمت كعضو لجنة استشارية في إعداد تقارير التنمية البشرية في فلسطين. وهي الآن عضو لجنة استشارية لإعداد كتاب حول السكان والسياسات السكانية في فلسطين. وتعمل أيضاً مدربة وميسرة في العديد من الموضوعات التنموية وتعد مواد تدريبية تعتمد منهج المشاركة.

### • تيسير محيسن:

حاصل على شهادة الماجستير في هندسة الكمبيوتر، يعمل في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) كمدير لبناء القدرات والمناصرة، له إسهامات تنموية من خلال دراسات وأبحاث وأوراق عمل ومقالات منشورة، ناشط في إطار المجتمع المدني، له مشاركات في مؤتمرات محلية وعربية، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية - فلسطين، عضو إتحاد الكتاب الفلسطينيين.

## • محسن أبو رمضان:

مدير المركز العربي للتطوير الزراعي - غزة، عضو اللجنة الاستشارية لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني الذي يصدر عن جامعة بيرزيت، عضو مجلس إدارة معهد دراسات التنمية - غزة، مؤسس وعضو فاعل في العديد من مؤسسات العمل الأهلي في قطاع غزة.

## • مفيد قسوم

منسق البحث والتطوير في برنامج دراسات التنمية. حاصل على درجة الدكتوراة في تحليل السياسات العامة والتخطيط الحضري والتنمية الدولية، جامعة ايلينوي (شيكاغو)، ٢٠٠٤.

## • نادر سعيد

مدير برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت. دكتوراة علم اجتماع من جامعة ويسترن ميتشغان، ١٩٩٢. ماجستير، اقتصاد من جامعة ويسترن ميتشغان، ١٩٨٦. رئيس فريق العمل على تقرير التنمية البشرية في فلسطين، أستاذ مساعد، دائرة علم الاجتماع و معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

## • وسيم أبو فاشة

باحث غير متفرغ في برنامج دراسات التنمية، يدرس الدكتوراة في السياسات العامة والمجتمع المدني في جامعة بروكسل الحرة، حاصل على الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من جامعة النجاح الوطنية ٢٠٠٤. مؤلف رئيسي في تقرير التنمية البشرية في فلسطين ٢٠٠٤.





إنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الكتاب الذي يعنى بتقييم وتحليل الأوضاع على الأرض في قطاع غزة كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية وتجربتها. لقد كان لجامعة بيرزيت، وما زال، اهتمام خاص بهذه الأرض الفلسطينية، فعدا الاعتبارات الإنسانية والوطنية، فإن جامعة بيرزيت وانطلاقاً من وعيها وإيمانها بدورها الأكاديمي التنويري عملت على تأسيس ثلاثة مقرات لها في قطاع غزة، وهي لمعاهد التنمية والحقوق والبيئة، إذ تقوم هذه المراكز بنشاطات دورية تتعلق بمستقبل قطاع غزة، والظروف المعيشية وهموم أهله.

نقدم هذا الكتاب، ولا نتوهم بأننا وصلنا لإجابات قاطعة، فالوضع هناك - كما في كل الأراضي الفلسطينية - أعقد من أن يتم اختزال معطياته بين دفتي كتاب، ولا نعتقد أننا قدمنا الصورة بتعميقاتها النظرية والعلمية والميدانية أيضاً، فالظروف متغيرة كرمال الصحراء، كما أن طبيعة الأطراف الفاعلة في المشهد الفلسطيني، تتسم بدرجة من العدوانية تارة والتدخلية تارة أخرى. لقد حاولنا من خلال إعداد هذا الكتاب، أن نحفز المفكرين والباحثين والمؤسسات ذات العلاقة للتفكير الجاد بمستقبل قطاع غزة، وللإجتهاد الأكاديمي الموضوعي أمام الفرصة التي أفضت إليها عملية إعادة الانتشار الإسرائيلي، بإيجابياتها وسلبياتها، وأخيراً، للتأمل الخلاق لما يحدث من تغيرات جوهرية على المشهد الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي. حاولنا أن نستخدم مناهج تحليل قائمة على فهم سوسيولوجي متعمق، كما جربنا أن نساهم في تعزيز كادر من الباحثين المتمكنين من التحليلات الاجتماعية. ربما نكون قد نجحنا في كثير مما خططنا له، لكننا ندرك في ذات الوقت، أننا لم نحقق كل ما نطمح إليه.

لقد حاولنا أن نعزز قدراتنا كفريق عمل من خلال زيارة علمية للشقيقة جمهورية مصر العربية، حيث استضافنا أهل كرام: في منتدى العالم الثالث: إسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم سعد الدين، إبراهيم العيسوي، محمود منصور، شهيدة الباز، حلمي الشعراوي، عبد القادر ياسين. وفي مركز البحوث العربية والإفريقية: سمير أمين، حلمي الشعراوي، فوزي منصور، عواطف عبد الرحمن، أحمد بهاء الدين، عبد الغفار شكر، زين العابدين فؤاد، أمين إسكندر، عبد العال الباقوري، إسماعيل زقروق، جمال عمر، مدحت أيوب، حسنين كشك، عبد الحميد حواش، ضياء رشوان، كمال عباس، سيف حمدان، مصطفى مجدي الجمال، ميساء جمعة، نور الدين (الجزائر). نشكركم على احتضانهم وتعاونهم وملاحظاتهم الجوهرية ودعمهم. ومن بين أعضاء الفريق الفلسطيني كان كل من: غازي

الصوراني، إبراهيم أبراش، ناصر أبو العطا، نشكرهم جزيل الشكر.

لقد تم نقاش فكرة الكتاب ومحتوياته مرات عديدة، وتطورت الفكرة كما تتطور الظروف في غزة، وتم أخيرا الاستقرار على الابتعاد إلى حد ما عن الفكرة الأصلية للكتاب، وهي معالجة أكاديمية- نظرية للمواضيع المطروحة، إلى تركيز أكبر على التجربة الفعلية والمعاشة، والتعمق باتجاه الاستفادة من التجربة من أجل تقديم التوصيات المستقبلية. نقدم في هذا الكتاب سبعة فصول على النحو التالي: يقدم الفصل الأول إطارا نظريا أوليا ونبذة تاريخية حول المكان والمشهد المتحول، وي طرح مفهوم الدولة الافتراضية وتطبيع مفهوم الدولة، ويتعرض للسؤال الجوهرى حول إمكانية دراسة (مجتمع فلسطيني) أو (مجتمعات فلسطينية)، وإمكانية دراسة قطاع غزة بارتباط أو بمعزل عن باقي مكونات الوطن. كما يقدم الفصل مراجعة للنظريات الاجتماعية العامة، وتلك التي حاولت فهم التحولات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. أما الفصل الثاني فيقدم نقاشا للمفاهيم النظرية السائدة في الحوار حول (التنمية) في فلسطين عامة وفي قطاع غزة خاصة، ويربط التحليل بالزمان والمكان (السياق)، ويعالج بشكل فعال تأثير الخطاب التنموي بارتباطاته العالمية على التخطيط من أجل التنمية، ونشر ثقافة (غير محلية) في محاولة توطين الخطاب الدولي. ويقدم الفصل الثالث تحليلا سياسيا-استراتيجيا لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وطبيعة التحولات التي حدثت للمشهد السياسي على الأرض، وخصوصا تلك التي ارتبطت بخطة شارون (الانسحاب الأحادي من قطاع غزة). ويحذر المؤلف من التبعات على المشروع الوطني برمته، وما قد ينتج عن ذلك، من أن تكون الحلول الأحادية فرض لحلول نهائية تؤدي إلى تطبيع الاحتلال. وبدوره، يقدم الفصل الرابع عرضا مثيرا ومتعمقا لتجربة الأحزاب والفصائل السياسية من حيث رؤاها التنموية، أو غياب مثل تلك الرؤى، وتأثير هذا الوضع على الأجندة التنموية الفلسطينية. كما يقدم الفصل تحليلا استشرافيا لدور كل الاتجاهات السياسية وإمكانيات تطويرها من أجل مستقبل تنموي أفضل لغزة خاصة وللوطن عامة. أما الفصل الخامس فيقدم رؤية ميدانية للعمل الأهلي الفلسطيني، وإن كان الباحث يعتمد أساسا على تجربته في هذا المجال، وخاصة للعقدين الأخيرين من نشاط هذه المنظمات، فإن الفصل يلمح إلى أبعاد نظرية مرتبطة بمفاهيم العولمة والليبرالية الجديدة وردود فعل مؤسسات المجتمع المدني على أسئلة العصر وآليات التحالف والتنافس والصراع. ويركز الفصل السادس على طبيعة المحددات الاقتصادية سواء السياسية أو تلك النابعة عن الاتفاقيات مع الطرف الآخر، وكذلك يناقش طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة، وتأثيرها على الإمكانيات

المستقبلية لتطوير الأوضاع الاقتصادية بالتركيز على القطاع الخاص الفلسطيني. أما الفصل السابع والأخير، فيقوم بتفكيك العلاقة التبادلية بين العالمي والمحلي، ويقدم نظرة متعمقة للمفاهيم منطلقاً من أبعاد نظرية كونية وبنوية. كما يساهم الفصل في تطبيق المفاهيم النظرية على واقع غزة من خلال استعراض مؤشرات ذات دلالة. وفي نفس الوقت يقدم الفصل مقترحات مثيرة حول ما يمكن القيام به وخصوصاً في مجال المشاريع الكبرى للقيام بما يمكن أن يؤدي لتنمية قطاع غزة (كإقامة جزر قبالة سواحل غزة، وإقامة مدينة في سيناء).

إن غالبية التحليلات تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التغيرات المستمرة في القطاع، ولكنها لا تركز بشكل كاف على ما بعد الانتخابات الفلسطينية (يناير - كانون ثاني ٢٠٠٦) وتبعات فوز حركة حماس في الانتخابات، وما نتج عن ذلك من (انقلابات) سياسية واقتصادية تمثلت في التوقف الغربي عن تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية، كمؤشر على ترك الموضوع السياسي بدون الرصيد الاقتصادي لدعمه (عوائد السلام). كما أن الصراع الفلسطيني - الفلسطيني بين برنامجين متناقضين حقا لا يمكن حسمه أو توضيح معالمه بشكل نهائي بدون الانتظار لرؤية كيفية تطور الأحداث. وبأي حال من الأحوال، نتمنى أن يكون هذا الكتاب مساهمة، ولو متواضعة، في النقاش الفلسطيني والإقليمي والعالمي حول ما يمكن لغزة أن تكون، وما يمكن لرؤية محلية أن تقدمه في هذا المجال. وهنا أود تقديم الشكر للممول الرئيس لهذه الدراسة - مؤسسة فورد، وجميع الباحثين والباحثات والمساهمين والمساهمات في إخراج هذا العمل لحيز الوجود.

نادر عزت سعيد

مدير برنامج دراسات التنمية -- رئيس الفريق



الفصل الأول:

قطاع غزة - نظرة جديدة على مشهد مألوف  
(توطئة نظرية)

نادر سعيد، ناصر أبو العطا، وسيم أبو فاشة



## الفصل الأول:

### قطاع غزة - نظرة جديدة على مشهد مأوف

#### (توطئة نظرية)<sup>1</sup>

#### مقدمة:

في خضم الصراع العنيف مع إسرائيل والذي امتد لعقود طويلة، وفي ظل هيمنة المقاربات السياسية والقانونية والعاطفية الانفعالية، غابت الدراسات الاجتماعية المعمقة حول المجتمع الفلسطيني والتحويلات التي طرأت عليه خلال تعاقب مراحل الصراع. فقد تركز الاهتمام على الأبعاد السياسية للصراع كالمقاومة وأساليبها وأهدافها، والوضع القانوني للفلسطينيين والدولة الفلسطينية والاتفاقيات الموقعة وقضايا المياه والحدود والمستوطنات، وكذلك الأبعاد المعيشية كالفقر والبطالة. كما أن هناك دراسات تهتم بقضايا التحول الديمقراطي والدستور والانتخابات والإصلاح. وفي المقابل، فإن قلة من الدراسات تناولت انعكاسات كل ذلك على بنية المجتمع الفلسطيني، والعلاقة الجدلية بين البنية الفوقية - السياسة - والبنية التحتية وخصوصاً البناء الاجتماعي، ما معناه أن اهتمام الدارسين انصب على دراسة الفلسطينيين كشعب (بالمعنى السياسي) أكثر من الاهتمام بالفلسطينيين كمجتمع (بالمفهوم السوسولوجي). كما أن الكثير من الدراسات بعد نشوء السلطة الفلسطينية تعاملت مع الأراضي الفلسطينية المدارة من السلطة بوصفها دولة بما يعني القفز عن، أو إغفال، الطبيعة الانتقالية للكيان السياسية الفلسطينية، مع التنويه إلى أن دراسات أخرى سبقت هذا الطرح كانت قد تعاملت مع فلسطين بوصفها وطناً بالمعنى الوجداني، وهذا الأمر يكاد يشكل تقاطعاً وتمفصلاً في ذات الآن مع الدراسات السوسولوجية التي لم تستطع رؤية الفلسطينيين كمجتمع بمقدار ما رأته كشعب.

ومما لا شك فيه أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من داخل قطاع غزة يشكل بداية لمرحلة

<sup>1</sup> لقد تم كتابة هذا الفصل ليشكل مدخلاً نظرياً يستخدم في كتابة فصول الدراسة، ولم يتم ذلك بشكل كلي لأسباب عديدة منها التباين في خلفيات أعضاء فريق البحث من حيث قريبتهم أو بعدهم عن النظرية الاجتماعية ومنهج التحليل السوسولوجي، كذلك فقر الموارد المادية والبحثية التي لم تمكن الفريق من استخدام منهجيات مسحية وميدانية أخرى لتصبح هذه الدراسة (اجتماعية بكل ما في الكلمة من معنى). ومع ذلك يتم تضمين هذا الفصل لوضع القراء في أجواء النقاش حول فصول الكتاب، ولتقديم قراءة نظرية ولو غير مكتملة لدراسة المجتمع الفلسطيني. نتمنى أن يشكل هذا الفصل إضافة، ولو محدودة، للنقاش حول الدراسات الاجتماعية في فلسطين.

جديدة للتعامل المحلي والإقليمي والدولي مع القضية الفلسطينية. ومع التغير الحاصل على المشهد السياسي، فإن تطورات جمة حدثت في شتى المجالات التنموية، والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية. لقد تهافت على قطاع غزة في السنوات الأخيرة عدد كبير من المستشارين والخبراء والمؤسسات الدولية، وقدم الجميع تصورات لما ستكون عليه غزة، ولما سيكون دورهم في أي عملية تنموية مستقبلية. وحتى بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة (كانون ثاني - يناير ٢٠٠٦)، ما زالت المؤسسات الدولية تلعب الدور الأكبر في تحديد طبيعة ووجهة التنمية (أو اللا تنمية) المستقبلية لغزة، خاصة أن هذه المؤسسات تتمتع بوزن دولي ومحلي كبير، وخصوصا في مجال التمويل وإدارته. ولم يتم حتى الآن الخروج بتوصيفات أو تحليلات أو توصيات ذات طبيعة محلية تتمتع بالعمق والشمولية. ولم تتوحد الجهود المحلية للباحثين وصناع السياسة والمؤسسات لتقديم وجهة نظر فلسطينية متكاملة ومتفق عليها، ولذلك أصبح المسؤولون في المؤسسات المختلفة يتعاملون مع أجندات ورؤى خارجية تتمتع بقوة التمويل والدعم السياسي، وأحيانا كثيرة بالحجة نظرا لقصور الأجندة الفلسطينية عن تلبية متطلبات الواقع التنموي الفلسطيني. وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية المذكورة والتي أدت إلى فوز كبير لحركة حماس، لتكرس الفرقة والصراع حول المنبع الأيدلوجي للمستقبل الفلسطيني.

إن رؤية شمولية ومتكاملة لمستقبل غزة يجب أن تنطلق من فهم موضوعي لطبيعة التغيرات الحاصلة خلال العقد الأخير، وفهم أعمق للمشهد الحالي، وتصورات متكاملة ومقنعة تستشرف المستقبل وتجب على التساؤلات ذات العلاقة. يتم من خلال فصول هذا الكتاب مناقشة عناصر لرؤيا فلسطينية بديلة (ولو غير مكتملة) لمستقبل غزة، من خلال مجموعة من الأوراق البحثية المتعمقة التي تعتمد المنهج النقدي التحليلي (ولو بتباين من ورقة إلى أخرى سواء من حيث الكم أو النوع). إن المنهج النقدي المقترح ينظر عميقا في الظواهر قيد الدراسة ويتساءل حول ماهيتها، وأهدافها، ودورها في تحقيق التحرر والتنمية البشرية، وتحديد الخاسرين والرايحين، وارتباطه الظواهر بالاقتصاد السياسي، وعلاقتها بالعملة، والمحافظة على حقوق الأجيال المقبلة والعدالة الاجتماعية. ويبحث المنهج النقدي أيضا في الأسئلة التي ينبغي أن تطرح على كافة المؤسسات والبرامج، وفي آليات عملها والمنهج الضرورية لتكييف هذه الآليات لتناسب مع المتغيرات على الأرض وما هو متوقع من تفاعلات (تعاون أو مشاركة أو تنافس أو صراع) حول الأجندة في المستقبل. كما أن التحليلات والمقترحات التي يقدمها الكتاب، في كل فصوله، تعتمد على معيار ما يتناسب مع مفهوم ومؤشرات (دولة المؤسسات ومؤسسات الدولة): ما الذي تحتويه رؤية وبرامج وآليات عمل كل مؤسسة-قطاع



من أجل دعم إمكانيات تعزيز وتثبيت رؤية الدولة والمؤسسات؟

لقد اعتمد الباحثون على عمق خبرتهم في المجالات قيد الدراسة، وعلى البيانات والكتابات المتوفرة حول الموضوع. كما قام عدد منهم بعقد المقابلات واللقاءات الضرورية وورش العمل لإغناء النقاش والمقترحات وتعزيز البيانات والتحليلات. وتعتمد أوراق العمل المقدمة، وبدرجات متباينة، على مزيج من المناهج التحليلية (الموضوعية) واستخدام الدليل والحجة الموثقة من ناحية، والتجربة الذاتية التي تم استثمارها في تعزيز قيمة محتويات الكتاب (حيث أن غالبية المؤلفين يأتون من خلفيات أكاديمية ويتمتعون بخبرة عملية مباشرة في نفس الوقت). كما أننا حاولنا تقديم رؤية بديلة تتمتع بدرجة معينة من الإبداع والتطوير، بحيث لا يتم إعادة واجترار الموجود وتحنيط الوضع الراهن. إلا أنه وفي المقابل، هناك واقع معقد يفرض نفسه بقوة غير عادية، يسهم في تكريس الضبابية والهلامية ويصعب من توضيح وتحديد الرؤى المستقبلية.

## نبذة تاريخية: السياق السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي

### تحول المشهد<sup>٢</sup>

كان للأحداث التي سبقت ورافقت قيام دولة إسرائيل خلال الفترة (١٩٤٧ و ١٩٤٩) نتيجة مأساوية ودراماتيكية على الشعب الفلسطيني تمثلت في تشريد أعداد كبيرة منهم ونزع ممتلكاتهم وفقدان مصادر رزقهم وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت خلال فترة الاستعمار البريطاني، وانهايار الحركة الوطنية الفلسطينية وليس من قبيل الصدفة أن يؤرخ الوعي الوطني الفلسطيني لهذا الحدث بـ "النكبة".

وفي وسط فلسطين، أو ما بات يعرف بالضفة الغربية، والجزء الصغير من الساحل الجنوبي لفلسطين والذي بات يعرف بقطاع غزة، تمثل الأثر المباشر لقيام دولة إسرائيل على أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين الانتدابية، إذ برتها عنة عن باقي فلسطين وعن بعضهما البعض، وأقدهما علاقتهما الاقتصادية ومجالات واسعة من أسواقهما ومصادر عملهما وأملاك جزء من سكانهما، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إليهما، بكل ما ترتب عن ذلك من آثار

<sup>٢</sup> للتفاصيل العودة إلى: زياد أبو عمرو، الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة، في كتاب الشعب الفلسطيني في الداخل - خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إشراف كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٧٧-١٨١. وكذلك، حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص ص ٣٠٠-٣١٠.

اجتماعية واقتصادية ونفسية وجسمية. وكان لضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ووضع قطاع غزة تحت سيطرة الإدارة المصرية آثار جذرية على البنية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لكل منهما. وجاء احتلال الضفة والقطاع عام (١٩٦٧) والذي ترافق مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية ليحدث تحولات جديدة في البنية الاجتماعية في هذه المناطق، وهي البنية التي ورثتها السلطة الوطنية الفلسطينية عند قيامها في منتصف عام (١٩٩٤).

إن ما يعرف بقطاع غزة اليوم كان، حتى سنة ١٩٤٨، جزءاً لا يتجزأ من اللواء الجنوبي في فلسطين وكان هذا اللواء الذي تكون من قضائي غزة وبئر السبع، من أفقر مناطق فلسطين على الرغم من أنه كان يشكل: ٥١٪ من مساحة فلسطين وكان سكانه يشكلون (١١٪) من مجموع السكان.

ونتيجة حرب ١٩٤٨ حدث في القطاع بعض التغيرات البنوية، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسكاني فعلى الصعيد الاقتصادي فقد القطاع جزءاً من موارده الاقتصادية (أراضي زراعية - وأسواق - وطرق ومواصلات - وعلاقات تجارية داخل فلسطين - أسواق ليد العاملة) وفقدت الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين مصادر رزقها، إذ تركز نشاط هؤلاء في منطقة اللواء الجنوبي. وفقد نحو ٨٠٪ من ملاك الأراضي والمزارعين من سكان القطاع ملكيات داخل فلسطين، كما فقد عدد كبير من السكان. وعشية حرب حزيران / يوليو (١٩٦٧) كان عدد سكان القطاع طبقاً للإحصاءات الاسرائيلية التي جرت بعد الاحتلال وبعد ترحيل أو رحيل عشرات الآلاف من السكان عن القطاع يبلغ (٣٥٤ ألف) نسمة. وتشير تقديرات أخرى إلى أن عدد السكان كان يتراوح بين (٤٠٠ ألف) نسمة (٤٥٥ ألف) نسمة.

ولم يكن لقطاع غزة الحالي دور اقتصادي يذكر خارج إطار تكامله مع بقية أنحاء اللواء الجنوبي فغزة باعتبارها عاصمة اللواء كانت مركز الحركة التجارية ومنها كان يصدر إنتاج باقي منطقة ولواء غزة. لقد كان معظم إنتاج اللواء زراعياً، واشتهر بزراعة الحبوب كالمح والشمع وغيرها من المزروعات البعلية لفقر في مصادر المياه. ولم يعرف اللواء الجنوبي صناعة ذات قيمة إذا تجاوزنا بعض الصناعات التي هي أقرب إلى الحرف والتي لا تلغي الطابع الزراعي للواء. وقد انعكست قدرات اللواء الاقتصادية على مقدار ما يستوعبه من السكان، كما يستدل من توزيع السكان في بقية ألوية فلسطين ومقدر كثافتها ففي الوقت الذي كان فيه معدل كثافة السكان في اللواء الجنوبي ١٣,٩ شخصاً فقط بينما كان معدل النسبة في لواء اللد ٣٩٧,٢ شخصاً ولواء حيفا ٢٢٠,٤ شخصاً وفي الجليل ٨٢,٧ شخصاً. كما ويلاحظ أن الكثافة السكانية في المنطقة الساحلية من اللواء الجنوبي (منطقة غزة) منخفضة عن مثيلاتها

من المناطق الأخرى، ففي الوقت الذي كانت تبلغ فيه الكثافة ١٢٣,٥ شخصاً في غزة، فإنها بلغت ١١١٦,٥ و ٢٢٠,٤ في منطقتي يافا وحيفا على التوالي.

### قطاع غزة: ٢٨ عاماً من الاحتلال<sup>٢</sup>

لقد شهد قطاع غزة رحيل الاحتلال الإسرائيلي عن أرضه بعد ٣٨ عاماً، وهو الآن في طريقه إلى مرحلة التحرر الوطني الكامل بالرغم من أن هناك عناوين ما زالت عالقة وتشوب خطة الفصل أحادية الجانب التي أخرجها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون للالتفاف على خطة خارطة الطريق وباقي المرجعيات الدولية، ولتجميد العملية السياسية حتى إشعار آخر.

### الملاحج الجغرافية والديمغرافية لقطاع غزة

جاءت تسمية قطاع غزة كاصطلاح عسكري، وليس بوصفه إقليمياً جغرافياً متميزاً فهو الجزء الصغير المتبقي من قضاء غزة، أحد التقسيمات الإدارية الفلسطينية قبل النكبة. وتبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم مربعاً، ويبلغ طوله حوالي ٤٥ كم ويعرض يتراوح ما بين ٦ - ١٢ كم. أما على الصعيد الديمغرافي، فقد بلغ عدد سكان قطاع غزة عند منتصف ٢٠٠٥ حوالي ١,٤٧ مليون نسمة. أما معدل الكثافة السكانية ٤٠٣٣ نسمة/كيلومتر مربع، أما معدلات النمو السكاني فترواحت بين ٣,٩٧٪ و ٤,٥٢٪ في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٥. هذا ويبلغ عدد اللاجئين الذين يسكنون المخيمات الفلسطينية في القطاع نحو ٤٣٣ ألفاً يتوزعون على ثمانية مخيمات، أكبرها مخيم جباليا الذي ناهز عدد سكانه نحو ٩٥ ألف نسمة.

### قطاع غزة ومسيرة البناء والتعمير

نتيجة لاتفاقيات أوسلو، بدأت أول سلطة وطنية فلسطينية عملها في قطاع غزة وأريحا، والتي أخذت على عاتقها مواصلة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لتنفيذ ما تم التوقيع عليه من اتفاقات وصولاً إلى الحل الشامل، وبناء المؤسسات الفلسطينية ومرافق البنية التحتية التي تعرضت للتخريب والإهمال من قبل الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والعمل على تنفيذ الخطط التنموية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني وتأمين الدعم المالي اللازم لعمليات البناء والتنمية من جهة ثانية. لقد وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام أعباء ومهام ثقيلة للنهوض بقطاع غزة، فالقطاع وبعد مضي ٢٧ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي يعاني الكثير من

<sup>٢</sup> هذا الجزء ملخص لدراسة تجميعية منشورة على الصفحة الإلكترونية للهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٥، مع الشكر والتقدير. وكذلك، يمكن العودة إلى: جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.

المشاكل، حيث أنه من المساحة الصغيرة سيطرت إسرائيل على مساحة ٤٦ ألف دونم من أخصب الأراضي الزراعية، وتعلو أكبر مناطق الخزان المائي الجوفي العذب، لتقييم عليها مجموعة من المستوطنات لإسكان عدد غير قليل من المهاجرين اليهود الجدد. وفيما يلي استعراض سريع لواقع قطاع غزة بعد مرور أكثر من أحد عشر عاماً على نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، مقارنة بالفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٤ .

### • الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة

عمدت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في قطاع غزة على تشويه هيكلي الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، وإفشال أي إمكانية لقيام اقتصاد فلسطيني قادر على الاكتفاء الذاتي والنمو. ونتيجة للسياسات الإسرائيلية اتسم الاقتصاد الفلسطيني بالركود خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٩٣، حيث تدنت مساهمة القطاع الزراعي لحساب قطاع البناء والصناعة التي كانت في معظمها مشاريع صغيرة وعائلية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

إن كل الظروف والمعوقات التي خلقتها إسرائيل، جعلت من الصعب قياس معدلات النمو للاقتصاد الفلسطيني آنذاك، إذ اختلفت التقديرات كثيراً، وقد بلغت معدلات النمو لعام ١٩٩٦ حوالي ١,٦٪ و ٢,٩٪ للناتجين القومي والمحلي وحوالي ٥,٥٪ و ٣,٣٪ عام ١٩٩٨ على التوالي، ثم ٤,٦٪ و ٤,٥٪ عام ١٩٩٩ للناتجين على التوالي. بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، قامت إسرائيل على الفور بإجراءات ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من ١٠٪ عشية الانتفاضة إلى نحو ٣٤٪ في نهاية أبريل ٢٠٠٥، وتعطلت معظم الأنشطة الاقتصادية، فانخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الذي تراجع بنسبة ٥٠٪، في حين قدرت حجم خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٩/٩/٢٠٠٤ بحوالي ١٥ مليار دولار. وارتفعت نسبة الفقر لتصل إلى نحو ٧٠٪، وهي نسبة كبيرة جداً تعني أن معظم سكان قطاع غزة باتوا في وضع لا يستطيعون فيه تأمين حاجاتهم الأساسية من مأكلاً وملبس وخدمات صحية وتعليمية.. إلخ.

### • النقل والمواصلات

أهملت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع المواصلات في قطاع غزة، إذ بقيت معظم الطرق على حالها لم يتم التعرض لها بالإصلاح أو الترميم، ولم يتم شق طرق جديدة إلا ما يخدم المستوطنات الإسرائيلية. فقد أشارت نتائج الإحصاءات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن مجموع أطوال الطرق التي كانت متوفرة في قطاع غزة حتى عام

١٩٩٧ بلغت ٢٢٣ كيلومتر تتوزع بين طريق قروي وزراعي ورئيسي. أما بعد نشوء السلطة فقد ازدادت أطوال الطرق لتبلغ ٥٤٠,٧ كيلو متر (وفقاً لذات المصدر ٢٠٠٣).

#### • الخدمات التعليمية

تعرض قطاع التعليم للإهمال الشديد إبان الحكم الإسرائيلي المباشر للأراضي الفلسطينية، إذ لم يجر أي تحسين يذكر على هذا القطاع الحيوي والهام. حتى أن هناك شح في البيانات حول هذا القطاع في الفترة المذكورة (تشير بعض المصادر أن حوالي ٦٦٪ من الطلبة تلقوا التعليم الأساسي في مدارس وكالة الغوث). وبعد العام ١٩٩٤ وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية مسألة النهوض بالتعليم على سلم أولوياتها، فرسمت الخطط اللازمة ورصدت الميزانيات الكافية للتعليم، فكانت نتيجة هذه الجهود ارتفاع عدد المدارس وازدياد عدد المعلمين ووضع منهاج دراسي جديد. أما على مستوى التعليم العالي فقد نشأت جامعات جديدة كجامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة، واتسعت الجامعة الإسلامية.

#### • الخدمات الصحية

عملت السلطة الفلسطينية على النهوض بالخدمات الصحية في قطاع غزة، إذ بنت العديد من المستشفيات الحديثة ليصل عددها إلى ٢٠ مستشفى، نصفها مستشفيات حكومية، و١٢٥ مركزاً للرعاية الأولية، منها ٧٢ مركزاً تابعاً للحكومة (ما قبل إنشاء السلطة لم يكن في القطاع سوى ٥ مستشفيات و٢٥ مركزاً للرعاية الصحية الأولية). هذا وبلغ عدد المعاقين في القطاع نحو ١٦ ألف معاق (حتى عام ٢٠٠٠) وهذا العدد يشكل ١,١٥٪ من إجمالي عدد السكان. وحالياً تقوم برعاية هؤلاء المعاقين عدد من مراكز تأهيل المعاقين، بلغ عددها ٥٢ مركزاً تشرف عليها العديد من الجهات أبرزها المنظمات غير الحكومية المحلية التي تشرف على أقل من نصف عدد مراكز التأهيل بقليل (٢٥ مركزاً).

#### • الحياة الثقافية في قطاع غزة

ساهم المثقفون الفلسطينيون في القطاع في إفساح مشاريع التوطين والتدويل في الحقبة الممتدة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٧، وقد انعكست الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الفترة على الجوانب الثقافية المختلفة، إذ لم يوجد عدد قليل من دور السينما مع انعدام وجود المسارح، وعدد محدود من النوادي والجمعيات. وبعد عام ١٩٦٧ أقفلت الصحف وطورد العدد الأكبر من المثقفين وأقفلت دور السينما وتوقف إحياء موسم

المنظار. بعد العام ١٩٩٤ عملت السلطة الفلسطينية على تنشيط الحركة الثقافية خاصة بعد زوال الاحتلال من قلب التجمعات السكانية الفلسطينية فانتشرت النوادي الرياضية والثقافية. فعلى صعيد المراكز الثقافية ازداد عددها لتصل إلى ما يزيد عن ٣٠ مركزاً، كما نظمت العديد من المهرجانات والمؤتمرات والعديد من الفعاليات الثقافية.

### • قطاع غزة وانتفاضة الأقصى

لقد واجه قطاع غزة كما باقي المناطق الفلسطينية اشد إجراءات القمع والحصار منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠، فقد إدت الهجمة الإسرائيلية العسكرية إلى سقوط ٢١٢٦ شهيداً منذ بداية الانتفاضة وحتى ١٥ / ٨ / ٢٠٠٥، منهم ٤٦٤ شهيداً من الأطفال، ١٢١ شهيدة، ١٠٣ شهيد نتيجة عمليات الاغتيال الإسرائيلي، فيما بلغ عدد الجرحى ٤٥٢٨٩ جريحاً، وحوالي ٤٥٠٠ حالة اعتقال، منهم حوالي ٧٠٠ معتقل ما زالوا رهن الاعتقال.

### ثانياً: الحصار والإغلاق:

مارست قوات الاحتلال سياسة الإغلاق والحصار على الأراضي الفلسطينية منذ اليوم الأول لاحتلالها عام ١٩٦٧، وذلك بفرض نظام منع التجول على المناطق الفلسطينية ولفترات طويلة لأغراض المداهمة والاعتقال بين صفوف المواطنين، وإغلاق الشوارع والمدارس، إلا أنها ومنذ عام ١٩٩٣ بدأت بممارسة أساليب إضافية، حيث شرعت بفرض الأطواق الأمنية الشاملة على الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي منع فيه المواطنون من السفر للخارج أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل من جهة أخرى، مما انعكس بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ عدد أيام الإغلاق الكلي (الأطواق الأمنية) التي فرضتها قوات الاحتلال على قطاع غزة في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٩ (٤٦٦) يوماً، حيث شهد عام ١٩٩٦ أعلى معدل إغلاق، والذي بلغ ١٣٨ يوماً.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية. فعلى صعيد قطاع غزة أغلقت معابر ومنافذ القطاع لفترات طويلة، كما نصبت الحواجز العسكرية لتقسيم القطاع إلى ٣ أجزاء، وفي أحيان كثيرة ٤ أجزاء، وأغلقت مطار غزة الدولي والممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وقد بلغ عدد أيام إغلاق كل من معبر رفح وبيت حانون (إيرز)، ٢٩٠ و٦٣٩ يوماً على التوالي، وذلك حتى ٣١ / ٧ / ٢٠٠٥.

### ثالثاً: الخسائر الاقتصادية:

قامت قوات الاحتلال بانتهاج سياسة تدميرية للقطاع الزراعي الفلسطيني، تمثلت في تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المائية في القطاع. وقد قدرت قيمة خسائر القطاع الزراعي المباشرة في قطاع غزة بـ ٣٠١ مليون دولار أمريكي (منذ بداية الانتفاضة حتى آخر يوليو ٢٠٠٥)، أما الخسائر غير المباشرة فتزيد عن ذلك بكثير، نظراً لإعاقبة عمليات التصدير وعدم تمكن المزارعين من الوصول إلى مزارعهم وتلف المحاصيل الزراعية نتيجة الحصار والإغلاق. أما على صعيد الخسائر الصناعية، فقد دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة من ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى ١٥/٨/٢٠٠٥ حوالي (٢٨٦) مصنعاً، وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بها حوالي ٢٩ مليون دولار، وهذه خسائر مباشرة.

### رابعاً: هدم البيوت:

كانت سياسة هدم البيوت والمنشآت الفلسطينية من السياسات الإسرائيلية التي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي طوال فترة احتلالها لقطاع غزة، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات هدم البيوت والمنشآت في خطوات مدروسة ومبرمجة بهدف إلحاق أكبر الخسائر المادية والمعنوية بالشعب الفلسطيني، وتفريغ الأراضي المجاورة للمستوطنات والمناطق الحدودية، وجعلها مناطق خالية تماماً من المساكن أو أي نشاط بشري فلسطيني لذرّاع أمنية. هذا وقد بلغ عدد المنازل التي دمرت كلياً أو جزئياً في القطاع نحو ٢٨ ألف منزل، إضافة لحوالي ٤٢٥ من المباني العامة والمنشآت الأمنية التي طالها التدمير.

### خامساً: مصادرة الأراضي والاستيطان:

كانت سياسة مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها لإسكان المهاجرين اليهود فيها، تقف على رأس الخطط والمشاريع التوسعية الإسرائيلية على حساب الأرض الفلسطينية، وفي سياق هذه السياسة قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على نحو ٥٩ ألف دونم من قطاع غزة، وهذه تشكل ١٦,١٪. وقد أقيمت العديد من المستوطنات والمواقع الاستيطانية على مساحة ٤٦ ألف دونم، تشكل ١٢,٦٪ من مساحة القطاع. أما المساحة المتبقية وهي ١١ ألف دونم عبارة عن أراضي مجاورة للطرق العرضية الثلاث التي تربط المستوطنات في قطاع غزة بإسرائيل، وهي طريق صوفا - غوش قطيف، طريق كيسوفيم - غوش قطيف، طرق كارني - نتساريم، بالإضافة إلى الأراضي التي جرفتها قوات الاحتلال في منطقة محور صلاح الدين (ممر فيلادلفيا) والمناطق الحدودية في شمال وشرق القطاع.

## الأبعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة<sup>٤</sup>

بقراءة فاحصة لخطة فك الارتباط الإسرائيلي عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، يمكن ملاحظة مضامينها ونقاطها الهامة، وهي:

١. أن إسرائيل تسعى للتنصل من تبعاتها القانونية وما يترتب عليها من التزامات باعتبار أنها سلطة احتلال وأن قطاع غزة هو أراضي محتلة.
٢. احتفاظ إسرائيل بسيطرتها الكاملة على الحدود والمعابر والمنافذ الدولية بالإضافة إلى سيطرتها على المجال الجوي والبحري لقطاع غزة.
٣. احتفاظ إسرائيل بقوة عسكرية فعالة يمكن استخدامها في إعادة احتلال قطاع غزة أو توجيه ضربات للشعب الفلسطيني.
٤. عزم إسرائيل على التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية مقابل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

إن هذه النقاط التي تضمنتها خطة فك الارتباط الإسرائيلي عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية إنما تدل على استمرار السياسة الإسرائيلية في سيطرتها على قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، في الوقت الذي تسعى إلى تسويق خطتها إعلامياً وسياسياً على أنها انسحاب كامل لا يقتضي منها أي تبعات قانونية لخدمة مصالحها السياسية الأمنية، الأمر الذي يخالف كل المواثيق والأعراف الدولية التي أكدت أن قطاع غزة هو أراضٍ محتلة. فقد أقرت قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ والقرار رقم ١٥٤٤، كما أن محكمة العدل الدولية أقرت في تموز ٢٠٠٤ بكون الأراضي الفلسطينية ومن بينها قطاع غزة أراضٍ محتلة، حتى أن المحكمة العليا الإسرائيلية أقرت بأن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧ أراضٍ محتلة حسب القانون الدولي.

إن انسحاباً فعلياً للاحتلال الإسرائيلي لا بد وأن تتوفر فيه شروط أهمها:

- أن يكون الانسحاب كاملاً غير منقوص.
- إتاحة الفرصة للسلطة الوطنية الفلسطينية لبيسط سيطرتها الكاملة على الأراضي التي تنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتصرف السلطة الوطنية الكامل والمطلق في المجال البحري والجوي والبري.

<sup>٤</sup> للمزيد حول الانسحاب من غزة، يمكن مراجعة: علي الجرباوي، خطة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ١٩٩٩.





الواقع، كالقاعدة الإنتاجية للمجتمع الفلسطيني، والوضع الطبقي والأطر المؤسسية ودور الاحتلال وتأثيرات البيئة المحيطة، ووصف الأوضاع المعيشية للفلسطينيين استناداً للدراسات المتوافرة. وهذا يتم مع إدراك عدم ضرورة التوسع والاستطراد في التحقيب التاريخي والموضوعات المبحوثة بما يتوافق ومدة الدراسة وتكاليدها وحجم الطاقم البحثي، وبالتالي تم التركيز على التحولات الاجتماعية لمرحلة ما بعد أوسلو (١٩٩٣) وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٤). أما على مستوى الاستشراف، فيتم الاعتماد على تاريخ طويل من التجربة الأكاديمية والعملية لدى الباحثين والحوارات المتعمقة مع ذوي الخبرة والتخصص. كما أن الرؤية المقدمة تركز على تعزيز قيم ومبادئ إنسانية وتنموية تحررية.

ولذلك كله، يسعى هذا الكتاب لبلورة مدخل معرفي تحليلي يؤشر إلى سبل الارتقاء من حالة الركود والتخلف إلى حالة الاستنارة والتقدم العام لمجتمعنا. وفي إطار هذا السعي نطمح لتقديم فهم متعمق لطبيعة أداء المؤسسات الفلسطينية المختلفة ليشكل جزءاً متراكماً من المعرفة حول المجتمع الفلسطيني العربي. وكذلك فإن التنافس على تعريف الواقع الفلسطيني بكل أبعاده مستعر حيث تقوم مؤسسات دولية، وضمن فهم ليبرالي - جديد، بدراسة المجتمع الفلسطيني بجوانبه المختلفة من أجل التخطيط ورسم السياسات (لتنمية المجتمع الفلسطيني والمساهمة في بناء دولة ممكنة). ولذلك، فإن أهمية الفهم والتحليل تتشابه مع ضرورات تقديم تصور بديل قائم على فهم معمق ومحلي (Indigenous) للواقع المتغير ودلالته. فبدلاً من القبول بالتحليلات السائدة وتفسيرات الواقع وتعريفه كما يراه الآخر، نسعى لتقديم فهم تشكل من خلاله إمكانيات للتدخل والممارسة لخدمة الأهداف الوطنية التحررية في إطار الموضوعية العلمية. إن موضوع الدراسة هو موضوع نقاش وصراع فكري، ليس فقط في فلسطين، بل في العالم العربي والعالم ككل. ومن هذا المنطلق تعتمد الدراسة (إلى حد معين) على منهج سوسيولوجي - تاريخي، طبقي يستند لفهم الاقتصاد السياسي باندماجه مع الأطر الثقافية والصراع القائم على المصالح المادية والمعنوية وتشكل الطبقات (أو الشرائح الطبقية) وتأثير ذلك على الحراك الاجتماعي.

### خلفية نظرية

ينظر علماء الاجتماع للتغير الاجتماعي على أنه تعديل (تبدل) في الميكنزمات (الآليات) المتضمنة في البنى الاجتماعية كما تعكس نفسها في الرموز الثقافية وقواعد السلوك والمؤسسات المجتمعية والنظام القيمي. وبهذا المعنى فإن التغير الاجتماعي ظاهرة متصلة بكل زمان ومكان. وفي نفس السياق يمكن التمييز بين عمليات التغير الحاصلة داخل البنى

الاجتماعية والتي تؤدي عادة إلى تكيفها من أجل المحافظة عليها، والتغيير الذي يؤدي إلى تعديل جوهرى في البنى نفسها. وبالمجمل فإن نظريات التغيير الاجتماعى، الكلاسيكية والحديثة، تفترض أن التغيير لا يحدث على عواهنه (Arbitrary)، بل ضمن أنماط تتسم بالانتظام (Regular / Patterned). وما زالت النظريات التقليدية التي تنظر للتغيير من خلال - التراجع: Decline - الانحدار والنزول من حالة الملكوت، التغيير الدائري - Cyclic Change حيث هناك أنماط تعود لتتكرر عبر التاريخ، أو التقدم المستمر - Progress، تؤثر في النظريات الحديثة. ويتم وصفها، أي التقليدية، بالاحتمالية - الجبرية (Determinism) حيث لا سلطة للإنسان على التغييرات، والاختزالية (Reductionism) على نحو يبسط ويصغر التحليل إلى جزئيات غير مترابطة، والسببية ارتباطا بالصفتين المذكورتين. إن التوجهات التي تركز على تفسير التغيير الاجتماعى من (السببية) محدودة بطبيعتها وبمدى قدرتها على التحليل والتفسير.

أما النظريات السوسولوجية فيمكن النظر إليها ضمن أربعة تقسيمات ارتباطا بتفسيرها للحالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعى<sup>5</sup>:

١) النظريات الوظيفية: والتي تنظر للتغيير من خلال منظور (خطي Linear)، وتؤكد على أهمية البنى المجتمعية ووظيفتها في المحافظة على الانسجام والتضامن ضمن تقاسم متكامل للوظائف. ولذلك فإن أي تغيير يحدث في مؤسسة مجتمعية لا بد له أن يؤدي إلى تغييرات في البنى المؤسسية الأخرى بما يخدم المحافظة على بنية المجتمع، ولذلك فإن أي تغيير سيكون (تعديلي - إصلاحى) لا يمس جوهر العلاقة بين البنى الاجتماعية. ومن وجهة نظر بارسون (في نظريته حول التطور) فإن هناك أنواعا من التغيير ترتبط بمدى جوهرية التغيير:

- المحافظة على المنظومة القائمة ضمن حالة من التوازن.
- التمايز الوظيفي البنائي (Structural Differentiation) وهو سائد يساهم في تطور الوحدات البنائية المجتمعية من أجل زيادة تخصصها وفعاليتها وقدرتها على التجاوب والتكامل مع مجمل التغيير الحاصل في البنى الأخرى.
- التكيف المتواصل (Adaptive Upgrading) حيث تتطور آليات التشابك والتكامل والسيطرة بين الوحدات البنائية المختلفة.

<sup>5</sup> For more details on theories, see: Berger, 1963; Blumer, 1969; Chambliss and Siedman, 1982; Collins, 1974; Elias 1978; Kemper, 1976; Laurer, 1982; San Juan, 1998.

• التغيير البنوي وهو الأقل حدوثا في حالة تغير معالم أساسية في النظام القائم مثل منظومة القيم الاجتماعية والأهداف والتوزيع الطبقي .

ويضاف إلى ذلك بعض المظاهر الشمولية- الكلية للتغيير الحاصل بين ما قبل الحداثة والحداثة: التحولات الطبقيّة، والتنظيمات البيروقراطية، وتشريع المؤسسات القائمة، واستخدام النقد والسوق، والقيم ذات الصبغة العامة، والتجمعات الديمقراطية. ويؤكد الوظيفيون الجدد (Neo-functionalists) على أن درجة التنازع داخل البناء المؤسسي والبنى الاجتماعية عامة تؤثر في قدرتها على التكيف، وقد يكون التغيير كبيرا لا يسمح معه بإحداث تكيفات وظيفية بل يؤدي إلى تغييرات جوهرية أو تدمير للبنى القائمة.

وبشكل عام فإن النظريات الوظيفية تركز على التغيير البطيء - التدريجي (ولا تستطيع استيعاب حالات الثورة أو التوتر في أوجه، والتحولات الجوهرية في البنى والقيم). وتعتبر مسألة التعرف على مصادر التوتر مسألة صعبة باستثناء كونها خارجية (Exogenous)، وتم ربط التغيير بحالة معيارية إيجابية تسعى إليها المجتمعات بهدف زيادة التخصص والبيروقراطية وتفعيل تقسيم العمل، الشيء الذي يؤدي إلى درجة أكبر من (العقلانية) والفاعلية والاستهلاك والابتعاد عن (الخرافة).

وضمن نقد النظرية الوظيفية للحداثة من خلال نظرية (Mass society theory)، تم التعرض لمسألة تداعي القيم، واستبدال المؤسسات المجتمعية التقليدية بمؤسسات بيروقراطية مما يؤدي إلى الاغتراب واللاشخصنة، وضعف الاعتماد المتبادل بين المؤسسات.

(٢) النظريات الصراعية: وهي تلك المرتبطة بالنموذج الديالكتيكي (الجدلي)، والتي تؤكد أن التناقض أو التوتر (Strain) هو سمة البنى الاجتماعية، وأن مصدر التناقض الرئيسي يأتي من ندرة الموارد، فغياب المساواة يؤدي إلى الصراع الذي يؤدي للتغيير. وبينما تركز الماركسية على الصراع على الموارد الاقتصادية، يعتبر الماركسيون الجدد (Neo-Marxists) أن هناك مصادر إضافية للصراع مهمة بحد ذاتها كالسياسة والدين والفروقات الإثنية والفكرية على أسس الطبقة والمنزلة والقوة. كما يؤكد الماركسيون الجدد على أهمية البعد الثقافي (الأفكار، القيم، الأيدلوجيات) التي تعد جميعها شبه مستقلة (ولا تنتج فقط عن البنية المادية)، فالثقافة بهذا المعنى تصبح رموزا متكونة وأيدلوجيات تساهم كأدوات في الصراعات بين المجموعات والطبقات أو خلق التضامن والوحدة، وهناك ثقافة سائدة تخدم النظام القائم. أما الصراع فيمكن أن يتمثل في عنف خارج عن سيطرة النظام القائم (الإرهاب مثلا)، أو مقنن ضمن المعايير الاجتماعية (العمل داخل

النظام كالمقاطعة والتغيير من خلال الانتخابات)، أو الصراع المحتد الذي يتطلب شحن أكبر للعواطف وإجراءات أكثر مباشرة، أو الصراع العنيف غير المأطر بالضرورة، وهناك الصراعات الاستقطابية التي تعني نفي الآخر أو التعايش مع الصراع. وينتج الصراع من مأزق عدم قدرة النظام القائم على إحداث التغييرات التعديلية أو الهزيمة في مواجهة ثورة أو انقلاب أو تغيير جزئي أو كلي في النظام القائم. والتغيير له تبعات إيجابية وسلبية في ذات الوقت. وتبقى هناك تساؤلات حول مصدر التغيير فبعض التغيير قد يحدث ليس في إطار الصراع (التغيير الثقافي والتكنولوجي)، وكذلك فليس المجتمع مستقطب باتجاهين فهناك درجات للاستقطاب وللصراع، ويستخدم في حسمها مصادر غير مادية أيضا.

(٣) النظريات التفسيرية (Interpretive theories): وتشتق من أعمال (ماكس وبيبر Max

Weber) الذي يهتم ليس فقط في السلوكيات الظاهرة - المادية أو الفعل الاجتماعي، بل يؤكد على أهمية تفسير الناس للأحداث من حولهم، المعاني والتعريفات للواقع كما يراها الناس. وتركز هذه النظريات على كيفية تفسير الأشخاص (actors) لواقعهم ودلالات هذه التفسيرات على أفعالهم وممارستهم وتفاعلاتهم. وينظر للمجتمع بالتالي كعملية متواصلة وليس كبناء أو وحدة تحليل، بل على التفاعل الاجتماعي والتفاوض والبنى الثقافية. الواقع هو نتاج عملية اجتماعية متواصلة تنتج عن التواصل الإنساني. وإذا كانت نقطة البداية ووحدة التحليل الأساسية بالنسبة للوظائف والصراعيين في تفسير التغيير الاجتماعي هي المبنى الاجتماعي، فإنها بالنسبة للتفسيريين (التغيير بحد ذاته): التبادلية (interaction)، العملية (process)، التفاوض (negotiation)، والمبنى بالنسبة لهم هو ناتج فرعي وغير دائم. إذا التغيير الاجتماعي في حركة دائمة، تفاوض وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي. التغيير الاجتماعي يمكن أن يفهم بالنظر لفهم التغيير في المعاني والتعريفات. البنى الاجتماعية تصبح واقعا (موضوعيا) فقط عندما يعرفها الناس ويفهمونها على أنها واقع، المجتمع هو تشكل اجتماعي (social construction). وفي المجتمعات المعقدة والتعددية (أو المشتته كما هو في الواقع الفلسطيني) قد لا يكون هناك اتفاق كامل على تعريف الواقع الموضوعي، ولكن هناك تناسقا نسجيا افتراضيا (ولكن فعلي Virtual tapestry) بين الجزئيات المتجادلة للواقع المتعدد - المتباين. إذا التحول في الواقع الموضوعي لا يؤدي بشكل أوتوماتيكي (أو بالضرورة) إلى تغيير اجتماعي، ولكن عندما يقوم الناس بإعادة تعريف الأوضاع بشكل يدعو للتغيير والفعل من أجله من خلال المعاني الجديدة، أي تغيير في الفكر والسلوك الاجتماعي يؤدي للتغيير الاجتماعي. وإن كانت نقطة القوة هذه فهي نقطة الضعف أيضا

لهذه النظرية، حيث أن غياب البنى عن التحليل يضعف هذا التوجه النظري. إضافة إلى ذلك تحميل الإنسان الفرد كقائد لعملية التغيير أكبر من قدرته مع شبه إهمال للعوامل الموضوعية. كما لا توضح إذا ما كان الأفراد سيسعون لإحداث التغيير من خلال التعاون (كما في الوظيفية) أو الصراع (كما في الصراعية).

(٤) التوجهات الاندماجية: التي تحاول دمج مفهوم البنى التي يمكن أن تدار وتتحول، وعامل التغيير (الفرد)، ازدواجية - تجاذبية عامل التغيير (الإنسان) الذي يعمل من خلال، ويكون ضمن، محددات البنى (قوة الواسطة الإنسانية Human agency). أما التطبيقي - العملي (Praxis) هو التداخل بين البنى الفاعلة والتدخل الإنساني القصدي، إذا التغيير يتأتى من هذه العلاقة التفاعلية. وهنا من الممكن التركيز على كيفية حدوث التغيير المستمر كنتيجة للتجادل بين الموضوعي والفردى أو الإدراكي (Subjective)، وعلى مفهوم الحركة الاجتماعية (Social movement) التي تتحول بشكل مستمر، والفعل الجماعي والتنظيم، وكذلك دمج مفهوم الفعل البنائي - التشييدي (Structuration) كما يقدمه جیدن (Giddens).

وبالنظر لهذا الملخص النظري لا بد من تطوير منهج أكثر تناسقا مع المنهج السوسيولوجي في فهم، وتحليل، وتفسير التغيير الاجتماعي ومظاهره، وكذلك الإجابة على سؤال يرتبط في أي المجالات الدراسية التي ينبغي التركيز عليها من أجل فهم أعمق للتغيير الاجتماعي بين الفلسطينيين. وحيث أن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية والسوسيولوجية، فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات، وإن كان من الممكن أن توظف مناهج مشتركة، إلا أنها ستؤدي لنتائج مغايرة ما دامت الظاهرة المبحوثة مختلفة. وعليه فإن البحث في المجتمع الفلسطيني، وإن كان عليه الاسترشاد بالنظريات السوسيولوجية المنتجة والمطبقة في المجتمعات المغايرة، إلا أن هذه النظريات لن تسعفه لتفسير وفهم المجتمع الفلسطيني بشكل متكامل، لأنه سيواجه بمجتمع أنتزع من أرضه وأجبرت غالبيته على اللجوء إلى المنافي، ومن بقي متمسكا بوطنه يعيش تحت احتلال يختلف عن كل أشكال الاحتلال، يخضع لاحتلال استيطاني إحلالي، يستهدف ليس فقط استغلال مقدرات الشعب والأرض، بل نفي وجود الشعب والاستيلاء على الأرض بزعم أنها أرض للإسرائيليين.

تضاعف التعقيدات النظرية في الحالة الفلسطينية وخصوصا في ظل وجود سؤال جوهرى حول (المجتمع): فهل يمكن الحديث عن مجتمع فلسطيني، أم شعب فلسطيني، أم مجتمعات فلسطينية، وما هي حدود هذا (المجتمع) وكيف يمكن للنظرية أن تساهم في

تفسير (واقعه أو الواقع المتباين لعناصره)؟ وكيف يمكن فهم التداخل بين (الخارجي - الداخلي أي الاحتلال وما يتبعه من علاقات دولية) والداخلي - الخارجي الذي يتأثر بفعل مكونات المجتمع الفلسطيني؟ وما علاقة التغير بطبيعة الارتباط بالاحتلال المديد؟ وما هي أوجه التغير والثبات بفعل تحديد الأولويات بين الوطني - والاجتماعي؟ وكيف أثرت الظروف (غير الطبيعية) على مؤسسات المجتمع (الطبقية، العائلية، الدين، المؤسسة السياسية، والقيم)؟ وهل تشكلت القيم بالنتيجة بشكل مختلف عن تلك المفترض أن تشابهها في دول عربية مجاورة؟

### بعض الاعتبارات النظرية والتاريخية للبحث في المجتمع الفلسطيني

يتداخل في دراسة المجتمع الفلسطيني العاملين الاجتماعي والسياسي، والحاضر مع الماضي، والديني مع القانوني. الفقر والبطالة والانحراف والفساد وأشكال العلاقات العصبوية والأسرية وأشكال التكافل الاجتماعي، كلها أمور ترتبط بتأثير الاحتلال وبالتالي بالسياسة بشكل أو آخر. فحالة عدم الاستقرار التي تميز بها المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه، وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الإنتماء أو تقاطع المصالح وحالة الشتات، يجعل كل ذلك من المجتمع الفلسطيني حالة خاصة للدراسة.

إن متطلبات المعرفة العلمية والسوسولوجية للوضعية الراهنة باتت تستدعي الكشف عن الكثير من العيوب الناتجة عن تغييب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني من ناحية والطابع التجزيئي لهذه الدراسات والتي تسهم بتفتيت الرؤية السوسولوجية الشاملة لتاريخ تطور البنية الاجتماعية وتحولاتها من ناحية أخرى. فنحن بحاجة ماسة لتكوين تصور دقيق عن طبيعة المجتمع العربي الفلسطيني قبل النكبة وبعدها، وتحديد الملامح الأساسية لمكونات البنية الاجتماعية وخصائصها والقوى المحركة وأدوار المؤسسات الاجتماعية وذلك لاستيعاب كل ما جرى من أحداث وتطورات. وعلى جميع الأحوال نحن لن نتمكن من تأكيد النتائج التي توصل إليها البحث التاريخي السياسي وتقديم إجابات دقيقة على الأسئلة التي طرحها الا بالاستناد إلى تحليل بنائي تاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، يأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية على مستوى التحليل الاجتماعي والسياسي والمرتبطة باعتبار أن الحركة الصهيونية نجحت بتكوين إسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني باقتلاع من وطنه ومن مظاهر هذا الاقتلاع:

أولاً: أن الشعب الفلسطيني في حقبة ما بعد ١٩٤٨م قد تخلخل تراثه كما تفكك إلى ثلاث مجموعات سكانية غير متساوية الحجم ومتباينة البنية ومتغايرة المسار (الضفة الغربية

وقطاع غزة - الفلسطينيين في داخل إسرائيل واللاجئين في الشتات).

ثانياً: التحول والانقطاع الذي تعرض له التطور الاجتماعي للشعب الفلسطيني بفعل صراع مستمر مع وجود استيطاني احتلالي على أرضه، أدت جميعها إلى تغييرات عميقة وجذرية في بنية التكوين الاجتماعي والاقتصادي تمثلت في انتهاء وجوده كتشكيلة اجتماعية اقتصادية موحدة لها إقليمها الجغرافي.

ثالثاً: الآثار التي طرأت على الأوضاع الحياتية للفلسطينيين بحكم التشرذم والتشظي المجتمعي وغياب الكيانية الفلسطينية في الحقل الدولاني والتبدل الذي طرأ على البنية الديمغرافية للسكان وتغير التكوين المهني وبدء عملية حراك جغرافي ومهني متعدد وتجمد النمو المدني والحضري الفلسطيني والتشوه الذي لحق بأنماط المجتمع وتركيبته الاجتماعية وتراجع متسارع لدور الزراعة في حياة الفلسطينيين الاقتصادية بأنماط الإنتاج وأشكال التحديث الاجتماعي والبنى المؤسساتي للمجتمع.<sup>٦</sup>

في ضوء الملاحظات السابقة فإن الحاجة تستدعي وتتطلب البحث المنهجي والتأصيل النظري باستخدام مقولات ونماذج تتماشى مع تعقيدات عملية التحول في البنية الاجتماعية لواقع الشعب الفلسطيني، وذلك بالتركيز على مجموعة من الإشكاليات التي تحتاج أولاً إلى تحديد. تتحدد أهمية الدراسة بالتركيز على الشعب الفلسطيني، على مجتمعه وثقافته وعلى أدواره الاقتصادية والسياسية وقواه المحركة ومستقبله من منظور الاقتصاد السياسي لفلسطين قبل النكبة وبعدها والسوسولوجيا السياسية للمجتمعات الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي داخل إسرائيل وفي الشتات) ومؤسساتها وحركة تحررها الوطني، وربط تحولها بالبعد القومي العربي من ناحية، وبالصراع مع الاستيطان الأوروبي-اليهودي من ناحية أخرى.

ومن الملاحظ أن هناك انقسام بين الباحثين مرتبط بالتحديد الزمني لبداية تشكل تاريخ فلسطين الحديث، وبطبيعة عملية التحول في المجتمع، والقراءات الأولية تشير إلى وجود ثلاث اتجاهات لعملية التغير والتحول الذي طرأ على البنية الاجتماعية:

الاتجاه الأول: يسند التغير الذي صاحب البنية الاجتماعية إلى انطلاق سياسة الإصلاحات العثمانية في أربعينات القرن التاسع عشر، التي فتحت أبواباً واسعة أمام التدخل الأوروبي وتغلغل العلاقات الرأسمالية في المجتمع.<sup>٧</sup>

<sup>٦</sup> جميل هلال، نظرة تأملية في تاريخنا الحديث، مجلة الكرمل، العدد ٥٥-٥٦، ١٩٩٨، ص ص. ٢١-٢٢.

<sup>٧</sup> ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي، بيروت: دار إين خلدون، ١٩٨٥.



الاتجاه الثاني: يرجع بداية تشكل تاريخ فلسطين الحديث إلى القرن الثامن عشر بدلاً من القرن التاسع عشر وذلك عبر اقتراحه حدوداً جديدة في المكان والزمان، إضافة إلى إطار منهجي جديد للتاريخ الاجتماعي، مستنداً إلى رفض فرضية أن التغيير أُدخل إلى فلسطين من الخارج ومن الأعلى (النخب - الشعب). كما أنه بإظهاره في الوقت نفسه أن التحول الاجتماعي والاقتصادي لم يتأسس على قطيعة حادة من الماضي، إنما يدحض بذلك ثنائية التقليد والحداثة ويقترح مدخلاً منهجياً جديداً يوجه الاهتمام نحو التاريخ الاجتماعي للدخول الفلسطيني المهمل في القرنين السابع عشر والثامن عشر.<sup>٨</sup>

الاتجاه الثالث: يستند إلى أن التغيير حدث مع تزايد دور التدخل الأوروبي والاستيطان اليهودي من أجل تحويل فلسطين من ولاية شبه إقطاعية تعيش على الكفاف وتدفع الخراج إلى بلد يأخذ باقتصاد السوق معتبراً أن اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي، وضع الأسس لتهميشها رأسمالياً، وإن الاستيطان الأوروبي سرّع دمج القطر فلسطين بأوروبا، وهي عملية أفضت في النهاية إلى تقويض المجتمع القديم، وتفكك التضامن القروي وانتشار علاقات اجتماعية جديدة تتسم بصفة الفردية.<sup>٩</sup>

هناك إشكالية أساسية لم يحسم النقاش فيها بعد بين الباحثين، تتعلق بتشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وملامحها، والالتباس في هذه القضية ناتج عند البعض عن الرغبة في إرجاع ظاهرة حديثة ليس من الممكن أن تولد إلا في واقع اجتماعي واقتصادي محدد إلى أزمان سابقة، وذلك كي تكتسب مزيداً من المشروعية التاريخية. وفي الواقع إن بدايات تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية مرتبطة أكثر بعملية التحولات البنوية التي طرأت على الشعب الفلسطيني مع نهاية القرن التاسع عشر، والتي أفضت إلى تشكيل وعي عربي صاحبه ظهور وعي فلسطيني تعزز بفضل التعليم الحديث وبرز انتليجنسياً عصرية وبالصرع مع الصهيونية التي صارت تتخذ منحى سياسياً مستداماً، بدأت تفسح عن نفسها وبصورة واضحة مع ظهور الجرائد العربية منذ بدايات القرن العشرين.

ومن خلال الإطلاع على النماذج التحليلية المختلفة، يمكن النظر بالنموذجين التاليين:

١- روجر أوين: يحدد المؤرخ الاقتصادي روجر أوين بعض المشاكل الخاصة بالمفاهيم، وهي تتعلق بالتساؤل عما إذا كانت فلسطين في القرن التاسع عشر تشكل كياناً اقتصادياً

<sup>٨</sup> بشارة دوماني، إعادة اكتشاف فلسطين - التجار والفلاحون في جبل نابلس ١٧٠٠-١٩٠٠، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٩٨.

<sup>٩</sup> سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٣، صفحة ٥٤.

واحدًا، وتعلق بالمسائل الأخرى الخاصة بالتنوعات الإقليمية البيئية وبأثر النفوذ الأوروبي. وتدور المشكلة الثانية حول نظام إجارة الأرض، وعلى الأخص دور الأرض المشاع وأشكال المشاع المختلفة وعواقبه الاجتماعية المتنوعة. وأخيراً هناك قضية الأثر الاجتماعي-الاقتصادي للنشاط الديني الأوروبي المسيحي منه واليهودي في البلاد. وباختصار لا يوجد في الدراسات توثيق أو تحليل لطبيعة المجتمع الفلسطيني وبنيته وقواه المحركة وأثر أوروبا فيه بشكل عام.<sup>١٠</sup>

وتصبح هذه المشكلة أبعد عن الحل عند القيام بتحليل التحول الاجتماعي - الاقتصادي لفلسطين في عهد الانتداب ١٩١٧ - ١٩٤٨. لقد أخضعت فلسطين إلى تغييرات مفاجئة خلال الغزو البريطاني في العام ١٩١٧، وتدمير البلاد، وتأسيس دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ واحتلال إسرائيل للبقية الباقية من فلسطين التاريخية (أي الضفة والقطاع في عام ١٩٦٧). إن كل حدث من هذه الأحداث المدمرة كانت له عواقبه على بنية المجتمع الفلسطيني الاجتماعية - الاقتصادية وعلى قواه المحركة، وهذه الأحداث تحتاج إلى دراسة ككل وليس كعمليات منفصلة. وهنا تأتي مشكلة البيانات الموثقة وهي مشكلة حادة كما أن وضع ترتيب لهذه البيانات يطرح مسألة شائكة.

٢- يقترح ايليا زريق<sup>١١</sup> أن تعتمد دراسة التاريخ الاجتماعي الفلسطيني لما بعد عام ١٩٤٨ على سوسولوجيا الأقليات. أما بالنسبة إلى الذين لا يزالون في فلسطين التاريخية فتعتمد الدراسة على سوسولوجيا نظم الحكم الاستيطاني الذي يقدم أفضل وصف لخصائص تاريخ البلاد. لقد صاغ زريق خلاصة مخططه للتحول الاجتماعي الفلسطيني في القرن العشرين وحددها في مراحل:

- مجتمع مزدوج يتصف بقوة غير متساوية تميل لصالح المستوطنين الصهاينة والاستعمار الصهيوني للبلاد في الفترة ما قبل عام ١٩٤٨.
- استعمار داخلي للميراث الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين المتبقين في البلاد إلى بروليتاريا وفرض التمييز ضدهم في الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧.

<sup>١٠</sup> روجر أوين، التطور الاقتصادي لفلسطيني عهد الانتداب ١٩١٨-١٩٤٨، "الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل احتلال مديد"، تحرير: جورج العبد، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ص. ٢٥-٢٦.

<sup>١١</sup> Elia T. Zuriek, "Toward a Sociology of the Palestinians", Journal of Palestine Studies. Vol. 6, no. 4 (Summer 1997), pp. 3.

- اعتماد سياسي واقتصادي للضفة والقطاع على الأردن ومصر من عام ١٩٤٨-١٩٦٧ .
- أشكال متسارعة من الاستعمار الداخلي، داخل إسرائيل وتبعية كولونيالية للمناطق المحتلة في الضفة والقطاع، بما في ذلك مصادرة الأراضي والموارد الأخرى وتحويل القوى العاملة إلى يروليتاريا وإنكار الحقوق (من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧ م إلى الوقت الحاضر).
- سيطرة تامة من قبل إسرائيل في المستقبل مع سياسة التصهين وسياسة إخراج السكان الفلسطينيين من ديارهم.

إن هذه المراحل تمثل مرشداً مفيداً لتحول المجتمع الفلسطيني، في فلسطين التاريخية، ولكن يعوزها وضع مفاهيم للتحول البنوي للجاليات الفلسطينية في المنفى يساعد على وضع مخطط بصورة أشمل للمجتمع الفلسطيني منذ النكبة. هذا ويغيب عن مخطط زريق التحديد النظري الذي يفسر الأسباب والمسببات للانتقال من مرحلة إلى أخرى ويشرح الصفات المختلفة للمراحل التاريخية التي حددها بشكل صحيح.

## خاتمة

بالرغم من ندرة الدراسات الاجتماعية المحددة للتحولات في البنية الاجتماعية وأدوار المؤسسات الاجتماعية في "المجتمع الفلسطيني"، وهنا المجتمع الفلسطيني استخدام مجازي، إذ لا يمكن النظر لتجربة التجمعات الفلسطينية في تجمعات ما بعد النكبة من نفس الزاوية، إلا أن توظيف الدراسات التاريخية السياسية لتلمس بعض جوانب التحولات الاجتماعية ضروري، خاصة أن العامل السياسي أثر بشكل عميق في هذه التحولات. وهناك أيضاً ضرورة إعادة دراسة الظواهر الاجتماعية من مداخل أخرى للكشف عن المظمر فيها بفعل طغيان السياسي (بخاصة المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي) على الاجتماعي الاقتصادي والثقافي.

إن نظرة متأنية فيما سبق تقود لمجموعة من الملاحظات المهمة من بينها:

- أدى التفكك الذي أصاب بنية المجتمع الفلسطيني لوجود عدد من المجموعات السكانية، المعزولة جغرافياً عن بعضها، والمحكومة بنظم سياسية، وبنى قانونية متباينة، وتتأثر بتحولات اقتصادية-اجتماعية-ثقافية متباينة: فهناك الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفلسطينيو "إسرائيل"، وتجمعات الشتات الرئيسية (الأردن، سوريا، لبنان، دول الخليج). هذا فضلاً عن أن السياسات الإسرائيلية لاحقاً أدت لتجزئة المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل طائفيًا وجغرافياً، كما أن هناك خصوصية للقدس، ولاحقاً

لأقاليم الضفة الثلاثة (شمال، وسط، جنوب)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للاجئين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصيتهم السوسولوجية-الثقافية.

• إن أحد عوامل التغيير الاجتماعي الحاصل في بنية الشعب الفلسطيني التي يجب أخذها بعين الاعتبار، قضية نقل العمل الفلسطيني، وانتقاله على مراحل من الأردن للبنان فالأراضي الفلسطينية، وهنا يتضح بشكل جلي عمق التأثير السياسي على التحولات الاجتماعية.

• من العوامل المحددة أيضاً للأدوار المتباينة للطبقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية والتي أسهمت في إعادة توزيع القوة داخل المجتمع الفلسطيني، فمن تراجع دور النخب العائلية التقليدية، وصعود الطبقة الوسطى اللاجئة، إلى إعادة دور النخبة الأولى بعناوين جديدة تتصل بالدور الاقتصادي المتعاظم التي عادت للعبه مع آخرين، وخصوصاً بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٤).

• بالرغم من الأهمية المنهجية لحسم بدايات تشكل الوعي بالهوية الوطنية- و/أو القومية، إلا أن هناك ضرورة لتلمس التغيرات التي ألمت بالمجتمع الفلسطيني لا على أساس التحقيب الزمني، والعامل الداخلي-الخارجي في ذلك وحسب، بل على أساس محاولة إعطاء الأوزان الفعلية لدور كل هذه العوامل في إبراز و/أو تشويه محددات الهوية الوطنية الفلسطينية. من الواضح أن التاريخ الفلسطيني الحديث منذ نهاية الحكم العثماني، وما رافق ذلك من محاولات نهضوية- قومية، وبداية الاستعمار الأجنبي، والاستيطان، وتأثيرات ذلك على المجالات الاقتصادية، وعلاقات البنى الاجتماعية ببعضها... والتغيرات الثقافية المرافقة أسهمت كلها في خلق فضاءات جديدة لمفهوم الهوية ونطاقاتها وتداخلاتها بهويات فوق وطنية- وفرعية أخرى. إن الهوية الوطنية الفلسطينية، هذا إن حسمنا أن بدايات تشكلها تعود لما قبل النكبة، هي نتاج عوامل عديدة، وهي في الوقت ذاته ظلت عرضة لتجاذبات حالت دون تبلورها بالمعنى الكامل.

• تؤكد هذه القراءة السريعة الحاجة لتطوير نموذج تحليلي جديد يتواءم مع حاجة إبداع أدوات تحليلية للحالة الفلسطينية، تتجاوز النماذج المقترحة المستنبطة من الدراسات الاجتماعية المطبقة على مجتمعات أخرى، خاصة أن النماذج المقترحة تركز على الأبعاد الاقتصادية في التحليل الاجتماعي، دون الأخذ بعين الاعتبار أن العامل السياسي، والصراع بمعناه الوجودي- الثقافي في كثير من الأحيان لعب دوراً محورياً في التحولات

الاجتماعية برمتها. كما أن هناك حاجة (لتكبير) التفاعلات الداخلية في المجتمع الفلسطيني، والنظر بدرجة أعمق إلى آليات التكيف والاكتماب والإقصاء الذي تمارسه القوى الاجتماعية الفلسطينية مع/أو ضد التغيرات الناجمة عن كافة العوامل أنفة الذكر.

## المراجع العربية

- أبو عمرو، زياد. الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة، ضمن كتاب الشعب الفلسطيني في الدخل - خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اشراف كميل منصور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.
- أبو النمل، حسين. قطاع غزة - ١٩٤٨ - ١٩٦٧ تطورات اقتصادية أساسية اجتماعية وعسكرية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، ١٩٧٩.
- الجريايوي، علي. خطة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ١٩٩٩.
- اوين، روجر. التطور الاقتصادي لفلسطين عهد الانتداب: ١٩١٨ - ١٩٤٨، ضمن الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. ط. ١. محرر الكتاب: جورج العبد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- الشريف، ماهر. تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥.
- جامعة بيرزيت. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤. رام الله: برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٥.
- دوماني، بشارة. إعادة اكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس ١٧٠٠ - ١٩٠٠، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.
- فرسون، سميح. فلسطين والفلسطينيون. ط. ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م.

## English References

- Berger, Peter.** 1963. Invitation to Sociology: A Humanistic Perspective. New York: Doubleday.
- Blumer, Herbert.** 1969. Symbolic Interactionism: Perspectives and Methods. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice - Hall.
- Chambliss, William, and Robert Siedman.** 1982. Law, Order and Power. 2nd ed. Reading, Mass.: Addison-Wesley.
- Collins, Randall.** 1974. Conflict Sociology: Toward an Explanatory Science. New York: Academic Press.
- Ellias, Norbert.** 1978. What is Sociology? New York: Columbia University press.
- Kemper, Theodore.** 1976. "Marxist and functional theories of the study of stratification." Social Forces, 54: 3, 559-578
- Laurer, Robert.** 1982. Perspectives on Social Change. 3rd ed. Boston: Allyn and Bacon.
- San Juan, Jr., E.** Beyond Postcolonial Theory. New York: St. Martin's Press, 1998.
- Zuriek, Elia.** "Toward Sociology of the Palestinians." Journal of Palestine Studies, vol. 6, no. 4, Beirut (Summer 1977), pp. 3-16.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي لتحليل خطاب التنمية في  
فلسطين

اعتماد مهنا





## الفصل الثاني:

### مدخل مفاهيمي لتحليل خطاب التنمية في فلسطين

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل قراءة نقدية لسيرورة التنمية في فلسطين منذ بداية التسعينات وحتى اليوم. تعتمد منهجية التحليل والنقد في هذه القراءة على تقييم المحتوى السياسي للمشروع التنموي الفلسطيني وتبعاته على بنية المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار ربط السياق الوطني والمحلي بالسياق العالمي للخطاب التنموي.

يعتمد التحليل في هذا الفصل على فرضية أن المشروع التنموي في فلسطين، كما هو في كثير من بلدان العالم النامية، لم يتمكن من تحقيق تنمية انعتاقية يتمكن من خلالها الأفراد والمجموعات الاجتماعية المختلفة وقياداتهم السياسية والمدنية من تشكيل رؤيتهم في الحياة السياسية والمدنية وصياغة تصوراتهم لتنميتهم بحرية، وبالشكل الذي يراعي ضرورة اعتماد قراءة محلية للمفاهيم والتجارب التنموية لباقي البلدان. وعليه فمن البديهي أن غياب التنمية الانعتاقية في العالم الثالث أدت إلى إسقاط معايير دولية متخارجة عن أولويات هذه المجتمعات وحاجاتها، والتي تهدف في السياق الفلسطيني - على وجه التخصيص- لإخضاع المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الرسمية والأهلية لقواعد الليبرالية الجديدة في التنمية.

في إطار تحليل هذه الفرضية، يسهب هذا الفصل في تحليل أزمة الخطاب التنموي الفلسطيني- وتجلياته العملية من سياسات وبرامج وخدمات- الذي شكلته التبعية للممول وأجنداته السياسية ليتحول إلى مشروع نخبوي ممأسس غير قادر على الاستجابة لهموم الناس ومطالبهم، وعاجز عن تفكيك علاقات القوة على المستويين العمودي والافقي. فالتبعية لمفردات التنمية كما تمت صياغتها في المؤسسات التنموية التابعة للوكالات الدولية، والتي لا تنسجم بالضرورة مع الموروث والبناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، أدت إلى خلخلة مقومات الهوية الفلسطينية المقاومة للاحتلال وشوهت وأضعفت مقومات رأس المال الاجتماعي.

إن غياب تأصيل الخطاب التنموي الدولي في سياق الخصوصية المحلية الفلسطينية، أدى إلى تحويل مؤسسات التنمية الفلسطينية إلى أدوات تشغيلية لتنفيذ أجندات تنموية غير أصيلة. وفي ممارسة التنمية، عملت التدخلات التنموية المرتكزة على مبادئ المشاركة

والشراكة والديمقراطية والحكم الصالح على تشريع التدخلات التنموية الدولية وتضيق المساحة لدى المحليين من صياغة رؤيتهم الخاصة في التنمية والمناورة حولها. فبدلاً من تكيف هذه المفردات وبرامجها مع السياق المحلي، تم تدويع الخطاب المستورد في ذهنية ممارسي التنمية وأصحاب القرار ووضعي السياسات، وتضليلهم بأن المقاييس المعيارية للتنمية، كما يفهمها المجتمع الدولي، هي الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

في هذا الإطار، يتضمن هذا الفصل ثلاثة محاور أساسية: الأول، تحليل للسياق الزمكاني (زمني-مكاني) للتنمية في فلسطين منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم. الثاني، تحليل لأزمة خطاب التنمية الفلسطيني بعلاقته مع الخطاب الدولي، حيث يتم التركيز على ثلاثة مكونات أساسية لأزمة الخطاب التنموي الفلسطيني: (١) ضعف الثقة بين الناس ومؤسسة التنمية وتأثيرها على انحدار رأس المال الاجتماعي ودوره في عملية التنمية بمفهومها الانعقادي التحرري، (٢) مأسسة العمل التنموي ودوره في إنتاج النخبوية التنموية، (٣) التنمية بالمشاركة كأداة لتشريع بنية المجتمع الهرمية غير المتوازنة من ناحية، ولتشريع التدخلات التنموية الدولية بأجنداتها السياسية من ناحية أخرى. الجزء الثالث والأخير من هذا الفصل هي استخلاصات ورؤى استشرافية لخطاب التنمية الفلسطيني لتجاوز حالة التبعية للقوى الخارجية بما فيها إسرائيل باتجاه إستنهاض الطاقات والمقدرات الوطنية والمحلية لتكون المقوم الأساسي للتنمية والتحول.

### السياق الزمكاني (الزمني-المكاني) للتنمية في فلسطين:

منذ تسلم السلطة الفلسطينية لمهام إدارة الشؤون المدنية والتنموية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على إثر اتفاقية إعلان المبادئ (١٩٩٣) المنبثقة عن مفاوضات أوسلو، وهي تعلن عن رغبتها في تحقيق حالة من التوازن والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني تمكنه من تجاوز تبعات الاحتلال من تدمير وحرمان و فقر وعجز. إلا أن أداء السلطة الفلسطينية ولعوامل ذاتية وموضوعية سار باتجاه لا ينسجم وطموحات المجتمع الفلسطيني، ما خلق حالة من الاحباط وفقدان الثقة لدى الكثيرين بإمكانية السلطة على الإدارة الناجعة للشأن الداخلي الفلسطيني، هذا فضلاً عن تحقيق الثوابت الوطنية للمشروع الوطني الفلسطيني من سيادة وتقرير مصير. وقد وصلت الامور إلى أقصى درجات التعقيد بالانسحاب من قطاع غزة (سبتمبر ٢٠٠٥) باعتباره نهاية سيناريو طويل للصراع من المنظور الإسرائيلي والدولي.

جاءت خطة الانسحاب الإسرائيلي أحادية الجانب تتوجها لمرحلة تاريخية طويلة من العمل الجاد من قبل إسرائيل والقوى الدولية الرئيسية لإعادة ترتيب الأوضاع والعلاقات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتحديد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باتجاه أعمق لدمج هذه البلدان في نظام السوق العالمية المرتكز على مبادئ الليبرالية الجديدة. امتدت هذه المرحلة منذ السبعينات (اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتي تجلت بانسحاب إسرائيل العسكري من سيناء) وحتى يومنا هذا الذي تمكنت فيه الحكومة الإسرائيلية وبدعم واضح وصريح من الحكومة الأمريكية بتفكيك وتدمير، وكما يصفه مفيد قسوم، "الحيز الجغرافي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني" من خلال تحويل قطاع غزة والضفة الغربية إلى كتونات صغيرة يسكنها ما يقارب ٣,٥ مليون فلسطيني، يديرون أنفسهم بأنفسهم من خلال توفر البلديات وخدمات التعليم والصحة والاتصالات. لقد أراد الإسرائيليون أن يصل الفلسطينيون إلى طريق مسدود ليس أمامهم معه إلا القبول بالخيار الإسرائيلي الأمريكي، وهذا ما أكد عليه عرض باراك، بأن يضع الفلسطينيين في سجن يدار ذاتيا، وعليهم أن يحولوه إلى مكان آمن يحمي الفلسطينيين من أنفسهم. تزامن هذا التوجه الجيوسياسي للحكومة الإسرائيلية مع التوجهات الاقتصادية لدمج الاقتصاد الفلسطيني بشكل كلي في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الصيغة الإقليمية التي طرحها بيرس في مشروعه "رؤية تنمية للشرق الأوسط الجديد (١٩٩٨)". فبيرس لا يرى ضرورة لحل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكنه يجد الحل في تفكيك الحدود الجغرافية وتحقيق التعاون الاقليمي في المنطقة في مجالات السياحة، المياه، الزراعة والاتصالات والصناعة، وهذا من وجهة نظره سيجلب استثمارات أجنبية كبيرة للمنطقة تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام<sup>12</sup>. هذه هي الآلية التي يراها الساسة والاقتصاديون والمفكرون الإسرائيليون والدوليون لتحديد الصراع السياسي في المنطقة والمحو التدريجي لما يسمى بالمشروع الوطني الفلسطيني.

ظلت المسألة الأمنية الإسرائيلية وحتى إقرار خطة الانسحاب من قطاع غزة هي محور التفاوض الذي تركز عليه إسرائيل في ظل علاقات القوة غير المتوازنة بين المتفاوضين. فقد توالى الكثير من السيناريوهات السياسية والاقتصادية والتي دارت جميعها حول المحددات الإسرائيلية التي تعتبر أي تسهيلات تقدم للفلسطينيين يجب أن تنسجم والاستراتيجية

<sup>12</sup> Qassoum Mufid, 2004. Glocal Dialectics in the Production and Reproduction of the Palestinian Space under the Various Phases of Globalization. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Illinois, Chicago. P 438.

الأمنية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى، الحفاظ على دور إسرائيل ووظيفتها الإقليمية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. لقد بات جلياً أن الرؤية الإسرائيلية لتسوية الصراع مع الفلسطينيين لا تتجاوز إطار الإدارة الذاتية للسكان الفلسطينيين، في قطاع غزة بالتحديد، بما ينسجم ورؤية إسرائيل الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي تصبح أي إمكانيات حقيقية للخروج من التبعية بمفهومها الجزئي والشامل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضرب من الوهم، إذ تم تفرغ الخيار الفلسطيني من أي إمكانيات واقعية لقيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعتمد الأسس الدولية في تبادل العلاقات والمنافع الاقتصادية والتجارية.

جاءت السيناريوهات الاقتصادية التي تلت الانسحاب من قطاع غزة، لتؤكد أن إمكانية الفكك من التبعية الاقتصادية لإسرائيل غير محتملة على المديين القصير والبعيد، وهذا ما أكدت عليه سيناريوهات البنك الدولي (ديسمبر ٢٠٠٤)<sup>١٣</sup>، والتي تركز على معايير التطوير الاقتصادي بالاعتماد على تغيير مقاييس الحصار الإسرائيلي وتقنيته لحركة الناس والبضائع. فالسيناريو الأول يقدر بأن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة لن يتحسن وذلك لعدم نية إسرائيل بتحقيق انفراج حقيقي في حركة الفلسطينيين وفي وضع المعابر، وإصرارها على الاستمرار في بناء الجدار الفاصل. هذا سيؤدي إلى نقص عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات وانخفاض في متوسط نصيب الفرد وتفاقم حالة الفقر. ضمن هذا السيناريو يقدر التمويل الدولي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بـ ٣,٤ بليون دولار، بمتوسط ٨٥٠ مليون دولار سنوياً. أما السيناريو الثاني، فينتقل من نفس الشروط الإسرائيلية المتعلقة بحركة الفلسطينيين والبضائع، ولكن يتضمن تسهيلات في الحركة بين غزة والضفة بالإضافة إلى زيادة طفيفة في عدد التصاريح للعمل في إسرائيل، مع زيادة طفيفة في إجمالي التمويل الخارجي لتصل إلى ٣,٦ بليون للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨. والسيناريو الثالث يعبر عن عدم إمكانية تحقيق تقدم في التفاوض مع الإسرائيليين حول مقاييس حركة الفلسطينيين والبضائع والتي استخدمها البنك الدولي في مفاوضاته مع إسرائيل لإضفاء الطابع الفني والاقتصادي لأجندات البنك بعيداً عن المسائل الأمنية والسياسية، وانعكس ذلك بضرورة زيادة التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية لتنشيط اقتصادها بـ ١,٣٢٥ بليون سنوياً ليصل

<sup>13</sup> The World Bank Overview (Dec. 2004) entitled "Stagnation or Revival? Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospects". In this report, the world Bank builds up its assumptions and projections of the Palestinian economy based on 4 scenarios: Status Quo, Disengagement, and Economic Recovery with an estimate of US\$3.6 billion for the years 2005-2008, and economic recovery with an additional US\$1.7 billion of donor assistance over 4 years. All these scenarios emphasized that the Palestinian economy will not be able to revive unless the Israelis stopped their policy of closure and improved the mobility of Palestinians, as well as the Palestinian government shows its willingness and potential to reform its performance in operationalizing the donors' fund.

إجمالي التمويل للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨ إلى ٥,٣ بليون دولار. ورغم هذه الزيادة في التمويل، فإن تقديرات البنك الدولي تؤكد على أن نسبة الفقر في قطاع غزة ستبقى عالية جدا لتصل إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٠٨<sup>١٤</sup>، وهذا مؤشر لمستقبل غزة الاقتصادي ما بعد فك الارتباط حيث سيتعرض الفلسطينيون إلى مزيد من العزل الاقتصادي والاجتماعي. وما يهم البنك الدولي وحكوماته المانحة هو الحفاظ على السلطة الفلسطينية وقياداتها من الانهيار، باعتبارها الجسم الرسمي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تطبيق الأجندات الدولية لمحاربة الارهاب وتهئية المنطقة للدمج الاقتصادي في السوق العالمية.

من وجهة نظر البنك الدولي، لا يمكن الاستمرار في التفاوض على الحل النهائي دون تحقيق حالة من الاستقرار والتنشيط الاقتصادي تمكن الفلسطينيين من ترتيب شؤونهم الداخلية. حاول البنك الدولي بتفاوضه مع إسرائيل الخروج بصيغ أكثر مرونة باتجاه التخفيف من الحصار المفروض على الفلسطينيين، ولكن ظلت هذه التسهيلات شكلية تعمل في إطار حدود الاستراتيجية الأمنية لحكومة إسرائيل، حيث أبدت الحكومة الإسرائيلية الاستعداد لتقليل الحواجز ونقاط التفتيش غير الرئيسية، وزيادة عدد العمال العاملين في إسرائيل، هذا مقابل تعهد الدول المانحة ببناء ٥٢ طريقاً يصل الفلسطينيين بعضهم ببعض. وهذه الطرق تصمم بشكل يخلق نظام مواصلات خاص يحمي الحديث عن الحواجز الداخلية ونقاط التفتيش الرئيسية والجدار الفاصل التي لا يمكن أن تتفاوض عليها الحكومة الإسرائيلية باعتبارها ثوابت أمنية، هذا بالإضافة إلى استمرار إسرائيل بقيودها المفروضة على الحدود والتجارة والتعرفة الجمركية والحركة بين الضفة وقطاع غزة وتنقل العمال من و إلى إسرائيل.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في فرض القيود على حركة الفلسطينيين لأغراضها الأمنية، وجه المجتمع الدولي بالتفاوض مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لإيجاد خيارات بديلة فنية وتقنية تبدو للبعض وكأنها بعيدة عن المحتوى السياسي للصراع، وذلك بطرح تصميمات ذات تقنية عالية لمشروع بنية تحتية تربط المدن الفلسطينية الرئيسية ببعضها البعض بحيث تحافظ على أمن المستوطنات الإسرائيلية، وتفسح المجال لإسرائيل للسيطرة على مساحات أكبر من أراضي الضفة الغربية. هذه هي الآلية التي تنهي فيها إسرائيل إمكانيات التفاوض على قضايا الحل النهائي. أو بلغة أخرى، تفكيك المشروع الوطني الفلسطيني، وتحويل مساره من النضال لإنجاز حل سياسي عادل إلى مشروع بنية تحتية كبير يصمم وينفذ بتقنية عالية وبوصاية دولية متعددة الجنسيات متضمنا طرق وخطوط مواصلات

<sup>١٤</sup> (تقرير البنك الدولي، ديسمبر ٢٠٠٤).

وسكك حديد، وخطط مكانية، ومناطق صناعية، بالإضافة إلى قواعد وإجراءات تشغيلية يحددها الخبراء الدوليون بالتشاور مع الخبراء الإسرائيليين لضمان "كفاءة التنفيذ" متجاهلين التبعات التدميرية لمحددات الهوية الفلسطينية المتمثلة في الترابط المكاني والسكاني.

وبالانتقال لوجهة النظر الأمريكية، فإن مشروع خطة الانسحاب وتبعاته في إعادة ترتيب الحيز المكاني الفلسطيني من خلال مشروع دولة الكنتونات هي فرصة السلطة الفلسطينية لتثبيت جدارتها في مواجهة "الإرهاب" من ناحية، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك من خلال إدارة رشيدة للصراعات الداخلية باتجاه تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي وتهيئة المنطقة للتفاعل الاقتصادي مع العالم الخارجي. وتحدد أمريكا بأن دور إسرائيل ما بعد الانسحاب من غزة هو توفير الوسائل والأدوات التي تعطي السلطة الفلسطينية فرصة معقولة للنجاح، ومن هذه الأدوات خروج العمال والبضائع وتسهيل الاستثمارات وتطوير البنى التحتية. فعلى إسرائيل من وجهة النظر الأمريكية أن توفر غلafa اقتصاديا أمنيا ومدنيا داعمًا لهذه التجربة (جريدة الأيام، ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٥)١٥. ومما لا شك فيه أن وجهة النظر الأمريكية اليوم هي أحد محدّدات الأجنّدت السّياسية والاقتصاديّة الدوليّة التي تحكّم وتوجه عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى مؤسسات الأمم المتحدة وتتحكّم أيضًا بتوجه المؤسسات الأهلية الدولية التي تعتمد في تمويلها على الحكومات الغربية.

لقد تمكنت إسرائيل وبتوافق مع القوى الرئيسة في المجتمع الدولي، وبقول ضمّني من بعض أطراف صناعة القرار الفلسطيني، ومنذ بداية التسعينات، من إخراج السيناريوهات الاقتصادية والسياسية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من إطارها الإقليمي الضيق إلى بوتقة الصراع العالمي الهادف إلى هيمنة منطق السوق الحرة في كافة أطراف العالم. فقد تحوّلت أشكال المناورة بين الأطراف المتصارعة من الاعتماد على الثوابت الحقوقيّة والقانونية والتاريخية، إلى عوامل القوة الاقتصادية والقدرة على استقطاب النخب السياسية والمدنية باتجاه أيديولوجيا الليبرالية الجديدة. وتوجت هذه التوجهات بأعلى درجات الشرعية الدولية منذ بداية الألفية الثالثة على أثر هجمات ١١ سبتمبر وما تلاها من مظاهر الرفض والمقاومة العنيفة، والتي يسميها الغرب وآخرون "الإرهاب". فالخطاب الأمريكي يعزي الإرهاب إلى حالة التردّي الاقتصادي والإفقار والحرمان والبؤس الاجتماعي الناتج عن عجز الحكومات الديكتاتورية والفاصلة في المنطقة من توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للرفاه والتوازن الاجتماعي بعيدا عن علاقة هذا العجز بالنظام الاقتصادي العالمي ومصالحه

15 See <http://disengagement.png.ps/php?id=5&lang=AR>

في المنطقة. ومن أهم ملامح البيئة الاقتصادية الملائمة لمواجهة الإرهاب والإنقار والبؤس الاجتماعي، من وجهة النظر الدولية، هو إطلاق العنان للقطاع الخاص وإعادة تنظيمه وتوفير البيئة القانونية له ليتمكن بجدارة من مواجهة الفقر والبطالة في الوقت التي أثبتت الحكومات فشلها في تحقيق ذلك.

منذ بداية التسعينات، يعمل المجتمع الدولي مع الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ضمن مبدأ التمويل المشروط الذي أكدت عليه أما كرو واليزابيث هاريسون (1998) في تقديمهما الإثنوبولوجي لسياسات التمويل والممولين "نحن نملك المال، وأنتم تحتاجون له، لذلك فانتم تتصرفون كما نحن نفكر بأنه صحيح"<sup>16</sup>. ضمن هذا المنطق عملت التدخلات التنموية الموجهة لدعم السلطة ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين. فما قدم للسلطة من تمويل لغرض الإصلاح المالي والإداري وتغطية النفقات الجارية "فاتورة الرواتب" وبناء مؤسسات السلطة والمجتمع المدني بشكل يفوق بكثير دعم القطاعات الإنتاجية والصناعية ومواجهة الفقر. وفي السياق نفسه أكد نايجل روبرتس مدير البنك الدولي في فلسطين في مقابله معه (أكتوبر 2005) نشرت عبر الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الخاص بالصفة الغربية وقطاع غزة: إن نقاش قضايا الحل النهائي تعالج على المستوى السياسي، ولكن همنا الأساسي اليوم هو تشجيع التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإخراج المجتمع الفلسطيني واقتصاده من عنق الزجاجة. ويعود روبرتس ليؤكد بأن التنشيط الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محاربة الفساد وإصلاح أداء السلطة باعتباره الكفيل بأنعتاق القطاع الخاص وإزالة الفقر وتحقيق التوازن الاجتماعي. فالاصلاح والديمقراطية هنا هي محاولة "لجعل ما هو قوي يبدو عادلا، بدلا من جعل ما هو عادل يبدو قويا"<sup>17</sup>. والخوف الحقيقي هنا ومع المحاولات الجادة لإسرائيل والقوى الدولية لتغيير توجهات القيادات الفلسطينية السياسية والمدنية باتجاه الليبرالية الجديدة، أن تتحول القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، إلى جزء من الموروث التاريخي في الوعي الجمعي للشعب الفلسطيني، وأن تتحول وظيفة الكيانية الفلسطينية لمجرد حامل لعبء الاحتلال في تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني.

<sup>16</sup> Crewe, E. and Harrison, E. (1998) 'Whose Development: An Ethnography of Aid' Zed Books LTD. Pp 70.

<sup>17</sup> Woods, N. (2000) 'The Challenge of Good Governance for the IMF and World Bank Themselves' World Development, volume 28, issue 5, 823-841.

تركز الخطاب الدولي ومنذ بداية التسعينات على إحالة إشكاليات الصراع من المحتوى السياسي إلى المحتوى الإداري والفني، وأصبح أداء السلطة الفلسطينية البعيد عن الشفافية والمسائلة هو الأولوية للتدخل الدولي، وأصبحت الحلول السياسية والتفاوض والتمويل مشروطاً بتعهد السلطة بالإصلاح الداخلي وعلاقة ذلك بقدرتها على التحكم بالإنفلات الأمني متضمناً ذلك سلوك القوى السياسية المعارضة، وخاصة الإسلامية منها. فالهدف الأساسي للتدخل الدولي هو خلق حالة من التناغم والانسجام السياسي بين القوى السياسية المتباينة داخل المجتمع الفلسطيني بشكل يهيئ البيئة الملائمة للتدخلات الاقتصادية كما يصيغها المجتمع الدولي وبأقل درجة من المعارضة والرفض. وفي الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة الأمريكية على ضرورة عقد الانتخابات التشريعية في موعدها لتعزيز الأجواء الديمقراطية، تهدد بقطع التمويل عن السلطة والذي تعتمد عليه الحكومة الفلسطينية بشكل أساسي في إدارة حكمها، في حال وصول قوى إرهابية للحكم. ما يشكل آلية للضغط على القوى الإسلامية المعارضة باستقطابها أو تطويعها لتغيير أجنداتها السياسية باتجاه إصلاح غير مقاوم. وكما يتردد من بعض قيادات الحركة الإسلامية في قطاع غزة، أن هناك تزايداً في التوجه الإصلاحية للحركة والذي انعكس في عدم الكشف المبكر عن برنامجها السياسي وأجندتها الانتخابية. وعليه يبدو أن المجتمع الدولي، بغض النظر عما يصرح به الساسة الإسرائيليين لأغراض دعائية، في اتجاه تغيير أساليب المناورة، كمحاولة لتسريع إحتواء القوى المعارضة من منطلق ثقته بقوة عنصر التمويل في الجذب.

#### • أزمة الخطاب التنموي الفلسطيني وعلاقته بالخطاب التنموي الدولي:

منذ الشروع في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبدء تأسيس الكيان الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية، دخل الخطاب الفلسطيني الرسمي وتجلياته العملية سياسياً وتنموياً مأزق الجمع والموائمة بين معيارية التوجهات الدولية، وما يطلح عليه فلسطينياً بالثوابت الوطنية. على أن أرجحية موازين القوى لصالح إسرائيل، دفعت بصناع القرار الفلسطيني في كثير من الأحيان للانزلاق باتجاه استحقاقات تفرضها العوامل الموضوعية، معتمدة في ذلك على شرعيتها التمثيلية والتاريخية في تسويق ذلك فلسطينياً ما أفقدها التأييد الشعبي. وبالتوازي مع إخفاق السلطة الفلسطينية في تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في الاستقلال وتحقيق المصير، عجزت السلطة عن إرساء الدعائم الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق مستويات معيشية وتنموية أفضل. ونتيجة لكل ذلك، عمدت السلطة الفلسطينية على احتواء المعارضة وكبح أي محاولة تغيير في السياق الفلسطيني،



الأمر الذي تجلّى مؤخراً في محاولات إقناع الفلسطينيين بأن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع يشكل خطوة باتجاه تشكيل دولة ذات سيادة.

يتناول الجزء التالي من هذا الفصل بمزيد من التحليل والتفصيل أزمة الخطاب التنموي الفلسطيني، والذي يتحدد من خلال ثلاثة مكونات أساسية، مع التأكيد على تداخل هذه المكونات مع مكونات أخرى لن يتسع نطاق هذا الفصل لها جميعاً: الأول، عدم الثقة بين المؤسسة الفلسطينية السياسية والمدنية والناس. الثاني، مأسسة العمل التنموي، نخبوته وتبعيته للخطاب التنموي الدولي. أما المكون الثالث، فيتداخل مع الاثنين وهو اتجاه التنمية بالمشاركة وتوطين التنمية كأسلوب لتشريع التدخل وشرطية التمويل.

#### ١. الثقة بين المؤسسة والناس:

لم يشعر الفلسطينيون ومنذ بداية تأسيس السلطة بأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية بالأمان الذي كانوا يحلمون به. فقد بينت استطلاعات الرأي التي أنجزت بعد سنوات قليلة من استلام أجهزة السلطة لمهامها في ١٩٩٦ أن مستوى ثقة المواطنين بحكامهم متدنية جداً قياساً بالفترة الزمنية. فعلي سبيل المثال، أكد ٦٠٪ من المواطنين انتشار المحسوبية في الجهاز الحكومي، وشكاً أكثر من ٥٥٪ من عدم تصريف الأعمال المناطة بالدوائر المختلفة والوزارات، وأكد ٦٥٪ من المراجعين بأن العمل الحكومي بمجمله يقوم على الوساطة والمحسوبية. ولم تتحسن الحالة كثيراً في عام ١٩٩٩، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الانتعاش النسبي لوضع الناس الاقتصادي في عام ١٩٩٨ على مواقفهم من المؤسسة الرسمية وأدائها. ففي عام ١٩٩٩، أكدت استطلاعات الرأي بأن ٣٨٪ من المواطنين لا يثقون بمؤسسات السلطة، وأكد ٤٣,٥٪ أن العلاقات داخل وزارات السلطة غير ديمقراطية<sup>١٨</sup>.

وتفاقت حالة عدم الثقة لتصل إلى أعلى درجاتها في سنوات الانتفاضة نتيجة لتزامن حالة التقصير الأدائي للسلطة مع حالة الفقر والحرمان التي تحولت إلى حالة جماعية يعاني منها أكثر من ثلثي السكان. ففي استطلاع للرأي أجرى في كانون ثاني ٢٠٠٤، تبين بأن ٧٠٪ من المستطلعين يقرون بوجود فساد في كافة مؤسسات السلطة الرسمية من أعلى إلى أسفل، ولكن الملفت للنظر، هو أن ٨٠٪ يروا بأن الفساد ينتشر لدى المؤسسات الخدمائية (الوزارات والمكاتب) أكثر منه لدى الهيئات الرسمية العليا كمكتب الرئاسة<sup>١٩</sup>. وهذه النتيجة باعتقادي

<sup>١٨</sup> (تقرير التنمية البشرية الصادر عن جامعة بيرزيت، ١٩٩٦-١٩٩٧، ١٩٩٨-١٩٩٩)

<sup>١٩</sup> (تقرير التنمية البشرية الصادر عن جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤).

معقولة، حيث يعبر الناس عن مواقفهم من الفساد بعلاقته مع احتياجاتهم المعيشية اليومية ولا يحاولون ربطها بشكل مباشر بعوامل البنية السياسية الكلية. في أحد المقابلات التي عقدت مع أحد العاطلين عن العمل في رفح (سبتمبر ٢٠٠٥)، قال: "نحن ناضلنا بأرواحنا وبأموالنا وممتلكاتنا حتي نحكم أنفسنا بأنفسنا، ولكننا نشعر اليوم بأن من يحكمنا كأنه غريب عنا". فما هي دلالات واستنتاجات ذلك، هل عدم توفر الخبرة الادارية والفنية في الحكم هي حجة منطقية لإنتاج واستمرار مظاهر الفساد والواسطة والمحسوبية والفوضى الادارية؟ هل لازالت الفترة الزمنية للحكم الذاتي والمحلي غير كافية للتعلم من تجاربنا وتعديل أخطائنا؟

من الواضح بأن المسألة أبعد من حدود الإمكانيات الفنية لمؤسسات السلطة وعلاقتها مع الزمن. بالإضافة إلى أهمية ومركزية العوامل الخارجية (الإسرائيلية والدولية والتي تم ذكرها في الجزء الأول) المشكلة لأداء القيادة السياسية على المستوى الكلي والتي تعمل في إطار ثنائية التبعية والهيمنة وبالتحديد مع بدايات التسعينات، والتي تحاول جاهدة أن تصغر حجم الأزمة السياسية في الخلل الادائي لمؤسسة السلطة، هناك عوامل سلوكية داعمة ترتبط بسيكولوجية القيادة الفلسطينية والتي تشكلت تاريخيا خلال قيادتها للنضال التحرري. يبدو أن النزعة العسكرية في إدارة الصراع التحرري وما اتسم به من عصبوية وفئوية وزبائنية ومحسوبية... الخ امتدت لتصبح سمة إدارة السلطة الفلسطينية للشؤون المدنية والخدماتية للناس، وذلك للحفاظ على الهيمنة السياسية لنظام الحزب الواحد، ما جعل النتائج السلبية تبرز مبكرا وبشكل فظ بغض النظر عن الكفاءة الفنية، رغم أهميتها. فسيكولوجية الهيمنة لا تنتهي لدى ذوي النفوذ والسلطة، ولكن تتغير تكتيكاتها وتكتيكاتها لتلائم مع تغير الوظائف وتغير الظروف. فاستثمر المجتمع الدولي وإسرائيل سيكولوجية القيادة الفلسطينية السلطوية وغير المشاركة لاستقطابها لتنفيذ أجنداته السياسية في المنطقة.

إن استلام القيادات السياسية والعسكرية للحزب الحاكم زمام الأمور في إدارة التنمية في فلسطين كانت بداية الأزمة، ليس فقط لعدم كفاءتهم في إدارة الشؤون المدنية والتنموية ولحدائثة تجربة الحكم المدني لديهم، كما يعلن الكثير من الوزراء المنتمين إلى حركة فتح، ولكن لعدم نيتهم في التخلص من نزعاتهم السلطوية التي شكلها تاريخهم العسكري ومؤسستهم العسكرية. ترافق ذلك مع المحاولات الدولية لتشريع مؤسسة السلطة باستمرار تدفق التمويل في إطار الحديث عن الإصلاح والديمقراطية وسيادة القانون. فالسلطة الفلسطينية صاغت دستورا وقوانينا ولوائح ضبط، الا أن الحال لم يتحسن، بل ازداد سوءا وانفلاتا على كل المستويات.

يشير فوكو (١٩٧٦)<sup>٢٠</sup> إلى أن القانون الذي يضعه المتنفذون هو أداة قوة لإعادة إنتاج هيمنتهم وسيادتهم حتى لو بشكل يبدو أكثر جمالا وقبولا من الآخر أو تضليلا للآخر، والآخر هنا لدى فوكو تعني الذات الخاضعة. فالسلطة بأجهزتها التنفيذية والتشريعية أقرت مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم العمل وتضمن الشفافية والكفاءة والعدل في توزيع المهام، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه القوانين وذلك لأن القوانين واللوائح غير كفيلة لوحدها بتغيير سلوك الأفراد المتنفذين وتوجهاتهم في الحكم، طالما لا تشكل هذه القوانين في تطبيقاتها تهديدا لسلطتهم وهيمنتهم. التهديد الحقيقي للهيمنة ليس القانون، بل هو ما يشكله المهيمن عليهم من قوة لزعة معايير قوة المتنفذين بما فيها قوانينهم.

إن ما يحدث في المجتمع الفلسطيني اليوم هو زعزعة لقوانين وتقنيات السلطة المدنية، ولكن بطرق بدائية تحتكم للأنماط العشائرية والعرف الاجتماعي والتي شوهت بدورها الموروث الاجتماعي والسياسي المدني للمجتمع الفلسطيني الذي أنجزه في السبعينات والثمانينات. لقد تحول العرف الاجتماعي وقوانين العشيرة من مصدر للعلاقات الجمعية والتبادلية إلى أداة محفزة للتناحر والفوضى والعشبية. فقد ساهمت السلطة الفلسطينية في توظيف قانون العشيرة كتقنية للحفاظ على علاقات هيمنة الشخص الواحد والنظام الواحد. وقد انقسمت التقنية السلطوية العشائرية بالمفهوم التقليدي وغير الرسمي فيما بعد إلى شكلين: شكل تم تحديده واحتوائه من قبل أجهزة السلطة، والآخر أعلن معاداته لعلاقات الهيمنة المنظمة التي تمثلها مؤسسات السلطة المدنية وقوانينها والتي لم تثبت جدارتها في إدارة الحكم. وفي كلتا الحالتين وأن اختلفت تقنيات السلطة وقوانينها، فالنتيجة واحدة هيمنة وتبعية تعزز بقاء واستمرار الذات والذوات الخاضعة مشرعة لهذه السلطة وقوانينها.

يحدد فوكو (١٩٧٦)<sup>٢١</sup> ثلاثة محاور أو مكونات أساسية للحفاظ على علاقات الهيمنة: الذات الخاضعة، والسلطة المؤسسة، والشرعية الواجب احترامها من خلال القانون الرسمي أو غير الرسمي. وهذه المكونات تتوفر لدى النظامين المدني والعشائري للحفاظ على علاقات الهيمنة سواء باستخدام تقنيات عنيفة وغير حضارية، أو اتباع أساليب سلمية تصالحية وحضارية وديمقراطية. وقد تكون التقنيات الأولى ذريعة لتقوية وتشريع التقنيات الثانية في إطار علاقة التداخل بين الجزئي والكلبي. فتلاحظ جليا أن عدم سيادة القانون المدني وعدم صلاح الحكم وعدم توفر الديمقراطية هي الذرائع التي تدفع المجتمع الدولي

<sup>٢٠</sup> ميشيل فوكو، (١٩٧٦) "يجب الدفاع عن المجتمع: دروس ألقيت في كلية دي فرانس" ترجمة د. الزواوي بغوره. دار الطليعة- بيروت.

<sup>٢١</sup> فوكو، مصدر سابق.

للتدخل، في نفس الوقت، هي المحفزات التي تدفع الناس لتشجيع الفوضى والعشائرية والاحتكام للسلاح. ووجود الاتجاهين يمنح الخطاب الدولي الوجداني السائد شرعية التدخل. فـ"الإرهاب" ذريعة للتدخل السياسي والعسكري والأمني، و"العشائرية" ذريعة للتدخل الثقافي والإداري والمؤسساتي. وفي الحالتين فإن الذات الخاضعة هي المحدد لحسم المعركة. وهنا تصبح عملية إخراج الذات والذوات الجماعية من حالة الإخضاع إلى حالة القوة هي نقطة الحسم في عملية تفكيك علاقات الهيمنة التي توظفها وتقننها سلطة المؤسسة ومؤسسة السلطة من خلال شرعية قانونها الرسمي أو غير الرسمي.

والسؤال الملح هنا: أين هو الإنسان الفلسطيني من الصراع القائم (كضحية لأنماط الهيمنة المذكورة أعلاه)؟ إن الفلسطيني يشعر ويعي منذ زمن بعيد معادلة القوة السائدة لأنه يعيشها، لأنه جزء منها وهي جزء منه. والمقصود بالوعي هنا ليس الوعي المنظم، بل الخبرات المعرفية التي تتكون مع الفعل والتفاعل الذي يمارسه الفلسطيني نتيجة عيشه<sup>22</sup>. يعي الفلسطينيون بأن مواردهم محدودة ومنقوصة، ويعي الفلسطينيون بأنه لا يمكن التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي دون تحقيق السيادة على الأرض والموارد الطبيعية والبشرية، ويشعرون ويعون جيداً أن الحفاظ على هويتهم الثقافية والعائلية والوطنية هي ميكانيزم للحفاظ على بقائهم وحمايتهم وتميزهم عن شعوب الأرض الأخرى. فمن الحديث مع الناس، يتضح أن الناس لديهم القدرة على تحليل الوضع السياسي وتنبؤ المستقبل بشكل موضوعي ولا يمكن أن تضللهم الوعود التي تصدرها قيادتهم الوطنية أو ما يصدر من وعود إسرائيلية وأمريكية. ولكن الناس لم تكن تتوقع ضعف توفر الإرادة السياسية لدى قيادتهم الرسمية.

لقد بات جلياً ومن المتابعة الدقيقة لما تكشف عنه تجربة السلطة الفلسطينية خلال عقد منصرم، أن الولاء والثقة التي منحها الناس لقياداتهم السياسية في عقود مرحلة التحرر الوطني والنضالي كان ولاءاً أحادي الجانب ومرتبطة بحدود ضيقة للحفاظ على هويتهم الوطنية ليس أكثر. وهذا يجعلنا نؤكد بأن مقومات الشرعية الحقيقية للحكام لا ترتبط فقط بتاريخية العلاقة بين القيادة والناس وما يصدر عنها من قوانين ونظم ولوائح ملزمة والتي تتحول مع الزمن إلى مجرد طقوس. إن الشرعية الحقيقية للقيادة أو الحكام لا ترتبط فقط باللوائح الإدارية والانتخابية وما تفرزه من وظائف ومهام يقوم بها الحكام تجاه المحكومين، بل الأهم من هذا وذلك هي إرادة الحكام الحرة على خلق الثقة بينهم وبين الناس باعتبارهم المحدد الأساسي لشرعيتهم، وذلك لخلق حالة من التماسك والصلابة الجماعية الداخلية لمواجهة

<sup>22</sup> Hobart, M. (1993) 'An Anthropological Critique of Development: The Growth of Ignorance' London and NewYork Routledge.

التحديات القائمة والمحتملة. ولكن يبدو أن ولاء الليبراليين الجدد من القيادة الفلسطينية، للقوانين والنظم الدولية أصبح محددًا كافيًا لشرعيتهم أو بكلمة أخرى لهيمنتهم، حيث استبدلت الشرعية المعتمدة على ولاء الناس وثقتهم بمؤسسة السلطة بالولاء للمعايير الدولية في الحكم والتي بالضرورة تصنعها نظم وعلاقات الهيمنة العالمية.

فالثقة بين مؤسسة السلطة والناس تأتي في سياق حالة التفاعل بينهم، وتشكل بيئة محفزة لاستنهاض الطاقات الكامنة<sup>23</sup>. فالثقة في سياق حديثنا هنا هي الاستراتيجية المبسطة التي تمكن الأفراد والجماعات من التكيف مع الظروف المعيشية المعقدة، حتى ينتفعون جميعًا من الفرص التي توفرها حتى ولو كانت محدودة. الثقة بين الحكام والمحكومين ليست حالة سيكولوجية وأخلاقية بحتة، بل هي حالة تمتلك أبعادًا علائقية. فالثقة بين الحكام والمحكومين تعمل في إطار فهم المحتوى العلائقي داخل المجتمعات المحلية وتسير بطريقة دورانية في إطار علاقات القوة والمصالح المتداخلة. فكما أن المسؤول بحاجة إلى ثقة المواطن به للحفاظ على موقعه في السلطة، فإن المواطن بحاجة للمسؤول ليضمن له احتياجاته وحقوقه. والذي يحكم التواصل في عملية تبادل المنفعة هو التزام الطرفين بعدم التقصير تجاه الطرف الآخر، والتأكد من أن أي تقصير سيؤثر على أو يهدد وضعية القوة التي يمتلكها كل طرف في إطار دوره، وضعه ووظيفته. والثقة التبادلية بالمعنى التراكمي هي التي تخلق الشرعية الحقيقية للحكومات وتحافظ على دوامها. والشرعية المركزة على الناس كما وصفها موهان هي المسألة من أعلى وأسفل، فالحكومة محاسبة ومسائلة من قبل الناس تبعًا لمستوى ضمانها لمعيشتهم وحمايتهم لحقوقهم، والناس مساءلين ومحاسبين من الحكومة تبعًا لمستوى التزامهم بتعهداتهم تجاه حكومتهم بالاعتماد على سيادة قانون عادل<sup>24</sup>.

في السياق الفلسطيني، ومع التأكيد على الأهمية المركزية للأسباب الموضوعية للفقر والحرمان المرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية الأمنية، إلا أن مستوى الإحساس بالفقر والحرمان لجيل عاش حياته كلها في زمن الاحتلال والتبعية تفاقم نتيجة لفقدان مقومات الولاء والثقة بين الناس ومؤسستهم الرسمية والتي هي فرضيًا أحد المصادر الأساسية للشعور بالأمان ودافع قوي للعمل الجمعي. وهذا ما اضطر الفلسطينيين للعودة إلى ولاءاته التقليدية العشائرية وحتى لو كان رافضًا لتقنياتها، لأنها تشكل مصدر حماية له في إطار العلاقات

<sup>23</sup> Sztompka, P. (1999) 'A Sociological theory of Trust' Cambridge University press.

<sup>24</sup> Mohan, G. and Hickey, S. (eds) (2004) 'Participation: From Tyranny to Transformation? Exploring new approaches to Participation in Development' Zed Books LTD. Pp 22.

الجمعية داخل مؤسسة العائلة التقليدية<sup>٢٥</sup> والتي لم تنجح مؤسسة السلطة الرسمية من استبدالها وظيفيا. رغم إدراكنا بأن سلطة مؤسسة العشيرة هي سلطة هرمية، إلا أنها مارست دورها في السنوات الأولى للانتفاضة الثانية بشكل تطبيعي وتوفيقي وليس صراعي، حتى تداركت الأطراف السياسية المتصارعة بعد ذلك ضرورة استثمار هذا الدور لتحقيق مكاسب سياسية. فبدأت وكما نلاحظ جميعا في السنوات الأخيرة محاولات مؤسسة السلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني استقطاب القوى العشائرية واحتواء قياداتها المحلية كآلية لتعويض فقدان ثقة الناس بالمؤسسة الرسمية، أو لتحقيق مكاسب سياسية لأحزاب ضد أحزاب أخرى. من ناحية أخرى، حاولت القيادات العشائرية إستغلال مؤسسة السلطة لتعزيز قوتها في المجتمعات المحلية. أدى ذلك إلى ضعف رأس المال الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني متمثلا بتفكك الروابط الجمعية التقليدية التي كانت تستخدم في السنوات السالفة مصدرا من مصادر الامان السياسي والاجتماعي، واستبدالها بروابط تحكمها المصالح السياسية والمادية الخاصة على حساب مصالح الأفراد، بالتحديد في المجتمعات الصغيرة والفقيرة.

إن موضوع رأس المال الاجتماعي بمكونات الثقة والولاء والجمعية والتبادلية وعلى المستويين الأفقي والعمودي، أصبح ومنذ ١٩٩٣ على رأس اهتمام المفكرين والباحثين ومؤسسات التنمية الدولية، وبالتحديد البنك الدولي كنتيجة للاعتراف بفشل النظام الرأسمالي العالمي وأجهزته المختلفة ممثلة في الدولة الحديثة والسوق الحرة من تحقيق تنظيم متوازن للعلاقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية بين الفاعلين على المستويين الكلي والجزئي<sup>٢٦</sup>. رأس المال الاجتماعي في السياق التحليلي لهذا الفصل هو مجموع العلاقات الأفقية للدعم الاجتماعي، بين أفراد المجتمع، والعائلة والحمولة، والعلاقات العمودية بين الأفراد والمجموعات والمؤسسات التقليدية غير الرسمية في المجتمعات المحلية والمؤسسات الرسمية. تستخدم هذه العلاقات للربط والجسر بين المجموعات والمجتمعات المحلية، فالربط يؤدي إلى التناغم الاجتماعي فيما بين الأفراد والمجموعات في المجتمع الواحد، والجسر يحدد توزيع موارد القوة بين أفراد المجتمع وبين المجتمعات المحلية المختلفة بعلاقتها مع المؤسسة الرسمية<sup>٢٧</sup>. رأس المال الاجتماعي كما يؤكد عليه

<sup>25</sup> Hobart, M. (1993)

<sup>26</sup> Howell, J and Pearce, J. (2001) 'A Critical Exploration: Civil Society and Development' Zed Books LTD. And also: Dasgupta, P. and Serageldin, I. (eds) (2000) 'In Social Capital: A Multifaceted Perspective' World Bank publication.

<sup>27</sup> Grant, E. (2001) 'Social Capital and Community Strategies: Neighborhood Development in Guatemala City', Development and Change vol. 32, 975-997.

كرشنا وشريدري هو خليط من المكونات البنوية (المؤسسات التقليدية، شبكات العلاقات الاجتماعية، والروابط الاجتماعية والممارسات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها) والمكونات الإدراكية (القيم، الانماط، التوجهات، السلوك الاجتماعي بما يعكسه من ثقة وتضامن وتسامح وكرم... الخ)، والتي تتداخل وظائفها لتحديد المقدرة والطاقة التي يمتلكها المجتمع لتشكيل أفعاله الجمعية ومنافعه التبادلية بالإضافة إلى الحفاظ على مكونات هويته الخاصة واستدامتها<sup>28</sup>.

يرى المنظرون الأساسيون لرأس المال الاجتماعي بأنه ذو وظيفة إيجابية غير متغيرة<sup>29</sup>، أو أنه نتاج طبيعي ومضمون للنسيج الاجتماعي وكفيل بتحقيق التعاون في أي مجتمع تبعا لنظرية التضامن العضوي (دارخام)<sup>30</sup>، أو التعامل معه تبعا (كولمان) على أنه مخرج تلقائي ولاإرادي للتفاعل الاجتماعي المأسس<sup>31</sup>. إن رأس المال الاجتماعي في الحقيقة هو أحد مدخلات ومخرجات التفاعل الاجتماعي العلائقي، وهو ليس إنتاج الطبيعة وليس استاتيكية. فمكونات رأس المال الاجتماعي متغيرة تنتج ويعاد إنتاجها اجتماعيا للحفاظ على علاقات القوة في المجتمع وعلى أثر ذلك تتحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالأفراد والجماعات، وكذلك تتحدد العلاقات والسلوكيات وأنماط الحياة للأفراد والمجموعات في هذا الإطار. وفي سياق هذا الفهم نستطيع أن نحلل طبيعة التحالفات والصراعات التي تحدث بين القيادات العشائرية والتقليدية والقيادات السياسية والمدنية الرسمية في المجتمع الفلسطيني، والديناميات المستخدمة لاستثمار رأس المال الاجتماعي مثل شبكة العلاقات العائلية لتحقيق مكاسب سياسية في فترة زمنية معينة وفي مكان معين وفي إطار هدف معين. وقد تكون ديناميات التحالف مع مؤسسات رأس المال الاجتماعي في الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي عقدت بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٦ واستثمار أبعاده الإدراكية، بالتحديد البعد المتعلق بالدين وانعكاساته السلوكية والقيمية، أكبر مثال على الوظيفة النفعية لرأس المال الاجتماعي على المستوى السياسي الرسمي. إلا أن ذلك لا يتضمن بالضرورة اعترافا وتقديرا لمقدرات الأفراد والجماعات المكونة لرأس المال الاجتماعي من قبل المؤسسة السياسية الرسمية ليتم استثمارها كأحد الموارد الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

<sup>28</sup> Krishna, A. and Shrader, E. (2000) 'Cross-cultural measures of Social Capital: A tool and results from India and Panama'. Social Capital Initiative working paper Series, no 21. Washington, DC: The World Bank.

<sup>29</sup> Colman, J. (1988) 'Social Capital in the creation of human capital', American Journal of Sociology <sup>94</sup>: s94-s120.

<sup>30</sup> Sztompka, P. (1999), pp 19.

<sup>31</sup> Howell, J and Pearce, J. (2001), pp 28.

وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية.

إن الثقة كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي تتشكل ضمن عملية التفاعل والتبادل الاجتماعي، وتتراكم مع الزمن لتشكل الشرعية التي تعني قبول الناس والتزامهم بالاجراءات والنظم التي توضع حيث أن من يضعها ينطلق من ثقته بالناس وثقة الناس به، وتنطلق أيضا من الفهم المشترك لعلاقة الأدوار والأوضاع والمصالح المختلفة للفاعلين. إن خلق بيئة للفعل والتفاعل والتبادل الحر للمصالح هي العملية التي تنتج حالة الثقة ولكنها لا تنفي الاختلافات في علاقات القوة ولكن تستند عليها من منظور التبادل في المصالح. صحيح أن حالة الثقة شرط للتعاون ولكنها ليست كما يطرحها دارخام شيئا مضمونا كنتاج طبيعي للنسيج الاجتماعي بعيدا عن العقلنة والسببية وعلاقات القوة والمصالح. فالثقة هي جزء من رأس المال الاجتماعي التي تفرزه ديناميات الفعل الاجتماعي للفاعلين في إطار علاقات القوة القائمة، لهذا فهي ليست مطلقة أو استاتيكية بل متغيرة تبعا لما تتطلبه المعطيات القائمة وتتأثر بمجموع المصالح المشتركة والمتباينة للمجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. أن حالة الثقة التبادلية بين الحكام والمحكومين هي البيئة المحفزة للمشاركة السياسية وبالتالي لتوسيع مساحات التشاور والمناورة والتفاوض ما بين الأطراف المختلفة لتحقيق المصالح المشتركة للجميع بشكل متوازن ولكنها لا تلغي الاختلافات والتباينات بين الناس، ولكن الخطر يكمن في تحييد هذه التباينات. عامل آخر في فهم أبعاد بيئة الثقة هو الشعور بالحرية الداخلية للفاعلين باختلاف أدوارهم ومكانتهم. فإذا توفرت الحرية الداخلية لدى الناس ليسمعون ويقولون ويفعلون ما يرونه ملائما لمعيشتهم، عندها ستكون الفرص أوسع للتفاعل والتفاوض مما يهيء بيئة الثقة التبادلية، وبنفس التزامن بيئة المشاركة الفاعلة باتجاه تخليص الذوات الخاضعة من عوامل وملامح خضوعها.

إن مفهوم الثقة قد يتضمن الكثير من التضليل والمخاطر. فنحن نتحدث هنا عن الثقة التي تنتجها المصالح المشتركة لشعب واحد أو لفئة اجتماعية واحدة تلتقي في مجموعة من الأهداف التي تحدد مسارها وأفعالها. الثقة بين أفراد الشعب الواحد والمجتمع الواحد تتأثر بالضرورة بعلاقات القوة والاختلافات والتمييزات، وتتحرك منحياتها إلى أعلى وأسفل تبعا للمصالح الخاصة بكل فئة اجتماعية واقتصادية. ولكن هذا لا ينفي أنه في أي مجتمع هناك مجموعة من العوامل القيمية والأخلاقية المشتركة المحددة للهوية الجمعية للمجتمع والتي يمكن الارتكاز عليها لتعزيز الثقة التبادلية فيما بين الناس باتجاه يخدم المصالح المشتركة للجميع. الثقة بين الناس باختلافاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليست النهاية بل



هي البداية لخلق بيئة محفزة لتفكيك علاقات القوة البنيوية على أساس التفاوض والمناورة بين الفاعلين، وهذا ينطبق على كافة المستويات العمودية والأفقية في علاقات القوة. مع الانتباه بأنه إذا لم تعمل الثقة بين الأطراف ذات العلاقة وباختلاف مصادر القوة التي يملكونها باتجاه يساهم في إعادة توزيع القوة، فستتحول الثقة من حالة للتمكين إلى حالة احتواء الأضعف من قبل الأقوى، ويتحول الولاء المرتكز على الثقة المسؤولة والتبادلية إلى حالة من التبعية الهوجاء. وهكذا نرى وظيفة رأس المال الاجتماعي كأحد المدخلات الأساسية لتحقيق تنمية انعتاقية تعتمد أساساً على إستنهاض وتطوير مقدرات الأفراد والجماعات وتوسع فرصهم في التفاوض والمناورة لتفكيك علاقات القوة بدلاً من تعزيزها.

## ٢. مأسسة العمل التنموي، نخبويته وتبعيته للخطاب التنموي الدولي:

تطورت نظريات التنمية في إطار الليبرالية الجديدة ومنذ منتصف السبعينات باتجاه تحقيق الهيمنة ليس فقط على اقتصاديات العالم، بل على أنماط التفكير والفعل والتفاعل في البلدان النامية والفقيرة بالإرتكاز على مفاهيم وتقديرات ويبر بأن "معرفة الحداثة والمعرفة التقليدية لا ينسجمان، وجدوى التنمية هو قدرتها على استبدال الثانية بالأولى"<sup>32</sup>. إنعكس هذا الفهم في طبيعة التدخلات التنموية في المجتمع الفلسطيني حيث تحولت إتجاهات التنمية وبدائلها البراجماتية إلى ماكينه يتم من خلالها تدوير الفكر التنموي الغربي في أذهان وعقلية وممارسة التنمويين الفلسطينيين لإنتاج وإعادة إنتاج نخب تنموية تعمل في إطار الأجنداث السياسية والاقتصادية لليبرالية الجديدة المسيطرة. هذا بدلاً من جسر الفجوة وتحقيق التوازن بين الحداثة والتقليد بشكل يحفظ للشعوب هويتها وكرامتها ويحافظ على موروثها التاريخي والاجتماعي والثقافي.

## المأسسة والمهنية:

تمكنت التدخلات التنموية الدولية في المجتمع الفلسطيني من استقطاب القيادة السياسية والمدنية في إطار مأسسة العمل التنموي وبناء القدرات البشرية الفلسطينية، باعتبارها المدخل الأساسي لإدارة تنمية مؤثرة وفعالة ومستدامة. إنعكس ذلك في تدفق التمويل على المؤسسات الأهلية لتنفيذ مشاريع خدماتية تلبي احتياجات الناس في المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى دعم مأسسة العمل التنموي والذي ركز على تطوير وتأهيل الطاقات البشرية العاملة فيها على الكيفيات المهنية في التخطيط للتنمية لتكون أكثر فعالية واستجابة واستدامة. فمنذ أواسط الثمانينات، بدأ التحول في لغة المؤسسات الأهلية والمجتمعية وخطابها

<sup>32</sup> Hobart, M. (1993), pp 32.

من الخطاب التعبوي المباشر للناس إلى خطاب المأسسة والمهنية<sup>33</sup> والذي ارتبط أساساً بتطوير قدرات المؤسسات المهنية لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات وأولويات الممولين من خلال تبني نظم معينة للتخطيط والمتابعة والتقييم وكتابة التقارير. أدى ذلك بالضرورة إلى إنشغال العاملين في المؤسسات التنموية عن أهدافهم الأساسية في تعبئة الناس وتمكينهم، إلى تمكين أنفسهم للتجاوب مع التوجهات المهنية الإجرائية والفنية للممولين وذلك للحفاظ على استمرار التمويل واستمرار تشغيل المؤسسات وطواقمها المتزايدة. فتحول مفهوم الكفاءة والفعالية والاستجابة والاستدامة والمناصرة والضغط من علاقتها بالناس إلى علاقة مؤسسية بحتة تهدف إلى تقوية علاقة المؤسسات المحلية بالمؤسسات الدولية الممولة.

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، امتد التوجه التنموي المتمحور حول المأسسة والمهنية من خلال بناء الطاقات البشرية إلى مؤسسات السلطة الوطنية، ووجه الكثير من الدعم في اتجاه تطوير أداء مؤسسة السلطة لتكون أكثر كفاءة وفعالية في إدارة التمويل ووضع الخطط وآليات المحاسبة والمساءلة والشفافية بهدف تيسير عملية التمويل لدعم السلطة وتقويتها. وتحول مفهوم المساءلة والشفافية من أداة لتشريع علاقة السلطة بالناس، إلى أسلوب لتثبيت التبعية للممول وقواعد عمله. ورغم الجهد والتمويل الهائل الذي دفع في هذا المجال، ظلت مؤسسات السلطة غير قادرة على تحسين أداءها وذلك لأن محاولات بناء الطاقات ركزت على الجوانب الفنية بعيداً عن العوامل السياسية المنتجة للفساد في أداء أجهزة السلطة الفلسطينية. وعلى حسب ما ذكره أحد المدراء العاملين في وزارة التخطيط (نوفمبر، ٢٠٠٥)<sup>34</sup> "معظم الأموال التي دفعت لبناء الطاقات كانت هدراً للمال لأنها ركزت على المسؤولين الوسطيين ضمن إدارة حكم مركزية وفردية لا تسمح بتداول المعلومات والخبرات من أسفل إلى أعلى". من ناحية أخرى، ركزت التدريبات الهائلة التي قدمت للعاملين في الوزارات على المسائل الفنية الإجرائية المتعلقة بالمشاكل الآتية لعمل المؤسسات الرسمية دون ربطها بالعوامل السياسية المحددة لهيكلية المؤسسات الرسمية، ودون ربط المفاهيم والمهارات الإدارية بالمشكلات المتوقعة في المستقبل في إطار رؤية تنموية وطنية طويلة الأمد. عملت إستراتيجية بناء المؤسسات وبناء الطاقات البشرية كأسلوب لتعبيد الطريق داخل مؤسسات السلطة لتنفيذ الأجندات الدولية في التنمية وتحديد توجهات التمويل

<sup>33</sup> Kothari, U. and Minogue, M. (2002) 'Development Theory and Practice: Critical perspective' By Palgrave.

<sup>34</sup> عقد لقاء مع المسؤولين في الوزارات المختلفة العاملة في قطاع غزة في نوفمبر ٢٠٠٥ للتفكير حول أزمة الخطاب التنموي في فلسطين وذلك لاغناء البحث بمواقف العاملين في الهيئات الرسمية الحكومية.

وأولوياته. فقد تمكنت عملية المؤسسة والمهنية من منظور المجتمع الدولي، وبالتحديد البنك الدولي، من خلق تشكيلة مؤسسية بيروقراطية تنسجم مع المعايير الدولية للكفاءة والفعالية، حيث تمكن المسؤولون في الوزارات من المهارات والإجراءات المعيارية في عمليات التخطيط ووضع الموازنات وتنفيذ المشاريع وكتابة التقارير المتعلقة بالمشاريع الكبيرة، ولكن مخرجات هذه المشاريع لم تنعكس في حياة الناس اليومية بشكل واضح.

### ٣. المشاركة في التنمية: مفهوم إجرائي لتشريع التدخل الدولي

تبنت مؤسسات المجتمع الفلسطيني وقيل تأسيس السلطة الفلسطينية، منذ أواسط الثمانينات، إتجاه التنمية بالمشاركة كنتيجة طبيعية لعلاقتها مع الممولين. حيث بادرت المؤسسات الدولية العاملة في الضفة والقطاع بدمج مفهوم المشاركة في عمل المشاريع المختلفة الممولة من الخارج وفي القطاعات المختلفة، وتطور العمل في مفهوم المشاركة في التنمية ليصبح مكوناً أساسياً من مكونات عمل المؤسسات الرسمية والأهلية ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية. بدأ العمل بالمشاركة في مشاريع التنمية من أسفل إلى أعلى، حيث بدأ دمج هذا المفهوم في إطار عمل المشاريع التنموية المتفرقة هنا وهناك والممولة من جهات مختلفة، وبعد ذلك أصبح مطروحا كسياسة وإستراتيجية وطنية تبنتها السلطة ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق تنمية بشرية مستدامة. إستطاعت المؤسسات الدولية أن تحقق نجاحا في هذا المجال، بأن حولت خطاب المشاركة بالتنمية إلى خطاب متداول بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالعمل التنموي على المستويين الكلي والجزئي وانعكس ذلك في آليات التخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الفعاليات التنموية، إلا أن هذا التوجه لم ينجح، أو بالأحرى، لم تكن هناك نية أن يحقق نجاحا باتجاه تحويل هذا المفهوم من أهدافه الإجرائية والوظيفية إلى أهداف تحويلية وتمكينية، وظلت المشاركة من أسفل أداة تستخدم من قبل العاملين في التنمية على المستويين الرسمي والأهلي لتشريع البرامج والخطط والسياسات المقررة من أعلى. أو بمعنى آخر كما وضحه موسى<sup>35</sup> المشاركة عملت باتجاه تشكيل تركيبة مجتمعية بيروقراطية على المستوى المحلي الجزئي تكون مرآة للتشكيلة البيروقراطية على المستوى الدولي الكلي<sup>36</sup>. وهذا ما نلاحظه اليوم من تعدد المؤسسات الأهلية الخدمائية

<sup>35</sup> Mosse, D. , J. Farrington, et al. (1998). Development as a process: Concepts and methods for working with complexity, London: Routledge

<sup>36</sup> Kothari, U. and Cooke, B (eds) (2001) 'Participation: The New Tyranny?' London: Zed Books

والبحثية والتدريبية التي تعمل مع فئات اجتماعية متنوعة وفي قطاعات مختلفة، بالإضافة للهيئات المحلية المجتمعية والتي وصل عددها بالآلاف في الضفة والقطاع، وجميعها تعمل بتمويل غربي وضمن أولويات تنسجم وأولويات الممول حتى يستمر تدفق التمويل.

لقد ارتبط مفهوم المشاركة في التنمية بتوطين التدخلات التنموية بمعنى أن تعتمد مشاريع التنمية على فهم الواقع المحلي واحتياجات الفئات المختلفة لضمان وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر تضرراً وفقراً. ويتم ذلك من خلال التشاور مع الناس حول الأعراض الاقتصادية والاجتماعية لفقرهم وتهميشهم ولكن دون التطرق لأسباب الفقر والتهميش الحقيقية المرتبطة بتوزيع موارد القوة.

لعلّ من أهم مخرجات مشاركة الناس في المشاريع التنموية على المستويين المحلي والوطني، كانت ولا تزال، وضع قوائم مشتريات ترتبط باحتياجات الناس المادية، مع محاولات تقنيها بتشجيع الناس للمساهمة في حل مشاكلهم بأنفسهم باستثمار معارفهم وخبراتهم وشبكة علاقاتهم المحلية. وهنا يكمن الجانب السلبي لرأس المال الاجتماعي، إذ أن منظري التنمية بالمشاركة يأملون أن تحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن المشاكل الاقتصادية بحلول غير اقتصادية ويتوقعون من الناس القيام بذلك لإعفاء الدولة والسوق من إخفاقاتهما. بهذا الأسلوب عملت مشاريع التنمية بالمشاركة في المجتمعات المحلية الفلسطينية (القرى والمخيمات). فأغرقت المجتمعات المحلية الفقيرة في فلسطين بمشاريع تنموية قصيرة الأمد تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للناس بهدف إخراجها من دائرة الفقر المرتبطة بالخدمات الأساسية (الدخل، الصحة والتعليم والبنية التحتية). تنوعت وتداخلت أهداف هذه المشاريع من تقديم خدمات، توعية وبناء طاقات الأفراد والمؤسسات، وجميعها مشاريع ممولة بالكامل من المؤسسات الدولية. وانتشرت من خلال هذه المشاريع تكتيكات ومناهج جديدة في العمل المجتمعي، وكأنه لم يكن لها أساس في المجتمع المحلي، مثل البحث السريع بالمشاركة والتخطيط المرتكز على الأفعال، وتحليل الأطراف ذات العلاقة، والتقييم الاجتماعي، وجميعها تدعو إلى خلق روح الجمعية والمشاركة في تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي ليحدد كل طرف في المجتمع المحلي دوره ومسؤوليته في التنمية، وأيضاً دون التطرق لاختلافات المصالح والاهتمامات بين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمعات المحلية والتعامل معها كأنها مجتمعات متجانسة.

ساهمت مشاريع التنمية قصيرة الأمد (١-٣ سنوات) في تدريب المئات من النشطاء

المحليين على كيفية استخدام مناهج البحث والعمل بالمشاركة في تحديد احتياجات الناس وأولوياتهم، والكيفيات التي يجب أن يتعامل فيها ممارسو التنمية مع الناس كمسهلين وليس كمعلمين ومحاضرين يفرضون مواقفهم ووجهات نظرهم على الفقراء والمهمشين. هذا وقد استمتع النشطاء المحليين كثيرا بهذه الأفكار والتقنيات الجديدة والتي جعلتهم يتحدثون مع الناس بلغة وتكنيك مختلف ينسجم مع لغة أصحاب النفوذ والقوة، ومع الوقت، أستبدلت لغة المشاركة الرسمية، كما تم تعلمه من الدورات التدريبية، اللغة والمعارف والخبرات وأنماط السلوك التي تعلموها وشكلوها عبر معيشتهم الطويلة. أدى هذا التحول في خطاب ممارسي التنمية إلى اتساع الفجوة بين الناس والنشطاء المحليين وذلك لتبني الثاني للغة وأسلوب جديد مختلف عن لغة وأنماط حياة الناس التقليدية. من ناحية أخرى تحول الكثير من النشطاء المحليين، الذين تعود عليهم الناس كمتطوعين يعملون من أجل الناس ومعهم، إلى موظفين في هيئات محلية ودولية وبراتب عالية نسبيًا والتي جعلتهم ينشغلون عن هدف التعبئة المتمثل بالاتصاق بالناس، إلى مهام مؤسسية رسمية مصممة في إطار مشاريع التنمية ولا يمكن تجاوزها أو تجنبها. ومع الوقت، أصبح هذا هو طموح معظم المتطوعين في العمل التنموي الأهلي والمجتمعي. وهذا ما أكدت عليه أما كرو واليزابيث هاريسون (١٩٩٨) بأن الاندماج والمشاركة بالمعنى المؤسسي الرسمي أديا إلى تحول بعض الناس إلى نخب، فوضعوا أنفسهم في المقدمة، ليصبحوا مرثيين. وهذا من وجهة نظر أما كوئاري ومارتن مونيقو (٢٠٠٢) هو إعادة إنتاج علاقات القوة داخل المجموعات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة. فبدلا من أن تعمل المشاركة الممأسسة في إطار المشاريع التنموية لتعزيز الجمعية المتأصلة في موروث الناس الاجتماعي وأنماط حياتهم التقليدية، وجهت الناس للفردية بحيث يتمكن كل شخص من خلال تطوير مهاراته الفردية من اقتناص الفرص الاقتصادية والاجتماعية والحصول على الموارد المالية والفنية التي تمكنه من الاندماج في السوق في إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم. فالمشاركة بالمعنى الرسمي كما صاغها المجتمع الدولي في إطار تدخلاته التنموية ليس إلا تحميلا لعلاقات القوة القائمة في المجتمعات المحلية وإعادة تشكيلها من خلال احتواء القيادات المحلية ليفكروا ويفعلوا باتجاه ينسجم مع معايير التنمية من المنظور الدولي. أدى ذلك إلى تفكك الجمعية والثقة والمشاركة بأنماطها غير الرسمية بين فئات المجتمع المختلفة لحساب أنماط عمل مصممة ومرسومة مسبقا من قبل الآخر الأقوى.

عملت مشاريع التنمية بالمشاركة على تحقيق أهداف إجرائية وظيفية مثل التأثير المقنن، الفعالية والاستجابة لاحتياجات الفقراء والمهمشين اجتماعيا. إن مشاركة الناس في المشاريع

التنموية تتضمن مجموعة من الإجراءات التشاورية بين الجهات المختلفة ذات العلاقة، بحيث يضمن المخططون والمصممون والمنفذون لهذه المشاريع: أولاً، أنها تستجيب لاحتياجات الناس الآتية وتحقق الأثر المرجو في تحسين حياتهم المعيشية بمعزل عن الأسباب البنيوية لتردي أوضاعهم المعيشية. ثانياً، تجنب أي إعاقات أثناء تنفيذ المشاريع مما يضمن الفعالية المالية لهذه المشاريع من حيث صرف ميزانياتها تبعاً لما هو متفق عليه مسبقاً. ثالثاً، وهو الأهم، إقناع الناس بضرورة مساهمتهم المالية أو العينية في تنفيذ هذه المشاريع لتحقيق الشعور بالملكية للخدمات المقدمة وضمان إستدامتها. رغم أهمية هذه الأهداف الإجرائية للمشاركة، إلا أنها لم تعمل في إطار فهم المشاركة كأداة لتحقيق التمكين وتفكيك علاقات القوة غير المتوازنة في المجتمعات المحلية لتمتد إلى تعديل معادلة القوة على المستويين الوطني والدولي. والدليل العملي على ذلك أن التدخلات التنموية بالمشاركة ظلت تعمل في إطار المشاريع الخدمائية قصيرة الأمد ولم تتحول فعلياً إلى عملية تراكمية تساهم في تغيير مواقف الناس وتوجهاتهم تجاه مؤسسة السلطة وسياساتها وقوانينها التي تعزز التمييز والعزل الاجتماعي. وهذا ما يؤكد بول فرانسيس في نقده للمشاركة بالمفهوم الفني الإجرائي على أن المشاركة في إطار المشاريع التنموية تجعل هذه المشاريع قابلة للتنفيذ ونتائجها مرئية، ولكنها تبعد الاهتمام عن آليات الحكم من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية وفعالية أداءها. وهذه الآلية من وجهة نظر فرانسيس تفقد المشاركة محتواها السياسي<sup>37</sup>.

عملت التدخلات التنموية بالمشاركة أيضاً لتحقيق الإجماع بدلا من الكشف عن حقيقة التباينات في المجتمع وذلك لتسريع التدخلات التنموية المسقطة على الناس سواء من قبل المؤسسات الدولية المانحة مباشرة أو من خلال الحكومات بدعم ووصاية الدول المانحة لتحقيق أجندات اقتصادية وسياسية كلية وشمولية الناس هم ضحاياها. فالتكنيكات المشاركة فرضت على الناس دون تشاور والتزمت بها المؤسسات المحلية على أنها شرط لاستمرار التمويل، وقبل بها الناس وتفاعلوا معها على أنه من خلالها يتم تلبية المطالب المعيشية والحياتية الملحة للفقراء والمجتمعات المحلية من بنية تحتية وخدمات صحية وتعليمية وعمل. تم استخدام المشاركة كتكنيك في تنفيذ المشاريع لتحقيق أغراض آتية أكثر منه كمنهجية سياسية تعمل في إطار عملية طويلة وتراكمية لتحقيق تمكين الناس وتوسيع مساحة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار وتوسيع خياراتهم. تزامن البعد الاجرائي والوظيفي للمشاركة مع محاولات تشكيل التفكير والاداء التنموي للعاملين في المؤسسات

<sup>37</sup> Francis, P. (1999) "A Social Development Paradigm: Three approaches to participatory development in the World Bank", Institute for Development Policy and Management, University of Manchester and World Bank Washington D. C. pp 5.

المحلية وربط مستقبلهم المهني بهذه التوجهات، مما دفع الكثير منهم لقبول الاحتواء وعدم رفض ما يطرح من أجنداث جاهزة لتحقيق اغراض فردية ومصالح مؤسساتية ونخبوية.

طرحت ايما كرو واليزابيث هاريسون بوضوح في كتابهما "لمن التنمية: انثروبولوجيا التمويل"<sup>38</sup> الكيفية التي تكيف فيها نشطاء التنمية المحليون مع ما فرض عليهم من مفاهيم وبدائل تنموية بالمشاركة لتحقيق مكاسب شخصية ونخبوية. لقد تعلم ممارسو التنمية في فلسطين كيف يكيّفوا سلوكهم ولغتهم التنموية تبعاً لما يرونه يلائم منافعهم. بعضهم أصبحوا ماهرين في احتكار الخبراء والعاملين في المؤسسات الدولية لتحقيق مكاسب شخصية وأجتماعية. وهذا ما يقوله العاملون في التنمية حينما يقارنون بين وضع المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة "اللي عنده لغة أنجليزية وعنده المهارات واللغة اللي بيطلبها الممول، ما بينقطع التمويل عنه". ويندفع الجميع لتعلم خطاب الممول لتحقيق مكاسب مالية واجتماعية أكبر دون النظر إلى علاقة ذلك بشكل فعلي باحتياجات الناس وهمومها والأسباب الحقيقية لفقرهم وتهميشهم. وأمتدت هذه الحالة على المستفيدين المباشرين من التدخلات التنموية، حيث يحاولون هم أنفسهم التكيف مع علاقات القوة في مجتمعاتهم المحلية ليجدوا لأنفسهم مساحة فيها.

وفي ذات السياق، ومن بعض الوقائع العملية، أكدت النساء الفقيرات المستفيدات من أحد مشاريع برنامج الأغذية العالمي في قطاع غزة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، بأنهن يشاركن في التدريب المرتبط بالمساعدات المالية لأنه اشتراط من الممول، ولكنهن في الحقيقة لا يحتجن هذا التدريب ولم يؤثر فعليا في حياتهن، ولكنهن مضطرات إلى ذلك للحصول على مساعدات غذائية ملحة. وأكدت نساء الشجاعة أيضا (سبتمبر ٢٠٠٥) بأن مشاركتهن بفعاليات المؤسسة النسائية في منطقتهن يرتبط بما حصلن عليه من معلومات حول أن تقديم المساعدات لهن ترتبط بعضويتهم في الجمعية ومشاركتهن في فعالياتها. قد تكون هذه مجموعة من الحيل التي يستخدمها مسؤولو الجمعيات الأهلية المحلية لاستقطاب الناس لمنح الشرعية لهذه الجمعية أمام الممولين. ولكن المهم هنا أن نعرف بأن الناس يعرفون هذه الحوافز والتي قد تبدو خفية، ويستخرجون الحيل للتعامل معها لتحقيق مكاسب نفعية مباشرة، أو أنهم يعيدون تشكيل لغتهم وأنماط حياتهم بما يتلائم وينسجم مع لغة العاملين في المؤسسات الرسمية والأهلية ومموليهم. وهذا ما نلاحظه اليوم في مجتمعاتنا المحلية حيث أصبحت الاحتياجات المادية المباشرة للفقراء هي المحفز الأساسي لمشاركتهم في

<sup>38</sup> Crewe, E. and Harrison, E. (1998).

الفعاليات الرسمية للتنمية في المؤسسات الرسمية والأهلية. وهذا ما أكد عليه معظم العمال والنساء في لقاءاتي المتعددة معهم (سبتمبر - نوفمبر ٢٠٠٥)<sup>٣٩</sup>.

تبدو واضحة هنا العلاقة بين بنية المجتمع وعلاقات القوة المرتبطة بالمؤسسة الرسمية، والقوة التي يملكها الأفراد وعمليات احتواء الأول للثاني وقبول الثاني بوعي لمحاولات احتواء واستقطاب الأول إعتقاداً منه أن ذلك سيحقق له المنفعة والقوة والبروز الاجتماعي. تؤكد أما كوشاري ومارتن مينوغو (٢٠٠٢) في كتابهما "التنمية نظرية وممارسة: رؤية نقدية"<sup>٤٠</sup> أن القوة ليست شيئاً استاتيكيًا، بل هي متحركة مع كافة التصنيفات الاجتماعية، ولا تبقى في حال واحدة... "وهنا تلاحظ الكاتبتان كيف تتمكن "الوكالة الفردية للفقراء من اقتناص الفرص لإعادة إنتاج علاقات القوة". ولكن مساحات القوة الجديدة التي يشكلها الفقراء من خلال قبول إحتوائهم من الآخر الأقوى وبصيغته غير المحلية في أصلها تعزز علاقات القوة على المستوى الكلي الذي يعتمد خلق مزيد من التناغم بين المحلي والوطني والدولي باتجاه الرؤية الشمولية للتنمية. وهنا تتم عملية تحييد وتطبيع العوامل البنيوية للتمييز والاختلافات بين الناس في المجتمع والمرتبطة بتوزيع الموارد ومن يسيطر على القرار السياسي، ويظهر الجميع وكأنهم متناغمين في اهتماماتهم ومصالحهم.

يعيدنا العرض أعلاه إلى فريري<sup>٤١</sup> والذي نوه أن المقهورون يجدون في قاهرهم "نموذج الرجولة"، وبالتالي يحاولون تبني ذهنيته وقواعده. يرى فريري بأن ذلك ناتج عن الخوف من الحرية. فالخطوة الأولى للتحرر من الخضوع بالنسبة لفريري تتمثل في رفض المقهورين للصورة الذهنية للقاهر والتي كونها الخوف المرتبط بالحاجة. فالتخلص من ثقافة الخوف والصمت هي الطريق إلى التحرر ولكن ليس فقط بوعي المقهورين لأسباب قهرهم البنيوية كما يركز عليها فريري، بل يجب أن يتصاحب الوعي بالقدرة على اتخاذ الفعل لمقاومة الأسباب الحقيقية للقهر<sup>٤٢</sup>. وفي سياق العلاقة الجدلية بين الحرية الداخلية والتحرر من

<sup>٣٩</sup> اعتمدت الباحثة في تحليلها في هذا الفصل على المعلومات التي حصلت عليها من اللقاءات الميدانية المتعددة مع النساء الفقيرات والرجال العاطلين عن العمل في الفترة الواقعة بين سبتمبر- نوفمبر ٢٠٠٥ والتي أنجزت في إطار بحثها الميداني الخاص برسالة الدكتوراة في موضوع المشاركة الشعبية والتحول في البني الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

<sup>٤٠</sup> Kothari, U. and Minogue, M. (2002).

<sup>٤١</sup> Freire, P (1972) 'The Pedagogy of the Oppressed', Continuum Publishing Company, New York.

<sup>٤٢</sup> Nelson, N. and S. Wright, Eds. (1995). Power and Participatory Development: Theory and practice, Intermediate Technology publications.



الخوف ومحاولات الاحتواء وقوة الأفراد، يؤكد راهنينا على أن المشاركة الحقيقية للناس في التنمية والتي تؤدي إلى التحول في علاقات القوة في المجتمع وتحقق العدل والمساواة تحتاج إلى استرداد الأفراد والمجموعات لحريرتهم الداخلية، وهي أن يتعلم الناس ويسمعون ويشاركون، وأن يتحرروا من كل أشكال الخوف التي تدفعهم للتجاوب والتفاعل مع أنماط حياة لا تنسجم مع ما يرونه هم أنفسهم ملائما، والذي يساهم في إعادة إنتاج التبعية ولو بأشكال تبدو أكثر حداثة<sup>43</sup>.

### مشاركة باتجاه النخبوية:

يعمل الخبراء المحليون والدوليون العاملون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالمشاركة مع القيادات المحلية التقليدية، والذين غالبا ما يكونوا من المخاتير وأصحاب الأعمال والأكثر تعليما، والنشطاء السياسيين في الأحزاب السياسية. هؤلاء بالنسبة للمؤسسات الرسمية الحكومية والأهلية هم الأكثر معرفة، خبرة، وقدرة على الإتصال والتواصل غافلين لعلاقات القوة والمصالح بين هؤلاء والفئات الاجتماعية المستهدفة مباشرة من مشاريع وبرامج التنمية. وتتبع المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة تكتيك ما يسمى بتحليل الأطراف الفاعلة، المسقط على الحكومات والمؤسسات الأهلية كأداة من أدوات المشاركة والتفاوض مع الناس لضمان فعالية تأثير التدخلات التنموية على الناس. يشارك من خلال هذا التكتيك كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والشخصيات الفاعلة في المجتمع ليتحدد الدور والتأثير الذي يقوم به كل طرف في تنفيذ المشروع. تهدف المشاركة والتحليل الاجتماعي للفاعلين إلى تحقيق أهداف التدخلات التنموية، وحسب لغة البنك الدولي، تتمثل هذه الأهداف بالتأثير المقنن، الفعالية، الاستجابة والاستدامة.

هذا، وقد تطور خطاب المشاركة، على إثر النقد الشديد لمحدودية تأثيره على علاقات القوة والتوازن الاجتماعي في المجتمعات، ليتضمن مفهوم التقوية للناس ليتمكنوا من إدارة أنفسهم بأنفسهم في إطار بيئة تنافسية محفزة. عند هذا الحد ينتهي خطاب إدارة التنمية بالمشاركة الذي لا يمكن تفسيره الا في حدود منح الشرعية من أسفل لما تمت صياغته وأقراره مسبقا من أعلى<sup>44</sup>، بهدف تجنب أي صراعات محتملة أثناء تنفيذ هذه المشاريع، أو بمعني آخر لاحتواء الاختلافات المبنية على علاقات القوة غير المتوازنة بين فئات المجتمع المختلفة وتحييدها، وعادة ما تنتهي الامور بتناغم مواقف القيادات المحلية والذين غالبا ما

<sup>43</sup> Rahnema, M. (1990). Participation. The Development Dichotomy, London, Zed Press.

<sup>44</sup> Nelson, N. and S. Wright, Eds. (1995).

يمثلون ذوي النفوذ والمصالح الاقتصادية على المستوى المحلي المتداخلة مع المصالح الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والعالمي. فالاجماع هنا هو الهدف وليس ابراز التباينات التي تعكس اللاتوازن واللاعدل بين فئات المجتمع المختلفة.

عملت آليات مشاركة الناس في تحديد احتياجاتهم باتجاه استقطاب الفقراء والمهمشين وامتصاص غضبهم من خلال المزيد من الوعود بالمساعدات والمشاريع الكفيلة بتحسين مستوى معيشتهم دون التطرق للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التاريخية لقهرهم. إنعكست هذه الآليات المشاركة في اتباع أساليب إغوائية من قبل ممارسي التنمية بإقناع الناس بقبول جهلهم وعدم معرفتهم، والاعتراف والإقرار بأن الخبراء يعرفون ما هو الأفضل لهم<sup>45</sup>.

يستعمل الخبراء المعرفة المحلية لمساومة المزارعين والفقراء حول شكاويهم ومطالبهم للتقليل من تكاليف المشاريع وتعزيز المشاركة الطوعية للناس التي تؤدي إلى تقنين التكلفة. يؤكد تشامبرز<sup>46</sup> في نقده للأداء المشارك بأن عملية المشاركة تمارس بهدف إشراك الناس في مشاريعنا (نحن الخبراء والمؤسسات)، وليس العكس، بأن نتعلم ونشارك نحن (ممارسو التنمية وخبرائنا) في مشاريع الناس التي تنطلق من تحليلهم هم أنفسهم لواقعهم. ومن الأمثلة على ذلك في المجتمع الفلسطيني، منحت المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة اهتماما لاستصلاح الأراضي. أعطيت الأولوية في هذه المشاريع للمساحات الكبيرة والمتوسطة التي يملكها المزارعون الكبار، بهدف تشجيع الاستثمار في الإنتاج الزراعي لغرض التصدير وبهدف حماية الأراضي من المصادرة الإسرائيلية. وحينما سئل العمال الزراعيون المأجورون في بيت حانون شمال قطاع غزة عن رأيهم في مثل هكذا مشاريع (سبتمبر ٢٠٠٥)، قالوا في البداية: "أن في ذلك خدمة للوطن للحفاظ على الأرض من المصادرة والتجريف، وأن أصحاب هذه الأراضي المستصلحة سيقومون بتشغيلنا في المستقبل". وحين سألتهم عن أصحاب هذه الأراضي وماذا يعملون؟ قال العمال: "انهم تجار ولا يعملون في الزراعة، بالنسبة لهم التجارة تجلب مالا أكبر"، سألتهم مرة أخرى "اذا لماذا تصرف هذه الاموال في أستصلاح أراضي هؤلاء؟" تجنب العاملون استمرار الحوار، وتبين بعد ذلك أن هؤلاء العمال لا يستشارون في هذه الأمور، فهي "لا تخصهم"، كما عبر عنها أحد العاملين في المؤسسة المحلية المنفذة. هؤلاء العمال يفكرون في قوت يومهم، ومصدر عيشهم فليس

<sup>45</sup> Sillitoe, P. Bicker, et al. (2003). Participation in development: approaches to indigenous knowledge, London; New York: Routledge. Pp 287.

<sup>46</sup> Chambers, R. (1997) 'Whose Reality Counts? Putting the Last First' International Technology Publication.

من المجدي لهم أن ينتقدوا هذه المشاريع وتأثيراتها المباشرة على حياتهم في المستقبل. هكذا تعمل المؤسسات التنموية المحلية، عادة ما تتشاور مع الفئات الاجتماعية التي تتناغم مصالحها مع مصالح الأجنداث المسبقة للممولين وللمتنفذين وطنيا ومحليا، وتقوم المؤسسات المحلية بدور الوسيط لاحتواء أي رفض أو معارضة محتملة من خلال التشاور مع الناس ولكن في إطار "هذا هو المتوفر من قبل الممولين، ولن يقبلوا بتغيير أجنداثهم". هذا مع التنويه بأن المؤسسات التنموية المحلية والمعتمدة بالكامل على التمويل الخارجي والعاملون فيها تمكنوا مع الوقت من إقناع الناس بأن تفكر بطريقتهم، وهذا ما يقوله الفقراء في كثير من الأوضاع "هم يعرفون أكثر منا نحن الفقراء والأقل تعليما"، أي محاولة إقناعهم بأن آليات توزيع الموارد وكيفية استخدامها هي مسائل فنية وتقنية يفهم فيها الفنيون والمتعلمون فقط، وليس لها علاقة بالناس.

يهمنا هنا أيضا التنويه إلى علاقة القوة غير المتوازنة بين الخبراء الدوليين والمحليين وبين الناس باعتبارها المحدد في آليات التشاور ونتائجه حيث أن ما يتم جمعه من معلومات حول مشاكل الناس واحتياجاتهم من قبل الخبراء ليست محايدة، حيث تتم فلترتها في مختبرات المؤسسات الدولية والهيئات المركزية الوطنية بما ينسجم والأجنداث الاقتصادية والسياسية المعدة مسبقا. وهذا ما أكده ديفيد مووس في نقده لآليات المشاركة في جمع المعلومات من الناس لغرض إدارة العمل التنموي والتخطيط، "أن تدفق المعلومات بطرق متنوعة يكون محكوما، ومفلترا ومنظما. المؤسسة هي التي تقرر شرعية أي جزء من الحقيقة الواردة في المعلومات. المعلومات تنتقل ضمن قنوات أعلى في النظام، يتم تبادلها أو إخفائها لتعزيز النماذج المتبعة ولحماية المصالح"<sup>47</sup>. فعملية التشاور أو المشاركة في إدارة العمل التنموي هو أسلوب آخر لإضفاء الشرعية على التخطيط والإدارة من أعلى، وهو ليس أكثر من تمرين لممارسة القوة والنفوذ باستخدام لغة وأساليب تضليلية تنطلق أساسا من عدم ثقة ممارسي التنمية وخبرائها بأن الناس تعرف، وتحلل وتقدر الحوافز التي تدفع هؤلاء لتجميل أفعالهم. ظلت المشاركة في التنمية تحول شكلي من الأسلوب الإستعماري القديم "نحن نعرف أكثر" إلى أسلوب أكثر جاذبية "أن تعرفون ما نحن نعرف" باتجاه استبدال معارفهم لمعارفنا وخبرائنا التقليدية التي تتنافى مع الحداثة والتطوير. وهنا تظل علاقة القوة بين الذي يعرف والذي لا يعرف ومستوى ثقة كل طرف بما يأتيه الطرف الآخر من معرفة وخبرات، باعتبار أن المعرفة هي مصدر قوة، هي العامل المحدد لفعالية اتجاه التخطيط والتنمية بالمشاركة.

<sup>47</sup> Mosse, D., J. Farrington, et al. (1998). Development as a process: Concepts and methods for working with complexity, London: Routledge. Pp 23-24.

وضمن هذا الإطار التحليلي لمفهوم وممارسة المشاركة في التنمية، نساءل لماذا لم يتمكن هذا الخطاب والذي امتد في ممارسته طوال عقدين من الزمن من خلق قيادات محلية ومجموعات منظمة رافضة للسياسيات المفروضة والمسقط، وأكثر التصاقا بالناس وبخبراتهم المحلية الحقيقية لتشكيل أساسا لتصميم المشاريع التنموية وكيفية توزيع مواردها؟ من ناحية أخرى، حيث أن الكثير من المشاريع التنموية عملت على توعية الناس وتطوير مهاراتهم الفنية المتعلقة بإدارة معيشتهم، لماذا لم يتمكن الناس من استثمار المعارف والخبرات الجديدة في صياغة مبادرات ذاتية اقتصادية واجتماعية لمواجهة فقرهم؟ على العكس في وقت الأزمات، لماذا يعود الفلسطينيون إلى أنماط حياتهم التقليدية كميكانيزم للتكيف مع الفقر؟

الإجابة على هذين السؤالين هو موضوع هذا الفصل، حيث أن خطاب التنمية بالمشاركة وتوطين العمل التنموي باعتماده على المعارف والخبرات المحلية لم يعمل في إطار الثقة بامكانيات ومقدرات الناس الفقراء والمعزولين اجتماعيا واستثمارها لتقويتهم، ولكنه عمل باتجاه ملائمة أنماط الحياة التقليدية والمعارف والخبرات مع المعارف والخبرات الدولية بحيث تصبح الأخيرة وكأنها جزء من أنماط حياة الناس وليست غريبة عنهم رغم اختلاف السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي شكل هذه المفاهيم<sup>48</sup>. لذلك ظل تجاوب الناس مع الأنماط والصيغ والمفردات الجديدة في التنمية، وبالتحديد التنمية بالمشاركة، يرتبط بالخدمات المادية المقدمة في مكان معين وزمن معين، وتنتهي تأثيراتها بانتهاء تقديم الخدمة للناس. إذا لم تعمل المشاركة كأداة لتمكين الناس من التفاوض والمناورة على قضايا ترتبط بالأسباب الحقيقية لفقرهم، ستظل المشاركة أداة لإعادة إنتاج علاقات القوة المتباينة في المجتمعات المحلية بعلاقتها بعلاقات القوة على المستوى العالمي.

### استخلاصات ورؤية إستشرافية لخطاب التنمية الفلسطيني:

لم تول المؤسسة التنموية الفلسطينية، حكومية كانت أم أهلية، اهتماما واعيا ومنظما لتفكيك العلاقات الهرمية المعتمدة على تبعية الحكومة والمؤسسة الأهلية للقوى الخارجية وأجنداتها السياسية من ناحية، وعلى تبعية المواطن واعتماده شبه الكامل على المؤسسة الخدمية من ناحية أخرى. فلم يتمكن الفلسطينيون، ورغم زخم تجربتهم التنموية من حيث الحجم والتنوع، من استشراف رؤية تنموية مشتركة تنطلق من وترتكز على فهم جدلي للعلاقة بين السياق الوطني والمحلي ومقدراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلائقية

<sup>48</sup> Mohan, G. and Hickey, S. (eds) (2004).

من ناحية، والمعادلة الدولية وموازن القوى من ناحية أخرى. لا شك بأن التعقيدات السياسية والأمنية التي مر ويمر بها المجتمع الفلسطيني بمؤسساته المختلفة يعتبر عاملاً مقيداً لتحقيق ذلك، إلا أنه ليس العامل الحاسم. العامل الأكثر حسماً هنا هو عدم توفر الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين والمدنيين للارتكاز على الناس ومقدراتهم في صنع التنمية في إطار عملية متواصلة وتراكمية تنطلق من العلاقة الجدلية بين الثوابت الوطنية وديناميات الفعل التنموي، بدلا من التهافت لاستجداء دعم القوى الخارجية في حل صراعاتها مع إسرائيل من ناحية وفي تحقيق البناء والتنمية من ناحية أخرى متغافلين بوعي أو بلا وعي بتداخل المصالح.

منذ التسعينات، استخدمت المؤسسة الفلسطينية الناس- أعضاء في الأحزاب والمؤسسات وفقراء وعاطلين عن عمل ومزارعين- كأدوات لتمرير مشاريع النخبة السياسية والتنموية للتمكين من الحفاظ على قوتها واستدامتها بعلاقتها مع القوى الخارجية، بما فيها إسرائيل. على ذلك فإن التبعية للممول في ديناميات الفعل التنموي نجحت وبجدارة في تفرغ مؤسسات المجتمع المدني، بالتحديد المؤسسات الأهلية، من محتواها التعبوي والتمكيني، وتحولت مع الوقت إلى ماكينات لتشغيل الأجنحة الخاصة بالبنك الدولي والوكالة الأمريكية وغيرها من المؤسسات الدولية، والتي تعكس تدخلاتها التنموية الأجنحة السياسية للحكومات المانحة. وأصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الأهلية كيفية الحصول على تمويل للتمكين من العمل مع الناس أو بمعنى آخر لتقديم الخدمات الأساسية للناس الفقراء، وكأن هذه هي المهمة المنوطة بعمل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية الذي بلغ عددها بالآلاف.

لقد دعمت الحكومة الفلسطينية بالطبع المؤسسات الأهلية وعززت دورها لتعوض الجزء الأكبر من المهام والمسؤوليات المنوطة بالحكومة باعتبارها المسؤولة شرعياً عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطن وحماية حقوقه، مما أدى ذلك إلى إغراق المؤسسات الأهلية بمهام خدمانية بحجة الأوضاع المعيشية المتردية وانتشار الفقر والحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية. هذا بالإضافة إلى أن أداء المؤسسات الأهلية في توزيع الخدمات لم يختلف نوعياً عن أداء المؤسسة الرسمية من حيث افتقارها لاستراتيجية تنموية واضحة وطويلة الأمد. لم يتلمس الناس الفرق بين المؤسسات الأهلية والحكومية، فكلهم سواء يعملون في مجالات متشابهة وبأداء متقارب، ولم تبيّن الاختلافات الأيديولوجية أو الفكرية أو الخطابية، أن وجدت، تأثيرات واضحة في توجهات العاملين/ات فيها وآليات عملهم. هذا بالطبع باستثناء

الحركة الإسلامية ومؤسساتها التي نشطت في العقد الأخير ضمن رؤية اجتماعية "تنموية" تنسجم وأيديولوجيتها الإسلامية.

إن إشكالية دور المجتمع المدني في العمليات التنموية تتجاوز البعد الفني المتعلق بالحصول على الموارد وتوزيعها، فمؤسسات المجتمع المدني تغافلت دورها ومهمتها الأساسية في تعبئة وتمكين الناس للمطالبة باحتياجاتهم وحقوقهم من الهيئات الرسمية المسؤولة عن حمايتهم. بدلا من ذلك، صممت هذه المؤسسات أمام قضايا اللامسؤولية والفساد والمحسوبة في توزيع الموارد وإدارة الحكم وانشغلت في تعويض الفجوات الخدمائية التي أنتجها سوء إدارة التنمية على المستوى الحكومي. وهذا ساهم في تعزيز اللامحاسبة وعدم النزاهة في الأداء الحكومي، وجعل مؤسسات المجتمع المدني تبتعد فعليا عن المساءلة والمحاسبة أيضا. والأخطر من ذلك، وجد العاملون في المؤسسات الأهلية مبررا للعودة إلى الخدمات الإغاثية، التي يسهل تمويلها، على حساب الفعاليات التنموية التمكينية للناس ليعتمدوا على أنفسهم، مبررين فعلهم بعدم تجاوب الناس مع الفعاليات ذات المردود غير الآتي. وفي سياق هذا التوجه الذي سيطر على المؤسسات الأهلية في فترة الانتفاضة، أصبح مبدأ المشاركة والتشاور والتفاوض مع الناس المستفيدين من البرامج والمشاريع أيضا لا يتلائم مع أولويات الواقع باعتباره مكلف للوقت ونتائجه غير مضمونة. زاد ذلك من تبعية الناس لما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات مباشرة دون المساهمة الفعلية فيها، وفقد الفقراء مع الوقت قيمة العمل والطوعية والجمعية في الوقت الذي تتوفر لهم مساعدات مجانية مقدمة كاستحقاق من الخارج، وأصبحت مصداقية المؤسسات، بالتحديد المحلية منها، مرتبطة بحجم الخدمات التي تقدمها للفقراء والمحتاجين، وبالتالي بحجم التمويل التي تحصل عليه لتوفير هذه الخدمة. وقد دفع ذلك الكثير من المؤسسات الأهلية القائمة للتهافت على إيجاد الدعم من قبل الدول المانحة للحفاظ على بقائها دون أن ينسجم ذلك بالضرورة مع أهدافها الحقيقية، أو شجع ذلك العديد من الانتهازيين لتشكيل جمعيات أهلية جديدة لا تحكمها رؤية أو هدف تنموي معين لاستثمار موضة التمويل للمساعدات الإنسانية الإغاثية.

وحتى لا ننسى التاريخ المعاصر للتجربة الفلسطينية التنموية، فقد عاش أكثر من جيل من الفلسطينيين التبعية للاحتلال، إلا أن هذا النوع من التبعية لم يتمكن وحتى نهاية الثمانينات من تفكيك محددات هويته الأخلاقية والوطنية ورؤيته السياسية المقاومة وسماته الراضية للاحتواء، بل على العكس عملت معظم المؤسسات الأهلية في إطار العمل الطوعي

بهدف حماية الهوية الوطنية والأخلاقية للإنسان الفلسطيني. أما التبعية الجديدة للمعايير الدولية الشمولية فهي أكثر خطورة من التبعية للاحتلال، بل أصبحت الثانية أحد الأدوات لتحقيق سيادة الأولى. فم منذ بداية التسعينات وحتى اليوم، تفككت الجماعات المبنية على المبادئ الطوعية في العمل الأهلي وما أنتجته من مصالح مشتركة وثقة تبادلية وتم استبدالها بتوجهات فردية أو حزبية تنافسية تنسجم والمصالح الآنية. تشكلت فئات اجتماعية جديدة من المهنيين والفنيين، أو ما يسموا بالنخب التنموية، والتي صنعتهم رزم التنمية الجاهزة والمفروضة علينا من الخارج، وتفككت على إثرها شبكة العلاقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الأفقية لحساب هرمية مهنية من نوع تكنوقراطي وبيروقراطي جديد، لم تعهد حجمه مؤسسات المجتمع الفلسطيني من قبل، منسجمة مع المعايير الدولية والثقافة الشمولية.

نجح المجتمع الدولي وبجدارة في تشكيل تركيبة اجتماعية وسياسية غير مقاومة ومقتنصة للفرص التي يوفرها المجتمع الدولي وأصبحت العلاقة بين الناس ذوي الحاجات الحقيقية والمؤسسات بنخبها التنموية المختلفة تعمل في إطار علاقة وظيفية تنتهي بانتهاج المهمة المطلوبة ولتحقق أغراض آنية غير نبوية. أصبح التمويل الهدف والغاية وليس وسيلة لاستنهاض طاقات الناس ومقدراتهم لتحقيق البناء والتقدم للمجتمع بأكمله. وقد تمكن المال والفكر الخارجي من تشكيل علاقات قوة جديدة تعمل كأدوات فاعلة لتعبئة الناس على مفاهيم مصاغة بشكل جديد، وكأنها ليست لها علاقة بموروثهم، مثل المشاركة والديمقراطية والحكم الصالح والجمعية والتشابك والشراكة والتفاوض. فالتشاور والجمعية والتشابك والتفاوض خارج إطار المؤسسة الرسمية حكومية أم أهلية كانت سمات المجتمع الفلسطيني وتجمعاته الصغيرة قبل أن يغزوه الفكر الليبرالي الجديد بأمواله وسياساته، وكانت هذه السمات أدوات المجتمع ليتمكن من الحفاظ على هويته الوطنية والثقافية. ينبغي لنا أن نعرف كيف نعود إلى موروثنا الجمعي والتبادلي برؤيتنا وطرقنا الخاصة وليس بالتجاوب مع محاولات الإلحاق الكامل لتوجهات بلد واضحة حوافرها ودلالاتها على علاقات الناس وأنماط حياتهم، تمثلت بانعدام الثقة والولاء والجمعية والاعتماد على النفس واحترام الذات التي ظلت لعقود طويلة مقومات الحفاظ على المشروع الوطني وإرادة المقاومة والتنمية.

إن التعاطي الحذر مع مفردات التنمية كما درجت عليها أدبيات الفكر الليبرالي الجديد، ليس لأن هذه المفاهيم مغلوطة بالمعنى المجرد، ولكن لأنها تعرض في سياق أيديولوجية الهيمنة وفي إطار علاقات قوى غير متوازنة تحدد وتحكم طبيعة الخطاب التنموي ودينامياته.

فالمشروع التنموي المفروض علينا من الغرب بصياغاته الجديدة التي تشترط الإصلاح والديمقراطية والمشاركة ليس إلا محاولات لاستقطاب القوى السياسية والمدنية لتحقيق الإجماع على ثقافة التنمية الشمولية التي تعتمد أيديولوجيا السوق الحرة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول الفقيرة وعلاقاتها الاجتماعية.

من خلال تجربتنا الفلسطينية السابقة في الحكم، لم يتجاوز التعامل مع مفردات التنمية المتعلقة بالشراكة والمشاركة والديمقراطية والحكم الصالح حدود "الكلام الرخيص"، كما يصفه مورور<sup>49</sup>، والذي استخدم لتعزيز شرعية الحكومات دون أن يعرضها إلى تهديد سياسي. الديمقراطية والمشاركة الحقيقية هي التي ينتجها الناس أنفسهم نتيجة لعاملين أساسيين: أولاً، وعي الناس للأسباب الحقيقية لقهرهم وحرمانهم وفقدهم. والثاني، قدرة الناس على اتخاذ الأفعال اللازمة لمواجهة هذه الأسباب ومحاربتها. قد تستخدم التقنيات الغربية في تحديد أفعال الناس وقد يستخدم الناس أساليبهم التقليدية المنطلقة من معارفهم وخبراتهم الخاصة لمواجهة مصادر قهرهم، ولكن في النهاية يجب أن يكون وعيهم وأفعالهم تحت سيطرتهم هم أنفسهم أي أنها تشكل بحرية من داخلهم. وها نحن نرى كيف تمكن الفلسطينيون بإرادة حرة وباستخدام الإجراء الديمقراطي الغربي (الانتخابات) أن ينتجوا قوة سياسية جديدة أسقطت الحزب الحاكم وتوجهاته الليبرالية الجديدة التي فشلت منذ التسعينات في إخراج المشروع الفلسطيني السياسي والتنموي من عنق الزجاجة. دون أن يعني ذلك البتة أن يتمكن النظام السياسي الجديد الذي سيعتمد الأيديولوجية الكلية الشمولية من إنتاج الديمقراطية والتعددية الفكرية بمفهومها المجرد. ولكن رغم ذلك، فإن هذه هي بداية الطريق الطويلة التي يقرر الناس فيها وبحرية بعيدا عن الخوف والتملق من اختيار ممثلهم الذين يعتقدون بقدرتهم على تحسين إدارة الحكم وإدارة التفاوض مع إسرائيل والمجتمع الدولي.

إن الرسالة التي يمكننا تعلمها من الزلزال السياسي الذي أنتجته الانتخابات التشريعية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، أن قرارات الناس لا يمكن تصنيعها بما يتلائم مع أجندات غريبة عنهم أو غير منطلقة من واقعهم وموروثهم الحياتي الطويل. لقد دلت نتائج الانتخابات التشريعية على عدم ثقة الناس بخطط التفاوض السياسي وبخطاب التنمية السائد قولاً وفعلاً في السنوات السابقة، والتحدي الحقيقي الآن هو قدرة القوة السياسية الجديدة (حماس) التي اختارها الناس بإرادتهم الحرة، وبالتعاون مع كافة القوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني،

<sup>49</sup> Moore, M. (2001). "Empowerment at Last." Journal of International Development 13: 321-329.



وبالتحديد مؤسسات المجتمع المدني، من تعديل قواعد الخطاب السياسي والتنموي بشكل يحقق نتائج أكثر فعالية وكفاءة وتوازن ويضمن العودة إلى الجمعية والتبادلية في المجتمع الفلسطيني لتشكل مقوما أساسيا لمواجهة التحديات المقبلة. وفي نهاية هذا الفصل، يجدر التأكيد بأن الخروج من المأزق التنموي خطبا وممارسة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عبرت القيادة السياسية والمدنية والمجتمع بأفراده وجماعاته المتباينة وبمستوى عال من التنغم عن إرادتهم السياسية في مواجهة كافة أشكال التبعية والهيمنة من قبل إسرائيل وحلفائها في المجتمع الدولي، وأن تنعكس الإرادة السياسية في المواقف والأفعال والتحالفات التي تشكلها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني محليا وطنيا ودوليا لتكون قاعدة صلبة للمقاومة وبكافة السبل المشروعة من أجل التحرر والانعقاد.

فالخطوة الأولى التي يجب أن تستهل بها الحكومة الجديدة عملها تتمثل بالتعاون والشراكة الحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني لتشكيل رؤية وخطاب تنموي جديد يخرج الفلسطينيين من حالة التبعية والخضوع للآخر، ويمكنهم من تكييف الخطاب الدولي في التنمية بما يتواءم والسياق الوطني والمحلي وثوابته الوطنية والتنموية وليس العكس. وبهذا الخطاب الجديد، والتي بدأت ملامحه واضحة (نظريا) في ما تطرحه حماس تجاه موقفها من الضغوطات الإسرائيلية والدولية، سنتمكن من مواجهة محاولات التذويب والاحتواء، وسندفع للعمل جميعا أفرادا ومؤسسات وبارادة عالية لتحقيق تنمية مرتكزة على كرامة الإنسان الفلسطيني، باعتبار أن لا تنمية بدون كرامة واحترام للذات ومقدراتها. مما لا شك فيه، أن هذه عملية معقدة وشائكة في إطار عولمة المجتمعات وقضاياها الوطنية والمحلية، إلا أنه تبين من تجربة الفلسطينيين ومنذ بداية التسعينات حتى اليوم أنه لا طريق أمامهم سوى الاعتماد على الذات والعودة إلى مقدراتهم وموروثهم الاجتماعي ليكون موردهم الأساسي في التنمية ومقاومة محاولات التذويب والاحتواء، بالإضافة إلى تشكيل أنماط أخرى من التحالفات الإقليمية والدولية والتي تنسجم والرؤية التنموية المعادية للتبعية و الاحتواء من قبل المجتمع الدولي وخطاباته السياسية والتنموية. تحويل هذا الرؤية إلى استراتيجيات وبرامج ليست بالمسألة السهلة، فهي ستكلف الفلسطينيين في المراحل الأولى مزيدا من العناء والحرمان والفقر والانعزال. ومن أهم المبادئ الأساسية العامة التي يجب أن تكون مرجعا وركيزة لرؤيتنا، وأهدافنا، وسياساتنا، واستراتيجيات عملنا وبرامجنا من أجل تحقيق تنمية تحرر الإنسان والأرض الفلسطينية:

أ. أن يتم فهم التنمية كعملية تحول سياسي وليس كمشروع فني خدماتي ينفذ في إطار

علاقات القوة القائمة والسائدة ويعززها. لا يمكن تفكيك علاقة القوة بين المحلي والوطني وبين الوطني والدولي الا بقوة المناورة من قبل الأضعف. قدرة المناورة للحصول على القوة هنا لا تمنح أو لا تعطى للناس من خلال نظم وقواعد يصممها الأقوى، ولكنها تستنهض نتيجة وعي الناس الحقيقي، كمجموعات منظمة، لأسباب ضعفهم وتمكينهم من اتخاذ الأفعال المناسبة لمواجهتها. يجب أن تبدأ هذه العملية من أسفل إلى أعلى بحيث يشكل الناس بمؤسساتهم المحلية والشعبية وبرأس مالهم الاجتماعي الدافعة الأساسية في تواصل وامتداد هذه العملية لتمارس بفعالية من قبل الحكومة لمناورة القوى الخارجية المهيمنة. وهذه عملية طويلة ومعقدة، ففي الوقت الذي لا يمكننا علانية الإعلان عن التخلي عن التبعية للتدخلات الدولية بخطابها التنموي السائد ضمن معادلة القوة القائمة في المجتمع الفلسطيني، إلا أنه في إطار هذه المعادلة يمكننا أن نشكل إرادتنا السياسية المعتمدة على مقدراتنا المحلية، ورأس مالنا الاجتماعي حتى ولو كان محدوداً ومنقوصاً. يمكننا أن نستثمر المساحة التي توفرها الشرعية السياسية للمناورة على القضايا ذات العلاقة بالثوابت الوطنية من ناحية، وعلى الفهم الدقيق للمحتوى المحلي واحتياجاته الحقيقية لتنمية موارده وسيطرته على مخرجاتها من ناحية أخرى. ما يمكن أن نخسره من الدخول في عملية المناورة مع الأقوى على أسس وطنية وتنموية واضحة هي خسارة مؤقتة تجلب مكاسب طويلة الأمد. من المهم أن لا نعادي النظام الدولي الشمولي، ولكن نريد أن نساهم في خلق قواعد اللعبة بشكل متوازن مبني على مبدأ تبادل المصالح والمنافع وليس الهيمنة والاحتكار. وهذا يتطلب من قيادتنا السياسية، ليس تطوير مهارات المناورة والمساومة فحسب، بل إدراك القيادة السياسية الرسمية بأن قوتها وشرعيتها الحقيقية لا تأتي بالتبعية للأقوى ولا تأتي أيضاً بمرجعية القوانين الدولية التي بدت عبثية، ولكن بالتزام الحكومات الوطنية والمحلية بتعهداتها السياسية والتنموية تجاه شعبها، فهم من قرروا شرعيتها وهم من سيقروا تواصل نهجها أو فشله.

ب. التنمية كمشروع إنعاقبي يتطلب التقاطع بين دور ووظيفة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين الوكالة الفردية باتجاه ينتج التوازن في علاقات القوة والمصالح. يعني ذلك أن تتمكن الوكالة الفردية من إعادة تشكيل القواعد ونظم عمل مؤسسة السلطة، والعكس، أن تعمل المؤسسات الرسمية والمجتمعية في تشكيل أفعال الأفراد بما ينسجم مع الرؤية التنموية المنطلقة من فهم الواقع المحلي واحتياجاته. فتغيير علاقات القوة لا يعتمد فقط على توسيع مساحة الفاعلين وإعادة موضعهم في نظام الحكم واتخاذ

القرارات وصناعة السياسات، بل الأهم من ذلك، هو ما يتشكل لدى الفاعلين المختلفين من قدرات سياسية تمكنهم من تفكيك معادلة القوة باتجاه التوازن والعدالة في الحكم.

ج. على ممارسي التنمية أن ينطلقوا في عملهم مع الناس من ثقتهم بأن الناس تعرف، تعي وتشعر، وصمتها في أي حال من الأحوال ليس نتاج لجهلها، بل لعدم توفر الفرص الحقيقية لها بالمشاركة الفعلية التي تساهم في تحفيزها لتحليل واقعها واتخاذ الأفعال اللازمة لتغييره. فالرسالة الحقيقية التي يجب أن يعمل في إطارها ممارسو التنمية ليس تعليم الناس تكتيك وتكنولوجيا التنمية، بل منحهم الثقة والاحترام، والناس قادرون بسهولة أن يستشعروا ذلك، ومساعدتهم على استخراج أساليبهم الخاصة في التنمية التي يرونها ملائمة لأنماط حياتهم حتى ولو كانت غير منسجمة مع التصميمات التقنية عالية الجودة للفنيين. يحتاج ممارسو التنمية أن يتخلصوا من نزعاتهم السلطوية والنخبوية بعلاقتهم مع المستفيدين من التنمية، ويعملون معهم ولهم على أساس علاقات شراكة متوازنة تهدف إلى تمكينهم من إدارة حياتهم بأنفسهم.

د. التأكيد على ربط مفهوم التنمية بالمواطنة بحيث يعي الناس التزاماتهم تجاه حكومتهم وتعي وتلتزم الحكومات بحقوق مواطنيها في الحياة الكريمة. تتحمل مؤسسات المجتمع المدني دورا محوريا في إنجاز هذه العملية بحيث تلعب الدور الوسيط والميسر في اتجاهين متوازيين إلى أعلى وأسفل. تتحمل مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية تعبئة الناس وتنظيمهم للمطالبة بحقوقهم من حكومتهم، وفي نفس الوقت تحافظ مؤسسات المجتمع المدني على استقلاليتها بعيدا عن محاولات الاحتواء من قبل الحكومة والمجتمع الدولي للحفاظ على تلاصقها المباشر مع هموم الناس الحقيقية. ونظرا لثقتنا بأن مؤسسات المجتمع المدني ليست متجانسة في مصالحها الدينية العرقية أو السياسية أو بعلاقتها مع مجموعات المصالح الأخرى، يجب أن تخضع هذه المؤسسات إلى آليات محاسبة ومساءلة من الحكومة. والذي يحسم التواصل في عملية المساءلة على المستويين العمودي والأفقي هو ما يتشكل من وعي وقدرة لدى الوكالة الفردية في التنمية تمكنها مسائلة كل من مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على أدائهما تجاه الناس. يتطلب ذلك بالضرورة في سياق عملية التنمية تشكيل النظم والقواعد والسياسات والقوانين لتكون أدوات يستخدمها الناس لتحويل وعيهم لمواطنتهم إلى فعل، مع التأكيد على أن النظم والقواعد لا تستبدل الوعي المنظم والحقيقي لعلاقة التنمية بالمواطنة.

هـ. ولأن المعرفة قوة، لا يمكن للتنمية الانعتاقية أن تتحقق إلا إذا تم تعميم المعرفة المتعلقة بالتنمية دون محددات يحكمها النظام السياسي وعلاقات المصالح على المستوى المحلي، الوطني والدولي. فالمشاركة في التنمية كما أكد عليها الكثير من المنظرين (تشامبرز ١٩٩٧ ، راهنيما ١٩٩٠ ، مووس ١٩٩٨) هي مشاركة من أجل تعميم وتوليد المعرفة. وتعميم المعرفة يجب أن تسير باتجاهين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى وبشكل متوازن، بمعنى في الوقت التي تعتبر معرفة الناس وخبراتهم هي أساس التخطيط للتنمية حتى تكون التنمية مستجيبة وفعالة ومؤثرة، على الناس أن تعرف وتشارك في الكيفية التي تستخدم فيها معارفهم وخبراتهم وفي إطار أجندات اقتصادية وسياسية واجتماعية يتفق عليها الجميع في إطار الفهم والتقدير لمصالحهم المختلفة. ترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالنقطة الأولى المتعلقة بمنهج المناورة، حيث أن المعرفة هي أحد المصادر الهامة لتمكين الفاعلين الأقل قوة من المناورة بشكل متوازن.

## المراجع بالعربية:

- فلسطين: ملف التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧، أصدار برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت-رام الله.
- فلسطين: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨-١٩٩٩، أصدار برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت-رام الله.
- فلسطين: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، أصدار برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت-رام الله.
- فوكو، ميشيل (١٩٧٦) "يجب الدفاع عن المجتمع: دروس أُلقيت في كلية دي فرانس" ترجمة د. الزواوي بغوره. دار الطليعة- بيروت.

## English references:

- Chambers, R.** (1997) 'Whose Reality Counts? Putting the Last First' International Technology Publication.
- Colman, J.** (1988) 'Social Capital in the creation of human capital', American Journal of Sociology 94: s94-s120.
- Crewe, E. and Harrison, E.** (1998) 'Whose Development: An Ethnography of Aid' Zed Books LTD
- Dasgupta, P. and Serageldin, I.** (eds) (2000) 'In Social Capital: A Multifaceted Perspective' World Bank publication
- Francis, P.** (1999) "A Social Development Paradigm: Three approaches to participatory development in the World Bank", Institute for Development Policy and Management, University of Manchester and World Bank Washington D. C.
- Freire, P** (1972) 'The Pedagogy of the Oppressed' Continuum Publishing Company, New York.
- Grant, E.** (2001) 'Social Capital and Community Strategies: Neighborhood Development in Guatemala City', Development and Change vol. 32, 975-997
- Hobart, M.** (1993) 'An Anthropological Critique of Development: The Growth of Ignorance' London and New York Routledge
- Howell, J and Pearce, J.** (2001) 'A Critical Exploration: Civil Society and Development' Zed Books LTD
- Kothari, U. and Cooke, B** (eds) (2001) 'Participation: The New Tyranny?' London: Zed Books
- Kothari, U. and Minogue, M.** (2002) 'Development Theory and Practice: Critical perspective' By Palgrave
- Krishna, A. and Shrader, E.** (2000) 'Cross-cultural measures of Social Capital: A tool and results from India and Panama'. Social Capital Initiative working paper Series, no 21. Washington, DC: The World Bank
- McCee** (1999) 'Participation in Development' unpublished paper for Christian Aid
- Mohan, G. and Hickey, S.** (eds) (2004) 'Participation: From Tyranny to Transformation? Exploring new approaches to Participation in Development' Zed Books LTD
- Moore, M.** (2001). "Empowerment at Last." Journal of International Development 13: 321-329
- Mosse, D., J.** Farrington, et al. (1998). Development as a process: Concepts and methods for working with complexity, London: Routledge

**Nelson, N. and S. Wright, Eds.** (1995). Power and Participatory Development: Theory and practice, Intermediate Technology publications.

**Putnam, R.** (1995) 'Bowling Alone: America's Declining Social Capital', Journal of Democracy 6(1): 65-78.

**Rahnema, M.** (1990). Participation. The Development Dichotomy, London, Zed Press.

**Sillitoe, P.** Bicker, et al. (2003). Participation in development: approaches to indigenous knowledge, London; New York: Routledge.

**Sztompka, P.** (1999) 'A Sociological theory of Trust' Cambridge University press.

**Woods, N.** (2000) 'The Challenge of Good Governance for the IMF and World Bank Themselves' World Development, volume 28, issue 5, 823-841.

الفصل الثالث:

دور السلطة: نظرة استشرافية لسلطة دولانية

إبراهيم أبراش





## الفصل الثالث:

### دور السلطة: نظرة استشرافية لسلطة دولانية

#### مقدمة:

إذا كان قيام السلطة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر تطوراً نوعياً على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلق آمالاً بأنها يمكن أن تؤسس لإقامة الدولة المستقلة، إلا أن هذه السلطة ومنذ نشأتها عام ١٩٩٤ عجزت عن بناء مؤسسات فلسطينية ذات كفاءة وقادرة على إدارة شؤون مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة وتلبية احتياجاتهم، الأمر الذي يمكن أن يعزى لسوء البناء والأداء السلبي لتلك المؤسسات بسبب العديد من التحديات التي تعيق تطورها وتحولها إلى دولة المؤسسات "مؤسسات الدولة"، ومن ثم إلى نظام سياسي، مع كامل ما يتطلبه قيام هذه النظام من شروط ومرتكزات.

لقد كشفت انتفاضة الأقصى والتطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال هذه الانتفاضة، عن غياب ملامح وجود سلطة فعلية قادرة على إدارة مثل هذا الحدث، والتي تكشف عجزها الكامل عند تبني إسرائيل لخطة الانسحاب من قطاع غزة والشروع في تنفيذ هذه الخطة مع تمسكها وعدم تخليها عن الاحتلال في الضفة الغربية. وتكمن خطورة هذا التحدي في كون هذا الانسحاب لم يأت نتاجاً لعملية تفاوضية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أو بموجب اتفاق بينهما، بل وفق مخطط إسرائيلي أحادي الجانب لا يأخذ بعين الاعتبار مرجعيات التسوية، ولا يعير اهتماماً لقرارات الشرعية الدولية، ما يشكل في حال التسليم به انتقاصاً للحقوق السياسية والتاريخية وتراجعاً للمشروع الوطني الفلسطيني، لا سيما وأن النوايا الإسرائيلية تتجه نحو قيام دولة على جزء من الأرض المحتلة وقد يقتصر الأمر على قطاع غزة. وعلى ضوء هذه التحديات يمكن طرح التساؤل التالي، إلى أي حد يمكن للسلطة الفلسطينية إقامة نظام سياسي سيادي دولاني يتوافق مع المشروع الوطني بحده الأدنى والذي يؤطره مرحلياً اتفاق أوسلو ويعتبر إعلان الدولة بالجزائر هدفاً الاستراتيجي؟

نظراً لتعدد الأبعاد والقضايا في مقاربة هذه الإشكالية فإننا سوف نوظف المنهج النسقي الذي يتعامل مع الظاهرة باعتبارها نسق (بنية + وظيفة = نسق)، يتكون من أنساق متعددة تقوم كل منها بوظيفة - السلطة، المعارضة، المجتمع المدني، المجتمع القبلي والعشائري - وهي أنساق تساند بعضها حيناً وتعارض بعضها حيناً آخر، كما أن النسق ككل يتأثر سلباً أو إيجاباً بالمحيط الخارجي: الدول العربية وخصوصاً مصر والأردن، وإسرائيل، والمنظمات الدولية، والولايات

المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والدول المانحة، كما سنوظف المنهج الاستشراقي العلمي، غير أن دورنا في توظيف هذا المنهج لن يقتصر على مجرد التنبؤ الخارجي بما ستؤول إليه الظاهرة دون أن نكون معنيين بالتأثير فيها، بل استشراق الظاهرة من الداخل بمعنى أننا سنكون معنيين بالتأثير في هذه الظاهرة، وذلك من خلال رصد معطيات الحاضر والماضي وتحديد العوامل الأساسية المؤثرة بالظاهرة ومن ثم تقديم مقاربة أكثر واقعية للمستقبل.

### القسم الأول: السلطة الفلسطينية والتحول إلى نظام سياسي سيادي: أية إمكانيات؟

إن إمكانيات تحول السلطة الفلسطينية إلى نظام سياسي سيادي، وعلى ضوء التحديات التي تواجه هذه السلطة داخلياً يتطلب رصد هذه التحديات، ومن ثم الوقوف على المتطلبات التي يمكن للسلطة الفلسطينية عبرها تجاوز هذه التحديات والتخفيف من حدة انعكاساتها السلبية على النظام السياسي الفلسطيني.

#### السلطة الفلسطينية وإقامة نظام سياسي: تحديات عديدة

تواجه السلطة الفلسطينية مجموعة من التحديات، والتي يمكن تصنيفها إلى البنيوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

#### أولاً: التحديات البنيوية

##### السلطة الوطنية: نظام سياسي غير واضح المعالم

يقوم التعريف التقليدي للنظام السياسي على أن نظام الحكم يتكون من السلطات الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساساً من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تعقد الحياة السياسية، وتعدد مظاهرها والبني المؤثرة فيها، أدى لتجاوز علم السياسة حدود الدولة والمعنى التقليدي للدولة، ما دفع بعلماء السياسة إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة، وعليه أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام، وضمن هذه الرؤية عرفت موسوعة العلوم السياسية، النظام السياسي بأنه "مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفد استون)، أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإزغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي

والخارجي (جابريل الموند)، أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دول)، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية<sup>٥٠</sup>.

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة الإرهاب الدولة أو العنف متعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداخيات السياسية للعولمة.

وفي جميع الحالات، فإن مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي التالي:

(١) قيادة سياسية ذات سلطة سيادية خارجيا وداخليا.

(٢) مؤسسات سياسية شرعية.

(٣) هدف محل توافق وطني.

(٤) إستراتيجية عمل وطنية - ثوابت قومية -.

فإلى أي حد تتوفر هذه المؤشرات في سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية؟ يمكن إجمال التحديات التي تواجهها السلطة على المستوى البنيوي بما يجعلها مؤهلة للارتقاء لسلطة سياسية حقيقية بما يلي:

#### ١. القيادة السياسية الفلسطينية: ضعف المؤسسة وغياب الوحدة

إن ضعف المؤسسة وغياب الوحدة على مستوى القيادة السياسية الفلسطينية يُعتبر من الإشكاليات البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني سواء تعلق الأمر بمؤسسة القيادة في منظمة التحرير أو في السلطة، فما يلاحظ أن هناك غياب لهذه المؤسسة، وأن ما يوجد هو زعامات ولكن الفرق كبير ما بين القيادة السياسية والزعامات، وقد اتضح عمق هذه الإشكالية في بنية النظام السياسي الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، لاسيما بعد حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، حيث كشفت هذه الانتفاضة أن قيادة النظام السياسي الفلسطيني ممثلة في شخص أبو عمار استمدت قدرتها على إدارة النظام السياسي الفلسطيني بحكم شرعيتها الكارزماوية والتاريخية، وليس بناءً على كونها تجسيدا لمؤسسة القيادة، فقد تميزت السلطة الفلسطينية خلال فترة الحصار بغياب قيادة سياسية فلسطينية ذات سلطة إكراهية - وإن بدرجة ما - وتعددت مراكز القوى وظهر القادة والزعامات السياسية

<sup>٥٠</sup> موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص: ٥١٤.

والميدانية وفق استراتيجيات وسياسات متناقضة، سواء تعلق الأمر بالقيادات والزعامات في السلطة والحزب الحاكم أو على مستوى حركات وفصائل المعارضة<sup>٥١</sup>.

وكان من المنتظر أن تشكل انتخابات الرئاسة الفلسطينية بعد رحيل عرفات آلية لتجاوز هذه الإشكالية وحسم مسألة القيادة على الأقل، وفي الحد الأدنى تقليص ظاهرة تعدد مراكز القوى والصراع على القيادة السياسية، إما داخل السلطة والحزب الحاكم بين ما سمي بالعرفاتيين والعباسيين، أو بين هؤلاء وبين قيادات وزعامات حركات وفصائل المعارضة مع التباين في إستراتيجية هذه القوى، فاستمرار هذا الصراع وغياب الوحدة وضعف المؤسسة على مستوى القيادة السياسية الفلسطينية يعيق تحول السلطة الفلسطينية إلى نظام سياسي سيادي، لافتقارها لأهم المراكز التي تقوم عليها النظم السياسية والمتعلق بضرورة وجود قيادة سياسية ذات صبغة مؤسساتية وسلطة إكراهية بدرجة ما، تمارس مهامها القيادية وفق إستراتيجية عمل وطنية - ثوابت قومية-.

٢. مؤسسات السلطة الفلسطينية، تعدد أوجه الخلل: يعترى مؤسسات السلطة الفلسطينية العديد من أوجه الخلل، وإن كان للاحتلال الإسرائيلي دور في حدوث هذا الخلل<sup>٥٢</sup> إلا أن السلطة الفلسطينية ساهمت بشكل أساسي في حدوثه، ويتجلى ذلك فيما يلي:

#### • ضعف البناء المؤسساتي والتسيير الإداري:

فالمتتبع لواقع مؤسسات السلطة الفلسطينية يجد أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات تتمثل في التضخم الوظيفي وغياب الهيكلية، فقد بلغ عدد موظفي السلطة عام ١٩٩٨ ما يقارب ١٢٥ ألف موظف، وازداد هذا العدد ليصل في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣٠ ألف موظف، كما ارتفع خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وهو عدد يفوق أربعة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل قيام السلطة، كما أنه لا يتناسب مع احتياجات وإمكانيات السلطة المتواضعة، وشكل لها عبئاً مالياً وكرس مظاهر البيروقراطية والبطالة المقنعة، ناهيك عن أن قرارات التعيين في مؤسسات السلطة تميزت بطابع التوظيف لغايات الاستيعاب بغض النظر عن الحاجة أو المؤهل العلمي، وغالباً ما قام التوظيف على أسس عائلية

<sup>٥١</sup> هاني المصري: انتفاضة الأقصى بين الاستثمار والانتظار، مجلة رؤية، صادرة عن الهيئة الفلسطينية للاستعلامات، العدد الثالث، ٢٠٠٠م، ص ٧١ وما بعدها.

<sup>٥٢</sup> ذلك من خلال استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأوضاع الاقتصادية الصعبة الناتجة عن ممارسات السلطات الإسرائيلية خلال السنوات اللاحقة لقيام السلطة، بالإضافة لإغلاق المدن وحصارها خلال الانتفاضة والذي أثر بدوره على تواصل مؤسسات السلطة وأدائها لوظائفها.

ومصلحية وتغليب معايير الولاء على معايير المهنية والجدارة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الكم الكبير من الموظفين قد صاحبه الافتقار للرقابة الفعالة وغياب هيكلية واضحة ومقررة من قبل الحكومات الفلسطينية للوزارات والمؤسسات الحكومية التابعة لها، مما أدى إلى زيادة عدد الموظفين بشكل غير منتظم، وإن كانت هناك محاولات من السلطة للحد من هذه الإشكاليات، إلا أن استمراريتها يوحى بغياب الإرادة الحقيقية والفعالية لدى السلطة في إنهاء هذه الإشكاليات التي تعترض أداء مؤسساتها.

#### • الازدواجية والتناقض وتداخل الصلاحيات:

أدى التضخم الوظيفي، وغياب الرقابة الفعالة والهيكلية الواضحة للوزارات والمؤسسات التابعة لها، إلى طغيان الشخصية كأسلوب ونهج في إدارة وتسيير مؤسسات السلطة، وانتشار ظاهرة الازدواجية وتداخل الصلاحيات ما بين هذه المؤسسات والتي وصلت أحياناً حد التداخل والازدواجية داخل كل وزارة ومؤسسة، وساهم ذلك في حدوث الخلافات والتنازع على الصلاحيات، بل أكثر من ذلك تبادل الاتهامات<sup>٥٣</sup>، وبالتالي عجزت العديد من مؤسسات السلطة عن القيام بالمهام المنوطة بها، وقد انعكس ذلك على مستوى ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات للمواطنين.

#### • الأجهزة الأمنية وغياب السيطرة:

أدى أيضاً التضخم الوظيفي وغياب الرقابة والهيكلية الواضحة على مستوى الأجهزة الأمنية إلى تبلور العديد من الممارسات السلبية وانتشار الفوضى الأمنية، لاسيما خلال الانتفاضة وأهمها:

- التداخل في وظائف الأجهزة الأمنية والتعدي على الصلاحيات فيما بينها.
- الخلافات الحادة بين رؤساء وقيادات الأجهزة الأمنية، ما بدا كمحاولات انقلاب ذات ملامح تتجاوز إمكانية اعتبارها تقاسم أدوار.
- ضعف سيطرتها على عناصرها خاصة بعد تراجع شعبية العديد من قادة الأجهزة الأمنية خلال الانتفاضة<sup>٥٤</sup>.

<sup>٥٣</sup> أنظر: يزيد صانع، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، ترجمة وإنتاج مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، طبعة ١٩٩٩م، ص ٨٥-٨٧.

<sup>٥٤</sup> رجع افتقاد قادة الأجهزة الأمنية لشعبيتهم خلال الانتفاضة لما نسب إليهم من تهم، كالميل في الفساد والمحسوبية وعدم تقديم الحماية الأمنية للمطلوبين الفلسطينيين واتهامهم أيضاً بتسليم بعضهم لقوات الاحتلال، راجع إصلاح جاد، الوضع الفلسطيني بعد الاجتياح الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية بيروت، العدد ٥١، صيف ٢٠٠٢م، ص ٣٦-٣٩.

- تنامي ظاهرة المواجهات المسلحة بين عناصر الأجهزة الأمنية، كالمواجهات التي حدثت بين عناصر أجهزة المخابرات والشرطة والاستخبارات العسكرية والأمن الوقائي في بعض مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.
- انشغال قادة الأجهزة الأمنية بالخلافات الداخلية أدى أيضاً إلى إضعافها وابتعادها عن القيام بواجباتها الأمنية تجاه المواطنين، وتنظيم مراكز القوى الميدانية التي ظهرت خلال الانتفاضة، لاسيما وأن مراكز القوى هذه قد انضم إليها عدد كبير من عناصر الأجهزة الأمنية، مما عزز من إمكانياتها وجعل من الصعب السيطرة عليها أمنياً وأصبحت فيما بعد تشكل مراكز قوى حقيقية في المجتمع الفلسطينية تفوق بكثير إمكانيات الأجهزة الأمنية<sup>٥٥</sup>، وكان محصلة ذلك كله بروز حالات التسيب والفوضى والاضطراب الأمني وسيادة ثقافة أخذ القانون بالقوة، وتحويل بعض المدن الفلسطينية إلى ما يشبه ساحات اقتتال داخلي، تم خلالها الاعتداء على العديد من مؤسسات السلطة في أكثر من مكان، كما طال التهديد الأمني العديد من أعضاء السلطة الفلسطينية مثل اختطاف قادة الأجهزة الأمنية والعاملين في مؤسسات السلطة، وصولاً إلى ممارسة الاغتيالات مثل محاولات اغتيال الوزير الفلسطيني "نبيل عمرو"<sup>٥٦</sup> واغتيال "موسى عرفات" الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات، وقد ترتب عن استمرار هذه الظواهر تعطيل الحياة اليومية وشعور معظم المواطنين بعدم الأمن في أراضي السلطة، ولعل ذلك ما دفع البعض للقول: "إن الشعب الفلسطيني يشهد حالة من انهيار الأمن والنظام القانوني وتهديداً بتمزيق نسيجه الاجتماعي"<sup>٥٧</sup>، وإن من دلالة لهذا القول فهي أن الأجهزة الأمنية قد افتقدت فعلياً للسيطرة وقدرتها على ضبط المجال الأمني، فظاهرة الانفلات الأمني لا زالت تهدد أمن واستقرار المواطن الفلسطيني.

### ٣. السلطة التشريعية.. أي دور؟

اتسم دور المجلس التشريعي منذ عام ١٩٩٦ وحتى اللحظة ببعجزه عن ممارسة صلاحياته والقيام بوظائفه الأساسية ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها:

<sup>٥٥</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الخامس بالرباط، ٢٠٠٥، ص ٥٨.

<sup>٥٦</sup> أنظر: الفوضى تنتقل إلى الضفة الغربية، القدس العربي، عدد ٤٧١٦، الخميس ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م.

<sup>٥٧</sup> صائب عريقات، الفوضى تمزق النسيج الاجتماعي الفلسطيني، القدس العربي، عدد ٤٧١٣، ١٩ يونيو

حادثة تجربة المجلس التشريعي: فحداثة التجربة أثرت سلباً على عمل المجلس التشريعي وذلك لغياب تراث حقيقي لمثل هذه التجربة، وعدم معرفة أعضائه بالدور الأساسي لهم، وهو ما اعتبرته الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في أحد تقاريرها السنوية إحدى الإشكاليات الحقيقية التي تواجه المجلس<sup>٥٨</sup>.

غياب المرجعية القانونية الدستورية: إن ممارسة المجلس لوظائفه كانت تتم في ظل غياب المرجعية القانونية والدستورية، فإذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بقرارات المجلس التشريعي التي يتخذها بموجب نظامه الداخلي، إلا أن هذا النظام يتعارض مع الاتفاقيات الانتقالية المبرمة مع إسرائيل، كذلك لا تعتبر السلطة التنفيذية النظام الداخلي مرجعية أساسية لعلاقتها بالمجلس التشريعي، إضافة إلى أن رئيس السلطة هو رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، لذلك لم تكن صلاحيات المجلس التشريعي واضحة فيما يتعلق بسلطته على الرئيس<sup>٥٩</sup>.

سيطرة اللون السياسي الواحد: بالنظر إلى تركيبة المجلس التشريعي نجدتها قد تميزت بسيطرة حركة فتح على ما يقارب ٦٦ مقعداً من أصل ٨٨ أي حوالي ٧٥٪ من عدد مقاعد المجلس، الأمر الذي أدى إلى وجود مجلس يستند إلى أيديولوجية وموقف سياسي واحد، وهو ما حد موضوعياً من نشوء تكتلات لمعارضة برلمانية فاعلة ومؤثرة تدعم المجلس في استخدامه لأدوات الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها<sup>٦٠</sup>.

غياب استقلالية المجلس عن السلطة التنفيذية: منذ قيام المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ حصل عدد كبير من أعضائه على وظائف حكومية وأسندت لهم مهام تنفيذية، وشكل ذلك البيئة المواتية لتدخل السلطة التنفيذية في عمل المجلس وإضعاف استقلاليته وقدرته على ممارسة عملية الرقابة والمحاسبة، بسبب تضارب المصالح بين السلطتين وممارسة بعض الضغوطات من قبل السلطة التنفيذية على أعضاء المجلس التشريعي<sup>٦١</sup>، فهذه الأسباب أدت إلى عجز المجلس التشريعي عن القيام بدوره، وقد اتضحت معالم هذا العجز في:

<sup>٥٨</sup> عبد الحميد حلاسة، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى، العدد الأول، يناير/فبراير ٢٠٠١م، ص ١١١.

<sup>٥٩</sup> قيس عبد الكريم، رمزي رباح، الدولة المستقلة والسيادة الوطنية، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى يونيو ١٩٩٨م، ص ٣١ وما بعدها.

<sup>٦٠</sup> راجع: مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة القانونية، غزة، طبعة أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٤١ وما بعدها.

<sup>٦١</sup> لمزيد من الإيضاح أنظر: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٤.

ضعف المجلس في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية وأحياناً التواطؤ معها، بالرغم من توفر العديد من الأدوات والوسائل التي تمكنه من ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها كالسؤال والاستجواب ولجان التحقيق وحجب الثقة، إلا أنه ظل عاجزاً عن الاستخدام الفعال لهذه الأدوات، وقد برز ذلك في عجز المجلس وتردده خلال محاولات حجب الثقة عن الحكومة أو أي من وزرائها وعدم اتخاذ أي موقف حازم تجاه السلطة التنفيذية في إطار دوره الرقابي.<sup>٦٢</sup>

افتقار المجلس للقدرة على إجبار السلطة التنفيذية للمصادقة على القوانين وتطبيقها وتنفيذ قراراته، حيث تميزت العلاقة ما بين السلطة التنفيذية والمجلس باللامبالاة والتهميش من السلطة التنفيذية تجاه المجلس، وتجاه المصادقة على العديد من القوانين التي أقرها، مثل قانون السلطة القضائية الذي تأخرت المصادقة عليه قرابة الخمس سنوات، كما هو الأمر بالنسبة لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي وغيرها من القرارات والقوانين الصادرة والمقررة من قبل المجلس.<sup>٦٣</sup>

الخصوصية لا تبرر التقصير، مع عدم تجاهل واقع الاحتلال وأن السلطة التشريعية للمجلس تعلوها سلطة الاحتلال مما يحد من قدرتها على التشريع بما يضمن السيادة الوطنية، ومع عدم تجاهل الاعتبارات المشار إليها أعلاه، فأن أداء المجلس التشريعي كان دون المستوى المطلوب، وبكل موضوعية يمكن القول بأن المجلس لم ينجز إلا القليل مما كان مأمولاً منه. وبالرغم من النشاط الكثيف للمجلس خلال السنوات الأولى الذي أسس على تفاعل كبير من الشعب ومن السلطة بما فيها المجلس التشريعي على نجاح مسلسل التسوية، وكون أعضاء المجلس آنذاك كانوا أقرب للشعب ولم يتخموا بترف السلطة ويتبقرطوا ببيروتوكولاتها، إلا أن هذا النشاط خمد وتراجع، ولم يتمكن المجلس من أن يكون عند حسن ظن الجمهور به. وبقي موقفه ضعيفاً لم يرق إلى مستوى طموحات الشارع الفلسطيني وفقد كثيراً من مصداقيته.

وحتى الظروف المأساوية التي شهدتها مناطق السلطة مؤخراً والتي وصلت حد الصدام المسلح ونهب المال العام لم تستحث المجلس التشريعي للارتقاء لمستوى المسؤولية. فقد أخفق المجلس التشريعي بكل لجانه التي شكل بعضها لهذا الغرض في التوصل لحلول

<sup>٦٢</sup> مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٩.

<sup>٦٣</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٦.



لضبط الوضع الأمني المتدهور. إن المراقب لواقع العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يلمس وجود توزيع أدوار فيما بينهم، حيث أن وجود غالبية نيابية تنتمي للحزب الحاكم، أدى في كثير من الأحيان لتغاضي المجلس التشريعي عن مهامه الرقابية لصالح صفقات سياسية تبرم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، غالباً ما يكون محوراً مكاسب شخصية لطرفي العلاقة.

#### ٤. السلطة القضائية: الافتقار للسلطة

تواجه السلطة القضائية العديد من التحديات وهي على مستويين: الأول على مستوى النظام القضائي، والثاني على مستوى علاقته بالسلطة التنفيذية.

##### فعلى مستوى النظام القضائي:

يتضح غياب متسلسل واضح للسلطة داخل النظام القضائي، وتعدد المحاكم، حيث يوجد غموض قانوني حول الجهة المؤهلة في إقامة وإغلاق المحاكم المناطقية والمحلية والتعيين في المرافق القضائية والترقية والنقل والطرده والإحالة إلى التقاعد وتحديد الرواتب والتعويضات، كما تم ربط منصب المدعي العام أو النائب العام بالسلطة التنفيذية، وفيما يخص المحاكم تعددت هذه المحاكم ما بين نظامية ونظامية متخصصة ودينية دون وضوح العلاقة والاختصاصات بالنسبة لهذه المحاكم مما أدى إلى التداخل والتضارب في صلاحياتها<sup>٦٤</sup>.

غياب القوانين والإجراءات الإدارية الموحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر هذا التحدي من التحديات الأساسية التي تواجه عمل السلطة القضائية، حيث لم تعتمد السلطة الفلسطينية إلى المبادرة الجادة في توحيد القوانين المعمول بها في كل من الضفة وغزة، فلا زال هناك خليط من عدة قوانين<sup>٦٥</sup>. إضافة إلى ذلك يواجه النظام القضائي نقصاً شديداً في قدرته العملية بسبب افتقاره للإمكانات البشرية والمادية، كالقضاة والمدربين ومساعدى مأموري التنفيذ والكتابة، ومباني المحاكم والمراجع القانونية والتجهيزات، وهو ما ينطبق أيضاً على هيئة الإدعاء<sup>٦٦</sup>. كذلك التدريب المتوفر غير منظم ودون المستويات المطلوبة، والمؤسسات الفلسطينية ليست لديها القدرة على توفير هذا التدريب بفاعلية.

<sup>٦٤</sup> مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

<sup>٦٥</sup> أنظر: عبد الحميد حلاسة، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١١١ - ١١٢.

<sup>٦٦</sup> راجع: يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٠ وما بعدها.

أما على مستوى العلاقة مع السلطة التنفيذية:

فإن كانت هذه العلاقة تقام على أساس الفصل بين السلطتين، إلا أن ذلك لا يعني غياب التعاون والتكامل فيما بينهما، لا سيما تعاون السلطة التنفيذية مع السلطة القضائية في تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم، وهو ما افتقرت إليه السلطة القضائية التي عانت من تدخل السلطة التنفيذية في مهامها وعدم تعاون مؤسساتها وأجهزتها في تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية<sup>٦٧</sup>، حيث دأبت السلطة التنفيذية منذ نشوء النظام القضائي إلى التدخل في مهامه واستغلال الغموض في مرجعية النظام القضائي، فقد عمدت رئاسة السلطة الفلسطينية ووزير العدل إلى ممارسة صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء، كإقامة وإغلاق المحاكم وتعيين وإقالة موظفيها وتحديد الرواتب والتعويضات علاوة على توسيع رئيس السلطة من نطاق تدخل السلطة التنفيذية وذلك بالتدخل في صلاحيات النائب العام، وامتد ذلك ليشمل أيضاً تدخل رؤساء الأجهزة الأمنية مما دفع بالنائب العام إلى تقديم استقالته لأكثر من مرة<sup>٦٨</sup>.

كذلك استمرت الأجهزة الأمنية وبدون إذن قضائي في اعتقال العديد من المواطنين دون تهمة أو محاكمة وقيامها بإغلاق العديد من الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وغزة دون مسوغ أو مبرر قانوني<sup>٦٩</sup>، كما امتنعت العديد من الوزارات والمؤسسات التابعة لها والأجهزة الأمنية عن تنفيذ الأوامر والأحكام القضائية في ظل نوع من الانتقائية في التعامل مع قرارات المحاكم، وخصوصاً القرارات الصادرة عن المحاكم العليا المتعلقة بإبطال قرارات الاعتقال السياسي<sup>٧٠</sup>، فكل هذه الممارسات أدت إلى افتقار السلطة القضائية للسلطة والقدرة على ممارسة دورها في فض المنازعات وفرض سيادة القانون.

#### ثانياً: التحديات السياسية:

يواجه النظام السياسي الفلسطيني العديد من التحديات السياسية، أهمها: تباين الإستراتيجية وغياب المرجعية، ومدى جدية المعارضة، خاصة الإسلامية في إعلانها المشاركة في الانتخابات التشريعية، ومن ثم مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأخيراً واقع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وعلاقتها بالنظام

<sup>٦٧</sup> مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨.

<sup>٦٨</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٩.

<sup>٦٩</sup> أنظر: عبد الحميد حلاسة، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٣.

<sup>٧٠</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٢٣.

## ١. النظام السياسي الفلسطيني:

تباين الإستراتيجية وغياب المرجعية:

شهد النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو خلخلة في مرتكزاته الأساسية: القيادة والمؤسسات والهدف والإستراتيجية في ظل الافتقار لمرجعية محددة واضحة تشكل الأساس الذي يتم فيه المزوجة بين هذه المرتكزات، صحيح أنه مع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها مروراً بانتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ حاول النظام السياسي الفلسطيني أن يوزان بين الاستحقاقات التي فرضتها عليه الاتفاقيات الموقعة، وبين المتغيرات التي نجمت عن الانتفاضة، وقد تجلّى ذلك في دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، ومن خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفريط بالثوابت، أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير وخصوصاً اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادية لحركة فتح الحزب الحاكم في النظام القديم والجديد.

إلا أن هذه المحاولات لم تفلح في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه لاسيما التباين في إستراتيجيته. إذ لم يستطع النظام السياسي الفلسطيني إحداث حالة التوازن بين متطلبات التسوية، واستحقاقات الضغط الشعبي الفلسطيني، فوقع النظام برمته في حالة إرباك وتخبط اتضحت معالمه خلال الانتفاضة، التي أصبح من غير المؤكد أنها أتت في إطار فعل موجه ومخطط له من قبل السلطة الفلسطينية أو المعارضة، وبالتالي أصبح من الصعب القول بأن الانتفاضة كفعل استند في استمراره إلى وجود إستراتيجية محددة من قبل النظام السياسي الفلسطيني سواء حول الهدف منها أو ما يمكن أن تحنيه وتحققه لصالح القضية الفلسطينية، أو حول كيفية توجيه وتنظيم العمل الانتفاضي، لذلك اتسمت (الإستراتيجية الفلسطينية) بالعديد من التباين اتضحت معالمه في الافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف وغياب التوافق حول الوسيلة، وصار النظام السياسي الفلسطيني يعمل في ظل إستراتيجيات بعدد الفصائل والحزاب، فتعدد الاستراتيجيات لا يعني وجود إستراتيجية عمل وطنية، فكيف يمكن القول بوجود هذه الإستراتيجية للنظام السياسي الفلسطيني مع وجود من ينادي بحرب تحرير شعبية هدفها تحرير كامل فلسطين وأن تكون كل فلسطين بما فيها أراضي عام ١٩٤٨ م مسرحاً للنضال والعمل العسكري واعتبار المدنيين الإسرائيليين أهداف مشروع، وهناك من يقصر الهدف الوطني على تطبيق الشرعية الدولية، ومن يتبنى خيار المقاومة و لكن لتحسين شروط المفاوضات الخ، وكل ذلك في غياب تنسيق بين هذه الاستراتيجيات بل كانت كل منهما تهدم ما تبنيه الأخرى.

فهذا التباين يجعل من الصعب القول بوجود إستراتيجية فلسطينية موحدة تلتزم بها مكونات النظام السياسي الفلسطيني، كما أن الانتقال من الحقوق التاريخية إلى حقوق مستمدة من الشرعية الدولية، ومن قرار دولي إلى آخر ومن مشروع تسوية إلى آخر ومن خارطة الطريق إلى خطة شارون ومن فلسطين كل فلسطين إلى الضفة والقطاع إلى محمية غزة، لا يفهم منه البتة وجود مرجعية محددة واضحة، لذلك فالنظام السياسي الفلسطيني يعيش أزمة حقيقية لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها لتجميل الواقع الفلسطيني، وهي أزمة ذات ارتباط بالمشروع الوطني طالما أنها تتعلق بالإستراتيجية والمرجعية للنظام السياسي، مما يمثل تهديداً وتراجعاً للمشروع الوطني في حال استمرار هذا التباين في الإستراتيجية وغياب المرجعية.

## ٢. مشاركة المعارضة في السلطة "الانتخابات": آلية لممارسة الديمقراطية أم تكتيك؟

لا شك أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني سواء أزمة منظمة التحرير أو أزمة سلطة الحكم الذاتي تحتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة بعد فشل الآليات التقليدية المتبعة في تشكيل النظام السياسي، خصوصاً نظام الحصص "الكوتا"، والتعيينات الفوقية، وبالتالي تصبح الانتخابات تحتل الأهمية القصوى كآلية لممارسة الديمقراطية.

لكن أهمية الانتخابات لا تكمن فقط في كونها الوسيلة التي يمكن من خلالها إعادة توزيع المناصب ومنافع السلطة على كل القوى السياسية، والتوصل لتهدئة على الجبهة العسكرية والتعامل مع استحقاقات الديمقراطية، بل ستمس جوهر القضية الفلسطينية والنظام السياسي من حيث طبيعة الصراع في المنطقة وأدواته وأهدافه والثقافة السياسية السائدة لدى الحزب الحاكم والمعارضة. فقرار حماس بالمشاركة بالانتخابات يُعتبر تطوراً هاماً في سياسة هذه الحركات، ولا شك أنه يمهد الطريق لإعادة تأسيس النظام السياسي الفلسطيني ليُصبح شاملاً لكل القوى السياسية، وسيصبح النظام أكثر اكتمالاً إذا ما شارك الجميع بإطار سياسي جديد، سواء كان منظمة التحرير الفلسطينية أو أي إطار آخر<sup>٧١</sup>، لكن مشاركة قوى المعارضة بالنظام سواء المجالس البلدية أو التشريعية أو مؤسسات السلطة يفترض موافقتها على ثوابت ومرجعيات تشكل القاسم المشترك بين جميع القوى السياسية، وخصوصاً التزامها بالنظام الأساسي أو الدستور، وهذا يعني وضع حد لتعدد المرجعيات والاستراتيجيات وتعدد الجيوش والمليشيات.

<sup>٧١</sup> للمزيد من الإيضاح حول أهمية مشاركة كافة القوى السياسية في النظام السياسي الفلسطيني راجع: عدلي صادق، الانتخابات العامة وعوامل جديدة للحفاظ على النظام السياسي، مجلة الطريق، صادرة عن تحالف السلام الفلسطيني، العدد ٢٤، مايو ٢٠٠٥، ص ٤.

لا شك أن مشاركة جميع القوى في النظام السياسي ضمن إستراتيجية عمل وطني واحد لا تعني إنهاء تعدد الأفكار والبرامج، بل أن هذا التعدد سيكون في إطار علاقة سلطة ومعارضة لا تتجاوز فيها نقاط الاختلاف برنامج العمل الوطني الواحد، الذي يجب أن يؤطر كل ممارسة سياسية وعسكرية، إنها تعددية سياسية في إطار الوحدة وليس تعدد الاستراتيجيات أو تعدد الجيوش، وفي هذا السياق تثار التساؤلات حول حقيقة المواقف الأخيرة لحركة حماس فيما يخص مشاركتها بالانتخابات، فهل هذه المواقف تعبر عن تحول حقيقي أم مجرد تكتيك يسمح لها بلملمة أوضاعها السياسية والمالية والعسكرية المأزومة، أو استعراض وزنها في الشارع من خلال صناديق الاقتراع؟ وهل قرارها بالمشاركة في النظام السياسي هو دخول في طريق لا رجعة فيه أم يندرج في إطار فلندخل ونجرب؟ وهل الثقافة السياسية والدينية لتنظيم حماس تتقبل ثقافة الديمقراطية واستحقاقاتها؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تثير القلق، خاصة وأن أدبيات الحركة لا توحى بتقبل فكرة الديمقراطية التي تقرنها هذه الحركة بالعلمانية المُفسرة بالكفر والإلحاد، كما يتضح من خلال نهجها وإستراتيجيتها أنها تفصل ما بين الانتخابات والديمقراطية، فتتعامل مع الانتخابات كألية وأداة لاستعراض القوة والوصول للسلطة لا كألية لممارسة الديمقراطية، أي الاعتراف بالآخر والاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية والأيدولوجية، فثقافة الديمقراطية نقيض للفكر الإقصائي ونقيض لإضفاء قدسية دينية على أي برنامج لجماعة سياسية، فمشاركة المعارضة لا سيما الإسلامية إن كان مجرد تكتيك فإنه سيشكل في واقع الأمر تحدياً لمجمل الحياة السياسية الفلسطينية.

### ٣. النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني: إشكاليات عديدة

تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إشكاليات عديدة في إطار علاقتها بالنظام السياسي الفلسطيني ومختلف القوى السياسية المشكلة لهذا النظام، وهي إشكاليات ساهم في حدوثها وتفاقمها كل من النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء، وأهم هذه الإشكاليات التي أعاقت تحول المجتمع المدني إلى مجتمع موازي للمجتمع السياسي في تنظيم شؤون المواطنين هي:

<sup>٢٢</sup> فالعلاقة بين السياسي والمدني تميزت بكونها علاقة إلحاق أكثر منها علاقة توازن، وقد انعكست تبعية العمل المدني لما هو سياسي على مسألة تطوير مؤسسات المجتمع المدني ومصالح أعضائها ومطالبهم، وأصبحت أية أزمة سياسية تنعكس سلباً على العمل المدني وتدخله في صراعات وتنافسات القوى السياسية، للمزيد راجع جميل هلال، عزمي بشارة، جورج جقمان، الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص ١٥٥ وما بعدها.

- التأسيس المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني، فقد هيمن السياسي على المدني في عملية إيجاد ودعم هذه المؤسسات من قبل الفصائل والتنظيمات السياسية<sup>٧٢</sup>، وتركيز استخدامها في مقاومة الاحتلال أو توجيه النقد للسلطة، وليس لاختراق وتطوير المجتمع وتغيير تقليديته والانتقال بأساس العلاقات بين أفراد من المنظومة الأثرية إلى النموذج الطوعي.
  - طغيان الاعتبارات السياسية على معايير الكفاءة العلمية والمهنية في تعيين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى إلى تدني مستوى الخبرة الإجرائية وانتشار البيروقراطية داخل هذه المؤسسات<sup>٧٣</sup>.
  - تدخل الأجهزة الأمنية في الرقابة على مؤسسات المجتمع المدني وإعاقة نشاطها مع ضعف دور الرقابة القضائية على هذه المؤسسات.
  - تراجع بعض المؤسسات الرئيسية في المجتمع المدني-اتحاد المعلمين واتحاد الطلبة واتحاد الكتاب الخ- بعد قيام السلطة، لتحول كبار العاملين فيها إلى موظفين سامين في السلطة وبرتب عسكرية، الأمر الذي أفقدها القدرة على مواجهة تجاوزات السلطة وعجزها عن تلبية مطالب الشرائح الاجتماعية التي تمثلها<sup>٧٤</sup>.
  - اعتماد هذه المؤسسات على الدعم الخارجي مثل الدول المانحة الأجنبية أو دول وجماعات إسلامية وعربية وليس من مصادر تمويل ذاتية ومجتمعية.
- وكان من نتائج ذلك كله أن أصبح هناك توزيع أدوار ضمني ما بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة، حيث تصمت مؤسسات المجتمع المدني عن الممارسات الخاطئة للسلطة أو تنتقدها بهدوء وخجل، مقابل سكوت السلطة على مصادر تمويلها وكيفية توزيعها وفساد مسيرها، بحيث فساد غالبية المنظمات الأهلية أخطر من فساد السلطة. فمثل هذه الوضعية لمؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالنظام السياسي يكرس نوع من التبعية في هذه العلاقة وليس توازنها.

### ثالثاً: التحديات الاقتصادية:

واجه قيام اقتصاد فلسطيني منتج العديد من التحديات التي حالت دون أن يشكل هذا الاقتصاد رافعة تنمية ووسيلة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، وأهم هذه التحديات إهدار

<sup>٧٢</sup> تيسير محيسن، المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية، مجلة رؤية، صادرة عن الهيئة الفلسطينية للاستعلامات، العدد الخامس، يناير ٢٠٠١م، ص ١٧٠.

<sup>٧٤</sup> إبراهيم أبراش، المجتمع المدني من الثورة إلى الدولة، مجلة رؤية، العدد السادس، فبراير ٢٠٠١، ص ٦٥.

المال العام في مؤسسات السلطة الفلسطينية وقيام الاحتكارات الاقتصادية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية فلسطينية لتوظيف التمويل والمساعدات الدولية.

#### ١. إهدار المال العام ونشوء الاحتكارات الاقتصادية:

شهدت مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ قيامها وجود العديد من الممارسات السلبية في الميدان الاقتصادي والتي حدثت من قيام اقتصاد فلسطيني منتج، فلم يمر على قيام السلطة إلا ثلاث سنوات فقط حتى بين تقرير صادر عن هيئة الرقابة الفلسطينية عن وجود هدر في الأموال العامة قدرت بحوالي ٣٢٠ مليون دولار في الوقت الذي يُعاني فيه الكثير من الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي من مشاكل معيشية وحالة عوز شديد. ولم يقابل هذا التقرير اتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة الفساد المالي الذي يسود مؤسسات السلطة وانتهى الأمر فقط بتشكيل لجنة تحقيق توصلت إلى أن مشكلة الفساد المالي أعمق وأن حجمها أوسع نطاقاً مما ورد في تقرير هيئة الرقابة الذي وصفته اللجنة بأنه تعامل مع الصغائر وتجاهل كبائر الأمور<sup>٧٥</sup>.

لكن رغم ذلك لم يتم محاسبة الأشخاص المسؤولين عن هذا الفساد أو تحميلهم المسؤولية، وفي كل مرة يتم فيها فتح هذا الملف في ظل استمرار ذلك الفساد، يتم الالتفاف على هذه القضية ما بين رئاسة السلطة الفلسطينية والسلطة التنفيذية مع المجلس التشريعي، وذلك عبر التسويق وعدم اتخاذ بعض الإجراءات ضد المتهمين بقضايا الفساد، والذي اتضح أن قيامهم بهذه الممارسات يأتي في إطار استغلال المنصب الحكومي أو وجودهم على رأس مؤسسات السلطة<sup>٧٦</sup>، فمن شأن استمرار هذه الممارسات دون وجود محاسبة جادة أن يحد بشكل مباشر من إمكانية تطوير مؤسسات السلطة لاسيما المؤسسات الاقتصادية ومن ثم بناء اقتصاد فلسطيني عصري.

وفيما يخص الاحتكارات الاقتصادية التحدي الأكثر تأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني، فقد برزت العديد من الشركات التي يشارك فيها شخصيات عامة نافذة في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها، كما أخذت بعض هذه الشركات أبعاد احتكارية دون مسوغ أو مبرر قانوني، واحتكرت استيراد الكثير من

<sup>٧٥</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٣.

<sup>٧٦</sup> أنظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص ١٧٨-١٨٠.

<sup>٧٧</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٤.

السلع المهمة والضرورية مستغلة نفوذ الشخصيات المشاركة فيها وتلك التي تقف وراءها في مراكز القرار<sup>٧٧</sup>.

علاوة على ذلك فإن أحد أهم الإشكاليات التي تطرحها هذه الاحتكارات هو عدم إدراج رأس المال فيها ضمن الحسابات التي تخضع لإشراف وزارة المالية، وذلك بتحويلها إلى حساب أشخاص ومسؤولين في السلطة، في الوقت الذي بلغ فيه قيمة هذه الاحتكارات ما يقارب ٢٥٪ من مجموع الواردات العامة، مما جعل السلطة الفلسطينية تواجه مشكلة سيولة، اضطرتها إلى الاقتراض المحلي والدولي ومراكمة المتأخرات، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاحتكارات تتحكم بقسط مهم من التجارة الخارجية والداخلية<sup>٧٨</sup>، وإن شرعت السلطة الفلسطينية في الحد من هذه الاحتكارات إلى أن إجراءات السلطة في هذا الإطار لم تشكل آلية حقيقية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني ورفع من قدراته الإنتاجية.

## ٢. المنح والتمويل وسيلة لقيام اقتصاد إنتاجي أم التحول لمجتمع استهلاكي:

على الرغم من المبالغ والمساعدات الطائلة التي قدمت للسلطة الفلسطينية من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية المانحة، إلا أن هذه المساعدات لم توظف في إطار إستراتيجية تعمل على قيام اقتصاد فلسطيني إنتاجي، فعلى سبيل المثال ومنذ السنوات الأولى لقيام السلطة، صرفت العديد من الدول والمنظمات الدولية المانحة للسلطة الفلسطينية مبالغ مالية فاقت الستون مليون دولار أو أكثر سنوياً، لكن هذه المبالغ أنفقت من قبل السلطة الفلسطينية على الرواتب لا سيما رواتب المنتسبين للأجهزة الأمنية، ولم ينفق منها شيء على مشاريع تنمية، فلم تستثمر في مناطق السلطة بمشاريع ذات نفع مباشر على المجتمع الفلسطيني<sup>٧٩</sup>، وفي مقابل ذلك يلقي اللوم على الجهات الدولية المانحة، والتي طالبت بإنشاء إدارة مالية ذات كفاءة وشفافية وخاضعة للمساءلة، غير أن الرئاسة الفلسطينية رفضت أن تخول أي من الصلاحيات التي تخص الأمور المالية، فتم إنشاء دوائر منافسة للتخطيط والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار ووزارة التخطيط، وعلى الرغم من أن إنشاء المجلس جاء بضغط من الأطراف الممولة كصندوق النقد الدولي، إلا أنه لوحظ أن المجلس لا يملك صلاحية واضحة في

<sup>٧٨</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٣٥.

<sup>٧٩</sup> أنظر: سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، إبريل ٢٠٠٣م، ص ٥٠٢.

<sup>٨٠</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، ص ٣٦.



الرقابة والتنسيق بشأن المنح والتمويل الخارجي، وقد أدى ذلك إلى الارتباك والتردد لدى الجهات المانحة، كما أدى إلى إحجام البرجوازية الفلسطينية في الشتات من الاستثمار في مناطق السلطة<sup>٨٠</sup>.

وإن كانت الجهات المانحة تتحمل جزءاً من المسؤولية عن غياب التخطيط والتوظيف الفعال للمنح والمساعدات الخارجية<sup>٨١</sup>، إلا أن الجزء الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التنموية بدرجة أولى وبدرجة ثانية المعارضة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، التي فشلت كل منها في توظيف التمويل الخارجي لإحداث تحولات تمكن الشعب الفلسطيني من تحديث مؤسساته السياسية والاقتصادية وبناء قاعدة لمجتمع منتج، حيث صرفت غالبية أموال التمويل إما لشراء المؤيدين أو الأتباع وإفساد النخبة، وإما لشراء السلاح وتجهيز أكبر عدد من الناس دون إستراتيجية متفق عليها، وإما لصرف مساعدات مالية وغذائية لها طابع استهلاكي محض أو كرواتب لآلاف الموظفين الذين هم أقرب للبطالة، وإن خضع إنفاق المساعدات الخارجية لأجندة المانحين وليس لإستراتيجية تنموية وطنية، فإن المسؤولية تقع على السلطة والمعارضة ومختلف المؤسسات المجتمعية التي أحجمت عن تبني إستراتيجية تنموية للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، واكتفت بالعمل في إطار ما يتماشى مع مصالحها المادية.

#### رابعاً: التحديات الاجتماعية:

تتجلى أبرز التحديات الاجتماعية التي يعايشها النظام السياسي الفلسطيني في ارتفاع نسب البطالة والفقر، وطغيان العشائرية والعصوية على مفهوم المواطنة في المجتمع الفلسطيني.

#### ١. ارتفاع نسب البطالة والفقر:

لم تتكشف حقيقة الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال السنوات الأولى لنشوء السلطة الفلسطينية إلى أن جاءت انتفاضة الأقصى لتبرز بوضوح مدى التباين الاجتماعي بين فئة قليلة تملك كل شيء وغالبية تعاني من الفقر والبطالة، حيث ارتفعت نسبة الفقرة من ٢١٪ إلى ٦٠٪ والتي رجح أن تزداد لتصل ٧٠٪ أو أكثر<sup>٨٢</sup>. وقد واكب هذا الارتفاع في نسب الفقر

<sup>٨١</sup> للمزيد من الإيضاح حول مسؤولية الجهات المانحة حول غياب التخطيط والتوظيف الفعال للمساعدات والمنح في تنمية الاقتصاد الفلسطيني راجع: أتيك توني، اتفاقية أوسلو النتائج والتطورات، مرجع سابق، ص ٦، ٥.

<sup>٨٢</sup> نصر عبد الكريم، دلالات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، نشر بتاريخ ٥/١٢/٢٠٠٤م على الموقع الإلكتروني لجامعة بيرزيت [www.birzet.edu](http://www.birzet.edu)

ارتفاع حاد في الأسعار دون أن يوازيه ارتفاع في الرواتب والأجور لاسيما فيما يخص العاملين في القطاع الخاص الذي يعاني بدوره من محدودية في موارده المادية والاقتصادية نظرا لإحجام المستثمرين ورأس المال الوطني عن توظيف مالههم في هذا القطاع أيضا تدير الاحتلال لكثير من المؤسسات الاقتصادية الخاصة، بالإضافة إلى التداعيات السلبية لبروتوكول باريس على القطاع الخاص.

وإن كانت المساعدات المالية والغذائية التي تصل من مؤسسات عربية ودولية قد ساهمت إلى حد ما في حل بعض هذه الإشكاليات، إلا أن هذه المساعدات قد شابها سوء في التوزيع ووجهت إلى غير المتضررين واتسمت بنوع من الزبائنية وانصبت على أشخاص وفئات مقربة من بعض المتنفذين في السلطة، حيث لم يستفيد منها سوى ٣٠٪ من أصحاب الاحتياجات الحقيقية من الأسر الفلسطينية الفقيرة، إضافة إلى ذلك ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في أواخر عام ٢٠٠١م إلى ما يقارب ٥٠٪ من سكان الضفة وغزة بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٠٪، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتتعدى ٦٠٪ من قوى العمل الفلسطينية، وإن قامت السلطة الفلسطينية بتقديم مساعدات مالية للعمال العاطلين عن العمل عبر توفيرها لـ ١١ مليون دولار من خلال استقطاعات في رواتب موظفي القطاع العام، إلا إنها اتخذت قراراً بوقف هذه المساعدات دون أن يقابله توفير فرص عمل، وقد أدى هذا القرار إلى حرمان العديد من العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل من إمكانية تلبية احتياجاتهم الأساسية، لذلك يمكن القول أن المجتمع الفلسطيني يشهد تدهوراً حقيقياً في أحواله المعيشية<sup>٨٣</sup>.

## ٢. المجتمع الفلسطيني: مواطنون أم عشائر وعائلات؟

كان من المتوقع أن يساهم قيام السلطة الفلسطينية في ترسيخ وتعزيز مفهوم المواطنة وقيمها، وانهاء العشائرية والقبلية التي تميزت بها التركيبة الاجتماعية الفلسطينية، لكن ما وقع أن العصبوية والعشائرية قد تفاقمت في ظل وجود السلطة. فمن المتعارف عليه في كل المجتمعات أن الانتماءات العصبوية والعشائرية التي تسود ما قبل الدولة تنقضي وتتلاشى في ظل الدولة والمجتمع المدني، إلا أن ما حدث في السياق الفلسطيني جاء معاكساً لذلك، فقد تعززت هذه الانتماءات عند فلسطينيي الضفة والقطاع فيما هم مقبلون على تأسيس دولتهم<sup>٨٤</sup>.

<sup>٨٣</sup> انظر: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٥٢.

<sup>٨٤</sup> إبراهيم أبراش، السلطة والنخبة: توزيع للأدوار وتقاسم للغنائم، مرجع سابق.

لم تكن السلطة غائبة عن الموضوع، ففي مقابل عجزها عن استقطاب الأحزاب السياسية عملت على استقطاب المجتمع الأهلي لصفها من خلال شراء ولاء المخاتير وزعماء العشائر، وهي بذلك سعت لتحقيق هدفين: الأول هو ضرب الأحزاب السياسية المعارضة، أما الثاني فحيث أنها غير قادرة على إرضاء كل المجتمع بمنحهم وظائف وتمتعهم بمكاسب السلطة السياسية، وحتى لا تشور العائلات عليهم، فقد خلقت السلطة الوطنية سلطة اجتماعية ومعنوية موازية وضعت على رأسها المخاتير وزعماء العشائر كنوع من الترضية، إلا أن هؤلاء وظفوا هذه السلطة المعنوية وسكوت السلطة السياسية ليعززوا من نفوذهم الاجتماعي والمالي وتم تسليح جماعاتهم، فأصبحت بعض العائلات اليوم قوة عسكرية انقلبت على السلطة<sup>٨٥</sup>، ولم يتورع بعضهم في مهاجمة مقرات السلطة والمطالبة برأس بعض قادة الأجهزة الأمنية عندما حاولت السلطة إخضاع الجميع للقانون، وقد ساهم ذلك في بروز وتنامي بعض الظواهر الخطيرة، مثل قيام بعض المسلحين الذين ينتمون لبعض العشائر والعائلات بالسيطرة على مؤسسات ومقرات السلطة الفلسطينية بالقوة وإحراق مكاتبها وإتلاف وتدمير أجزاء منها، مما شكل هدراً للمال العام في هذه المؤسسات واعتداءً على ممتلكات الشعب الفلسطيني<sup>٨٦</sup>.

#### السلطة الفلسطينية وتجاوز التحديات: أية متطلبات؟

إن تجاوز التحديات التي تعيق تحول السلطة الفلسطينية إلى نظام سياسي سيادي، يرتبط بمدى قدرة السلطة على تحقيق مجموعة من المتطلبات، وهي متطلبات ذات أبعاد سياسية وبنوية واقتصادية واجتماعية، أهمها:

#### أولاً: قيادة وطنية وفق برنامج سياسي مشترك: وحدة الإستراتيجية

إن وجود قيادة سياسية وطنية وفق برنامج سياسي مشترك، للحيلولة دون تعدد الاستراتيجيات وتضاربها، يعتبر متطلباً أساسياً لمواجهة التحديات السياسية ومن ثم البنوية، فالنضال المطلوب فلسطينياً يجب أن يكون في إطار برنامج سياسي عقلاني يضعه ذوو العقول النيرة، بعيداً عن وقع الحدث السياسي الراهن والتطلعات المصلحية المرتبطة بالسلطة والصراع معها أو عليها، هذا البرنامج "المشروع" عليه أن يحسم كثيراً من الأمور التي صاحبت الممارسة السياسية خلال السنوات السابقة وما قبلها، فالיום نحن بحاجة إلى وطن يثبت هويتنا الشخصية الوطنية، وطن يحفظ تطلعاتنا ويكون المنطلق لنؤسس عليه ومنه مطالباتنا ببقية حقوقنا، في ظل إستراتيجية عمل وطني توفق ما بين العسكري والسياسي، وإخضاع العسكري

<sup>٨٥</sup> إبراهيم أبراش، السلطة والنخبة: توزيع الأدوار وتقاسم اللغنائم، مرجع سابق

<sup>٨٦</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٥٨.

للسياسي وليس العكس، وعدم الوقوع تحت التأثير الحماسي للعمليات العسكرية. مع أن حق المقاومة المسلحة للاحتلال تقره جميع الشرائع الدينية والدولية، فإن الظروف المحلية والدولية الراهنة لا تسمح للشعب الفلسطيني بقيادة ثورة مسلحة قادرة على هزيمة إسرائيل وإجبارها على الخضوع لمطالبه المشروعة، فكيف سيقتنع العالم بعدالة القضية الفلسطينية، وهناك أطراف سياسية ما زال خطابها ينادي بالقضاء على دولة معترف بها من قبل كل دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية وهي عضو في الأمم المتحدة؟ فالسقف السياسي الواقعي والممكن لأهداف الإستراتيجية الفلسطينية القائمة على برنامج سياسي مشترك، هو قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة، مع ضمان تسوية عادلة لقضية اللاجئين، فالإستراتيجية الفلسطينية ببعدها السياسي والعسكري عندما تكون في إطار يهدف إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ستكون أكثر جدوى، لكنه حتى يكون ذلك تحتاج إلى قيادة سياسية ومؤسسات سياسية منفتحة على كل قطاعات الشعب وفعالياته السياسية، قيادة تفاوض دون أن تساوم على الحد الأدنى، فالتحفظ على الإستراتيجية العسكرية لا يعني إسقاط الخيار العسكري، بل وضعه في سياق إستراتيجية وطنية وليس إستراتيجية بديلة ومتعاكسة مع إستراتيجية السلطة، وهذا يعني وجود مرجعية واحدة توائم ما بين العسكري والسياسي وتحدد أين وكيف يمارس العمل العسكري.

### ثانياً: معالجة أوجه الخلل في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

إن معالجة أوجه الخلل في مؤسسات السلطة الفلسطينية يتطلب الشروع في إجراء الإصلاح الإداري والرقابي لضمان التسيير الفعال لهذه المؤسسات. فإدارياً يجب العمل على إنهاء الازدواجية والتداخل والتضخم الوظيفي في مؤسسات السلطة من خلال ما يلي:

- تطوير الإدارة العامة للسلطة الفلسطينية عبر القيام بإعادة الهيكلية الشاملة للإدارة الحكومية، وتحديد المهام والمسئوليات والاختصاصات دون تضارب، وحسم النزاع على الصلاحيات.
- إصلاح الهيكل الوزاري وذلك بدمج الوزارات المتكاملة والمتشابهة في الاختصاصات للرفع من فعاليتها وتدعيم كادرها الفني، وزيادة المخصصات الناجمة عن توفير في النفقات الإدارية وتوجيهها للأنشطة والبرامج الحكومية<sup>٨٧</sup>.

<sup>٨٧</sup> الملتقى المدني الفلسطيني، ملخص نقاشات حول الإصلاح الإداري، منشورة على الموقع الإلكتروني [www.clip.org/arabic](http://www.clip.org/arabic).

• تفعيل هيئة مجلس الوزراء كجهاز مركزي للتنسيق بين السياسات وضمان اتساقها وتكاملها مع استخدام اللجان الوزارية المصغرة، لتفعيل التنسيق القطاعي وعدم الخلط بين موضوع الإدارة والسياسة، والعمل على وضع خطة لتطوير مؤسسات السلطة والرفع من مردوديتها.

• الالتزام بما ورد في قانون الخدمة المدنية بشأن دور ديوان الموظفين واختصاصاته وتطبيق أحكام هذا القانون خاصة الشق الإداري.

• تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الحكومي على استقطاب الكفاءات الوظيفية المطلوبة والحفاظ على استمراريتها في العمل وإخضاع عمليات التوظيف لاحتياجات الهيكل الوظيفي والتنظيمي.

• وعلى مستوى الأجهزة الأمنية لابد من تحديد مدة رؤسائها وتقليصها وتوحيد المتشابهة منها في الاختصاصات، وإخضاعها لوزارة الداخلية مع تشكيل لجنة أمن قومي.

أما رقابياً، فيجب أن تعمل السلطة باتجاه أعمال مبدأ في الشفافية والمساءلة في مؤسسات السلطة، وذلك للتقليل من وقوع حالات التسبب والخروج عن القوانين في المؤسسات الحكومية، وضبط التستر الإداري في هذه المؤسسات والحفاظ على ممارستها لاختصاصاتها ووظائفها ضمن نطاق القانون، كذلك الحد من مظاهر الاختلاس وإهدار المال العام ومكافحة المحسوبة<sup>٨٨</sup>. كذلك يجب أن تعمل السلطة رقابياً على إحياء دور هيئة الرقابة العامة من خلال إعادة النظر في قانونها لتحديد دورها ومسئولياتها وصلاحياتها وعلاقتها بمختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتضمن هذا القانون بالنصوص التي تلزم المؤسسات الحكومية بالتعاون مع هيئة الرقابة والاستجابة لقراراتها وتوصياتها<sup>٨٩</sup>.

### ثالثاً: إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية:

إن وجود مؤسسة تشريعية قادرة على ممارسة صلاحيتها في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها وصياغة القوانين وإقرارها باستقلالياتها عن السلطة التنفيذية ودون تدخل منها، يعتبر مرتكزاً أساسياً لإرساء نظام سياسي سيادي، وقيام علاقة متكافئة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، على نحو يكفل للسلطة التشريعية الفعالية في ممارسة صلاحياتها<sup>٩٠</sup>.

<sup>٨٨</sup> مركز غزة للحقوق والقانون، منهج المشارك، التدريب، والتثقيف لإجراء الانتخابات والإصلاح، غزة، يوليو ٢٠٠٣، ص ٧٤، ٧٥.

<sup>٨٩</sup> مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٢١.

<sup>٩٠</sup> يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٣.

فالنظام السياسي يفتقد للتوازن إذا عجزت المؤسسة التشريعية عن القيام بصلاحياتها ووظائفها بسبب تدخل السلطة التنفيذية في هذه الصلاحيات، لذلك فالنظام السياسي الفلسطيني يتطلب استقلالية المجلس التشريعي في ممارسة صلاحياته، من خلال معالجة الأسباب التي تتيح للسلطة التنفيذية التدخل في صلاحيات المجلس التشريعي والحد من فعاليته في أداء وظائفه الأساسية واستخدام الأدوات الرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية، ويأتي توفير الضمانات المتعلقة بحماية العمل داخل المجلس التشريعي، كمدخل لتعزيز استقلالية المجلس وأهم هذه الضمانات:

- عدم التدخل في تنظيم العمل الداخلي للمجلس التشريعي وأن لا يكون هناك أي تدخل في نشاط المجلس، سواء تعلق الأمر بانتخاب رئيس المجلس أو نائب الرئيس أو تنظيم عمل اللجان داخل المجلس<sup>٩١</sup>.
- التفرغ لعضوية المجلس، لذلك يتوجب على عضو المجلس أن لا يقوم بالعمل في أي هيئة أو مؤسسة تنفيذية لحمايته من الوقوع تحت تأثير السلطة التنفيذية.
- الحصانة البرلمانية، وفي إطار ذلك يتوجب على السلطة التنفيذية عدم محاسبة النائب أو معاقبته عن أي من الأعمال التي يقوم بها من إبداء للآراء أو التصويت على نحو معين بالإضافة إلى ذلك إعادة انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، فالمدة القانونية لعضوية المجلس انتهت بانتهاء المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٩، وعليه يتوجب على رئاسة السلطة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد دون أي تأخير، إلا في حال وجود أي من الظروف التي تجعل من عملية إجراء الانتخابات ديمقراطية ونزيهة عملية مستحيلة كما يتعين على المجلس التشريعي في ولايته اللاحقة وأمام حداثة التجربة الفلسطينية في ممارسة العمل البرلماني، توعية أعضائه الجدد بوظائف المجلس وصلاحياته، وعلاقته بالسلطات الأخرى والمسؤولية الملقاة على عاتقهم كأعضاء في المؤسسة التشريعية، لضمان الفاعلية في ممارسة المجلس لصلاحيته، كما يتعين عليه تفعيل دوره الرقابي عبر تشكيل لجان للرقابة المستمرة على أعمال السلطة التنفيذية<sup>٩٢</sup>. كذلك تتطلب تعزيز قدرات المجلس تأييد ودعم الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية له.

<sup>٩١</sup> مركز غزة للحق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

<sup>٩٢</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٥٠.

رابعاً: دعم استقلالية المؤسسة القضائية وتعزيز قدراتها لفرض سيادة القانون يرتكز النظام السياسي والسيادي بالإضافة إلى وجود سلطة تشريعية تمارس صلاحياتها باستقلالية عن السلطة التنفيذية، على قيام قضاء مستقل، فاعل وقادر على فرض سيادة القانون<sup>٩٣</sup>.

وتطبيقاً للمبدأ الفصل بين السلطات، يجب أن يتولى القضاء وحده مهمة الفصل في المنازعات بين المواطنين أو بينهم وبين السلطات العامة، فاستقلال القضاء الفلسطيني وفي ظل حداثة التجربة الفلسطينية في مجال القضاء، لا يتحقق من خلال إقرار النصوص التشريعية على أهميتها، بل يتعين الالتزام بالعمل وفق هذه النصوص وتفعيلها وتوفير المتطلبات التي يفقد إليها القضاء الفلسطيني.

ومن أهم النصوص التي يتوجب الالتزام بها وعدم تجاوزها، ما تضمنته قانون السلطة القضائية الفلسطينية، مثل المادة " ١ " التي نصت على: السلطة القضائية مستقلة ويحظر التدخل في القضاء أو شؤون العدالة، والمادة " ٢ " التي نصت: القضاة مستقلون ولا سلطات عليهم في قضائهم لغير القانون، والمادة " ٣ " التي نصت أيضاً على أن: القضاء غير قابلين للعزل إلا في الأحوال المبينة في هذا القانون<sup>٩٤</sup>.

أما فيما يخص المتطلبات اللازمة لاستكمال استقلالية القضاء فأهمها:

- على السلطة التنفيذية العمل بشكل متناسق ومتكامل مع السلطة القضائية، بحيث يكون هناك تنفيذ للأحكام التي تصدر عن القضاء وبصورة كاملة، أي أن تكون العلاقة منفصلة من ناحية ومتكاملة من ناحية أخرى. كما يجب على السلطة التنفيذية الالتزام بعدم القيام بحل المنازعات خارج المحاكم كاللجوء لبعض الشخصيات أو قادة الأجهزة الأمنية أو رؤساء العشائر، لأن ذلك يؤدي إلى إجهاض حقوق أطراف النزاع وانتقاصها، لعدم توفر هؤلاء على المؤهلات التي تمكنهم أو تمنحهم الفصل في هذه المنازعات الإسراع في تحديد صلاحيات كل من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وإنهاء الخلاف حول توزيع المهام والمسئوليات<sup>٩٥</sup>.

- إنهاء الازدواجية والتناقض في القوانين المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك

<sup>٩٣</sup> راجع: مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

<sup>٩٤</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٥٢.

<sup>٩٥</sup> للمزيد من الإيضاح انظر: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٥٣.

بتوحيد ما هو صالح من هذه القوانين وسن تشريعات أكثر استجابة للتحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني<sup>٩٦</sup>.

- العمل على إيجاد نوع من القضاء المتخصص يمارس صلاحياته بشكل تسلسلي واضح ومنتظم، وتحسين جاهزية هذه المحاكم لمواكبة المستجدات والطوارئ عبر توفير الإمكانيات والقاعات و التجهيزات اللازمة. وكما يفضل إنشاء معهد أو مركز متخصص لتدريب القضاء وأعضاء النيابة العامة لإكسابهم الخبرة في مجال أعمالهم.

#### خامساً: ديمقراطية علاقة السلطة بالمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني:

إن ديمقراطية علاقة السلطة بالمعارضة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تتم دون توفر الإرادة والرغبة الحقيقية لأطراف العلاقة، وفي هذا الإطار فإنه يتوجب على السلطة الفلسطينية إتباع الآليات الديمقراطية في علاقتها بالتنظيمات السياسية المعارضة لتشجيعها على المشاركة في مؤسساتها وأهم هذه الآليات:

- إعادة النظر بمشروع قانون الأحزاب بما يكفل لها حرية ممارسة نشاطها بعيداً عن تدخل الأجهزة الأمنية والتنفيذية ووضع هذا المشروع موضع التطبيق.
- الدفع باتجاه إجراء انتخابات حرة ونزيهة تسمح بالتمثيل العادل لجميع التنظيمات السياسية في المؤسسة التشريعية والمؤسسات الأخرى في السلطة.
- سن قانون للمطبوعات والنشر يضمن للتنظيمات السياسية حرية التعبير، ولا يصادر حقها في طرح برامجها وأفكارها على المواطنين<sup>٩٧</sup>.
- فتح حوار جاد مع كامل الأحزاب والفصائل في المعارضة حول الإشكاليات والتحديات التي تعاني منها السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وإشراك المعارضة في تبني الحلول والآليات الكفيلة بمعالجتها.

أما فيما يخص المجتمع المدني:

- سن قانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابية، يضمن عدم تدخل التنظيمات السياسية والسلطة الفلسطينية في عمل ونشاط هذه الجمعيات والمؤسسات، ويكفل إقامة علاقة متوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع السياسي<sup>٩٨</sup>.

<sup>٩٦</sup> يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٤.

<sup>٩٧</sup> علي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٨٨.

<sup>٩٨</sup> محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٣٩.



- التزام السلطة بعدم قبول ازدواجية للتوظيف للأمناء وكبار العاملين في المؤسسات المجتمعية المدني.
- ممارسة الرقابة على عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني في إطار القانون ومن قبل القضاء بدلاً من تدخل الأجهزة الأمنية في هذه الرقابة، باعتبار أن القضاء هو صاحب الاختصاص في النظم السياسية والديمقراطية<sup>٩٩</sup>.

وفي المقابل ذلك تعمل المعارضة على:

- المشاركة في إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وإدارتها، طالما أنها الجهة الرسمية المكلفة بإدارة شؤون الموظفين في الضفة والقطاع كبدل لإدارة الاحتلال والكيان السياسي المعترف به دولياً وإقليمياً في تمثيل هؤلاء المواطنين و المطالبة بحقوقهم.
- القبول بنتائج الانتخابات الحرة والنزيهة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع وقواعد اللعبة السياسية دون الالتفاف على المسألة الديمقراطية واستحقاقاتها.

وبخصوص مؤسسات المجتمع المدني، فهذه المؤسسات مطالبة بشكل أساسي:

- بضرورة العمل على تشكيل قوة موازية للمجتمع السياسي بمختلف مكوناته.
- الابتعاد عن سياسة المصالح الضيقة والتواطؤ مع بعض مؤسسات السلطة و الاتجاه نحو التعبير عن مطالب الفئات الاجتماعية التي تمثلها.
- كما أنها مطالبة بإيجاد مصادر تمويل مجتمعية لضمان استقلاليتها وقدرتها على التسيير الذاتي كسمة أساسية من سمات المجتمع المدني<sup>١٠٠</sup>.

سادساً: تبني إستراتيجية تنموية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

إذا كانت السياسات والممارسات الإسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية قد أدت إلى خلق تشوهات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، إضافة إلى قيام علاقة اقتصادية غير متكافئة بين السلطة وإسرائيل، هدفت من خلالها هذه الأخيرة في إطار سياستها الاقتصادية إلى جعل المناطق الفلسطينية مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة وسوقاً استهلاكياً<sup>١٠١</sup>، إلا أن ذلك لا يعني استحالة قيام اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرارية ومعالجة

<sup>٩٩</sup> انظر: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٣٩.

<sup>١٠٠</sup> خالد الأزعر، الثقافة السياسية الفلسطينية، حقوق الإنسان والديمقراطية، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، طبعة ١٩٩٧، ص ٣٨.

<sup>١٠١</sup> انظر: خالد أبو القمصان، تصور السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد الخامس، يناير ٢٠٠١، ص ٣٨.

المشاكل الاجتماعية إذا تبنت السلطة و المعارضة وكافة القوى المجتمعية إستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إعادة النظر في جميع صيغ العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الإسرائيلية القائمة وفي هذا الإطار يجب أن تركز الإستراتيجية الفلسطينية على فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي تدريجياً، لدمجه بمحيطه العربي والإقليمي عبر قيام علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل تستند إلى معايير التكافؤ المتبادل، الذي يقوم على أساس تنموي واضح وضمن برنامج زمني محدد بمقاييس وحجم العلاقات التجارية بين بينهما، وتصحيح الاختلالات الهيكلية وقيام تبادل تجاري يوازن بين مصالح الطرفين<sup>١١٢</sup>.
- تقليل الاعتماد على إسرائيل في توظيف الفائض من العمالة الفلسطينية، من خلال زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد المحلي الفلسطيني.
- تنمية الصناعات الفلسطينية التي تملك آفاقاً ومميزة تنافسية مع مثيلتها الإسرائيلية.
- توفير البنية القانونية والاقتصادية التي تمكن القطاع الخاص من المساهمة بشكل أساسي في بناء اقتصاد فلسطيني عصري حر.
- إنهاء الاحتكارات العامة للاستيراد وشبه الاحتكارات التجارية التي أسستها السلطة الفلسطينية، كما ينبغي إلغاء الامتيازات التجارية التي منحتها السلطة الفلسطينية لبعض الأشخاص والمؤسسات<sup>١١٣</sup>.
- وضع خطة على المدى المتوسط تستهدف توظيف المساعدات والمنح المقدمة من الأطراف الدولية في استثمارات تعود بالنفع المباشر على المجتمع الفلسطيني وتدفع باتجاه قيام اقتصاد فلسطيني منتج.
- التخطيط الأمثل للموارد المادية والبشرية، عبر إنشاء جهات متخصصة لإعادة النظر في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني بما يكفل تحسين إدارته والرفع من مردوديته وتطوير قاعدة وارداته<sup>١١٤</sup>.

<sup>١١٢</sup> للمزيد راجع: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٧٦.

<sup>١١٣</sup> يزيد صايغ، خليل الشقائي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٣٩.

<sup>١١٤</sup> الملتقى المدني الفلسطيني، ملخص نقاشات حول الإصلاح الاقتصادي، منشورة على الموقع الإلكتروني

## القسم الثاني: استشراف مستقبل النظام السياسي ما بعد تنفيذ خطة شارون، (خطة شارون وآفاق الدولة: تساؤلات مطروحة)

إذا كانت التحديات السياسية والبنوية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرت سابقا تتسم ببعدها الداخلي- وإن ساهم الاحتلال في العديد منها-، فإن الانسحاب من قطاع غزة يعتبر تحديا رئيسيا لتطلع الفلسطينيين لتحويل سلطة الحكم الذاتي المأزومة لكيان سياسي سيادي، وهو تحدي ذو تأثير مباشر على مستوى حدود هذا الكيان ومرجعياته وآليات عمل السلطة، ومن ثم على النظام السياسي الفلسطيني برمته -السلطة ومنظمة التحرير، وفلسطينيو الداخل وفلسطينيو الخارج-.

لذلك يطرح خروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة العديد من التساؤلات باتت مقاربتها والإسهام في الإجابة عنها أمرا ضروريا، لتحديد المطلوب فلسطينيا لمواجهة ذلك التحدي والحد من تداعياته السلبية وتلمس إيجابياته إن كان له إيجابيات.

فمن حقوق تاريخية وطبيعية إلى حقوق مستمدة من الشرعية الدولية، ومن قرار دولي إلى آخر ومن مشروع تسوية إلى آخر ومن خارطة الطريق إلى خطة شارون... من فلسطين كل فلسطين، إلى فلسطين الضفة والقطاع، إلى محمية في غزة. مرحلة حصادها سيطرة فلسطينية غامضة ومبهما على قطاع غزة، سيطرة لا تعتبر نصرا مؤزرا للفصائل وهزيمة نكراء للإسرائيليين كما يقول البعض. فإسرائيل لم تخرج من غزة تحت وقع ضربات المقاومة بل لحسابات تخدم الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، دون التهوين من شأن النضال الفلسطيني لانه لو كان الاحتلال الإسرائيلي مريحا ما فكر الاحتلال بالخروج من غزة على الأقل الآن؟. نعم نحن مقبلون على مرحلة مختلفة إلا أنها مرحلة خطيرة راهنا وغامضة مستقبلا.

من منطلق التحليل الواقعي يمكن القول بأن خطة شارون بكل محاذيرها وغموضها أصبحت واقعا، فما العمل؟ وما هي آفاق المستقبل -المستقبل القريب والمستقبل البعيد- للقضية الوطنية بشكل عام بعد تنفيذ الخطة؟.

استشراف مستقبل القضية الوطنية ما بعد تطبيق خطة شارون أمر يكتنفه كثير من المحاذير. لأنه في الاستشراف لا بد من التمييز ما بين استشراف مستقبل ظاهرة ما من طرف مراقب خارجي وهنا يقتصر دوره على الاستشراف أو التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة دون أن يكون معنيا بالتأثير على سيرورة أو صيرورة الظاهرة، وبين استشراف الظاهرة من داخلها، بمعنى أن يكون المستشرَف معنيا بالتأثير على سيرورة وصيرورة الظاهرة، وهنا يتداخل مفهوم الاستشراف مع التخطيط الاستراتيجي. أيضا يرتبط نجاح أو فشل استشراف المستقبل على

عنصرين أساسيين: الأول توفر معطيات صحيحة وكافية عن الحاضر والماضي فكما أن الحاضر هو مستقبل الماضي فهو أيضاً ماضي المستقبل، والثاني: تحديد العوامل الأساسية المؤثرة بالظاهرة: محلية أو إقليمية أو دولية، وربط الاستشراف بما يطرأ على هذه العوامل أو المحددات، ومن المعلوم أن غالبية معطيات خطة شارون هي بيد شارون، فهو العقل المفكر للخطة وال كاتب لنصوصها والمكلف بتنفيذها... وهذا ما يجعل عملية التحليل والتنبؤ صعبة بعض الشيء. ولكننا سنحلل الخطة من رؤية استشرافية انطلاقاً مما أنجز من الخطة.

### أولاً: ملابسات وأسباب طرح شارون لخبطته

لا بد من الإشارة بداية بأن خطة شارون ليست تصوراً لحل تجمع عليه مختلف الأطراف، بل خطة شخصية لشارون بداية قبل أن تتحول إلى خطة رسمية إسرائيلية وما بين المرحلتين جرت مفاوضات ومساومات إسرائيلية داخلية وإسرائيلية أمريكية وإسرائيلية فلسطينية غير مباشرة غيرت بعض ملامحها.. إذن هي حتى الآن خطة أحادية الجانب من شارون وبالتالي يجب التعامل معها بحذر شديد، إذ كثيراً ما جاءت مثل هذه الخطط الإسرائيلية إما لتهدئة الوضع الإسرائيلي الداخلي أو لاستيعاب ردود فعل دولية معارضة لسياسته ضد الفلسطينيين أو ليغطي على مخططات غير معلنة عنها.

خطة شارون تطرح تحديات وتساؤلات خطيرة وعميقة أبعد من منطوق نصوصها الغامضة، تساؤلات تمس أسس المشروع الوطني الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً، مما يتطلب من كل فعاليات المجتمع الفلسطيني وخصوصاً المثقفين والمفكرين من ذوي الاختصاصات المتعددة وقفة عقلانية متأنية لبحث انعكاسات هذه الخطة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. والمثير للقلق فأن من يستلم ملف غزة هي نفسها نخبة أو سلو المأزومة وهي تديره بعقلية القطاع الخاص أو المشروع الاستثماري للنخبة السياسية والنخبة الاقتصادية المتحالفة معها.

يبدو أن كل الأطراف الفلسطينية المتعاملة مع الخطة والقابلة بها، تجهل أو تتجاهل عن قصد بأن الخطة لن تكون في نهاية المطاف أحادية الجانب، نعم، شارون كان يقول ذلك حتى يبدو صادقا مع نفسه بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه، ومقولة شارون هذه كانت ترمي لخلق فتنة داخلية قد تأول في نظره لانبثاق قيادة جديدة تملأ فراغ غياب القيادة الذي تزعمه إسرائيل، أيضاً الهدف من الزعم بأنها خطة من طرف واحد هو تمرير الخطة عند الفلسطينيين حيث قبلها البعض منهم تحت مقولة أن إسرائيل ستخرج من غزة بدون ثمن فلماذا نرفض الخطة؟

لا غرو بأن خطة شارون بصيغتها الحالية وكما هو معلن رسميا هي خطة أمنية بالدرجة الأولى وهدفها الأول أممي ولا شك، ولكن عند التطبيق المتدرج سيحولها شارون إلى خطة سياسية إستراتيجية، حيث سيجلب أطراف فلسطينية تقبل بالتعاطي مع مخططاته ومع الرؤية الأمريكية في المنطقة- وعربية-مصر والأردن وربما دول أخرى- إلى طاولة مفاوضات تحضرها الولايات المتحدة كجزء من الرباعية وبشكل مستقل كطرف ضامن وضابط على الفلسطينيين، هذه المفاوضات التي ستركز ظاهريا على الجوانب الأمنية كضمان حدود دولة إسرائيل ومصير المعابر ومصير الجماعات المسلحة وأسلحتها، ولكنها ستؤول إلى مخطط سياسي متكامل رسم قبل وصول شارون للسلطة وتحديدًا في الأشهر السابقة لنهاية فترة السنوات الخمس التي حددتها اتفاقية أوسلو- مايو ١٩٩٩-.

خطورة خطة شارون في نظرنا لا تكمن في ضيق المساحة التي ستفوت للفلسطينيين بل في كونها محاولة لإجهاض المشروع الوطني الفلسطيني -كيانا سياسيا وهوية وطنية- وعلى هذا الأساس فإن الخطة أكثر خطورة وسوءا من خطة خارطة الطريق حتى بالتخففات الأربعة عشر التي وضعها شارون عليها، فخطة خارطة الطريق حتى بالصيغة الإسرائيلية كانت تعترف بوجود طرف فلسطيني مفاوض، وكانت ترتب حقوقا والتزامات على كلا الطرفين، وكان لها مرجعية دولية والأهم من ذلك أنه كان يلوح بالأفق دولة فلسطينية، وكلها أمور مفتقدة في خطة شارون الحالية، فهذه الأخيرة تقضي على كل المرجعيات القانونية والسياسية التي كانت تعترف للفلسطينيين بحقوق سياسية، فهي تتجاهل منظمة التحرير والسلطة وبالتالي تتجاهل الحقوق السياسية الوطنية التاريخية، كما تتجاهل قرارات الشرعية الدولية وبالتالي تتجاهل حقوقنا المستمدة من هذه الشرعية كالحق بدولة حسب قرار ١٨١ وحق العودة حسب قرار ١٩٤ وحق تقرير المصير حسب قرارات متعددة للجمعية العامة بالإضافة إلى قرار ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة وغيرها من القرارات التي صدرت خلال سنوات الانتفاضة وتعترف بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة، تتجاهل هذه الشرعيات والمرجعيات تجعل من الفلسطينيين شعب بلا تاريخ وبلا هوية سياسية ومن الأرض الفلسطينية ارض متنازع عليها في أفضل الحالات. والأخطر من ذلك أن تتجاهل الخطة للشرعية الدولية هو تجاهل لحقيقة الصراع وأصل القضية وهو الاحتلال الإسرائيلي. -مرجعيتها خطاب الرئيس بوش-.

تكمن خطورة الخطة على المشروع الوطني في كونها لا تتحدث بوضوح عن إنهاء احتلال غزة، بل عن عدم وجود عسكري إسرائيلي دائم، كما انها لا تتحدث عن سيادة فلسطينية على غزة بل عن سيطرة أمنية فلسطينية ومصرية، وفرق كبير بين السيطرة الأمنية والسيادة. أيضا

الخطة تتحدث عن فك الارتباط مع الفلسطينيين وليس مع فلسطين أو أرض فلسطينية. وهذا يعني أن غزة ستكون تحت حكم ذاتي فلسطيني وسيطرة أمنية فلسطينية مصرية محدودة، فيما السيادة والأمن العام بيد إسرائيل وهو ما كان في اتفاقية أوسلو حيث استغلت إسرائيل هذا النص وغيره لتبرير إعادة اجتياحها لمناطق السلطة-. يضاف إلى ما سبق غياب أي إشارة لموضوع الدولة، فهل ستسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية بان تقيم دولة ذات سيادة في غزة تكون منطلقا لاستكمال استعادة ما تبقى من غزة والضفة؟.

تحدث كثيرون عن الثمن الذي قد يضطر الفلسطينيون لدفعه مقابل إشرافهم على غزة، والثمن هو الضفة الغربية والقدس، ولكن يتم تجاهل أن الفلسطينيين لن تكون لهم سيادة على غزة، والحكم الذاتي الذي سيمارسونه على غزة هو كقصور على رمال متحركة، فبالإضافة إلى محدودية سلطتهم - حيث سيشاركهم فيها المصريون- قد تتحول غزة إلى ساحة لمواجهة قد تأخذ أبعادا خطيرة بين الفصائل، فالمناصب المتاحة وخيرات القطاع المحدودة هي دون القدرة الاستيعابية لشباب غزة الذين يتزايدون باستمرار وسيكون الأمر أكثر صعوبة إذا ما توقفت المنظمات عن عملها العسكري وتحولت إلى العمل السياسي، آنذاك ستطالب بنصيبها من المناصب والخيرات التي هي محدودة في غزة-من الأسباب التي دفعت حركة حماس للمشاركة بالانتخابات التشريعية، إيجاد مناصب ووظائف لآلاف المسلحين الذين سيصبحون عالية عليها إذا ما استمرت التهدة واستمر انغلاق أفق العمل الجهادي -.

أيضا هناك ما يبرر التخوف من وجود دور أمني وسياسي للمصريين في غزة، فتجربة الغزيين مع الأجهزة الأمنية المصرية قبل ١٩٦٧ ولاحقا معاناتهم على المعابر وفي المطارات المصرية، تركت انطبعا سلبيا لديهم. إلا أن خطورة أي تواجد مصري في القطاع قبل قيام الدولة قد توظفه إسرائيل للتشكيك بالسيادة الفلسطينية على الأرض، فيتحول الدور المصري إلى دور أمني يخدم الإسرائيليين وسياسي ينتقص من سيادة الفلسطينيين.

## ثانيا: التدايعات القانونية لخطة شارون

يشير الانسحاب من قطاع غزة العديد من الإشكاليات من الناحية القانونية، ويرجع ذلك إلى أن اتفاقية لاهاي الرابعة واتفاقية جنيف الرابعة قد بينتا بداية الاحتلال من حيث السيطرة الفعلية<sup>١٥</sup>، إلا أنهما لم تبينا نهايته، وحينما أورد البروتوكول الأول تحديد ذلك، أورد تعبيراً

<sup>١٥</sup> نص المادة ٤٢ من اتفاقية لاهاي الرابعة " المنطقة تعتبر محتلة عندما تكون من الناحية الفعلية خاضعة لسلطة جيش معاد، ويشمل الاحتلال فقط المناطق التي تنشأ وتمارس فيها تلك السلطة " مجلة صوت المواطن، صادرة عن التجمع للحق الفلسطيني، العدد الرابع سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٥ .

غامضا بقوله " يتوقف تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع، وهذا الملحق" البروتوكول " في إقليم أطراف النزاع عند الإيقاف العام للعمليات العسكرية، و في حالة الأراضي المحتلة عند نهايته " (م ٣فقرةب)، و يبدو أن المشرع الدولي قد رأى انه من نوافل الأمور ومن غير الضروري بيان الحالة الفعلية لزوال الاحتلال المتمثلة في زوال السيطرة الفعلية على الإقليم المحتل، فهي تحصيل حاصل كما أن أشكالها العملية يصعب حصرها<sup>١٦</sup>، لذلك فانهاء الاحتلال إما إن يأخذ شكلا قانونيا أو شكلا عمليا، في الحالة الأولى تعقد اتفاقية تنظم الانسحاب وزوال الاحتلال بين أطراف النزاع، أو أن تودع الدولة المحتلة لدى الأمم المتحدة تصريحاً بهذا الأمر، وفي الحالة الثانية يتم رحيل الاحتلال و زوال أثاره ومن ثم يصبح الشعب المحتل قادراً على ممارسة حقه في تقرير المصير والتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيه أو ما شابه ذلك، بحيث تفقد دولة الاحتلال السيطرة الفعلية على الإقليم المحتل.

استمرت إسرائيل بالتمسك بموقفها الرفض لعقد اتفاق بينها ومنظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية لتنظيم خروج القوات الإسرائيلية من مستوطنات قطاع غزة ومن مستوطنات في شمال الضفة، على اعتبار أن عقد اتفاق معناه تحديد مرجعية قانونية وهذا ما ترفضه إسرائيل. وعليه فان السؤال المطروح؟ هل إن خروج الجيش الإسرائيلي من داخل القطاع و الحقائق على الأرض يسمح بالقول بأن ما حدث في غزة هو إنهاء للاحتلال، ومن ثم أصبحت السلطة الفلسطينية تتمتع و لو بعد ادني من السيادة بمختلف تجلياته، برا و بحرا و جوا؟

فكما ذكرنا فإن تجاوز خطة شارون للمرجعيات الوطنية الفلسطينية والدولية، يطرح تساؤلات حول التكييف القانوني لوضعية قطاع غزة ووضعية الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف. مفردات خطة شارون وتصريحاته وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين تقفز على حقيقة أن جوهر المشكلة هي الاحتلال، وبالتالي الخطة لا تتحدث عن انسحاب جيوش احتلال عن أراضي محتلة، وهذا الغياب لجوهر المشكلة هو الذي يطرح إشكالات قانونية حول مصير غزة والضفة بعد الانسحاب، في الوضع الطبيعي يفترض أنه بعد خروج جيوش الاحتلال تعود الأراضي المحتلة لأصحابها الشرعيين ليمارسوا عليها سيادتهم و يقرروا مصيرهم بأنفسهم، هذا الوضع غائب في الحالة الفلسطينية. إسرائيل تخرج من غزة ولكنها ترفض تسليم السيادة للفلسطينيين، وتطالب مصر بأن يكون لها دور في إدارة غزة، وربما تريد إسرائيل من خلال ذلك إعادة وضع غزة إلى ما كانت عليه قبل ١٩٦٧. هذا التوجه يتجاهل الإنجازات

<sup>١٦</sup> إبراهيم شعبان، المركز القانوني لمناطق الاستيطان المخلاة، نشر على شبكة الإنترنت للإعلام العربي بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٥.

السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بنضاله طوال أكثر من أربعين عاما والذي توج بقرارات القمم العربية أو قرارات الشرعية الدولية، كالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بنفسه، وحقه بإقامة دولة مستقلة الخ.

يجب الإشارة إلى أنه قبل ١٩٦٧ كان قطاع غزة والضفة كل منهم يعيش وضعية سياسية وقانونية مغايرة للآخر، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عملت إسرائيل على خلق حقائق وترتيبات ديمغرافية وقانونية تحوّل دون التواصل بين المنطقتين كرفض فتح المعبر الآمن بين المنطقتين، كما أنها تعاملت مع الضفة الغربية ليس كأرض محتلة بل كأرض إسرائيلية محررة أو في أفضل الحالات كأرض متنازع عليها، ومما ساعدها على ذلك قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة عام ١٩٨٧ - مع أنه فك ارتباط إداري وليس سيادي- واتفاقية الخليل مع السلطة الفلسطينية التي سمحت بنوع من السيادة الإسرائيلية على مناطق في مدينة الخليل، ومن هنا نلاحظ تكثيف الاستيطان في الضفة بشكل مدروس وممنهج وتسمية الضفة في وسائل الإعلام الإسرائيلية بيهودا والسامرا وهو الاسم اليهودي للضفة ثم بناء جدار الفصل العنصري الذي يقطع أكثر من نصف مساحة الضفة بالإضافة إلى تدمير مؤسسات السلطة وتعطيل نشاطها بشكل أكثر مما هو حادث في غزة.

إن التصرف السليم الواجب الأخذ به لتعطيل المخطط الشاروني لفصل الضفة عن غزة، والهادف ليكون الانسحاب من غزة آخر الانسحابات، هو أن تتعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع غزة كأرض محررة أو مدارة فلسطينيا مع استمرار التعامل مع الضفة كأرض محتلة وتستمر السلطة صاحبة القرار وصاحبة الحق في العمل السياسي لتحرير الضفة من الاحتلال حسب قرارات الشرعية الدولية وحسب خطة خارطة الطريق المعتمدة دوليا. نعلم بأن إسرائيل سترفض هذا المنطق بل ستعمل على جعل التواصل بين الضفة وغزة أمرا مستحيلا والنضال ضد الوجود الإسرائيلي في الضفة انطلاقا من غزة أمرا أكثر استحالة، وفي هذه الحالة يجب على السلطة أن تنتزع ضمانات دولية قبل أن توافق على العودة لخطة خارطة الطريق، وعلى رأس هذه الضمانات تأكيد وحدة الأرض الفلسطينية.

### ثالثا: هل من إستراتيجية فلسطينية لمواجهة تداعيات خطة شارون؟

من الواضح أن الأشهر القليلة القادمة ستشهد العديد من التطورات والتوقعات والمراهنات، منها ما نملك خيوطها والقدرة على تحديد مسارها وضبط تداعياتها، وغالبيتها تملك إسرائيل



خيوطها وتحدد مسارها. وليس من المبالغة القول: بأن المرحلة القادمة والتي عنوانها تطبيق بقية خطة شارون شبيهة بمرحلة أوسلو، فالآتي هو مخطط سياسي جديد ولكنه يأتي في ظل متغيرات محلية ودولية أقل تفاعلا وتجاوبا مع الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وفي ظل موازين قوى عسكرية وحضارية أكثر ميلا لصالح لإسرائيل، وفوق ذلك كله، أن نفس النخبة السياسية التي أنجزت أوسلو وحكمت طوال اثني عشر سنة ووصلت إلى طريق مسدود هي ذاتها المشرفة على ملف الانسحاب من غزة.

لن نعود للجدل القديم/ الحديث حول أوسلو وأين كان الخلل، هل في نهج التسوية بحد ذاته؟ أم في نصوص أوسلو؟ أم في طريقة تطبيقه؟... الواقع الراهن يقول بأن المنجزات كانت أقل بكثير من المتوقع والمأمول، وأقل كثيرا من الثمن الذي دفع، وأن طريقة إدارة الأزمة طوال العقد الماضي كانت سيئة. ونخشى أن تتكرر اليوم تجربة أوسلو ولكن بشكل أكثر مأساوية. في أوسلو جرت المفاوضات بسرية وبارتجالية وبدون لجان متخصصة، وفي السنوات الأولى من تنفيذ الحكم الذاتي تكالب البعض على السلطة ومنافعها وتجددت المعارضة لتخريب السلطة ونهجها، وباسم المصلحة الوطنية وضمن رهانات معينة، تساق عدد من قيادات السلطة الفلسطينية مع الرؤية الأمريكية للتسوية، وباسم المصلحة الوطنية رفعت المعارضة راية الجهاد والاستشهاد وأعلنتها حربا لا هوادة فيها ضد اليهودية والصهيونية ومن يقف معهم، وضاعت المصلحة الوطنية وسط مدعي العمل من أجل المصلحة الوطنية.

اليوم هناك ملامح أوسلو جديدة، مفاوضات سرية ولجان سرية، ويزاد على الاجواء تعاضم الانقسام في الساحة الفلسطينية!. فماذا أعدت السلطة والمعارضة؟. عندما أعلن شارون عن خطته إنبرت المعارضة لتقول إن شارون يهرب من غزة تحت وقع ضربات المقاومة، وبما أنه يهرب فلننتظر حتى يكمل هروبه ثم نرفع رايات النصر على أنقاض مستعمراته، ولنجعل غزة قاعدة لاستكمال المشروع التحريري! وفي السلطة بعضهم كرر خطاب المعارضة مع شيء من تلطيف اللهجة، وبعضهم قال بما أن شارون سينسحب بإرادته المنفردة وسيفك الارتباط من طرف واحد، فلا أحد يمنعه وعلينا أن نجلس وننتظر!. المواقف المعلنة للسلطة والمعارضة من خطة شارون لم تعبر عن قناعات حقيقية عند القادة الكبار الذين يعلمون حقيقة مخطط شارون، يعلمون بأن شارون لم يهرب من غزة بقدر ما انه يقدم القليل ليأخذ الكثير. ويعلمون بأنه قبل الخروج تم فرض شروط على الفلسطينيين وبضمانات أمريكية وأوروبية وعربية كما جرى في قمة شرم الشيخ -. لقد قالوا ما قالوه لأن شارون أربكهم بخطته و لأنهم لا يملكون البديل، فالانتفاضة وصلت لمأزق والمفاوضات وصلت لمأزق وكلا الطرفين، سلطة ومعارضة يكابر ولا يريد أن يعترف بفشله.

إن إبطال التداعيمات السياسية والقانونية السلبية لخطة شارون تتطلب جهدا فلسطينيا وعربيا ودوليا. فلسطينيا يتطلب الأمر تشكيل قيادة وحدة وطنية تحدد إستراتيجية للعمل ونوع الشراكة السياسية في المرحلة القادمة، والتي يجب أن تكون شراكة في النظام السياسي الفلسطيني وفي مشروع وطني موحد وليس شراكة في إدارة قطاع غزة فقط، فهذه الأخيرة قد تفجر خلافات وصراعات على مكاسب موهومة أيضا يتطلب الأمر وضع حد للصراع داخل الحزب الحاكم وبين أجهزة السلطة، وإن لم تحسم هذه الصراعات، فسيكون الوضع مأساويا بل قد يصل الأمر لأن ينتزع البعض خارج إطار الإجماع الوطني لإعلان كيانية سياسية في غزة.

### هل الانتخابات وسيلة مضمونة لإخراج النظام السياسي من مأزقه؟

الانتخابات والديمقراطية جاءا خارج السياق بالنسبة لآلية اشتغال وتطوير النظام السياسي الفلسطيني، ليس رفضا للديمقراطية وآلياتها، ولكن خوفا من تنقلب الانتخابات والديمقراطية على جوهرهما ويؤديا لعكس المقصود، وهذا ما أوضحته الانتخابات الداخلية في حركة فتح، والضعف التي تفرض على حركة حماس لتغيير نهجها لتصبح أكثر توافقا مع متطلبات التسوية بالمنظور الأمريكي والأوروبي.

أهم شرط من شروط الديمقراطية هو شرط الحرية، حرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لوطن ولمواطن غير حر أي خاضع للاحتلال أن يمارس انتخابات نزيهة أو يؤسس نظاما ديمقراطيا، فالاستعمار نقيض الحرية وبالتالي نقيض الديمقراطية. وعليه نلاحظ بان مسألة الديمقراطية لم تكن مطروحة عند كل حركات التحرر في العالم سواء تجربة الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية أو الثورة الجزائرية أو الثورة الفيتنامية، بل إن فرنسا - وبقية الدول الأوربية - التي كانت تعرف نظاما ديمقراطيا قبل الاحتلال النازي، مع الاحتلال تم تعليق ووقف كل المؤسسات الديمقراطية وتم التعامل مع نظرية "تجاوز الصراعات" التي قال بها هنري لوفيفر، ومفادها انه عندما يكون الشعب خاضعا للاحتلال تتوقف كل الصراعات الطبقيّة وكل الصراعات حول السلطة لصالح جبهة وطنية متحدة لمواجهة الاحتلال. بعد القضاء على الاحتلال النازي عادت الديمقراطية لفرنسا وللدول التي كانت محتلة من النازي.

إن هذا التمهيد، لا يهدف التقليل من أهمية الانتخابات الفلسطينية، أو الزعم بأن الممارسة الديمقراطية تتناقض مع العمل ضد الاحتلال، ولكن يهدف التأكيد على أن أولوية الشعب الخاضع لاحتلال هي مقاومة الاحتلال وليس الصراع على سلطة وهمية، حيث لا يمكن تأسيس نظام ديمقراطي في ظل الاحتلال، ولكن هذا لا ينفي أهمية الممارسة الديمقراطية عند الشعب الخاضع للاحتلال سواء لاختيار قيادته أو توزيع المهام أو تحديد استراتيجيات العمل الوطني.

وكما هو الأمر بالنسبة للدول العربية، فلو أن الأنظمة العربية الثورية والتقدمية والمحافظة وفرت لشعوبها الحياة الكريمة سياسيا واقتصاديا وكانت معبرة عن إرادة الأمة، ما كانت دعوات الإصلاح الديمقراطي الأمريكية وجدت تجاوبا، نفس الأمر في الحالة الفلسطينية فلو لم تكن السلطة فاسدة باعتراف الجميع بما فيهم أهلها، ولو تمكن الفلسطينيون من تشكيل قيادة وحدة وطنية، ما كان مبرر للحديث عن الإصلاح والديمقراطية بالطريقة التي تحدث اليوم.

هناك مراهنتان متناقضتان على الانتخابات الفلسطينية، الأولى هي المراهنة الأمريكية والإسرائيلية والثانية هي المراهنة الوطنية والتي بدورها تتضمن مراهنتان أو تصوران.

### ١ : المراهنة الأمريكية الإسرائيلية

لعله من السطحية بمكان الاعتقاد بأن إسرائيل وأمريكا ترغبان تعليم الفلسطينيين أسس الديمقراطية أو مساعدتهم على قيام دولة ديمقراطية، أيضا ينطوي الأمر ذاته (أي السطحية) بالقول بأن إسرائيل كانت تمنع من تمكيننا من حقوقنا المشروعة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لأننا نريد تحقيق هذه الحقوق بوسائل الكفاح المسلح والجهاد، وبالتالي ستمنحنا هذه الحقوق إذا ما أصبحنا ديمقراطيين وطالبنا بحقوقنا بالطرق السلمية والديمقراطية. إذن لماذا هذا الاهتمام الأمريكي وعدم الممانعة الإسرائيلية للانتخابات الفلسطينية- قبل أن تعلن عدم موافقتها على إجراء انتخابات في مدينة القدس؟

هدفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية من خلال مطالبة الفلسطينيين باللجوء للانتخابات ونهج طريق الديمقراطية إلهاء الفلسطينيين بالتنافس على السلطة على أمل أن يؤدي التنافس إلى صرع وحرب أهلية، كما تهدفان إلى تصوير الواقع على غير حقيقته، بالزعم بأنه لا يوجد احتلال وإن وجد فهو احتلال حضاري لا يحول بين الفلسطينيين وممارسة حياتهم العادية من انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية ومن فتح علاقات مع العالم الخارجي وتلقي المساعدات الخ، كما كان هدفهم ضمان استمرارية السلطة وتحديدًا بيد حركة فتح حتى لا تأول قيادة الشعب لقوى المعارضة الإسلامية، والأهم من ذلك يريدون قيادة تسوق كقيادة شرعية للشعب الفلسطيني تقر ما تم توقيعه من اتفاقات ولتوقع بهذه الصفة الشرعية المستمدة من صناديق الانتخابات على الحلول السياسية القادمة سواء كانت خطة خارطة الطريق أو خطة شارون. إذن أمريكا وإسرائيل غير معنيتين بأن نكون ديمقراطيين أو نؤسس نظاما ديمقراطيا بقدر ما يعينهم الجانب الشكلي من الديمقراطية أي الصفة التمثيلية لقيادة لا تخرج عن نهج التسوية الذي يخططون له.

## ٢ : المراهنة الوطنية الفلسطينية

إن المراهنة الفلسطينية على الانتخابات تنبع من وعي سياسي بخطورة المرحلة وبضرورة قبول التحدي الديمقراطي وخصوصاً أنه منصوص عليه في خطة خارطة الطريق، وهي مراهنة على أن الانتخابات هي الوسيلة المتاحة لإعادة بناء البيت الفلسطيني الداخلي بعد سنوات من تعثر التوصل لقيادة وحدة وطنية، والأهم من ذلك أن الفلسطينيين لا يرون في الانتخابات وبالديمقراطية هدفاً بحد ذاته بل وسيلة لتمتين البيت الفلسطيني ليكون أكثر قدرة على استكمال المشروع التحرري الوطني، مع إدراكنا لخطورة وصعوبة الأمر حيث أن استحقاقات حركة التحرر تختلف كثيراً عن استحقاقات الممارسة الديمقراطية، ومن هنا نخشى أن يؤدي انغماس القوى السياسية بالصراع على سلطة وهمية إلى قطع الطريق على نهج التحرر إذا ما فشلت التسوية السياسية.

### رابعاً: الخروج من قطاع غزة ومصير العلاقة مع الضفة الغربية

إذا كانت اتفاقية أوسلو قد فصلت ما بين فلسطيني الداخل وفلسطيني الخارج، وبل وفي داخل الوطن خلقت حساسية لا تخفى على أحد بين من جاء مع التسوية، ومن هم من سكان الداخل، فإن خطة شارون تعمل على الفصل بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية. فهذه الخطة كما بينا تتعدى البعد الأمني لتدخل في صميم المشروع الوطني القائم على وحدة الأرض والشعب مما يشكل تهديداً حقيقياً لمصير الضفة الغربية، فبداية يجب الإشارة إلى أنه قبل عام ١٩٦٧ كان كل من قطاع غزة والضفة الغربية يعايش وضعياً سياسية وقانونية مغايرة للآخر، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عمل هذا الأخير على خلق حقائق وترتيبات جغرافية وقانونية تحول دون التواصل بين المنطقتين، كرفض فتح المعبر الآمن بين المنطقتين، كما أنها تعاملت مع الضفة الغربية ليس كأرض محتلة بل كأرض إسرائيلية محررة، أو في أفضل الحالات كأرض متنازع عليها، و ما ساعد على ذلك قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية عم ١٩٨٧ - مع أنه فك ارتباط إداري وليس سيادي - واتفاقية الخليل مع السلطة الفلسطينية التي سمحت بنوع من السيادة الإسرائيلية على مناطق مدينة الخليل، وهنا يمكن ملاحظة تكثيف الاستيطان في الضفة بشكل مدروس وممنهج، وتسمية الضفة في وسائل الإعلام الإسرائيلية يهودا والسامرة وهو الاسم اليهودي للضفة، ثم بناء جدار الفصل العنصري الذي يقطع أكثر من نصف مساحة الأرض، بالإضافة إلى تدمير مؤسسات السلطة و تعطيلها بشكل أكثر مما هو حادث في غزة، كما أن تباين السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع الأراضي المحتلة يتضح أيضاً من خلال خطة الانسحاب من قطاع غزة، فمن الواضح إن الإخلاء من الضفة هو

نوع من أنواع إعادة الانتشار ليس إلا. بل إن القرار الإسرائيلي للانفصال يؤكد ذلك و يذكره صراحة، ويذهب أبعد من ذلك حيثما يقول إن الضفة الغربية فيها مناطق ستبقى جزءا من دولة إسرائيل. بالإضافة إلى أنه يستعمل صراحة اصطلاح إعادة انتشار وليس الانسحاب فيما يتعلق بمستوطنات الضفة، كما يشير إلى استبعاد أي تواجد لقوات الأمن الإسرائيلية، وكأن هذا التواجد هو المعلم الوحيد لبقاء الاحتلال، وأن البقاء المؤقت لقوات الأمن الإسرائيلية ليس دليلا على بقاء الاحتلال، كما أن التمييز بين الديمومة والتأفيت بالنسبة لقوات الأمن الإسرائيلية قضية عسيرة، فما هو المعيار للتمييز بينهما، وعليه يمكن القول بأن التواجد الإسرائيلي في الضفة سيستخدم لتبرير أي تدخل إسرائيلي في شؤون الضفة وإكسابه قدرا من المشروعية، ومن ثم فإن تلك المناطق شمال الضفة هي مناطق محتلة ولم يتم تغيير أي شيء في مركزها القانوني<sup>١٧</sup>.

وبالتالي فإن أهم التداعيات والآثار المترتبة عن خطة الانسحاب من قطاع غزة على مصير الضفة الغربية، هو بقاء واستمرار الاحتلال في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، مما يشكل في حال التسليم بهذا الوضع للضفة الغربية تراجعاً للمشروع الوطني الفلسطيني وتغييراً في حدود الكيان السياسي الفلسطيني، لاسيما وأنه حتى إذا تم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الفعلية على قطاع غزة، فإنه يعني أن إقامة نظام سياسي فلسطيني في غزة مع التنازل عن السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، والارتهاق إلى الإرادة الإسرائيلية في تحديد شكل ومضمون العلاقات التي يمكن أن يقيمها هذا النظام مع الضفة الغربية الأمر الذي سيؤدي إلى ضرب الوحدة الوطنية بين سكان الضفة الغربية، وإضعاف النظام السياسي في غزة نتيجة الصراعات الداخلية المحتملة ما بين السلطة والفصائل الفلسطينية التي لن تقبل بالمزاوجة ما بين المشاركة في ذلك النظام والقبول بوضعية الضفة الغربية والارتهاق للإرادة الإسرائيلية في تحديد مصير الضفة.

#### خامساً: الموقف الدولي: دعم اقتصادي موجه لتنفيذ مخطط سياسي

بالنظر إلى الموقف الدولي لا سيما الأمريكي والأوروبي تجاه الانسحاب من قطاع غزة، نجد أن هذا الموقف بالنسبة للولايات المتحدة، يتخذ شكل التزكية و الترحيب بهذا الانسحاب، خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى تهدئة الساحة الفلسطينية وإضاءة نور في آخر النفق، وذلك لانشغالها في الترتيبات الأمنية والسياسة في العراق، إلا أنه يظل

<sup>١٧</sup> إبراهيم شعبان، المركز القانوني لمناطق الاستيطان المخلاة، مرجع سابق.

موقفا أكثر استجابة للرؤية الإسرائيلية، باعتباره تنازلا حقيقيا من قبل إسرائيل، وما الدليل على ذلك هو ما صرح به الرئيس الأمريكي عقب الإعلان عن الخطة وقبل تنفيذها بأن شارون رجل سلام<sup>١٠٨</sup>، أما الموقف الأوروبي من هذه الخطة، فرغم التباين ما بين الدول الأوروبية، إلا أنها تتفق على اعتباره خطوة إيجابية من قبل حكومة شارون، إلا أنها تطالب بان يكون هذا الانسحاب في إطار الاستجابة و التماشي مع خارطة الطريق التي تعتبر المرجعية الدولية لأي تطوير في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية<sup>١٠٩</sup>.

غير أن هذا الموقف سواء بالنسبة للولايات المتحدة، أو بالنسبة للدول الأوروبية يظل دون أي ضغوطات عملية على إسرائيل، لإجبارها على العودة إلى مسار المفاوضات والبحث في التطبيق الجدي لخارطة الطريق بمختلف مراحلها الثلاثة، كما أنها تظل دون موقف موحد أو داعم للسلطة الفلسطينية سياسيا - وإن كان الموقف الأوروبي أكثر تعاطفا مع السلطة من الموقف الأمريكي<sup>١١٠</sup>.

تميز الموقف الدولي فيما يتعلق بتنفيذ خطة الانسحاب، بتركيزه على مطالبة إسرائيل بفتح المعابر والممرات والطرق والحواجز وتأمين حرية مرور المواطنين والبضائع والعمال ومساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من الوضع الاقتصادي الصعب، والتركيز أيضا على تقديم الدعم المالي -الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وهو ما اتضح من خلال العديد من المؤتمرات الدولية، كمؤتمر الدول الصناعية الثماني الذي قرر رفع المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من مليار دولار إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا، مع قيامه بمراجعة لكل هيكل المساعدات المقدمة للسلطة، والالتزامات على الأطراف، ومؤتمر الدول المانحة في لندن الذي اختتم أعماله في ١٤/٢/٢٠٠٥، حيث تم التركيز فيه على عدم التزام إسرائيل بتنفيذ اتفاق المعابر، لا سيما الانتقال فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، و الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي لا تسمح ببناء اقتصاد فلسطيني سليم<sup>١١١</sup>، بحيث يمكن استيعاب البطالة المرتفعة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، ورفع مستوى المعيشة و القضاء على الفقر، إضافة إلى بحث المؤتمر في إمكانية الرفع من وتيرة المساعدات و الدعم وزيادة نسب المنح المالية، لاسيما لقطاع غزة، كما أن وزير الاقتصاد الفلسطيني قد صرح على هامش هذا المؤتمر بان المجتمعين أي الدول المانحة، اتفقوا على أن يصدر تقرير

<sup>١٠٨</sup> انظر: محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١.

<sup>١٠٩</sup> راجع: الاتحاد الأوروبي يقدم ٤٠ مليون يورو للسلطة، جريدة القدس، الجمعة، العدد ١٣٠١٤.

<sup>١١٠</sup> راجع: جريدة القدس الجمعة، العدد ١٣٠١٤، مرجع سابق.

<sup>١١١</sup> انظر: جريدة القدس، الخميس، العدد ١٣٠٤٨.

عن اللجنة الرباعية يلخص ما تم إنجازه في القضايا المختلفة وفي العلاقات مع إسرائيل، وتحديدًا في القضايا الست التي تناولها ممثل اللجنة الرباعية (جيم ولفنسون) وهي الميناء والمطار والربط الجغرافي ما بين الضفة الغربية والقطاع والإغلاق والحصار والمعابر<sup>١١٢</sup>.

وعليه يتضح أن الموقف الدولي يتميز بطغيان البعد الاقتصادي على حساب البعد السياسي، وأن هناك توجه نحو ترسيخ دعائم نظام سياسي واقتصادي فلسطيني في غزة، وهو ما تبين من خلال التركيز في المؤتمرات الدولية التي عقبته الإعلان عن خطة الانسحاب والشروع في تنفيذها على المعابر والميناء والمطار وحرية تنقل البضائع والعمال، فهذا التركيز يدفع للقول بأن الموقف الدولي يسيّر باتجاه أن إقامة نظام سياسي في غزة قد يشكل اختبارًا للسلطة والفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، لتقديم المساعدة والدعم باتجاه توسيع الأراضي الخاضعة للسلطة لتشمل الضفة<sup>١١٣</sup> وهكذا قد يلقي عقد أي مؤتمر دولي يكون الهدف منه تقديم الدعم المالي والاقتصادي، ترحيبًا من طرف المنظومة الدولية، إلا أنه من الصعب أن يتم الاستجابة لعقد مؤتمر دولي ذو أبعاد سياسية.

### الخلاصة:

يهدف المخطط الإسرائيلي لفصل الضفة عن القطاع، وجعل الانسحاب من القطاع آخر الانسحابات من الأراضي الفلسطينية، ومن هنا فإن على السلطة الفلسطينية، أن تتعامل مع غزة كأرض محررة، ومدارة فلسطينيًا مع استمرار التعامل مع الضفة كأرض محتلة وتستمر السلطة صاحبة القرار وصاحبة الحق في العمل السياسي لتحرير الضفة من الاحتلال حسب قرارات الشرعية الدولية وحسب خارطة الطريق المعتمدة دوليًا، نعلم بأن إسرائيل ستفرض على الفلسطينيين شروطًا تجعل التواصل بين الضفة وغزة أمرًا مستحيلًا، والنضال ضد الوجود الإسرائيلي انطلاقًا من غزة أمر أكثر صعوبة، لذلك يجب على السلطة الفلسطينية أن تنتزع ضمانات دولية وعلى رأس هذه الضمانات تأكيد وحدة الأرض الفلسطينية وتأكيد أن الضفة الغربية والقدس جزء من الدولة الفلسطينية المنشودة. لكن عمل السلطة لا يقف عند حدود ذلك، بل يتوجب عليها العمل على عدم التنازل عن رأي محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجدار الفصل وإزالته<sup>١١٤</sup>.

<sup>١١٢</sup> انظر: جريدة القدس، الخميس، العدد ١٣٠٤٨، مرجع سابق.

<sup>١١٣</sup> انظر: رائد نعيير، مرجع سابق.

<sup>١١٤</sup> وقائع مؤتمر مؤسسة الضمير حول حالة حقوق الإنسان في حال تطبيق خطة الانفصال، مؤسسة الضمير، غزة، ٢٠٠٥، ص ٥٨.

كما يتوجب عليها الإصرار على السيطرة الفلسطينية على المنافذ البرية و البحرية و الجوية لقطاع غزة، و السعي لإنهاء حالة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين، كذلك التمسك بضرورة تطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين في أي أرض فلسطينية محتلة، سواء في غزة أو في الضفة، طالما أنها لا زالت تخضع للسيطرة الفعلية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

هذا بالإضافة إلى عدم قصر البحث في موضوع الانسحاب من غزة على جانبه السياسي والأمني، بل محاولة الاستفادة فيما يتيح هذا الانسحاب، لا سيما السيطرة على ثروات و مقدرات جديدة مما سيساعد على إثراء السلطة الفلسطينية، فالانسحاب سيوفر ١٠٠ كم<sup>٢</sup> من الأراضي الجيدة والبنية الزراعية والسياحية والصناعية المؤهلة<sup>١١٥</sup>، كما أنه قد يتيح للسلطة إمكانية إقامة نظام سياسي، وإن كان على جزء من الأرض وليس كاملها، ناهيك عن توفر الإرادة الدولية لتقديم الدعم المالي والاقتصادي لهذا النظام خلال السنوات المقبلة.

فالسلطة والمعارضة مطالبة بأن تكون أكثر تفهما لاحتياجات ذلك النظام، وأن تقدم مقارنة أكثر واقعية وموضوعية لطبيعة المرحلة والظروف الإقليمية والدولية الراهنة، التي وضعت الفلسطينيين سلطة ومعارضة في اختبار صعب، لا يمكن تجاوزه إلا بمعالجة كافة الإشكاليات التي تعترض الأداء الفلسطيني وخصوصا ونحن مقبلون على انتخابات قد تغير كثيرا من مرتكزات وأسس النظام السياسي ومرجعياته.

<sup>١١٥</sup> عدم متابعة منظمة التحرير والسلطة لقرار محكمة العدل يشير تساؤلات حول نوع المساومة التي جرت في كواليس الأمم المتحدة وفي جلسات سرية والتي أدت لتجميد القرار في وقت كان التعاطف الدولي مع الفلسطينيين في أوجه، فهل الأمر يتعلق بملف وأسرار وفاة الرئيس أو بمنصب وزير الخارجية أو بتنفيذ خطة شارون؟



## الفصل الرابع:

رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة:

قراءة تحليلية

تيسير محيسن



## الفصل الرابع:

### رؤى التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة: قراءة تحليلية

#### مقدمة

يتناول هذا الفصل بالقراءة التحليلية رؤى التنظيمات السياسية الفلسطينية الأساسية وأدوارها، في مرحلة ما بعد أوسلو وقيام سلطة فلسطينية، في عملية البناء السياسي والمؤسسي الفلسطيني من جهة، وفي عملية النهوض التنموي من جهة ثانية. تنطلق هذه القراءة من الفرضيات التالية: الأولى، ترى أن العملية التاريخية الغالبة، والمتضمنة في باطن النضال الوطني الفلسطيني عبر العقود، إنما كانت عملية بناء مؤسسي، لمؤسسة تشبه الدولة (منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الفلسطينية) ولا ينتقص من ذلك، معاناة كل منهما من شوائب وقيود، عادية وبنوية، حكمت عليهما أن تبقى دون مستوى الدولة<sup>١١١</sup>. والفرضية الثانية: برع الفلسطينيون في إنتاج المؤسسات تعبيراً عن طموحهم الديمقراطي ورغبتهم في توزيع المهام والمسؤوليات، لم تخل هذه البراعة من نقيضها المتمثل في إفراغ هذه المؤسسات من مغزاها وأدوارها<sup>١١٢</sup>. الفرضية الثالثة: المشاركة الشعبية الفاعلة في إطار النظام السياسي ليست هامة لضمان استمراره ونجاح برامج فحسب، وإنما تعتبر النواة الأولى للبناء الديمقراطي الصحيح والقاعدة الأساسية للعمل التنموي الناجح أيضاً<sup>١١٣</sup>.

يجدر التنويه إلى أن الانتخابات التشريعية، وما أسفرت عنه من نجاح كبير لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، جرت بعد الانتهاء من كتابة المسودة الأولى للورقة. ولهذا، كان من الضروري إدخال بعض التعديلات في ضوء هذه النتيجة، وما يمكن أن تسفر عنه من تداعيات على مجمل الحالة الفلسطينية، وخاصة على طبيعة النظام السياسي، وعلى التجسيد القانوني والمؤسسي له: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.

<sup>١١١</sup> يزيد الصايغ "بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن"، مجلة السياسة الفلسطينية (صيف وخريف ١٩٩٧)، العددان (١٦، ١٥)، ص ٦٣-٦٥.

<sup>١١٢</sup> لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد خالد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: مواطن، ١٩٩٦)، ص ١٧-٢٠.

<sup>١١٣</sup> عبد المعطي محمد عساف، إدارة التنمية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: مطابع القيس التجارية، ١٩٨٨)، ص ١٥٢.

## السلطة الفلسطينية: عملية بناء عسيرة ومتعثرة

منذ عام ١٩٩٤، أخذت السلطة الفلسطينية تحل محل منظمة التحرير في لعب دور الدولة قيد التكوين، واحتلت الموقع المركزي في عملية البناء المؤسسي والسياسي، محكومة بطبيعتها المؤسسية وعناصرها الاجتماعية وقيودها السياسية وبالظروف الإقليمية والدولية. ومنذ ذلك الحين أضحت العامل الغالب في تحديد نوعية مشروع الدولانية الفلسطينية ومساره. يستند التعريف الأكثر شيوعاً في العلوم الاجتماعية الغربية للدولة القومية إلى المنهجين الفكريين اللذين مثلهما كل من كارل ماركس وماكس فيبر. ففي حين ركز ماركس فيبر على وجود مجتمع تحتكر الدولة شرعية استخدام العنف في حدود إقليمية، ركز ماركس على الدور الذي تقوم به الدولة في تنظيم عملية سيطرة طبقية، دون أن يغفل درجة من الاستقلالية الذاتية لها. نشأت الدولة الحديثة ضمن منطقتين متواصلتين من التمايز في المهام السياسية داخل المجتمع: تشكل هوية سياسية، اختزال الروابط العديدة للتبعية الشخصية وولادة المواطن بالمعنى الحديث، تنوع المؤسسات السياسية والإدارية وولادة البيروقراطية الحديثة، تقنين العلاقات بين الحكام والمحكومين مع بروز النظام البرلماني والدساتير. إن الفرضية الأساسية للدولة الحديثة تتمثل في عدم تجزئة السيادة، ووحداية تمثيل الشخصية الوطنية لشعب ما.

في ضوء ما سبق، لا يمكن اعتبار السلطة الناشئة بموجب إتفاقية أوسلو بمثابة دولة، وفي ضوء الممارسة الفعلية على الأرض، عجزت السلطة عن التحول إلى شبه دولة، وحتى أن هذه الممارسات، إلى جانب الوقائع التي نجح الاحتلال الإسرائيلي في خلقها على الأرض، أجمعت كثيراً بقدرة الفلسطينيين على المضي قدماً في مشروع بناء دولة: (١) لم تحصل السلطة الفلسطينية على السيطرة الكاملة على أرضها ومواطنيها واقتصادها، وبذلك لم تكن ولن تكون قادرة على اكتساب الدور الشامل والأوحد في التمثيل الوطني، فهي لن تحكم جميع الفلسطينيين ولن تتحكم إدارياً وقانونياً بكافة نشاطاتهم الاقتصادية والسياسية، وذلك بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب من عدم وضوح مصير التجمعات السكانية الفلسطينية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>١١٩</sup>. (٢) التماس المباشر مع إسرائيل، على كافة الأصعدة، سواء عبر الاتفاقيات المعقودة أو من خلال الصراع والمواجهة، بات يشكل الإطار الأول للتكوين التاريخي للدولة والمجتمع الفلسطيني، وليس الدول والمجتمعات العربية المحيطة بفلسطين. (٣) ومع تعثر عمليات التمايز السياسية في

<sup>١١٩</sup> صايغ، مصدر سابق، ص ٦٧.

مجتمع يرنح تحت وطأة احتلال استيطاني ويتسم بالنزعة التقليدية، لم تتمتع السلطة الفلسطينية بالاستقلالية والمركزية، ولم تحتكر حق سن القوانين الملزمة لجميع المقيمين على أرضها، ولم تحتفظ طويلاً بحق استخدام القوة لضمان سيطرتها وانصياع الجميع إلى قوانينها وسياساتها في مختلف الميادين الحياتية. (٤) جرى الخلط المقصود أحياناً بين مفهومين يبدوان على صلة قريبة جداً من بعضهما البعض؛ السلطة كتجسيد مؤسساتي وقانوني للنظام السياسي، أي لعلاقة الحكام بالمحكومين وقواعدها الناظمة، وبين السلطة كحكومة تضع السياسات والخطط وتدير جهاز الدولة، تتشكل من تنظيم سياسي، أو أكثر، له برنامجه ورؤاه وتصوراتاه.

تعرضت السلطة الفلسطينية إلى محاولات مقصودة وغير مقصودة، مباشرة وغير مباشرة لتقويضها وإفشالها. فقد جاءت المحاولات الأولى من داخل السلطة نفسها وحزبها السياسي، حيث جرى التعاطي معها كملكية خاصة وكمشروع تجاري، وكفرصة للتكسب والإثراء السريع، ولم يسند قيامها بالتنظيرات الفكرية والسياسية المسوغة، لذا افتقرت منذ البداية إلى السند المجتمعي، وافتقر القائمون عليها إلى الرؤية الإدارية والتنموية السليمة، وجرى مركزة القرار فيها إلى حد عطل معه عمل المؤسسات، فتدنى مستوى الخدمات وشاعت مظاهر الفساد وإهدار المال العام والتخلي الطوعي أثناء الانتفاضة عن حقها في ممارسة القهر الشرعي. لقد فشلت السلطة وحزبها في إعطاء مؤشر على قدرتها في التحول إلى مشروع دولة في حال توفرت الظروف المواتية لذلك. المحاولات الثانية جاءت من طرف المعارضة وخصوصاً حركة حماس، التي لم تبذل أي جهد في نقد السلطة وتقويم اعوجاجها ورفدها بالكفاءات والاستشارات اللازمة، وإتباع استراتيجية إخراج السلطة وتوريثها، كما أن بعض الممارسات بحجة المقاومة ساهمت في التعجيل بتآكل هيبة السلطة وتراجع قدرتها على السيطرة. الضربة القاضية جاءت من حكومة أرييل شارون وقبلها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، عبر التنصل من الالتزامات واستمرار محاولات فرض الأمر الواقع وجر السلطة إلى المربع الأمني، وأخيراً في حجب المستحقات المالية للسلطة، وتدمير منظم لمنشآتها وللبنية التحتية وخلق وقائع على الأرض أججت مشاعر الغضب والاحتجاج تجاه قصور السلطة وعجزها المتزايد عن تلبية احتياجات المتضررين. إلى ذلك، فنقص الوعي المدني، والطبيعة التقليدية للمجتمع الفلسطيني، وصعوبة الانصياع لسلطة القانون وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية وغلبة الولاءات الفئوية، كلها عوامل لم تساعد على تكريس وحدانية السلطة واحترام حقها في ممارسة عمليات الضبط والسيطرة وفق أحكام القانون. (٥) خضعت الممارسة الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي في ظل السلطة

الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر لعوامل خارجية. فالاعتماد بشكل أساسي على الدعم الخارجي، سمح للأطراف الخارجية بممارسة الضغوط على السلطة<sup>١٢٠</sup>. (٦) شكلت الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦ نقطة تحول نوعي لآفاق الممارسة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في فلسطين. ورغم ذلك، نجحت مجموعة من العوامل في إضعاف دور المجلس التشريعي في إحداث هذا التحول: (١) لم يكن مجلساً سيادياً، محكوماً بعدد من القيود المفروضة على عمله. (٢) عدم وضوح صلاحيات المجلس والدور المحدد الموكل له. (٣) لم تكن الديمقراطية على رأس أولويات السلطة الفلسطينية. (٤) عدم قدرة النظام الفلسطيني الجديد على إحداث انتقال تراكمي وسلس من منطلق الثورة إلى منطلق الدولة. (٥) قدرة السلطة التنفيذية على توسيع هامش نفوذها في مواجهة السلطة التشريعية. (٦) تركيبة المجلس مشكلة من أغلبية من أعضاء حركة فتح، دون معارضة جدية. (٧) حداثة التجربة البرلمانية الفلسطينية وغياب التقاليد والأعراف والخبرة<sup>١٢١</sup>.

### التنظيمات السياسية: الرؤى والأدوار

بالرغم من انقسام التنظيمات السياسية ما بين مؤيد ومعارض لاتفاقية أوسلو، فإن رؤى كل فريق وأدواره تجاه بناء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، لم تتحدد وفق هذا الانقسام.

من المعروف أن معظم التنظيمات السياسية الفاعلة اليوم انبثقت من الحركات التي نشطت في مجال العمل السياسي والتنظيمي والفدائي منذ عام ١٩٤٨ (الشيوعيين، حركة الإخوان المسلمين، حركة فتح، حركة القوميين العرب)<sup>١٢٢</sup>. الخارطة الفصائلية تضم أكثر من ثلاث عشرة تنظيماً (ممثلة في لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية) ولكن هذا الفصل سيكتفي بتحليل رؤى الاتجاهات الأساسية: الاتجاه الإسلامي (حركة المقاومة الإسلامية-حماس)، الاتجاه الوطني العام (حركة التحرر الوطني الفلسطيني-فتح) والاتجاه اليساري (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني) وهي التنظيمات السياسية ذاتها التي قادت الانتفاضة الأولى، ونجح ممثلون عنها في الانتخابات التشريعية الثانية.

أظهرت الحياة السياسية الفلسطينية في جميع عهودها ميلاً إلى التعددية، بيد أن هذه

<sup>١٢٠</sup> راجع: زياد أبو عمرو "حال الديمقراطية في فلسطين"، مجلة الديمقراطية (شتاء ٢٠٠٢)، العدد (٥) ص ٣١٨-٣١٩.

<sup>١٢١</sup> أبو عمرو، مصدر سابق، ص ٣٢٠-٣٢٧.

<sup>١٢٢</sup> لمزيد من التفاصيل، راجع: زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧).

التعددية لم تكن تعبر عن مضمون ديمقراطي حقيقي، كما انتابها قصور واضح وكبير في مستوى علاقتها بالجمهور الفلسطيني، وهو ما كان له أبلغ الأثر على الفشل في بناء نظام سياسي ديمقراطي يستطيع إعادة إنتاج نفسه. فانحدر النظام نحو أمراض التناحر والشللية والمساومات الفئوية الضيقة وروح التعصب. تحول الفصيل السياسي هدفاً ومرجعية لاتخاذ المواقف وتحديد السياسات على أسس شخصية، مما أفقد البرامج والمؤسسات ديناميتها، وأودى بالنظام كله صريعاً للشيوخوخة والبيروقراطية الهرمة<sup>١٣٣</sup>.

### حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

لم تكن حركة حماس جزءاً من النظام السياسي، وبالرغم من اكتسابها شعبية كبيرة وتحولها إلى قوة مؤثرة ونافذة، لم تبتد اهتماماً بطبيعة السلطة وبطريقة بناء مؤسساتها، ليس من منطلق رفضها لأوسلو (فقد كان لها نفس الموقف تجاه منظمة التحرير ومؤسساتها ومشروعها)، وإنما لأنها كانت تطرح نفسها كبديل. وعليه أحجمت حركة حماس عن المشاركة في عملية نقد السلطة وأدائها ومحاولة تعديل أو كبح أو تغيير في المنحى الذي اختطته السلطة لنفسها. لم تكتف حماس بعدم المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام ٩٦ وإنما اتبعت استراتيجية يمكن تسميتها "استراتيجية إحراج السلطة"، ولم تقدم الحركة رؤية متكاملة للكيفية التي يجب أن تكون عليها مؤسسات السلطة، ولطريقة بناءها.

ويدل سلوك حماس السياسي على رغبة في تقويض السلطة، وبالفعل ساهمت فعاليات عديدة قامت بها الحركة في ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة. إذ لم تعترف حماس بوحداية السلطة، ولم تسع بجديّة للانخراط في عمليات البناء السياسي والمؤسسي لها، وعلى العكس من ذلك، استمرت في تكريس سلطة موازية عبر استمرارها في العمل خارج النظام، وتأسيس ما يمكن اعتباره مؤسسات بديلة. تعود جاذبية حماس المتزايدة، من بين أسباب أخرى، إلى إدراكها أهمية المؤسسات الفعالة، على عكس التنظيمات الأخرى، وهو ما ساعدها ببطء ولكن بثبات في بناء قاعدة صلبة لها في القطاعات المختلفة.

هذا، وتنتمي حركة حماس، كتنظيم سياسي جماهيري كبير، إلى الظاهرة المعروفة بالمجتمع-المضاد<sup>١٣٤</sup>، حيث تسعى لتطوير مشروع مجتمعي غير قابل للاختزال في العالم الذي تتطور فيه. الحياة التنظيمية الداخلية تشجع على وجود الشعور بامتلاك أسلوب حياة

<sup>١٣٣</sup> الأزعر، مصدر سابق، ص ٥٠-٥٨.

<sup>١٣٤</sup> فيليب برو، علم الاجتماع السياسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

مختلف بعمق عن أعضاء التنظيمات الأخرى، وعن غير المنتمين للحركة، ويطغى النشاط القوي والتعارف المتبادل بين الأعضاء على العلاقات الخاصة، فينمي شعوراً حاداً بالهوية المشتركة، هذا الشعور يعاش كتورط إجمالي للشخص، يختلق عبر ديناميات التعبئة الداخلية، ويتأكد في النشاطات الخارجية للحركة.

في إطار التحولات الدولية والإقليمية، وأبرزها استراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تبنتها الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق وتصعد النظم العربية تحت وطأة الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح والتغيير، والضغوط الخارجية باتجاه فك وإعادة تركيب النظم السياسية بما يتلاءم واستراتيجية المحافظين الجدد في بناء شرق أوسط جديد، بدأ أن حركة حماس قبلت بتعديل رؤيتها وميلها للمشاركة في النظام السياسي، عبر الانتخابات. الملفت أن الحركة وهي تتقدم نحو مواقع نافذة في النظام السياسي، لم تقدم مشروعاً مجتمعياً متكاملماً باستثناء تأكيدها على استمرار المقاومة، وتعرضها بالنقد لمظاهر الفساد والخلل في أداء السلطة الفلسطينية.

### حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح"

اعتبرت حركة فتح اتفاقاً أو سلو اتفاقاً اضطرارياً ومجحفاً، أملت ظروف واعتبارات القاهرة، ما كان يمكن التغلب عليها بالانكفاء عن التسوية المفروضة، ورأت فتح أنها الحركة التي أعادت الحياة للكيان الفلسطيني على الأرض، وأحسنت فتح توظيف هذا الإنجاز في إطار استراتيجية وطنية، لبعث الكيان والدولة وتجسيدهما على الأرض وليس على صعيد الشكل والرموز<sup>١٢٥</sup>. انطلقت رؤية فتح عموماً من هاجس التحول من أصحاب قضية إلى إقامة وطن، ومن أن ترتيب البيت الفلسطيني يعتبر مهمة لا بد من إنجازها توطئة لسلام مأمول، أو استعداداً لمواجهة قادمة. ومقومات ترتيب البيت الفلسطيني تقوم على الركائز التالية: تكريس الوحدة الوطنية على أساس عقد اجتماعي عبر الحوار والديمقراطية؛ جعل القضايا الوطنية فوق الخلافات الحزبية والشخصية؛ إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية تضمن تعبير المواطن عن آراءه بحرية تامة<sup>١٢٦</sup>.

<sup>١٢٥</sup> أحمد عبد الرحمن "حركة التحرر الوطني الفلسطيني: استشراف المستقبل" الندوة الفكرية السياسية: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن ٢٠، كتاب محرر (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠) ص ٥١٤-٥٣٤.

<sup>١٢٦</sup> حوار مع هاني الحسن "التطورات السياسية الراهنة"، مجلة السياسة الفلسطينية (صيف وخريف ١٩٩٧)، العددان (١٦، ١٥) ص ٩٩-١٠٥.



ومنذ بداية تأسيس السلطة وإرساء مؤسساتها، بات واضحاً أن ما يجري هو استنساخ للمناهج القيادية والإدارية لمنظمة التحرير في تشكيل السلطة وعملها، حيث غياب احترام المؤسسات وطغيان الفردية والمحسوبية والقنوية، وتقييد المشاركة في اتخاذ القرار، والتعامل مع السلطة كملكية خاصة، وتسلب الحزب الواحد مع تعددية سياسية شكلية، ومحاولة السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وإحاقها واستمرار التعامل مع المنظمات الشعبية والنقابات كواجهات سياسية، والتخلف عن إصدار التشريعات التي تحدد الصلاحيات وتحد من ممارسة السلطة الاعتباطية، والتعدي على حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والانتقاد<sup>١٣٧</sup>. وبالرغم من تحذير تقرير روكار مبكراً "بأن مأسسة الحقوق وإقامة حكم القانون وإيجاد نظام قضائي مجدي ومستقل وتمكين المجتمع المدني وتفعيل القطاع الخاص وتفويض السلطة والتأكيد على الاستقلالية المؤسسية في كافة مناحي الإدارة العامة، يعتبر جزء لا يتجزأ من ممارسة حق تقرير مصير حقيقي للفلسطينيين"<sup>١٣٨</sup> إلا أن مظاهر اللامأسسة اخترقت كل مناحي حياة الفلسطينيين في ظل السلطة الفلسطينية، فمن التركيز المفرط للسلطة، إلى تعدد المحاور السياسية والإدارية ومراكز القوى وارتباطها عمودياً بالقيادة، ومن تعدد مرجعيات القضاء، وغياب نظام قضائي فعال وموحد، إلى غياب المستلزمات البنوية والسياسية والإدارية والقانونية المطلوبة لتنمية اقتصادية حقيقية، ومن أزمة المجلس التشريعي الناجمة عن محاولات تهميش وتقليص دوره، إلى تعدد الأجهزة الأمنية والتداخل في الصلاحيات والوظائف<sup>١٣٩</sup>. كان من الواضح أن حركة فتح، تمر في مرحلة انتقالية، ولم تستطع أن تحزم أمرها وتضع حدوداً واضحة بينها وبين السلطة ومؤسساتها، وبرز داخلها ظاهرتان: المركزية، أي مركزية القرار السياسي حول كاريزما القائد، وظاهرة التفتت، ومظهرها الأساسي تجسد في نشوء مراكز قوى متفاعلة وقوية ومتصارعة.

### التنظيمات اليسارية (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب)

أجمعت التنظيمات اليسارية والديمقراطية وبغض النظر عن موقفها من اتفاقية أوسلو، على تبني رؤية تقوم على ضرورة الجمع بين مهمات التحرر الوطني والبناء الاجتماعي، وقدمت أطروحات عدة حول الطبيعة المؤسسية للسلطة، فمن التأكيد على ضرورة الانتقال من عقلية الثورة إلى عقلية الدولة، إلى تبني أطروحة الحكم الصالح باعتباره تضافر مؤسسات الدولة مع

<sup>١٣٧</sup> تيسير قبعة "في إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية" مجلة السياسة الفلسطينية (صيف وخريف ١٩٩٧)، العددان (١٦، ١٥) ص ٦٨-٨٠.

<sup>١٣٨</sup> ميشيل روكار "تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة"، الانترنت.

<sup>١٣٩</sup> جورج جقمان، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ورقة عمل منشورة على الانترنت.

المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق الديمقراطية والتنمية على أساس من المشاركة والشفافية وضمان سيادة القانون. ومع أن تنظيمات اليسار الفلسطيني كانت على الدوام جزءاً من حركة النضال الوطني، إلا أنها لم تكن قادرة على قيادة البرنامج الوطني، أو حتى إعطاء نظرة متكاملة عن بديل ديمقراطي حقيقي<sup>١٣٠</sup>. ساهمت هذه التنظيمات في نقد السلطة، عبر تقديم الرؤى والاجتهادات، وعبر أدوات الضغط والحوار والتظاهر، إلا أن فعاليتها كانت محدودة للغاية بسبب تراجع دورها وتكلس بناها التنظيمية وفقدان قاعدتها الجماهيرية وانخراطها هي نفسها ضمن قوانين اللعبة المتاحة من المحاصصة والاحتراف السياسي والسعي وراء تحقيق مكاسب فئوية. فاكتفت هذه التنظيمات بجلسات حوار لم تستكمل، وبالعمل ضمن أطر وهيئات وطنية عليا لم يكن لها تأثير حقيقي على مجرى الأمور من زاوية البناء السياسي والمؤسسي. وبينما قاطعت الجبهتان الشعبية والديمقراطية انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦، لم يستطع حزبا الشعب وفدا تحقيق أي نجاحات تذكر.

من الواضح أن التنظيمات السياسية الفلسطينية، على اختلاف مواقفها السياسية من السلطة، لم تعط جانب البناء المؤسسي فيها ما يستحق من اهتمام. فبينما عجزت التنظيمات المشاركة فيها عن تقديم منظور متكامل لطبيعة هذا البناء، ساهمت التنظيمات المعارضة، بدرجة أو بأخرى، في إضعاف السلطة ووضع العراقيل أمام استكمال بناء مؤسساتها. ثمة أسباب أخرى للفشل في بناء هذه المؤسسات بالطريقة التي تمكنها من أن تصبح مؤسسات دولة؛ الاحتلال وممارساته، نقص الخبرات وتكشف الوضع الفلسطيني عن أمراض كامنة ومحجوبة وراء ستار المواجهة مع الاحتلال. لم تستند خبرة بناء مؤسسات السلطة إلى تراث حقيقي يعتد به، على العكس انتقلت إليها وهي قيد التكوين نفس الأمراض المتفشية في بنية المنظمة من التفرد والفساد وسوء الإدارة وعلاقات الزبائنية. الأمر الذي ساهم في تنمية وتعزيز شريحة بيروقراطية نفعية، فقد تعاملت مع الجماهير بعقلية أوامرية إدارية أسهمت في اقعاد المبادرات. كما انتقلت آفة التعصب الفصائلي الذي اقترن بالسعي لتعظيم دور الفصائل بعضها على حساب بعض، وإنعاش النزعة العشائرية بعقد التحالفات معها، والاستمرار في تشخيص القيادات الفصائلية وإظهار الولاء وإسناد الأدوار المهمة إليها<sup>١٣١</sup>.

افتقرت الحياة السياسية الفلسطينية، بنظمها وقواها وتنظيماتها المدنية ومؤسساتها المختلفة، إلى تضافر مؤشرات المأسسة الأربعة: التكيف والتعقيد والاستقلال والتماسك.

<sup>١٣٠</sup> لمزيد من التفاصيل، راجع: علي جرادات، اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية (رام الله: مواطن، ١٩٩٩).

<sup>١٣١</sup> الأزعر، مصدر سابق، ص ٢١.

ولذلك، حملت معظم المؤسسات الفلسطينية سمات اللامأسسة، ومن بين أبرزها: هيمنة كاريزما الفرد-القائد، شيوع العلاقات الزبائنية، عدم الرسمية، أي اتخاذ القرارات خارج أطرها، انعدام الكفاءة المهنية والتخصصية، الانحياز غالباً للولاءات والعصبية الفئوية على حساب الولاء للنظام أو للمؤسسة، ضعف تقسيم السلطة وتفويضها، وغير ذلك. استمرار القصور المؤسساتي الديمقراطي أورث الحياة السياسية الفلسطينية في ظل السلطة أزمة بنيوية شديدة التعقيد<sup>١٣٢</sup>.

يرى بعض المفكرين أن الالتباس في توصيف المرحلة والترويج لها باعتبارها مرحلة بناء مؤسسات قد ساهم في رفع سقف التوقعات من سلطة محكومة بقيود اتفاقيات محجفة، ناقصة السيادة، محدودة الموارد. ولو كان الأمر صحيحاً، لترتب على التنظيمات السياسية ضرورة التحول إلى أحزاب كفي تكون قادرة على المساهمة في بناء مؤسسات دولة، أو تأكيد قيام دولة مؤسسات. لم يكن التحول ممكناً نظراً لغلبة البعد الكفاحي الوطني على برامج هذه التنظيمات في مواجهة احتلال لم يندحر بعد. في كل الأحوال، لم تستطع معظم التنظيمات السياسية أن تحدث تغييراً في بنيتها أو خطابها حتى بما ينسجم مع توصيفها للمرحلة باعتبارها مرحلة تشهد تداخلاً بين مهمات التحرر الوطني والبناء الاجتماعي.

## التنمية كمشروع سياسي

### التنمية والسلطة السياسية العامة

ثمة اختلافات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية العامة وعمليات التنمية، وذلك نظراً للتباينات الأيديولوجية حول وظيفة الدولة ودور السلطة العامة فيها. الاتجاهات الليبرالية ترى أن دور السلطة العامة يجب أن يكون محدوداً جداً في مجالات التنمية، أما الاتجاهات الاشتراكية فتعطي الدولة، ولو مرحلياً، حق الهيمنة على عجلة التنمية. ثمة اتجاهات تنموية حديثة تقوم على فكرة الحكم الصالح، القائمة على تضافر السلطة العامة وتكوينات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاضطلاع بأعباء ديمقراطية النظام السياسي وإدارة عمليات التنمية المستدامة جنباً إلى جنب. إنطلاقاً من حقيقة أن السلطة كمظهر للإرادة الجماعية تمثل الوسيلة المعقدة التي تتوافر للمجتمع من أجل بلوغه أهدافه المختلفة، بما في ذلك تحقيق النهوض التنموي الشامل، فإن فعالية السلطة السياسية وانعكاساتها على إدارة التنمية تتحدد بالعوامل التالية: طبيعة السلطة السياسية والنظام السياسي ككل،

<sup>١٣٢</sup> الأزعر، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٩.

التوازن البنوي للسلطة العامة (وحدانية السلطة، تكامل الأجهزة والمؤسسات المختلفة، نجاح عملية التسييس الاجتماعية في خلق الشعور السياسي العام مقابل الانتماء والولاء للجماعات الخاصة)، الحيادية السياسية، من زاوية ضمان عدم التمييز والعدالة مع مراعاة الفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً، ومن زاوية الامتناع عن فرض هيمنتها ومصالحها الخاصة والتزامها بالشفافية واعتماد معايير الكفاءة والفعالية، أخيراً استقرار السلطة، بضمنان قيامها وتنظيمها بناء على أسس قانونية متعارف ومتفق عليها من قبل القوى السياسية الأساسية، وبتأكيد مشروعيتها وقبول ممارساتها وسياساتها التنموية، وتكريس المشاركة كقاعدة تقوم عليها مجمل ممارسات السلطة<sup>١٣٣</sup>.

### التنمية في السياق الفلسطيني

تشهد الحالة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو نقاشاً مستمراً، يحتدم تارة ويخبو تارة أخرى تبعاً للأوضاع والتطورات المتلاحقة، تمحور حول جدل العلاقة بين: التحرر الوطني، الديمقراطية والتنمية. تعددت الآراء والاجتهادات أيما تعدد، بالرغم من الإقرار المبدئي من قبل معظم التنظيمات السياسية بضرورة الجمع الناجح بينها، مع تأكيد أولوية التحرر الوطني كناظم وحاكم لمجمل الأداء الفلسطيني. ذهب بعض الآراء إلى حد القول، لا تنمية في ظل الاحتلال "التنمية في فلسطين، ومن ثم الرخاء الاقتصادي النسبي، مرتبطان باقتصاد السوق وحاجاته، ولهذا مستلزمات بنيوية وإدارية وقانونية غير تلك الموجودة حالياً في فلسطين"<sup>١٣٤</sup>. بينما تعاطت آراء أخرى مع مضمون مستحدث للتنمية في السياق الفلسطيني وأطلقت تعبير التنمية الانعاقية عليه<sup>١٣٥</sup>.

يجب الإقرار بأنه بات من الصعب الحديث عن تنمية بشرية مستدامة في ظل احتلال استيطاني عنصري لا يتوقف عن نهب الأرض والتنكيل بأهلها وتوسيع المستوطنات وبناء الجدار الفاصل وباستمرار عزل المناطق الفلسطينية ومحاصرتها وتقطيع أواصر الترابط والتواصل بينها. إن ما يجري على الأرض حقاً هو نفي للتنمية من حيث تقليص ومحاصرة خيارات الناس وسد السبل أمام حريتهم الجماعية والفردية، وسلبهم حقوقهم الإنسانية والوطنية. في ضوء ذلك، لا يمكن فهم الواقع الفلسطيني واتجاه حركته من منظور الأزمة

<sup>١٣٣</sup> عساف، مصدر سابق، ص ١٣١-١٤٩.

<sup>١٣٤</sup> جقمان، مصدر سابق.

<sup>١٣٥</sup> لمزيد من التفاصيل راجع: تقارير التنمية البشرية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية: جامعة بيرزيت.

التنموية، وإنما من منظور يرى مجتمعاً يتعرض للتفتيت والإفقار ولتدمير قاعدته المادية وتواصله المؤسساتي والجغرافي والسياسي. إن مفهوم التنمية الانعاقية يصلح كمقولة تحليلية ومعيارية في آن، فهو يجمع بين مقتضيات النهوض التنموي الشامل، وبين الحرية بوصفها شرط التنمية وصنوها، وقد أثبت المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنوات الاحتلال الأولى قدرته على التكيف البناء في إطار الحفاظ على تعبيرات الوطنية الفلسطينية واجترار المقاربات التنموية الأكثر ملائمة للسياق الفلسطيني المتغير. وتؤشر الأوضاع الراهنة في الضفة الغربية والقطاع إلى أن تأكيد سيادة القانون ومحاربة مظاهر الفوضى وإعادة إنتاج مناهج تعليمية مناسبة وإقرار خطة تنموية في حدها الأدنى بما في ذلك سياسة للحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً والحفاظ على السلم الاجتماعي وتكريس لغة الحوار، كلها باتت شروطاً أساسية وعوامل قوة في تمكين الموقف الفلسطيني لمواجهة مخطط شارون من ناحية، ولتخفيف وطأة الضغوط التي تمارسها قوى خارجية مستغلة حالة الانكشاف الرهيبة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني برمته.

### التنظيمات السياسية: الرؤى والبرامج

الحالة الفلسطينية تشكل حالة ملتبسة وتتسم بخصوصية فريدة، فالتناقض الأساسي الحاكم لمجمل الأداء الفلسطيني الرسمي والشعبي، السياسي والمدني، هو تناقض قومي بحكم وجود احتلال استيطاني مستمر منذ عقود. إلى جانب ذلك، فهذه الحالة هي جزء من عالم متغير تتأثر باتجاهات التغيير الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي على نحو كبير، فقضايا البيئة والمرأة والموارد والتحول الديمقراطي ومحاربة الفساد الإداري وتفاقم ظاهرة الفقر وانتشار تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها بعيدة المدى وغيرها، كلها أصبحت موضوعات مطروحة على أجندة الفكر والعمل الفلسطيني. من هنا، يمكن القول أن مضامين التحول الاجتماعي في السياق الفلسطيني لا تختلف عن مثيلاتها في دول عديدة أخرى مع غلبة الطابع القومي التحرري عليها وألويته. إن سياق تطور الحركات السياسية والمدنية الفلسطينية يعكس هذه الحقيقة بأسطع صورها. فقد ظهرت جميعها في أوقات مختلفة كرد فعل سياسي من حيث الجوهر بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية على الاحتلال وممارساته. فقط مع نشأة أول سلطة وطنية فلسطينية، بدا أن جدول الأعمال راح ينحو باتجاه مختلف نسبياً، بالتركيز على قضايا اجتماعية واقتصادية ومدنية حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، التي أعادت إبراز طبيعة الصراع الحقيقي على الأرض بوصفه صراعاً قومياً تحررياً، وأن المعوق الأساسي للتنمية والتحول الديمقراطي يبقى الاحتلال أساساً.

## حركة حماس:

بالرغم من طاقة الاحتجاج العنيفة التي انطوت عليها حركة حماس وقدرتها على التعبئة والحشد والتجيش، إلا إنها على وجه الإجمال لازالت تفتقر إلى برنامج للتغيير السياسي والاجتماعي الشامل. فهي تستعيز عن ذلك بمجموعة من المواقف والاجتهادات والآراء والشعارات المجزوءة التي لا تشكل خطاباً متماسكاً أو برنامجاً متكاملًا. ومع أن الحركة تضم نخبة مميزة من الخبراء والمهنيين والمدراء ورجال الأعمال والأكاديميين في حقول الاقتصاد والإدارة، كما تشهد بذلك الجدارة الأكاديمية العالية التي تحظى بها الجامعة الإسلامية في غزة، وفوز حماس في معظم النقابات المهنية، إلا أن الحديث لا يدور عن رؤية اقتصادية أو تنموية شاملة تمتلكها الحركة. من غير الملموس مشاركة الحركة في أي نقاش عام حول القضايا الاقتصادية والأداء الإداري للسلطة وإقرار الموازنة السنوية، والدفع بقضايا الإصلاح.

تميزت حركة حماس بمقدرتها الفائقة على العمل بوصفها قوة مقابلة "مجتمعاً مضاداً"، فبذت بوصفها المجموعة الأقدر على توفير الخدمات الملحة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية والأكثر مصداقية وثقة. تدير حماس شبكة خدمات اجتماعية واسعة إدراكاً منها، على خلاف تنظيمات أخرى، أن كسب النفوذ على الأرض يتم أولاً من خلال العمل الاجتماعي. تركز حماس في أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية على فئات الشباب والتجار والمهنيين والنساء. ينتصب أمام حركة حماس اليوم، وقد فازت في الانتخابات البلدية والتشريعية فوزاً كبيراً تحد ذو طبيعة اقتصادية- اجتماعية، يتضمن تقديم برنامج اقتصادي واجتماعي يجيب على التحديات والهجوم والتطلعات التي تحملها مختلف فئات الشعب. فلم يعد يكفي الاختزال بطرح شعارات عامة وصياغات فضفاضة، أو الاكتفاء بإدارة شبكة خدمات تقتصر على الأعضاء والمناصرين كوسيلة للتعبئة والتجيش.

## حركة فتح:

إذا كان من الصعب التمييز بين السلطة الفلسطينية وحزبها الحاكم، أي حركة فتح، من حيث التداخل الشديد في البنى والقرارات والموارد، فإنه من التعسف تحميل فتح وحدها وزر السلطة من حيث أدائها الإداري والمالي والاقتصادي والمؤسساتي جملة. يصعب التعرف على رؤية فتح كتنظيم سياسي مستقل عن السلطة في الموضوعة التنموية، أما بالنسبة لدورها، أو دور قيادات نافذة فيها، في مضممار رسم السياسات وإدارة الموارد وتبني خطة اقتصادية واجتماعية واضحة للنهوض المجتمعي، فيمكن الحكم عليه من خلال مؤشرات عدة: تقرير هيئة الرقابة العامة، أداء الوزارات المتعاقبة، تقرير روكار، تدخل

بعض الأجهزة الأمنية في الحياة الاقتصادية، الاحتكارات، خصخصة بعض المنشآت العامة، شيوع الفساد والمحسوبيات وتكريس علاقات الاستزلام والزبائنية، الفشل في بناء إدارة عامة كفؤة، القصور في تأمين البيئة القانونية والمؤسسية لتحقيق قدر من النمو والاستثمار والعدالة الاجتماعية، استمرار التهميش الاجتماعي والحرمان الاقتصادي لفئات عديدة من الشعب واتساع دائرة الفقر والبطالة مع خلل كبير في برامج الحماية الاجتماعية، وغير ذلك من المؤشرات.

لقد انشغلت فتح مع نشوء السلطة بالاستحواذ على مواقع النفوذ والوظيفة العامة في المؤسسات الوليدة، وبتوزيع الغنائم على أعضائها وفق معايير سياسية وفئوية وشخصية. ولم تقدم فتح رؤية متكاملة وبرنامجاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً. بل نمت داخلها تحالفات وتراكت مصالح فئوية ضيقة. لقد فشلت فتح في حماية مشروعها ومنجزها الوطني، في اللحظة التي لم تعط له طابعه المجتمعي الحقيقي "إن جدارة أي تشكيل سياسي وطني، تتحدد بمدى قدرته على المواثمة بين شروط وآليات ومضمون التنمية مع هدف الاستقلال"<sup>١٣٦</sup>. بالطبع، ثمة عوامل وأسباب أخرى وراء هذا الفشل، كالترهل الداخلي وصراع مراكز القوة فيها بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، واستهدافها بوصفها الحركة الحاملة للمشروع الوطني بالضغوط الخارجية وبالضربات الداخلية المتتالية. لقد فقدت فتح مصداقيتها وثقة الفلسطينيين فيها كحركة قائمة. ودفعت ثمناً باهظاً لذلك كما ظهر في نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية.

#### التنظيمات اليسارية:

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تؤمن الجبهة بأن بلورة خطة أو سياسة تنموية تفترض الحد الأدنى من السيادة التي تمكن من السيطرة النسبية على الموارد وتوجيهها باتجاهات محددة. لكنها ترى، أنه حتى في غياب السيادة، فثمة الكثير مما يمكن فعله للجم التدهور الاقتصادي وإرساء الأسس التمهيديّة لانطلاقة تنموية مستقبلية. إذ أنه في ظل الصلاحيات المقيدة للسلطة، يمكن لسياسة عقلانية أن تساهم في كبح مسار التردّي وتأمين مقومات النمو. وطالبت الجبهة بسياسة اقتصادية تسعى، ضمن المحددات السياسية الراهنة، إلى تحقيق الأهداف التالية: إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتطويرها، تقليص درجة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، امتصاص البطالة ووقف التدهور في مستوى

<sup>١٣٦</sup> نبيل عمرو، "فتح التنمية والاستقلال"، جريدة الحياة الجديدة ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٥، العدد (٣٥٨٢) السنة العاشرة.

معيشة المواطنين<sup>١٣٧</sup>.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ربطت الجبهة بين التناقض الأساسي مع الاحتلال وبين التناقضات الداخلية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وحذرت من وصول التناقض الداخلي إلى التأزم، بسبب المصالح الأثنية والفئوية الضيقة التي يعبر عنها تحالف حاكم من البيروقراطية الطفيلية والكومبرادور الذي تتراكم مصالحه وترتبط أكثر فأكثر مع مصالح الصهاينة. كما حذرت من تزايد الأعباء على الجماهير الفلسطينية الواسعة وشيوع مظاهر الفساد والسلبيات المتراكمة في أداء السلطة. ورأت الجبهة أن سنوات الانتفاضة الثانية كشفت فساد سياسة السلطة ونظامها السياسي، إلى الحد الذي أصبح فيه الفساد مظهراً واضحاً في بنى وسياسات راحت تهدد المصالح والأهداف الوطنية الفلسطينية، وأصبح التداخل بين المهمات الوطنية والديمقراطية الاجتماعية واضحاً لكل عين<sup>١٣٨</sup>.

حزب الشعب الفلسطيني: عبر الحزب عن رؤيته المبكرة إزاء العملية التي انطلقت منذ نشوء السلطة الفلسطينية على جزء من إقليمها، واعتبرها عملية تعميق التداخل بين المهمات السياسية والاجتماعية في الحياة الوطنية، وأن هذه العملية ستزيد من التنافس والتناقض الداخلي، والذي لا يمكن حله إلا بتعزيز الديمقراطية واحترام القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان. وبالرغم من مشاركة الحزب في معظم حكومات السلطة، إلا أنه أكد في أكثر من مجال على أن تجربة السلطة الفلسطينية لم تنجح في طمأنة الجماهير على مستقبلها السياسي وعلى متطلباتها الاجتماعية والاقتصادية<sup>١٣٩</sup>.

### الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس: بين التنمية والإغاثة

اليوم، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، يجب الاعتراف بأن حركة حماس باتت هي اللاعب الأساسي المقرر في الحالة الفلسطينية، وعلى سلوكها وأدائها سوف يترتب الكثير، أولاً فيما يتعلق بمستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وثانياً ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي وممكّنات تحقيق الديمقراطية والتنمية. وأمامها، خياران: أن تستقل عربة أو سلو بمؤسساتها وهيكلها الهشة، وتحاول إصلاحها من الداخل إدارياً ومؤسسياً ومالياً، وتحتكم إلى مبادئ

<sup>١٣٧</sup> لمعرفة مزيد من التفاصيل، انظر: قيس عبد الكريم (وآخرون)، خمس سنوات على اتفاق أوسلو، كتاب محرر (بيروت: شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، ٢٠٠٤).

<sup>١٣٨</sup> الندوة الفكرية السياسية: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، كتاب محرر (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠) ص ٥٣٥-٥٥٨.

<sup>١٣٩</sup> الندوة الفكرية السياسية، مصدر سابق، ص ٤٧٧-٥١٣.



المشاركة والإدارة الرشيدة، وفي نفس الوقت تمد سلطتها تدريجياً إلى أي رقعة أو منطقة يخليها الاحتلال بمحض إرادته. دون أن تعترف بإسرائيل أو تتفاوض معها، ودون اللجوء إلى مقارعتها أو عرقلة خططها سواء على الحلبة الدولية أو في الميدان. ستعتمد الحركة على التعبئة الجماهيرية باتجاه نقسفي والحد من الإنفاق المسرف وستعتمد إلى تنوع مصادر تمويلها من جهات عربية وإسلامية. من المنظور التنموي يمكن اعتبار هذا النموذج بوصفه نموذجاً إغاثياً من الطراز الأول، مع الوقت، سيتحول هذا السلوك إلى مصدر لتكريس بنى التخلف والتراجع بالمعنى التنموي. إسرائيل تفضل هذا النموذج وتشجعه وتدفع إليه. العالم يتكيف تدريجياً معه، ويبيدي استعداداً لتمويله في الحد الأدنى تحت يافطة المساعدات الإنسانية. الفلسطينيون أنفسهم سيستمروا هذا النموذج إلى حين بعد أن اكتسبوا بالفساد وبعد أن بلغت معاناتهم من الاحتلال كل مبلغ. التنظيمات السياسية الأخرى لن تستطيع أن تقوض هذا النموذج أو تدحضه إلا بعد حين، أولاً بسبب تحملها هي ذاتها مسؤولية ما آلت إليه الأمور من خراب، وثانياً بسبب بنيتها الخربة وحاجتها إلى إحداث تغيير شامل في بنيتها التنظيمية وخطابها السياسي وممارساتها الجماهيرية.

وأما الخيار الثاني، فيتمثل في تشكيل قيادة وطنية موحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبالتمسك ببرنامجه، تحتفظ بالمؤسسات الدولانية التي أنشأتها سلطة أوسلو، وكذلك بمؤسسات الخدمة العامة وتفعلها على أسس التمثيل الاجتماعي والسياسي الحقيقي وعلى قاعدة الكفاءة والمهنية العالية وضمن مبدأ الإدارة الرشيدة الحققة، وتعيد طرح المسألة الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني من احتلال استيطاني، وتشرف على عمليات الكفاح الشعبي المنظم وشبه المنظم ضد تعبيرات الاحتلال ومحاولاته تهويد ما تبقى من الأرض الفلسطينية وضمها، وتفتح في نفس الآن مسارات جديدة لعلاقات خارجية تقوم على أساس كفاحي تضامني ومن خلالها يتم تمويل إدارة التنمية الانعتاقية بالتزامن مع تفعيل الطاقات المحلية وترشيد الإنفاق والاعتماد على مبدأ تراكم رأس مال اجتماعي. من الواضح أن حماس لا ترغب في هذا الخيار، بينما فتح لا تمتلك القدرة الفعلية على الدفع نحوه، الملفت أن السبب واحد ويتعلق بالسلطة، فالفائز بها لا يرغب في المخاطرة بفقدانها، والخاسر يقامر بكل شيء في محاولة بائسة لاستعادتها. وأما قوى اليسار ومكونات المجتمع المدني الأخرى، فمن غير المحتمل أن تكون قادرة في المستقبل القريب على دفع الحالة الفلسطينية نحو هذا الخيار. أما إسرائيل فهي حتماً ستمنع بالقوة لجوء الفلسطينيين إلى هذا الخيار.

إذن، وبغض النظر عن ديباجة برنامج حكومة حماس وتفصيله في المجالات المختلفة، فجوهر البرنامج لا يشكل تجاوزاً للواقع ولا محاولة لتغييره، وإنما التعامل القدري مع ما آلت إليه الأوضاع، مع قدرة فائقة على التكيف والتلون بما يقتضيه الحال وإعطاء التفسيرات التي ترضي كل الأطراف فيما سماه إسماعيل هنية، رئيس الوزراء المكلف، باستراتيجية الغموض البناء. ما يحدث، وما سوف يحدث انطلاقاً من هذه المقدمات لن يقود إلى تحقيق أهداف التنمية الانعاقية وغاياتها. وستستمر المحاولات الإسرائيلية في تحقيق غايات المشروع الصهيوني وأهدافه ملتزمة من سلوك الفلسطينيين سبباً وذريعة، أو استغلالاً لحالة الضعف والانكشاف التي آلت إليها أوضاعهم، الأمر الذي يهدد بوقوع نكبة ثانية.

إلى ذلك، فمن المشكوك فيه أن تقدر الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس على أن تكون جهازاً فعالاً لإدارة التنمية أو أن تدير مثل هذا الجهاز. والمقصود قدرتها على التحكم الواعي في حركة المجتمع ونظامه العام من أجل تطويره وتنميته طبقاً لاستراتيجية التنمية الموضوعية، لأسباب أبرزها حالة الاستقطاب والمناكفة التي يشهدها المجتمع الفلسطيني في أعقاب تشكيل الحكومة، وضعف هذه الحكومة بسبب طبيعتها وتكوينها في استنهاض القوى المجتمعية الحقيقية القادرة والراغبة في التغيير المنشود، في ظل عدم امتلاك الحركة والحكومة لرؤية تنموية حقيقية، حيث يتم الاستعاضة عنها بجملة من الشعارات التي لا تعكس الواقع ولا تشكل استجابة خلاقة للتحديات. إلى ذلك، ليس من المحتمل أن تستطيع الحكومة الاضطلاع بوظائف إدارة التنمية الأساسية: التعبوية والتطويرية والاستثمارية في ظل بدائل محدودة وانعدام المناخ الآمن والمستقر، واستمرار ممارسات الاحتلال والضغط الخارجية. كما من المشكوك فيه أن تنجح الحكومة في حث أجهزة الإدارة العامة على التطور التلقائي والإبداع في ظل مناخات غير مشجعة بل ومحبطة. بالطبع، تستطيع الحكومة تأمين بعض مقومات الإدارة الفعالة للتنمية كبناء جهاز يتسم بالتكامل البنائي والوظيفي والعلائقي، وإتباع منهجية التفكير العلمي إلا إنها ستخفق حتماً في ضمان مقومات أخرى شديدة الأهمية، كالحركية (القدرة على التصرف السريع)، والمشروعية (عدم استخدام أساليب الإكراه أو الإلزام المادي والمعنوي)، والمشاركة (تحقيق الرضا والقبول والالتزام من قبل المواطنين) وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت من قبل.

### تحليل الرؤى والبرامج:

١ - نظراً لضعف التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني فالصراع لا يدور على أرضية اقتصادية واجتماعية، وردود الأفعال غالباً تأخذ شكل الغضب الشعبي والذي

يعبر عنه بالشعارات والمطالب ذات الصبغة العامة، هذا إلى جانب غلبة الصراع القومي مع الاحتلال. ولذلك، ليس من الصعب رؤية تشابه الشعارات المطلوبة التي تفتقر إلى قراءة أو تفسير نظري متماسك (ضعف عملية التمايز الاجتماعي، وهيمنة المواقف المستندة إلى تمايز سياسي أيديولوجي عام) تتضمن برامج التنظيمات السياسية على اختلافها في قطاع غزة رؤى ومواقف متشابهة تجاه المسألة الاجتماعية والاقتصادية، مع تفاوت في المنطلقات النظرية والمسوغات الأيديولوجية، لكن الملفت، أنها اكتفت بالاحتجاج الخافت حيناً والصاخب حيناً عبر البيانات وأشكال التعبئة الاجتماعية النخبوية وقليلة التأثير، للتعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تدعي تمثيلها، ولا يشعر المراقب بأي تأثير حقيقي لمعظم هذه التنظيمات على مسيرة التنمية وإدارة الاقتصاد سواء تعلق الأمر بالترتيبات المؤسساتية أو الممارسات العملية أو الضوابط الإدارية والقانونية، على العكس من ذلك، انخرطت قيادات نافذة في هذه التنظيمات في إطار القواعد الحاكمة للعبة للحصول على امتيازات ومنافع شخصية وحزبية، بينما حارب بعضها تطلعات فئات اجتماعية مسحوقة في التعبير عن نفسها عبر عملية تمثيل اجتماعي نابع من الناس مباشرة، ودون توسط هذه التنظيمات. وبينما شنت هذه التنظيمات حرباً لا هوادة فيها ضد الفساد على سبيل المثال، في المنابر الإعلامية ومن خلال اللقاءات النخبوية وفي بيانات كثيرة، إلا أنها لم تقم بأي فعاليات احتجاجية ذات طابع جماهيري ضاغظ، ولم تتحول موضوعات مكافحة الفساد أو التقليل من الفقر أو الإصلاح الإداري والمؤسساتي أو تعزيز أطر وهياكل التمثيل الاجتماعي، إلى أجندة حقيقية لديها، بأهداف واضحة ومحددة، وباستراتيجيات مخططة ومتواصلة، وباستعداد لتسديد فاتورة هذا الالتزام.

٢- بسبب استمرار غلبة البعد الكفاحي والوطني على أجندة التنظيمات السياسية، ارتباطاً باستمرار الاحتلال الاستيطاني، يصعب الحديث عن تحول جدي في بنية التنظيمات السياسية الحالية باتجاه تشكيل أحزاب سياسية، وبالتالي، سيبقى محل شك قدرة هذه التنظيمات على الاضطلاع بالوظيفة التنموية إلى جانب الوظيفة السياسية والكفاحية، إلا في الحد الأدنى وفي مجال الشعار والتنظير فحسب. وغني عن البيان أن الوظيفة التنموية تقتضي وجود أحزاب فعالة تمكّنها من قيادة عملية التمثيل السياسي، وبالتالي تحريك وخلق الجدلية الواعية واللازمة بين الفئات الاجتماعية والسلطة العامة في المجتمع، سواء كان ذلك بنقل مطالب الجماهير، أو بلورة احتياجاتها وأحاسيسها في صورة مطالب محددة، أو بالعمل على تعبئة هذه الجماهير وحشدهم ورائها في الضغط

والتأثير على السياسات العامة المتعلقة بمصالح وتطلعات الناس<sup>١٤٠</sup>. ولا تقتصر الإشكالية هنا على ذلك، فلا توجد سلطة ذات سيادة حقيقية يمكن التوجه إليها، وما هو قائم اليوم لا يسمح من حيث التركيب المؤسسي والضبابية القانونية وشحة الموارد والتآكل المتسارع في قدرة السلطة، على إطلاق هذه الدينامية من التفاعل بين الناس والسلطة عبر المؤسسات الوسيطة سواء كانت أحزاب أو نقابات أو جمعيات تمثيلية أخرى. تقتضي الوظيفة التنموية وتتضمن أيضاً ممارسة عمليات التسييس والمجتمعة، من حيث تنمية روح المواطنة وتوكيد الروح العامة والحماس والالتزام بالمصالح العامة بما في ذلك مقتضيات التطور والتقدم الحضاري. من الواضح، أن انفلات ديناميات التفكك الاجتماعي وتفشي أسباب التمزق دون وجود قنوات أو ضوابط تسمح بتضييق الفجوات القائمة، من شأنه أن يعطل أي محاولة مبدولة للتعبيئة الاجتماعية وتنمية الوعي السياسي والاجتماعي، فما بالك إذا كانت التنظيمات السياسية نفسها، والمنوط بها هذه الوظيفة، تسهم بوعي أو بدون في تعميق مظاهر الولاء والانتماء للجماعات الخاصة، الفصيل والجهة والعائلة وغير ذلك، سعياً وراء اكتساب الأنصار والمؤيدين، أو تحقيق نجاحات انتخابية، أو تعزيزاً لنفوذ غير مستحق.

٣- بالرغم من كثرة القوانين والتشريعات التي أقرها المجلس التشريعي، ودخول بعضها حيز النفاذ بعد طول غياب وتعطيل مقصود، إلا أن البيئة القانونية والتشريعية لازالت قاصرة عن الإيفاء بمتطلبات التنمية البشرية المستدامة. وفي ظل غياب التفكير والتخطيط على أسس علمية وقراءة منهجية للواقع وتحولاته، وللمجتمع وتناقضاته، وفي ظل طغيان المداخلات التي تستند إلى المشاعر والعواطف والتفكير الغيبي وتتهرب من مواجهة الواقع، في سياق من تردي سريع للأوضاع المعيشية والخدماتية والاقتصادية للغالبية العظمى من الناس، يصبح من الضروري للغاية لإخراج العملية التشريعية من سطوة الأيدولوجيا والاعتبارات السياسية قصيرة النظر، في خدمة بناء المجتمع الفلسطيني وتنميته، واستنادها على مجموعة من المبادئ والمنطلقات، أبرزها: البناء على الخبرة الفلسطينية المتراكمة، الاعتراف بالتعددية السياسية والاجتماعية، استناد التشريعات على حقوق المواطنة، ضمان حرية التفكير والإبداع وأخيراً اللجوء للمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان والنهل منها باعتبارها الركيزة الأساسية لأي تشريع<sup>١٤١</sup>.

<sup>١٤٠</sup> عساف، مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٩.

<sup>١٤١</sup> نادر سعيد، "التشريعات بين التنمية والتخلف"، ملحق جريدة الأيام: البيدر ٤/٨/٢٠٠٣.

## الانتخابات البلدية والتشريعية: نتائج وتداعيات

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من كانون ثان ٢٠٠٦ عن فوز كبير لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وعن تراجع واضح في شعبية حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، بينما لم تسجل التنظيمات السياسية اليسارية وتحالفاتها الاجتماعية المختلفة سوى نجاحات طفيفة للغاية تمثلت في تجاوز بعض قوائمها نسبة الحسم والحصول على عدد من المقاعد في برلمان يتسم باستقطاب ثنائي شديد.

من الواضح، في ضوء هذه النتائج، أن النظام السياسي الفلسطيني يشهد تبديلاً جذرياً في علاقات القوة بين فاعليه. وإذا كان استقراره على وضع جديد يتطلب المزيد من التحولات الفكرية والبنوية والوظيفية، فإن نتائج الانتخابات التشريعية سوف تسهم في تسريع حدوث هذه التحولات.

تعرض المجتمع الفلسطيني، ومنذ زمن بعيد، إلى عمليات إقصاء عن السياسة، وجرى اختزال المجتمع إلى حركة وطنية، والمشروع الوطني إلى برامج سياسية ومن ثم إلى مواقف وشعارات، والرموز الجماعية إلى تعبيرات فتوية طالت حتى العلم، كما جرى استبدال المصلحة الوطنية بمجرد التوافق الفصائلي على برامج سياسية وليس على مشروع للاستقلال الوطني، فغابت السياسة وحضرت الأصوليات. ومن الطبيعي أن تبرز الأصولية الدينية بالذات في مناخ ثقافي مواتي. وبالرغم من حالة الإقصاء شبه المستديمة، إلا أن المجتمع الفلسطيني شهد لحظات هامة في تاريخه حين تغلغت السياسة بمعناها العملي والمحسوس والمباشر في نسيجه وعلاقاته، في هذه اللحظات كان المجتمع الفلسطيني ينتزع من وكلاءه غير المعتمدين زمام المبادرة والقرار، هذا ما حدث حين اندلعت انتفاضة عام ١٩٨٧ وهذا ما يحدث اليوم في الانتخابات. اللحظة التي ينتقم فيها المجتمع لنفسه، أو يثار ممن أساء إليه، أو يقف في وجه من يريد به شراً، هي اللحظة ذاتها التي يعبر فيها بواقعية وعقلانية عما يريد حقاً. في الانتفاضة الأولى عبر المجتمع عن إرادته بصورة ملفتة للنظر، فمن المطالبة بانسحاب الجيش من مراكز المدن في البداية إلى تبني برنامج السلام الفلسطيني والانخراط في مفاوضات مدريد، في انتباهة مبكرة لتبديل موازين القوة على مستوى النظام العالمي. وفي الانتخابات الأخيرة لم يصوت الفلسطينيون ضد أوسلو أو ضد السلطة الوطنية كمنجز يريدون الحفاظ عليه، وإنما صوتوا ضد الطريقة التي يدار بها الشأن الفلسطيني، وخاصة الشأن الحياتي واليومي. لم يصوتوا مع هذا الشكل أو ذاك من أشكال المقاومة كما يزعم البعض، فالمقاومة بمعناها الواسع والمتعدد، خيار لن يسقطه الفلسطينيون طالما بقي

الاحتلال جائئاً فوق صدورهم، وهم خاضوا الانتخابات ليس لهذا الأمر، فهو فوق عمليات التصويت والمنافسة الحزبية، وهم لا يكافئون أحداً على ما يجب القيام به، وإنما يحاسبون أياً ممن لا يقوم بما يجب عليه القيام به.

#### محنة فتح:

الانتخابات، الإعداد لها، والنتائج التي أسفرت عنها، كانت التعبير الأشد صخباً عن محنة فتح. الانتخابات كشفت طبيعة هذه المحنة، التي كانت قد بدأت تتفاقم ابتداءً باستلام فتح للسلطة الوطنية الفلسطينية وفيما اعتري أداؤها من فساد ومن سوء إدارة "لا جدال في أن تراجع مكانة فتح، يعود إلى أسباب وعوامل عديدة، بعضها يتصل بواقعها التنظيمي والإداري والمالي، والبعض الآخر، بطريقتها في إدارة السلطة، وهي طريقة... مشوبة بكثير من السلبيات"<sup>١٤٢</sup> وفي الانتفاضة الثانية من اضطرار فتح إلى العودة إلى ما بدأته سابقاً جرياً وراء حماس، أي العودة إلى استخدام بعض أشكال المقاومة كانت قد نبذتها، وقد عبر هذا الأمر عن نضوب في الفكر والممارسة والسلوك السياسي لحركة فتح. أيضاً وفاة ورحيل القائد ذي الكاريزما المهيمنة، شكلت حالة انكشاف للحركة، أصبحت معها أكثر عرضة للنقد والمساءلة حتى من داخلها، فتكشف الأمر عن تصدعات واختلافات بين مراكز القوة فيها على المصالح والنفوذ. أُستهدفت حركة فتح بوصفها الحامل الوحيد القادر على إيصال المشروع حتى غاياته، والمقصود المشروع الوطني بهويته الديمقراطية والعلمانية وبأهدافه في الاستقلال والدولانية. هناك من يتواطأ مع هذا الاستهداف والتعجيل في قبر هذه الحركة من بين ظهرانيها. المجتمع الفلسطيني، ومن خلال صندوق الانتخابات كان حريصاً على توجيه رسالة إلى حركة فتح: بالرغم من الحرص على استمرار قيادة الحركة للمشروع الوطني، إلا أن الطريقة التي تعاملت بها مع قضايا الناس ومع إدارة تفاصيل حياتهم لم تعد تستقيم مع طموحاتهم، كما أنها لا تخدم تحقيق أغراض المشروع. ولما فشلت الحركة في الخروج من محنتها، عوقبت بتصعيد شريك قوي، منظم، باتت له الغلبة في قيادة المشروع وتحمل مسؤوليات تحقيق أهدافه.

#### ورطة حماس:

أما ورطة حركة حماس فهذه ورطة محتملة، وقد تصبح ورطة للمشروع الوطني أيضاً. حماس وصلت وحظيت بتجييش جماهيري واسع ليس فقط بسبب المقاومة، وإنما أيضاً لأنها حاضرة بقوة كبديل، وإن كان بديلاً غير واضح المعالم بعد. وانخراطها في العمل المقاوم، المقصود

<sup>١٤٢</sup> نبيل عمرو، مصدر سابق.

هنا، المقاومة بوصفها أحد أشكال الانتقام والثأر التي تحتاجها الجماعة لإحداث قدراً من التوازن النفسي في مواجهة العنف غير المسبوق الذي مارسه الاحتلال خلال السنوات الأربعة الماضية. لقد كانت هذه السنوات، ولأسباب عدة، بمثابة لحظة نادرة، فرصة تاريخية استباح شارون فيها دم الفلسطينيين وورغب في تصفية حساباته معهم ومع مشروعهم الوطني في سياق الصراع التاريخي بين حركتين على أرض فلسطين. كان للمقاومة تأثير سياسي طفيف بالقياس مع التأثير النفسي الذي أحدثته لحفظ توازن الجماعة. وفي ذلك لمست حماس عصب حساس لدى الشعب الفلسطيني، ما أكسبها تأييداً جماهيرياً واسعاً. لكنها الآن مدعوة للانخراط في النظام السياسي، وفي ذلك سوف تتجسد ورطتها "كذلك نرى سمات الأزمة في التردد الذي تشهده حركة حماس حول دورها في النظام السياسي الفلسطيني بإظهار التصميم على المشاركة السياسية العلنية في السلطة والمنظمة من جهة، والبقاء كحركة سرية مسلحة من جهة أخرى، وفي العمل في ظل شرعية سياسية انتخابية من جهة، وتشكيل سلطة موازية وقوة مسلحة ذات شرعية ثورية من جهة أخرى"<sup>١٤٣</sup>. حماس بكل ما ذكر عنها ليست مهياًة لقيادة المشروع الوطني الذي عرفناه منذ خمسين عاماً، فهي إما أن تسعى إلى استبدال هذا المشروع وليس في أدبياتها المعلنة ما يدل على ملامح واضحة لهذا المشروع البديل، وإما أن تتساق مع المشروع الذي حملته فتح منذ أربعين عاماً بكل التطورات التي طرأت عليه، وهو ما يمكن أن يهدد شعبيتها وجماهيريتها. والرسالة التي حملتها نتائج الانتخابات إلى حماس واضحة: بالرغم من التضحيات الجسيمة، لا تزال المعاناة مستمرة، وفرص نجاح حكومة إسرائيل في تصفية حساباتها ازدادت، ومن الواضح أن ثمة جولات أخرى من الصراع مع الاحتلال. لذلك، فثمة ضرورة ملحة وعاجلة لإعادة ترتيب الشأن الداخلي الفلسطيني بصورة أفضل. فالشأن الداخلي المتردي لن يخدم استمرار الكفاح ضد المحتل، والإسراف في غض الطرف عما يحدث في المجتمع أمر غير مفيد، والاعتقاد أن شكلاً بعيثه للمقاومة هو الذي يمكن أن يحقق هدف التخلص من نير الاحتلال هو اعتقاد خاطئ في ظل موازين قوة مختلفة لصالحه. من المفيد الانخراط في تحمل مسؤوليات قيادة السفينة الفلسطينية لكن على قاعدة ما تم إنجازه وليس بالعودة إلى المربع الأول.

<sup>١٤٣</sup> خليل الشقاقي. أفاق الوضع السياسي الداخلي والخارطة السياسية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، ورقة نقاش أولية، أب ٢٠٠٥.

## مأساة قوى اليسار:

النتائج تفصح دون مواربة عن واقع هذه القوى. فمن عجزها عن الاتفاق على صيغة تحالف مشترك إلى احتكارها سلم القيم ورفضها لمجريات الواقع وتغييراته، مروراً بإسهامها في خلق حالة أنتجت الأصولية. والرسالة هنا أيضاً واضحة وصادمة: فالشرعية التاريخية وحدها لم تعد تكفي لقبول هذه القوى طرفاً فاعلاً في النظام، والإمعان في التماهي مع حالة الاستقطاب الثنائي ضار. هناك الكثير مما يتوجب على هذه القوى القيام به: هناك من الخبرة العملية والحكمة السياسية ما يؤهل هذه القوى للعب دور بارز في إطار إعادة ترتيب المشهد الفلسطيني.

## قطاع غزة

### ديناميات جديدة للتفكك الاجتماعي:

كان من نتائج حرب عام ١٩٤٨ خضوع قطاع غزة للإدارة المصرية، دون أن يضم لمصر، وهو ما جعله يعكس ملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية خلافاً لما أصبح عليه وضع الضفة الغربية. لقد أصبح قطاع غزة منفصلاً تماماً، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن بقية أجزاء فلسطين، الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية أو السيطرة الأردنية على حد سواء. كان عدد سكان قطاع غزة قبيل الحرب حوالي ٩٠ ألف نسمة، تضاعف ثلاث مرات بعدها مباشرة، حيث تدفق إليه أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من مدن وقرى فلسطينية.

كانت الأوضاع في قطاع غزة، عشية قيام أول سلطة فلسطينية على جزء من إقليمها، قد بلغت درجة من السوء غير مسبوقة، فقد برزت، بعد سنوات من اندلاع الانتفاضة الأولى، ديناميات تهدد بتحطيم أوجه معينة في المجتمع. لقد ازداد ضعف المجتمع المدني وضاق هامش حركته، واتسعت الانقسامات الاجتماعية والتفتت الداخلي، وشهد الوضع الاقتصادي تآكلاً حاداً، وانعدم الأمن وتسارع تدهور الأحوال المعيشية في ظل حالة من الشلل السياسي. في ظل هذه الديناميات بدأت التنظيمات السياسية في غزة بالاقترال للسيطرة على الموارد القليلة الباقية، وهي موارد مؤسساتية في الأساس. وقدر محللون آنذاك أن الحل لهذه المشكلة لن يكون، كخطوة أولى، إلا بالانسحاب الإسرائيلي وإرساء ترتيبات أمنية ملائمة، وتفكيك المستوطنات أو تحويلها للاستخدام من قبل الفلسطينيين، وبإنشاء حكم وطني قائم على المؤسسات<sup>١٤٤</sup>. شهد قطاع غزة من ذلك التاريخ، طوال عقد كامل، تحولات

<sup>١٤٤</sup> سارة روي "غزة: ديناميات جديدة للتفكك الاجتماعي"، مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف ١٩٩٣)، العدد (١٦) ص ٣٢٧-٣٤٢.



سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. فقد نشأت سلطة وطنية، حاولت أن ترسي قواعد جديدة للعمل المؤسسي والسياسي.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية طفا إلى السطح الحياة السياسية الفلسطينية تبدل كبير في علاقات القوة بين الفاعلين السياسيين في الساحة الفلسطينية. وطبقت خطة الفصل بإخلاء القطاع من قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبتفكيك المستوطنات فوق أراضيه. وانخرط الفلسطينيون في عملية انتخابية (رئاسية وبلدية وتشريعية) أفصحت عن المدى الذي بلغته التحولات في ظل هذه الأحداث. لم يتحسن المشهد عما كان عليه عشية نشوء السلطة الفلسطينية، بالرغم من الآمال المعقودة، والأوهام المنتورة، والحراك السياسي الكبير. فقد تفاقمت الأوضاع بصورة غير مسبقة، وتولدت ديناميات جديدة للتفكك الاجتماعي. المسألة الجوهرية في كل هذه التحولات، أنها بصورة مقصودة أحياناً، حدثت لهيئة المناخ المناسب لتصفية الحساب التاريخي بين الحركتين المتصارعتين على أرض فلسطين منذ أكثر من نصف قرن. فخطة الفصل التي أعلنها شارون، وطبق جزءاً منها في غزة، لا تهدف فقط إلى الفصل بين الشعبين، وإنما فرض الحل من طرف واحد، بما في ذلك رسم الحدود النهائية لدولة إسرائيل، وضم أراضي والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة، وتوظيف ما يحدث في غزة كذريعة تارة، وكغطاء تارة أخرى. لقد تقلص المشروع الوطني إلى حدوده الدنيا، وبات قطاع غزة يشكل عنصر الاهتمام الوحيد لوسائل الإعلام وللدبلوماسية وللعمل السياسي. في الوقت الذي يجري تهويد الضفة الغربية وخلق وقائع على الأرض تجحف بأية إمكانية فعلية لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، متصلة ومتواصلة. لم تقتصر خطة الفصل الإسرائيلية على هذا الجانب فحسب، أي ترك الفلسطينيين وشأنهم خلف الجدار في الضفة أو بين أسوار السجن في غزة، وإنما استمر محاولات تقويض أي جهد يستهدف النهوض بالحالة الفلسطينية وتجاوز الأزمة التي وقعت في برائنها. الملفت، أن إسرائيل تستطيع أن تستفيد من أي تغيير يحدث في إطار هذه الحالة، فنجاح حماس في الانتخابات، واستمرارها بالتمسك ببرامجها، قد يستغل إسرائيلياً في مضي تطبيق الحل من طرف واحد وربما الإعلان عن ضم أراضي فلسطينية واستمرار الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني. وتنازل حماس، بالاعتراف الضمني أو العلني بإسرائيل، أو بأشكال أخرى من التنازل أقل وطأة، يشكل في نهاية المطاف مكسباً إسرائيلياً لا يكلفها شيء. إن التحدي الرئيسي أمام الفلسطينيين اليوم، وفي ضوء التغيرات الحالية يتمثل في الحفاظ على قطاع غزة كخندق متقدم في مواجهة المشروع الصهيوني، وعدم السماح بتحويله مقبرة للمشروع الوطني.

## الانسحاب من قطاع غزة: فرص وتهديدات

بمجرد طرح خطة الفصل، واجه الفلسطينيون معضلة جديدة تمثلت أولاً في عدم قدرتهم على رفض فكرة الانسحاب الإسرائيلي أو معارضتها، فمن جهة يعتبر الانسحاب أحد أهم مكونات المشروع الوطني وغاياته، ومن جهة أخرى، تفكيك مستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة ينطوي على سابقة يمكن البناء عليها وتوظيفها سياسياً. الجانب الثاني في هذه المعضلة، تتمثل في عدم قدرة الفلسطينيين على قبول خطة الانفصال والتعاطي معها لوعيهم بما تنطوي عليه من إمكانية تقويض مشروعهم الوطني والإجهاز عليه. لذلك، كان الرفض المبدئي للخطة، مع إبداء الاستعداد للتعاطي مع الأسرة الدولية، ممثلة في الرباعية، لتولي إدارة شؤون أي منطقة يخلوها الاحتلال الإسرائيلي. ومع استثناءات قليلة (اتفاقية المعابر والدفينيات)، لم يلتزم الفلسطينيون إلا بما رأوه مناسباً وضرورياً للحفاظ على مشروعهم، ولاستكمال مهمة دحر الاحتلال، وإبراز جدارتهم في إدارة شؤونهم على ما أتيح لهم من أرض وطنهم بما يتفق مع معايير الكفاءة والنزاهة والعدالة وقيم ومبادئ الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان.

بالرغم مما ذهبنا إليه، من اعتبار خطة الفصل بمثابة تهديد جدي للمشروع الوطني برمته، إلا أنه، انطلاقاً للفهم الجدلي لفكرة التهديد، يمكن أن تنطوي على فرص ومنافع تحدث دون رغبة أصحاب الخطة، وضد رهاناتهم عليها حال تطبيقها. لا يحدث الأمر من تلقاء نفسه، وإنما يتطلب وعياً سياسياً وإرادة يقظة وتأهب إداري وتنظيمي ولوجستي، إما بإتباع استراتيجية التخفيف من وطأة ومضار الخطة، أو بالعمل على تحويل بعض مساراتها في التطبيق بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني.

ولعله من نافل القول أن خطة الفصل هذه تنطوي على تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على مجمل العمل الوطني الفلسطيني، خطاباً وممارسة، تطال الوحدة الجغرافية للوطن الفلسطيني، والولاية القانونية، والكيانية السياسية والتواصل الاجتماعي والمجتمعي بين جناحي الوطن. ومن التأثيرات غير المباشرة، تعميق عملية الاستقطاب السياسي والاجتماعي الجارية حالياً، وانعكاسها على مجمل النظام السياسي، فإما أن يصبح نظاماً ثنائي القطبية، مع تقلص كبير في مساحة التعدد، وحادّة بارزة في التنافس والاستقطاب، والانشغال بما يمكن تسميته "دولة غزة"، وإما أن يغرق النظام في فوضى عارمة، تشكل تربة خصبة للصراع وربما الاقتتال، واستمرار حالة الفلتان وانعدام الأمن الداخلي، وبالتالي تكريس أسوأ ما في خطة الفصل، فقدان الأهلية والجدارية، وضياع المشروع الوطني وانتهاك فرص تحقيقه مستقبلاً.

ومن النتائج الاقتصادية المحتملة خاصة إذا ما تحققت السيطرة الفلسطينية على المعابر والسماح بإنشاء ميناء بحري وتشغيل المطار، زيادة فرص العمل، اكتساب مساحات زراعية إضافية، التحكم في موارد المياه في المناطق المخلاة، بنية تحتية جيدة، خدمة وإنتاجية، وتوسع فرص التسويق الخارجي، أما إذا تحولت غزة إلى سجن، وبقيت السيطرة الإسرائيلية على المعابر والمنافذ، فمن المتوقع أن تتفاقم ظاهرة الفقر، وأن يزداد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً.

### مشهد مألوف ومستقبل غامض

تشهد الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة تردياً هائلاً، يضاف إليها، بعد الانفصال، التهديد الإسرائيلي المباشر بتحويل غزة إلى سجن، واقتطاع مساحات منه كمناطق عازلة واستمرار التحكم في المعابر. في ضوء ذلك، نكتسب فكرة الحاجة إلى مشروع نهضوي شامل أهمية قصوى، بالرغم من الشكوك حول الإمكانيات الواقعية لمثل هذا المشروع، وفي كل الأحوال لا بديل عن تبني برنامج للإنقاذ ومنع التدهور وكبح ديناميات التفكك الاجتماعي، ذلك أن:

١- يشهد القطاع نمواً سكانياً بمعدل هو الأكبر في العالم (٣,٨٪) وتتفاقم معدلات الفقر والبطالة بصورة لم يسبق لها مثيل، وتتركز البطالة في صفوف الشباب، وتسود معظم الفئات الشعبية مشاعر السخط والإحباط، ويستمر عجز السلطة ومؤسساتها يوماً بعد يوم بالإيفاء بمتطلبات واحتياجات الناس من الخدمات والرعاية الاجتماعية وخلق فرص العمل وضمان الأمن الشخصي والحفاظ على السلم الاجتماعي. وتبدو السلطة، أو بعض المتنفذين فيها، غير راغبة، في تلبية هذه الاستحقاقات في الحد الأدنى على الأقل، إما لأجندات سياسية أو لاعتبارات تتعلق بالصراعات التنظيمية داخل التنظيم الواحد، أو ما بين التنظيمات بعضها ببعض.

٢- تجتاح المجتمع الغزي خصومات تتسم بالعنف الزائد بين فاعلين كثر: كالميليشيات، والعائلات، والأجهزة الأمنية، والتنظيمات السياسية، وعصابات التهريب، وتجار الأسلحة والمخدرات. وتتداخل العلاقات وتشابك بين هؤلاء جميعاً، وتمتد خطوط معظمهم إلى مراكز قوة نافذة في السلطة وخارج البلاد. تبدو في الكثير من الأحيان تدخلات لجنة المتابعة العليا أو منظمات المجتمع المدني أو بعض الأجهزة الأمنية عبثية ولا جدوى منها، فالانفلات الأمني في قطاع غزة لم يسقط دفعة واحدة من السماء، ولم يجر استيراده في علب من الخارج، ولا تجدي نظرية المؤامرة وحدها في تفسيره. إن الانفلات الأمني

هو حصيلة طبيعية وحصاد مر لمجمل السياسات والمواقف التي اتبعتها السلطة خلال السنوات العشر الماضية، كما أنه نتاج الجنوح الفصائلي نحو المبالغة في تعبئة الطاقات الاحتجاجية وعسكرة الانتفاضة والمجتمع بصورة غير مدروسة، ورفع شعارات تستند إلى قراءة سطحية للواقع ومتغيراته، وممارسات تضعها فوق القانون وسيطرته، ودخولها في صراعات وتنافس وصفقات بعضها مع بعض على حساب الجماهير ومصالحها الفعلية، وهو نتاج ضعف القانون وانعدام الإرادة لدى أجهزة أمن متعددة، تستنزف طاقات وموارد هائلة وتتحكم في مجريات أمور ليست من اختصاصاتها، وتتدخل في العملية السياسية من زاوية تعدد مراكز القوة وإدارة الصراع بينها، لكنها تعجز عن حماية سجين لديها، أو تفشل في الدفاع عن مخفر شرطة، أو تدخل في مساومات مع رموز العشائر والعصابات لحل القضايا، وأخيراً فالانفلات الأمني هو نتاج لبنية المجتمع وثقافته السائدة، التي تعزز قيم الولاء والطاعة للجماعة على حساب الانتماء للمصلحة العامة، والتي تستند إجمالاً للفكر الغيبي والأحكام الانطباعية وغلبة الانفعال على السلوك الفردي والجماعي.

إن ما يحدث اليوم في قطاع غزة من خطف للأجانب، ومن قتل رجال شرطة، ومن انتشار أوكار المخدرات بشكل واسع، وزيادة معدلات الجريمة وحالات القتل العمد، واندلاع نزاعات عائلية عنيفة غير مسبوقه، يؤشر بقوة ليس فقط إلى غياب القانون، بل إلى زوال السلطة الرادعة، والخشية أن زوالها بشكل من الأشكال بات مصلحة لمعظم الأطراف.

٣- في الوقت الذي تتنامى فيه باضطراب قوة الحركات الإسلامية في قطاع غزة وخاصة حركة حماس، بدلالة نتائج الانتخابات، وبدلالة القدرة الفائقة على الحشد والتظاهر، وبدلالة استطلاعات الرأي وتوجهات الرأي العام وموقف الناس العاديين، فإن حركة فتح بالمقابل تشهد تدهوراً سريعاً، ومعها بنية السلطة وهيبتها وقدرتها على الردع واحتكارها للعنف الشرعي، فعدا عن التمزق والتعدد غير المبرر في الميليشيات المسلحة المحسوبة على الحركة، والتي غالباً لا تأتمر بأمرها وتوجهاتها السياسية الفعلية، بقدر ما تخضع للولاءات ومراكز القوة في التنظيم وفي السلطة على حد سواء، كشفت الانتخابات الداخلية قبل عام، والتي لم تستكمل عن وجود شخ كبير في الحركة بين القاعدة والقيادة، وبين جيل الشيوخ وجيل الشباب، بالإضافة إلى تشققات على أسس شخصية وولاءات محلية. برز اتجاهان داخل الحركة، تمحورا حول الإصلاح وخطة الانسحاب من غزة، ويتفاهم الخلاف بينهما في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية. التنظيمات السياسية المحسوبة على اليسار والاتجاه الديمقراطي، باتت معدومة التأثير إلى حد كبير، بالرغم من حضورها الاحتفالي والشكلاني في المناسبات والأطر المرجعية،

كلمة المتابعة أو حوارات القاهرة أو المؤتمرات السياسية التي تعقد بين الحين والآخر. وتعاني هذه التنظيمات، بدرجات متفاوتة من المظاهر التالية: (١) بقاء العمل التنظيمي بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية الصارمة. لم يجر تطوير أساليب التنظيم بحيث تواكب وتستوعب الطاقات الشعبية المتجددة والإمكانات المتعددة. رافق ذلك حالة من الانفضاض الجماهيري عنها. (٢) الهروب من الأزمة الفكرية والتنظيمية إلى السلطة، إما طلباً للإمساك بها، أو تملقاً للممسكين بها، أو طمعاً في بعض منافعها. وتحولت الحزبية من رسالة إلى مهنة، ومن دعوة نضالية إلى وظيفة، وأحياناً إلى مصدر انتفاع وارتزاق. (٣) تردي العلاقات الرأسيّة بين القيادات والقواعد والجماهير إلى درجة فقدان بعض القيادات حسها الشعبي والجماهيري، بينما تفقد الجماهير المرجع والموجه. تردي العلاقات الأفقية بين التنظيمات السياسية بعضها مع بعض، وتغليب عنصر التنافر والتنافس على التحالفات والتقارب الفكري والسياسي والتنظيمي بالرغم من أنها تمتلك جذوراً فكرية واحدة (فشلت في الاتفاق على خوض الانتخابات البلدية والتشريعية موحدة) (٤) أزمة في إدارة العلاقة بين الأجيال داخل هذه التنظيمات، مما أورثها التشرذم والترهل والتآكل والجمود والعجز عن المبادرة والتجدد الذاتي وبالتالي التكيف مع الواقع والاستسلام له. هناك أيضاً عملية تمايز داخلي تجري على المستويات الإيديولوجية والسياسية والجغرافية وعلى مستوى المجموعات العمرية. وتؤدي عملية التمايز هذه، بالإضافة إلى الخلافات الشخصية على المستوى القيادي، إلى نشوء حالات استقطاب داخل التنظيم الواحد.

### نحو مشروع نهضوي شامل:

إذا كان غياب الرؤية المجتمعية أحد أبرز أسباب هزيمة عام ١٩٤٨، فإن استمرار غيابها كسند ومنطلق للمشروع السياسي الفلسطيني مثل أحد أهم الأسباب التي أفضت بالحالة الفلسطينية إلى ما هي عليه من ضعف وانكشاف وتراجع وتدهور، بات المشروع الوطني معها مهدداً بالضياع والاندثار. إن من شأن الرؤية المجتمعية أن ترسي علاقة متصلة بين الشعب وقيادته السياسية، وتحول دون تحول الاستقلال السياسي وإقامة الدولة من مشروع مجتمع إلى مشروع نخبة. إن مشروع بناء الدولة، هو من حيث الجوهر مشروع بناء مجتمع جديد<sup>١٤٥</sup>. وأي مشروع إنقاذ أو مشروع استنهاض قوى المجتمع الحية لا يبدأ من هنا، فلن

<sup>١٤٥</sup> جميل هلال "نظرة تأملية في تاريخنا الحديث"، مجلة الكرمل (ربيع/صيف ١٩٩٨)، عدد خاص (٥٦)،

يكتب له النجاح. إن بلورة مشروع نهضوي شامل يتطلب حواراً اجتماعياً وسياسياً بين كافة الفاعلين على الساحة الفلسطينية. يمثل النقاش التالي بعض مداخل الحوار الجاد للخروج من الأزمة الراهنة:

### في التعامل مع تداعيات إخلاء غزة:

انطلاقاً من الوعي بأهداف خطة الفصل، وباحتمالات تطبيقها في الضفة الغربية، كحل من طرف واحد، ينسف مقومات مشروع بناء الدولة ذات السيادة، لأبد من التمسك بما يلي:

١. أن الاحتلال الإسرائيلي يبقى بركنيه المادي والقانوني، وعليه، يجب ألا يمنح براءة ذمة من مسؤولياته وجرائمه، إلى أن يتحقق الانسحاب الفعلي الكامل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الشأن.

٢. حق الشعب الفلسطيني في استمرار كفاحه الوطني باستخدام الوسائل الأكثر نجاعة.

٣. وحدة الكيان الفلسطيني، وبالولاية الفلسطينية الكاملة عليه (مبدأ السيادة الكاملة).

٤. دمج وإدارة الممتلكات المتروكة في سياق رؤية تنمية فلسطينية كاملة (مبدأ الاستدامة والفعالية).

٥. التوزيع العادل للمنافع وضمن الحقوق (مبدأ الإنصاف).

تستطيع التنظيمات السياسية، المشاركة في السلطة أو المنضوية في إطار المعارضة الفاعلة، أن تسهم في تعزيز هذا التوجه، والقيام بمجموعة من التدخلات على النحو التالي:

١- المشاركة الفاعلة؛ سواء في بلورة الرؤية الوطنية والخطط الشاملة، أو في تحمل المسؤولية والأعباء، عبر صيغ تنظيمية وإدارية وسياسية مناسبة. ما يعزز الرقابة الشعبية وتفعيل التعبئة الجماهيرية، سواء بالتوعية أو ببناء التوقعات الجماعية.

٢- المساهمة في إدارة الخلافات وتعارض المصالح الناجمة عن الإخلاء. فمن المحتمل أن تنشأ تعديات وانتهاكات في بعض المجالات، ومن المتوقع إهمال مصالح وتطلعات فئات معينة، أو إغفال جوانب قانونية أو سياسية أو اجتماعية ما. ومن هنا ينبغي أن يتم تفعيل عمليات الضغط والمناصرة بديلاً للاحتراب والافتتال والعنف، لضمان أخذ مصالح كل الأطراف وتطلعاتها بعين الاعتبار.

٣- الدفع باتجاه الاستمرار في تقديم الخدمات والمعونات الطارئة. توسيع النطاق الجغرافي والاجتماعي واعتماد معايير أكثر نزاهة وموضوعية، وبمشاركة حقيقية من قبل الفئات

المستهدفة. المساعدة في تطوير أجنحة أولويات يجري التفاوض مع الجهات المانحة على أساسها، تتضمن قائمة الاحتياجات الآنية والبعيدة المدى، التدخلات المطلوبة، المداخل التنموية المقترحة، واستخدام هذه الأجنحة ليس فقط كأداة ضغط وتفاوض، وإنما أيضاً كأداة بحث وتخطيط للبرامج والمشاريع.

٤- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية المتمحورة حول الاقتصاد الصغير والصغير جداً والقطاع غير الرسمي، وذلك عن طريق توفير خدمات التدريب والمساعدات الفنية، وإدارة برامج للإقراض بشروط ميسرة، وبتقديم كافة أنواع التسهيلات الأخرى. وتقديم رؤى وتصورات مدروسة للبدائل والحلول للمشاكل الكبرى التي تواجه الفلسطينيين، كمشاكل البيئة والصرف الصحي والتزايد السكاني، وتطوير مناهج التعليم وربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، تطوير استراتيجيات مكافحة الفقر والتخفيف منه، التطوير الحضري واستعمالات الأراضي.

### في إعادة بناء النظام السياسي

ثمة ضرورة لإعادة النظر في توصيف المرحلة. المطلوب وضع المسألة الوطنية في أولوية أجنحة العمل السياسي الفلسطيني. بالطبع دون إغفال ضرورات البناء والدفع بقضية التحول الديمقراطي قدماً. نقطة الانطلاق هنا تتمثل في إعادة بلورة الصيغ القانونية والمؤسسية للنظام السياسي، وتحديد المرجعيات الوطنية والفصل بين صلاحياتها واختصاصاتها: فمُنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لكافة الفلسطينيين، ومؤسساتها تبقى المؤسسات الجامعة، ولذلك، لا بد من تفعيلها وإعادة بنائها بما يكفل قيامها بوظيفتها التمثيلية بفعالية. والسلطة الفلسطينية هي التجسيد الأولي لمشروع الدولة على جزء من إقليمها، يجب النظر إليها كأحد مؤسسات المنظمة، تخضع لولايتها وتتنظم وفقاً لقواعدها وشروطها. إصلاح السلطة الفلسطينية يقتضي بادئ ذي بدء الفصل بينها كمؤسسة وبين حزبها الحاكم. بين السلطة كشكل قانوني ومؤسسي للنظام، وبين الحكومة التنفيذية التي يرأسها تنظيم سياسي أو تحالف بين أكثر من تنظيم.

تحتل الانتخابات، الحرة والتنافسية والدورية، موقعاً مركزياً في عملية التحول الديمقراطي. ويضاف إليها ترتيبات مؤسسية تكفل صوغ التفضيلات، والتعبير عنها، وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم. وتضم هذه الضمانات: حرية التعبير، وحق التصويت، وحرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، وأهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، وتوافر مصادر بديلة للمعلومات، وغيرها. ومع الإقرار بتعقيد الحالة الفلسطينية، وفي ظل

انعدام السيادة الكاملة، يصعب الحديث عن أية إمكانيات لتحول ديمقراطي حقيقي، لكن، واستكمالاً لما تم إنجازه، يمكن الاسترشاد بأبرز المداخل المعروفة للتحول الديمقراطي وبما يتلائم والحالة الفلسطينية: التحديثي، الانتقالي، البنوي. تشترك المداخل الثلاثة في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة، ولو بطرق مختلفة، لعملية التحول الديمقراطي؛ وأول هذه العوامل التنمية الاقتصادية. وتمثل التباينات الاجتماعية العامل الثاني. العامل الثالث يتعلق بالدولة والمؤسسات السياسية (هيمنة الدولة على المجتمع المدني مؤشر سلبي للديمقراطية، الفساد السياسي، تسييس الاقتصاد على حساب الكفاءة والإنتاجية، دور المؤسسات السياسية الوسيطة). العامل الرابع يرتبط بالمجتمع المدني. تشكل الثقافة السياسية العامل التفسيري الخامس بينما التفاعلات الدولية وعبر القومية تمثل العامل المفسر السادس. مما لاشك فيه، أن مسيرة التحول الديمقراطي في فلسطين لا يمكن أن تصل إلى غاياتها المنشودة، ما لم تتوفر الشروط اللازمة لذلك، وأهمها: الشرعية (الجغرافية، الدستورية، السياسية) الاتفاق العام حول قواعد العملية السياسية. تحسن الوضع الاقتصادي. وتطوير ثقافة سياسية مشجعة<sup>146</sup>.

## في تطبيق أجندة الإصلاح

### الإصلاح: منظور تنموي

قبل أن تصل الفوضى إلى مستويات أبعد مما وصلت إليه حتى الآن، وقبل أن تشتعل حرب الجميع ضد الجميع، واعتماداً على ما تبقى من عوامل قوة في الحالة الفلسطينية، لابد من الشروع فوراً، في تنفيذ برنامج إصلاح شامل تكون الأولوية فيه لوقف التدهور، وإنقاذ ما تبقى من مكتسبات وإنجازات ومن ثم البناء عليها وتطويرها. من الناحية النظرية، تستند النظرة التنموية تجاه عملية الإصلاح المنشودة إلى المنطلقات التالية: التنمية ليست شيئاً خارج البشر، بل تنبع من ذواتهم، ومن الطريقة التي تشكل بها أفكارهم، والطريقة التي يتغيرون بها، وبما يفعلونه وبما لا يفعلونه<sup>147</sup>. الإصلاح عملية تنطوي على أبعاد شخصية وفردية بالضرورة بقدر ما هي عملية ديناميكية تفاعلية، تستند إلى العقلانية، أي عملية واعية وهادفة وتراكمية. يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات لعملية الإصلاح:

**المستوى الأول:** الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي

<sup>146</sup> راجع: وقائع ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية" جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الانترنت.

<sup>147</sup> Robert Chambers, Ideas for Development, (London: Earthscan,2005).



الاستراتيجية التي تقابل ما يعرف باستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير. وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من أسفل بصورة تدرجية وتراكمية وسلمية، أو بسط الهيمنة الأيديولوجية على المجتمع المدني ومكوناته، ومن ثم الاستحواذ والسيطرة السياسية على المجتمع السياسي.

**المستوى الثاني:** الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك.

**المستوى الثالث:** الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو جميل، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها، امتلاك المعرفة والمهارات العملية النافعة، والقدرة على تمثيل الذات وتمثيل الآخرين والدخول معهم في علاقات تفاعل وتواصل وتطوير هوية مشتركة.

#### الإصلاح: منظور سوسيولوجي

يطرح بعض علماء الاجتماع العرب فهماً مختلفاً للإصلاح يقوم على فكرة أساسية هي تغيير قواعد ممارسة السلطة (داخل الدولة والمؤسسة والأسرة والفرد نفسه)، باعتبار أن ما تملكه من هيمنة على التفاعلات الاجتماعية، هي التي تشكل الضامن أو الكفيل الشرعي أو غير الشرعي لإعادة التوازنات الفكرية والمادية القائمة. ويؤكد هؤلاء أنه لا يمكن لنظام التلقين وعبادة الشخصية، والهوس بالشعارات الجوفاء والمعاقبة على التعبير عن الرأي، والمراقبة على الضمير وفرض معتقدات إكراهية تجبر الأفراد على الغش والكذب وإتباع سلوك مزدوج ولا أخلاقي، وغياب معنى التحكم بالنفس، أن يقود إلى شيء آخر سوى حكم القوة والعنف والعسف والاستبداد. ومن وراء ذلك، وخلف المظاهر الشكلية للاستقرار والاستمرار لا ينبغي أن نتوقع شيئاً سوى تفاقم الفوضى والاضطراب وتواصل الخراب.

إن ما تعيشه المجتمعات العربية اليوم من أوضاع هو من إنتاج مؤسساتها وفي مقدمها نموذج الحكم وممارسة السلطة، وهذه المؤسسات هي نفسها ثمرة اختيارات سياسية سواء أكان ذلك في الاقتصاد أو المجتمع أو التعليم والتربية أو في التكوين والتأهيل الفكري والديني، وأن أصل هذه الاختيارات السلبية أو على الأقل غير الموفقة هو المصالح الخاصة التي ارتبطت بطبقة لم تقم سلطتها لا على مؤهلات سياسية ولا خبرة تقنية ولا مواهب استثنائية ولا قيم أخلاقية، ولكن على تحكمها العرضي بالقوة واقتناصها فرص اهتزاز توازن

المجتمعات العربية في حقبة انتقالية وتزايد الضغوط والاعتداءات الخارجية. ومن غير الممكن المحافظة على هذه المصالح غير المرتبطة بأي دور منتج وغير المبررة أخلاقيا إلا بتجميد أي شكل من أشكال المنافسة الاجتماعية النزيهة والشرعية، وتحديد بل خنق كل عناصر القوة الأخلاقية والإنتاجية الإيجابية في المجتمعات العربية. إن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق النخب الاجتماعية والسياسية، ولكن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من تأكيد مسؤولية المجتمع كإرادة جمعية، وذلك بالقدر الذي يمكن فيه الحديث عن وعي اجتماعي أو سلوك اجتماعي مختار. فليس هناك شك في أن المجتمع لم يتصرف أو ينجح أن يتصرف كقوة منظمة وفاعلة قادرة على أن توقف النخب التي صادرت إرادته عند حدها ليمنع تدهور الموقف. وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن النخب الحاكمة ليست هي المسؤولة حصرا عن كل ما حصل، وإنما ليست هي ذاتها في تكوينها وتأهيلها وسلوكها سوى ثمرة هذا المجتمع ومكثف نقائصه وقيمه السلبية من أنانية وفردية وعصبوية ومحسوبة وتنكر للذات وغياب الرؤية الجمعية وروح المسؤولية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الإصلاح يتجلى في ثلاثة مبادئ رئيسية هي التي تشكل مصدر القوة التي يبشها في الشعوب والمجتمعات. وهي مبادئ لا تتعلق بشكل خاص بالاقتصاد أو بالسياسة ولا تنهاهي مع تحديث الإدارة أو إحياء المجتمع المدني، ولكنها تتعلق بروح النظام العام وأسلوب عمله التي تنتشر أو ينبغي أن تنتشر في جميع المواقع والبيئات، قبل أن تتحكم بكل نشاط اجتماعي وتحدد السلوك العام لجميع الأفراد في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والمؤسسات على حد سواء. المبدأ الأول: إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء. المبدأ الثاني: إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحقل العمومي والحياة السياسية والمدنية. المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية الذي يعني الإحساس بالواجب والعمل بما يقتضيه هذا الواجب في ما يتعلق بالشؤون العمومية ومناصب المسؤولية<sup>١٤٨</sup>.

#### الإصلاح: من منظور بناء المؤسسات

تعتبر المؤسسة واحدة من المحاور الخمسة لنسق الحكم الصالح (الحرية، المشاركة الشعبية، سيادة القانون، استقلالية القضاء). والمأسسة تعني عمل المؤسسات بكفاءة وبشفافية كاملة وتخضع للمساءلة على مستويين: فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، من قبل الناس مباشرة، عبر الاختيار الدوري، الحر والنزيه<sup>١٤٩</sup>.

<sup>١٤٨</sup> برهان غليون، "مبادئ الإصلاح"، الجزيرة نت، الانترنت.

<sup>١٤٩</sup> تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، الانترنت.

ويعني الإصلاح المؤسساتي: تكريس البنية القانونية الحامية للحرية وحقوق الإنسان. والتحلي بمبادئ الإدارة العامة الرشيدة (بنى مؤسسية مستقرة، الالتزام بمعايير الكفاءة، الشفافية والمساءلة). وبناء قدرات المؤسسات (توزيع الصلاحيات وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات، تطوير نظم مالية وإدارية مرنة وشفافة، التخطيط الاستراتيجي، إدارة فعالة للموارد، استخدام تكنولوجيا المعلومات، الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات)

هذا، ويتعلق الإصلاح من المنظور المؤسساتي بعمل المؤسسات وطريقة توزيع السلطة فيها، ونمط الإدارة المستخدم، ومدى قدرتها وكفاءتها في أداء وظائفها على النحو الذي يجب أن تؤديها عليه. تتعدد مظاهر اللامأسسة في الحالة الفلسطينية وتتداخل بحيث يعزز بعضها بعضاً. فمن الصعب الفصل بين ضعف الكفاءة وتداخل الصلاحيات على سبيل المثال. وضعف استقلالية القضاء وانعدام آليات المساءلة تقود حتماً إلى الفساد البنوي، وهكذا. لا يقتصر الأمر على مؤسسة دون أخرى، أو قطاع دون آخر، فالفساد يخترق بنية المجتمع ككل، بدرجات وأشكال مختلفة، وضعف الكفاءة يطال البلديات كما يتعلق بمؤسسات الخدمة العامة وتنظيمات المجتمع المدني أحزاباً ونقابات وجمعيات أهلية. الفوضى، نقيض المأسسة، باتت السمة الغالبة للمشهد الفلسطيني، وفي استمرارها يكمن المقتل الحقيقي ليس فقط لفرص تحقيق أهداف المشروع الوطني مستقبلاً، وإنما أيضاً لكل ما أنجزه الفلسطينيون حتى الآن. يمكن ملاحظة الأمر المشترك في مظاهر اللامأسسة كالتالي:

(١) غياب الإرادة السياسية (وبالتالي ضعف الالتزام السياسي بالإصلاح والتغيير).

(٢) ضعف الفئات الاجتماعية ذات المصلحة في إحداث التغيير، وانعدام التمثيل السياسي الحقيقي لها.

وفي محاولة للإجابة على سؤال أي إصلاح نريد؟ يمكن القول أننا بحاجة ماسة إلى إصلاح يقوم على أساس الفهم العميق والإدراك الواعي لطبيعة الأخطار والتحديات المحدقة، ضمن جدلية الاستجابة والتحدي التي تفرضها الانعطافة الكبرى التي تمر بها الحالة الفلسطينية. إصلاح يتضمن فكرة الإنقاذ كأولوية، ولكنه يطلق دينامية إعادة صياغة مفردات المشروع الوطني على أساس أوسع تحالف استراتيجي ممكن، أي عقد اجتماعي متجدد. وأخيراً إصلاح يبدأ وينتهي من اعتبار الفرد محور عملية التغيير نحو الأفضل، وهو مالکها وهو صاحب المصلحة الحقيقية في حدوثها.

وانطلاقاً من كل ما سبق، يمكن اقتراح نموذج متكامل للإصلاح المطلوب من منظور تنموي يقوم على ثلاثة ركائز، حيث الركيزة الأولى للنموذج تتمثل في الإصلاح السياسي، وجوهره تأكيد مبدأ الشراكة السياسية، وتكريس مبدأ التعددية السياسية والاجتماعية والركيزة الثانية الإصلاح المؤسساتي، ومضمونه بناء وإعادة بناء المؤسسات العامة على أسس سليمة وعصرية. أما الركيزة الثالثة فهي الإصلاح الأمني، أي ضبط الحالة الأمنية والقضاء على مظاهر الفلتان وتعزيز سيادة القانون، حتى لو اقتضى الأمر في البداية استخدام القوة لفرض النظام. تشكل هذه المداخل أو الركائز القائمة على أساس محورية الفرد المواطن في مجمل العملية، وبما تنطوي عليه من عمليات إصلاح جزئية إدارية ومالية وقانونية، مقارنة أساسية ليس فقط في بناء نسق الحكم الصالح في بلادنا (تضافر مؤسسات السلطة؛ الحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وإنما أيضاً في تمكين الحالة الفلسطينية في مواجهة خطة الانفصال والتداعيات الناجمة عنها، وبالتالي الحفاظ على المشروع الوطني من خطر الاندحار أو الاندثار. وعلى المستوى الآتي، يمكن لهذه المقاربات أن تحقق:

١- السلم الاجتماعي في مواجهة الفوضى والتمزق الاجتماعي والعنف كوسيلة لحل الخلافات.

٢- سيادة القانون في مواجهة الفلتان وتعدد مراكز السلطة.

٣- التمثيل السياسي والاجتماعي الفعال في مقابل غلبة الولاءات للجماعات الصغيرة.

## توصيات

١- إعادة النظر في توصيف طبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. فالمسألة الوطنية يجب أن تنصدر أولويات العمل الفلسطيني، دون إغفال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، كدعائم لتمكين الفلسطينيين من تحقيق أهداف مشروعهم الوطني في التحرر والاستقلال وبناء الدولة ذات السيادة.

٢- إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الحامل الأساسي للمشروع والمعبر عن طموح الفلسطينيين أينما كانوا، حيث توفر "منظمة التحرير ومنظماتها وأطرها الجماهيرية والقوى السياسية المشكلة لها الترابط والتفاعل السياسي والثقافي والتنظيمي

والمؤسساتي بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتباينة الأوضاع والظروف"<sup>١٥٠</sup> والتأكيد على أن السلطة الفلسطينية هي منظومة سياسية فرعية، تتمثل وظيفتها الأساسية في إدارة شؤون فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدشين بدايات الدولة على الأرض، ومعايير محاكمتها ستكون "معايير متعددة إزاء أدائها الوطني والاقتصادي، إضافة إلى محاكمة سلوك أجهزتها الأمنية والإدارية المختلفة إزاء المواطن"<sup>١٥١</sup>.

٣- الشروع في حوار اجتماعي وسياسي بين كافة الفاعلين الفلسطينيين، في الداخل وفي الشتات، بهدف تطوير تحالف سياسي استراتيجي يمكن التعبير عنه بميثاق جديد (الالتزام بالحقوق الوطنية مع تفادي الاصطدام بالشرعية الدولية، التمسك بالديمقراطية كنظام دائم للحياة السياسية الفلسطينية).

٤- دعوة حركة فتح للإسراع في التغلب على محنتها، بإعادة الاعتبار لبرنامجها وتكريس حياة تنظيمية سليمة داخلها، وبإجراء مراجعة نقدية لأدائها، وبتوسيع تحالفها مع قوى مجتمعية وسياسية وتطوير خطاب وطني ديمقراطي يشكل قاعدة لهذا التحالف. إلى ذلك، فالحركة في حاجة للتخلص مما علق بها من شوائب ورموز فاسدة. وفي إطار استيعابها للتحول الكبير في بنية النظام السياسي كانعكاس للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية في بنية المجتمع، عليها أن تقرر إما أن تشارك في حكومة السلطة الفلسطينية وإما أن تلعب دور المعارضة البناءة. وفي مطلق الأحوال، عليها أن تمارس دورها القيادي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

٥- دعوة حركة حماس لحل ورطتها دون أن تحمل المجتمع الفلسطيني أو المشروع الوطني وزر هذه الورطة الناجمة عن برنامجها بالذات، وعن عدم اعترافها بالشرعية الدولية والمبادرة العربية. من المفيد أن تستمر الحركة في تقديم المؤشرات على عقلنة خطابها، وعلى نزولها من المقدس إلى الدنيوي في شعاراتها وممارساتها، دون أن تقدم بالطبع تنازلات مجانية في المسألة الوطنية.

٦- دعوة قوى اليسار إلى إجراء مراجعة نقدية فورية. ليس أمام هذه القوى سوى الاندماج والتوحد في تيار وطني ديمقراطي علماني واسع، يتجاوز عقلية الفصيل وشكله، ويتغلب على النزعات الفردية المستشرية في أوصال قيادته، ويعيد إنتاج علاقته مع

<sup>١٥٠</sup> جميل هلال، "قراءة أولية في نتائج انتخابات المجلس التشريعي"، مجلة السياسة الفلسطينية (ربيع ١٩٩٦)، العدد (١٠) ص ١٧.

<sup>١٥١</sup> جميل هلال، مصدر سابق، ص ١٥.

قاعدته الاجتماعية على أساس التمثيل السياسي والاجتماعي الحقيقي. وإذا لم تفعل قوى اليسار ذلك، فلن يكون له تأثير يذكر، وستزداد حدة تراجعه، وستتغلب استراتيجيات الإمساك بالسلطة كتعويض لهذا التراجع. من المرجح ازدياد الانتهازية السياسية في صفوف قادة هذه القوى والسعي نحو تحقيق مكاسب فئوية وشخصية بالمرهنة على التحالف مع هذا القطب أو ذلك من قطبي النظام.

٧- تبني مرتكزات المشروع النهضوي المقترحة أعلاه، والدفع باتجاه تطبيق أجندة الإصلاح الشامل كأولوية قصوى للحكومة الفلسطينية وللمعارضة أيضاً. إعادة تعبئة القطاعات الاجتماعية المختلفة على أساس هذه الأجندة، والعمل على حفرها وقيادتها للتأثير في السياسات العامة عبر عمليات الضغط والمناصرة. على الصعيد الداخلي، ثمة ضرورة لإدارة الموارد بصورة رشيدة، تمنع مظاهر البذخ، وتعيد ترتيب الأولويات، وتعزز الاستثمار في القطاعين الإنتاجيين: الزراعة والصناعة.

إن مستقبل النظام السياسي وخلاص المشروع الوطني مرهون إما بتغلب فتح على محنتها وإما بقدرة حماس على الخروج من ورطتها، وإما بكليهما معاً، وفي كل ذلك لا بديل من ناحية موضوعية عن وجود تيار ثالث قادر على النقد، قادر على تقديم التصورات والبدايل، قادر على توسيع مساحة الحيز العام، قادر على المساهمة الجدية في إعادة بناء نظامنا السياسي، عبر إعادة السياسة إلى المجتمع وعبر الإدارة الحاذقة لجدل الوطني والاجتماعي. في إطار هذه الرؤية الشمولية، وإلى أن تتحقق أو يتحقق أحد سيناريواتها، ثمة ضرورة فورية للقيام بمجموعة من الخطوات والإجراءات الضرورية لتعزيز الموقف الفلسطيني، كملأ الفراغ السلطوي وإعادة الاعتبار لمؤسسات الشرعية الفلسطينية وبوقف حالة الانهيار المجتمعي والاقتصادي بتبني سياسة ناجعة والجمع بين المناورة السياسية والحركة الدبلوماسية والصمود الميداني وعدم مقايضة واحدة بالأخرى ودون تعارض أو تناقض في المبادئ والتوجهات. وأخيراً بالانفتاح والمكاشفة مع الجماهير وتعبئتها واطلاعها على مجمل الأوضاع والتحديات ومشاركتها في تحمل المسؤوليات.

الفصل الخامس:

نظرة تحليلية للعمل الأهلي في قطاع غزة منذ  
عام ١٩٩٤: متغيرات وآفاق

محسن أبو رمضان





## الفصل الخامس:

### نظرة تحليلية للعمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام ١٩٩٤:

#### متغيرات وآفاق

##### مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إجراء مراجعة تقييمية نقدية موضوعية للمنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بعد عام ١٩٩٤ (بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية)، حيث تتحرى هذه المراجعة أعلى درجات الدقة والموضوعية، مبتعدة عن الأحكام القطعية أو القيمية المطلقة. رغم استنادها إلى استنتاجات وتصورات معد هذه الورقة بصورة رئيسية على ضوء رصد الواقع وتحليله.

اعتمد هذا الفصل بشكل أساسي على رصد ومتابعة مسار عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة، بوصفها جزءاً من نسيج منظمات المجتمع المدني، في إطار المحطات المفصلية التي تشكل تحولاً هاماً في البنية الاجتماعية والمؤسسية والسياسية، حيث سيتم تناول عمل تلك المنظمات ضمن محطتين زمنييتين هامتين: تتجسد الأولى منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠، والثانية منذ عام ٢٠٠٠ - عام اندلاع الانتفاضة الثانية - إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

كان من الطبيعي أن تركز الدراسة على بنية منظمات العمل الأهلي الداخلية بتداخل علاقاتها مع الفئات الاجتماعية المستهدفة، وبالارتباط مع قدرتها على التأثير بالفضاء العام على أسس من الديمقراطية والحرية والعدالة. وكذلك التقاطب أو التداخل في العلاقة مع السلطة بوصفها نواة الدولة الفلسطينية القادمة. وعلى قاعدة أن المنظمات الأهلية يجب أن تكون مستقلة عن البنية الإدارية والهيكلية والمالية للسلطة (المجتمع السياسي)، وتؤثر بها بما يتعلق بالسياسات والتوجهات العامة والتشريعات، خاصة تلك التي تمس موضوعات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية.

وستحاول الدراسة التطرق إلى العلاقة بين التمويل وبين العمل الأهلي من منطلقات بنوية، أي الأهداف السياسية للتمويل واشتراطاته، وكيف يمكن التحرر من تلك الاشتراطات السياسية. بالإضافة إلى ضرورة صياغة أجندة اجتماعية تحدد أولويات واحتياجات وأهداف العمل الأهلي، من أجل التأثير بالمانحين على قاعدة ضرورة مغادرة دائرة ردود الأفعال إلى الأفعال الهادفة والمنظمة والقادرة على التأثير بسياسة المانحين التي قد لا تنسجم بالضرورة مع أولويات العمل الأهلي ورؤيته.

لقد سعت قوى الليبرالية العالمية الجديدة بواسطة آليات التمويل، لبلورة شريحة من الناشطين في مجال العمل الأهلي (في مجتمعات الدول النامية أو الطرفية) ترتبط بأهدافها وتوجهاتها السياسية، إلا أن القراءة الموضوعية تشير إلى أنهم لم ينجحوا في ذلك بصورة مطلقة، ولكنهم نجحوا في استمالة رموز وشخصيات قليلة مرتبطة بالعمل الأهلي. وربما نجحوا في محاولة عزل تلك الشريحة أو الفئة عن الشرائح الاجتماعية المهمشة والضعيفة عبر سلسلة من الامتيازات والتسهيلات الأمر الذي قرب بعضهم، ولا نقول جميع هؤلاء الرموز إلى مصاف النخبة المنعزلة أو غير المتفاعلة عضويًا مع معاناة الجماهير اليومية، وخاصة مع الفئات الفقيرة والمتضررة والواسعة جداً في مجتمعنا.

لقد اعتمد هذا الفصل على العديد من المراجع الرئيسية والثانوية التي تخصص مسار العمل الأهلي في فلسطين عامة وفي قطاع غزة على وجه التحديد، كما استند إلى عدد من المقابلات مع شخصيات فاعلة، وعلى تماس مباشر مع العمل الأهلي في قطاع غزة.

#### مسار وأبعاد العمل الأهلي حتى عام ٢٠٠٠.

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، أصبح العمل الأهلي يأخذ الطابع المهني والتخصصي، بما يستلزم ذلك من بنى إدارية وهيكلية ومالية تفرضها متطلبات الواقع الجديد، الذي يفترض التعامل مع الممولين ضمن استحقاقات تقنية ومهنية متميزة. وفي هذا السياق فإن كوادرموز العمل الأهلي التي انحدرت من بعض الأحزاب السياسية اليسارية، أصبحت في إطار ووضع جديدين. حيث أصبح لدى هذه النخبة الجديدة عناصر ومصادر قوة أغنتها عن الحاجة إلى الحزب السياسي الذي كان داعماً وحاضناً لتلك الرموز والمنظمات. فالشريحة الجديدة من قادة العمل الأهلي لم تعد بحاجة ماسة للارتباط بالأحزاب السياسية التي انبثقوا منها، حيث أن اتصالاتهم أصبحت مباشرة مع المانحين ومع منظمات المجتمع المدني في العالم<sup>١٥٢</sup>. كما أن ارتباطهم أصبح مباشراً مع الفئات الاجتماعية المستهدفة التي تحصل على خدمات تلك المنظمات.

وقد عزز هذا الاتجاه تلك الظاهرة الكونية للعمل الأهلي التي انتشرت بصورة واسعة بالعالم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وذلك في مواجهة آليات النظام العالمي الجديد، أو ما أصبح يعرف باسم العولمة بما يترتب عليها من سياسات إفقارية لشعوب بلدان العالم الثالث، ولتعزيز التقاطب الاجتماعي والفرز بين القوى المتنفة بالحكم والتي

<sup>١٥٢</sup> صلاح عبد الشافي، ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الإستراتيجية في برلين - ألمانيا، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٤.

تملك الثروة والموارد من جهة وبين السواد الأعظم من الفقراء في جميع البلدان ومنها بلدان الشمال أيضاً من جهة أخرى. كما عزز من ذلك ضعف بنى الأحزاب السياسية وذلك بسبب ارتباطاتها البنوية والهيكلية والمالية بالسلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإهمال تلك الأحزاب للطابع الاجتماعي الجديد الذي نشأ بعد تشكيل السلطة كنواة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة. حيث أن شعار أولوية التحرر الوطني قد أبعث تلك الأحزاب عن الارتباط المباشر بهموم وقضايا الفئات الاجتماعية المهمشة الواسعة والعريضة، وخاصة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بسيادة القانون والديمقراطية والحرية أي بالقضايا التنموية الشاملة.

كان هدف قوى الليبرالية العالمية الجديدة استيعاب الشريحة القيادية من العمل الأهلي أو جزء منها وتفريغ عملها من مضمونها الشعبي القائم على الطوعية والمشاركة والديمقراطية والعدالة، وذلك عبر خلق حالة من الانقسام بينهم وبين الأحزاب السياسية ذات التوجه اليساري التي انبثقت منها، وذلك عبر إدخال مفاهيم تعمق من حالة الانقسام المذكورة عبر التركيز على المهنية والحيادية والموضوعية، ما ساهم في تفريغ العمل الأهلي من مضمونه السياسي الرامي إلى خدمة شريحة الفقراء والمهمشين، كما ساهم بخلق نخبة متنفذة عززتها حالة الامتيازات والتسهيلات، وابتعدت تدريجياً عن طبيعة العمل السياسي والفكري، وقد كان هذا أحد أهم أهداف قوى الليبرالية الجديدة التي تعززت على أثر منهج العولمة الرامي إلى تمنيظ العالم على شاكلة بلدان المركز ضمن آليات السوق والمنافسة الحرة وفي إطار الابتعاد عن مفاهيم العدالة والديمقراطية الشعبية والتقدم الاجتماعي.

إن أهداف قوى الليبرالية الجديدة العالمية لم تستطع أن تجد تربتها الخصبة مباشرة في بلادنا أو في بلدان العديد من الشعوب، وخاصة شعوب بلدان ما يسمى بالعالم الثالث. حيث انبثقت العديد من الحركات المدنية والأهلية والاجتماعية المعادية لمنهج العولمة المتوحشة والمطالبة بعالم أفضل تسوده العدالة في توزيع الموارد والثروات وفي توسيع حيز المشاركة في صناعة القرار لصالح الفقراء والمهمشين. وقد كان تعامل فلسطين مع تلك الحركات المعادية للعولمة إيجابياً، ولكن ليس بالدرجة الكافية واللازمة. الأمر الذي جعل العمل الأهلي في إطار من عدم الحسم والحيادية، عمقتها حالة التحولات الاجتماعية لتركيبته وإفرازها لشريحة اجتماعية غير معنية مباشرة بالتصادم مع منهج العولمة وامتداداته من شريحة سياسية متنفذة بالوطن وفي بنية النظام السياسي الفلسطيني القيادية.

ولكننا لا نستطيع الحسم بأن قوى الليبرالية الجديدة استطاعت أن تضم بصورة قطعية

شريحة العمل الأهلي إلى جانبها، خاصة في ظل التفاعل الجزئي للعديد من قادة العمل الأهلي مع المنتديات الاجتماعية العالمية التي تعقد سنوياً في إطار حشد منظمات المجتمع المدني لمواجهة سياسة العولمة وبتجاه المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية.

ولعل الأداء الضعيف للسلطة الوطنية إدارياً ومالياً ومؤسسياً، عزز دور العمل الأهلي في فلسطين، والذي تعكسه بوضوح معطيات زيادة الثقة بالعمل الأهلي الذي طرح شعارات الشفافية والمكاشفة والمساءلة وتفعيل آليات القضاء. وقد ظهرت هذه الثقة في نتائج العديد من استطلاعات الرأي التي كانت تؤيد العمل الأهلي على حساب العمل السياسي أو أداء السلطة الوطنية<sup>١٥٣</sup>. وفي هذا السياق فقد ضعفت وترهلت العلاقة تدريجياً وبتفاوت نسبي بين كوادِر ورموز العمل الأهلي من جهة والأحزاب السياسية ذات العلاقة التاريخية بتأسيس تلك المنظمات من الجهة الثانية، كما زادت قوة علاقة العمل الأهلي بالعديد من منظمات المجتمع المدني الإقليمية والعالمية خاصة بعد أن تشكلت هيئات تنسيقية جامعة للجهد مثل شبكة المنظمات الأهلية التي جمعت العديد من المنظمات التي تتقاطع برؤية تنموية موحدة قائمة على ضرورة العمل على تأسيس وبناء مجتمع مدني ديمقراطي مبني على أسس سيادة القانون، وتحترم به الحريات وقيم ومعايير المواطنة المتساوية والمتكافئة<sup>١٥٤</sup>.

وفي هذا السياق، يذكر أن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً في تفعيل آليات الضغط والمناصرة "Lobbying and advocacy" بالتأثير على بعض القوانين والتشريعات وخاصة فيما يتعلق بقانون العمل الأهلي، حيث نجحت في إقناع أعضاء المجلس التشريعي لتبني قانون متوازن يحافظ على استقلالية العمل الأهلي ويمنع تدخل السلطة في البنية الإدارية والهيكلية بها والتي يجب أن تستند إلى مرجعيات المنظمة الأهلية ذاتها، وبين حق السلطة بالرقابة عبر جهة واحدة. وقد تم اعتماد قانون المنظمات الأهلية رقم ٢٠٠٠ / ١ الذي يحقق هذا التوازن المذكور، رغم تحفظ الشبكة على مرجعية التسجيل. وطالبت الشبكة بأن تكون وزارة العدل هي المرجعية بدلاً من وزارة الداخلية التي جرى اعتمادها، بسبب قرب الأولى من مفاهيم القانون والمدنية والعدالة عن سواها من الوزارات<sup>١٥٥</sup>.

<sup>١٥٣</sup> استطلاع صادر عن برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت، خاص حول المشاركة المجتمعية والتي تتضمن "تقييم أداء بعض المؤسسات الرسمية والأهلية"، ١٩٩٩.

<sup>١٥٤</sup> عزت عبد الهادي، أهم التحولات في مؤسسات العمل الأهلي - أفكار غير مترابطة - ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، ص ٩٧.

<sup>١٥٥</sup> بيان صادر عن شبكة المنظمات الأهلية، يناير ٢٠٠٠.

وقد ساهم اعتماد هذا القانون بوضع حد لحالة الاحتقان والتوتر الذي ساد بين السلطة الوطنية والعمل الأهلي خاصة فيما يتعلق بمحاولة تنافس السلطة على مصادر التمويل الذي يأتي للعمل الأهلي في تصور خاطئ مفاده أن جميع مصادر التمويل يجب أن تصب في خزينة السلطة دون وجود آلية علاقة مباشرة بين المانحين ومنظمات العمل الأهلي. وقد أدى هذا التصور إلى تدخل الأجهزة التنفيذية والوزارية المختلفة في الشؤون الداخلية للعمل الأهلي. كما أن مكانة رموز العمل الأهلي التي تعززت على المستوى الشعبي والدولي قد أزعجت أيضاً اتجاهات نافذة بالسلطة في ذلك الوقت، فاعتماد قانون يشكل مرجعية قد أدى إلى الإزالة الجزئية للاحتقان الذي ساد بناءً على التصور الخاطئ. تشير المعطيات إلى أن حصة المنظمات الأهلية قد تراجعت من التمويل الدولي بعد عام ١٩٩٤ ووصلت إلى ٦٥ مليون دولار بما يشمل جميع منظمات العمل الأهلي والنقابات والجامعات الفلسطينية، بعد ما كانت تصل من ١٢٠ إلى ٢٤٠ مليون دولار سنوياً قبل العام المذكور<sup>١٥٦</sup>.

من المعروف أن أي سلطة تلجأ إلى محاولات السيطرة على بنية وتركيبه المجتمع وحيزه العام، وبالمقابل فإن العمل الأهلي كجزء من نسيج منظمات المجتمع المدني يحاول مواجهة السيطرة بالهيمنة الثقافية المعاكسة والموازية لصالح قيم ومفاهيم العدالة والحقوق والديمقراطية، في مواجهة آليات السيطرة المفروضة من قبل السلطة "الحكم".

قد يبدو أن موضوع التمويل هو الموضوع الأبرز في سياق الاحتكاك والتعارض الذي تم ما بين السلطة الوطنية والعمل الأهلي في حينه، إلا أن الأساسي والجذري لهذا الاحتكاك والتعارض يكمن في التقاطب الحاصل، ومحاولات السلطة -كأي حكم بالعالم- اللجوء إلى أدوات للسيطرة على الحيز العام وعلى مفاهيم وثقافة وتركيبه المجتمع وإلحاق مؤسساته بينيته الإدارية تجنباً للاستقلالية.

لقد أدت تلك الحالة إلى بداية ولوج العمل الأهلي عتبة أزمة، تتجسد بالابتعاد التدريجي عن قيم ومفاهيم وآليات الطوعية لصالح المفاهيم المهنية والإدارية. الأمر الذي عمق حالة الابتعاد عن تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة لصالح تقديم خدمات مباشرة لها، دون الاهتمام بالبعد القائم على تمثيل المصالح بصورة رئيسية.

إن النجاح في اعتماد قانون المنظمات الأهلية لم يرافقه نجاح مماثل باعتماد قوانين هامة ذات تماس بالمصالح الاجتماعية للفئات المهمشة أو ذات الترابط مع أسس سيادة القانون

<sup>١٥٦</sup> تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠، ص ٩٨.

والحريات، وذلك بتفاوت نسبي. حيث أثارت بعض المنظمات الأهلية بصورة حيوية وجادة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والأحوال الشخصية والزراعة والشباب، إلا أنها لم تتكلم بالنجاح باتجاه اعتماد رؤية العمل الأهلي والفئات الاجتماعية المهمشة عبر إدماج ملاحظاتها في بنية القانون، بسبب ضعف التشبيك بين منظمات العمل الأهلي نفسها، ولأن تلك القوانين غير مرتبطة مصلحياً بالعمل الأهلي المؤسسي على المستوى الإداري والهيكلية المباشر، كما ارتباط قانون المنظمات الأهلية مثلاً.

استمرت منظمات العمل الأهلي بإثارة مفاهيم وقيم ومبادئ وأفكار واتجاهات الفئات المستهدفة، وكذلك الأمور ذات الترابط بالقوانين والحريات، وحقوق الإنسان أمام الرأي العام، وحاولت الضغط على صانعي القرار باتجاه تبني تلك القوانين. وقد نجحت في بعضها وأخفقت في البعض الآخر وذلك بالاعتماد على درجة التشبيك وآليات الضغط ومستوى إثارة القضية أمام الرأي العام. وفي هذا السياق من المناسب الإشارة إلى أن منظمات حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات العمل الأهلي استطاعت رفض قرار رئيس الشرطة عام ١٩٩٩ والقاضي بحظر التجمع السلمي على خلفية محاولة منع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في حينه من تنظيم مسيرة احتجاج على استمرار الاعتقال السياسي لبعض الأسرى في سجون السلطة وللتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وعبر التشبيك والتنسيق تم رفع القضية إلى النائب العام بالاستناد إلى القانون الأساسي الذي يسمح بحرية التجمع السلمي وفق أحد بنوده<sup>١٥٧</sup>. وتم الحصول على قرار قضائي يلغي قرار رئيس الشرطة (اللواء غازي الجبالي) ويسمح بحرية التجمع السلمي وتنظيم المظاهرات والتجمعات السلمية بصورة قانونية.

إلا أن السلطة أيضاً لم تستجب في معرض آخر لمطلب منظمات حقوق الإنسان الخاص بضرورة تبني القانون الأساسي ومصادقة الرئيس عليه وكذلك قانون استقلال القضاء بوصفهما الركيزة الأساسية لحكم ومبدأ سيادة القانون. واستمرت ممانعة السلطة بالمصادقة على هذين القانونين إلى أن استجابت عام ٢٠٠٣ لمطالب الدول المانحة والمجتمع الدولي، خاصة الاتحاد الأوروبي. حيث تمت المصادقة وتبني واعتماد القانونين المذكورين، الأمر الذي أثار تساؤلاً بالرأي العام حول أسباب عدم استجابة السلطة للمطالب الأهلية والحقوقية المحلية وبالمقابل استجابتها للتأثيرات الدولية. وقد تصاعدت تلك الأسئلة فيما يتعلق بموضوعة الإصلاح حيث لم يتم الاستجابة إلى مطالب منظمات العمل الأهلي بخصوص ضرورة

<sup>١٥٧</sup> مؤسسة الضمير في بيان صدر في شهر ديسمبر ١٩٩٩.

تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة على خلفية تقرير الفساد الصادر عن هيئة الرقابة العام عام ١٩٩٧، وضرورة استكمال تشريع القوانين ذات التماس بمرتكزات سيادة القانون وضمّان الحريات. وفيما يتعلق بالعمل على إلغاء محكمة أمن الدولة والتي استطاعت منظمات حقوق الإنسان من ممارسة الضغط باتجاه إلغائها رغم أنها كانت مدعومة (المحكمة) من العديد من الأطراف الدولية بحجج ومبررات واهية. وقام آل غور نائب الرئيس الأمريكي -كلينتون في تلك الفترة- بالثناء على تلك المحكمة خلال زيارته لمدينة أريحا في بداية تشكيل السلطة الوطنية، الأمر الذي يشير إلى الازدواجية بالخطاب الدولي، فكيف يمكن الإدعاء بالسعي لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في نفس الوقت الذي يتم فيه الثناء على تشكيل محكمة أمن الدولة وكذلك قيام الدول المانحة بدعم واسع للأجهزة الأمنية التي كانت تخرق أحياناً مبدأ سيادة القانون ضمن الاعتقالات السياسية التي طالت في حينه قوى المعارضة السياسية وخاصة الإسلامية.

إن التناقض المذكور في خطاب وسياسة المجتمع الدولي تجاه قضايا الإصلاح والحريات يعكس معيارية تعامله بمفاهيم الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان، إذ تستخدم تلك المفاهيم كأدوات للضغط على السلطة والمجتمع من أجل تهيئتها للقبول بالحلول السياسية والتسوية التي تنتقص من حقوق شعبنا، وذلك بهدف خلق حالة من الاستقرار السياسي وإغلاق الملف الفلسطيني الذي يشكل استمراره عنصر توتر بالمنطقة وفق التصورات العالمية. كما أن الاستجابة كانت سريعة فيما يتعلق بتشكيل رئاسة لمجلس الوزراء وإعطائها صلاحيات منافسة لصلاحيات الرئيس بهدف إضعاف الأخير، وليس باتجاه تحقيق الإصلاح، حيث لاحظنا لاحقاً (بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات) عدم اكتراث بمؤسسة مجلس الوزراء، الأمر الذي يؤكد الطابع السياسي وراء تلك المطالب في حينه.

منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠ سادت أجواء من الاستقرار النسبي باستثناء هبة النفق عام ١٩٩٦. أدى هذا الاستقرار إلى تراجع معدلات الفقر والبطالة التي وصلت إلى ٢٣٪ و ١١٪ على التوالي وذلك في بداية عام ٢٠٠٠. الأمر الذي دفع العمل الأهلي للتفكير الجاد بالوجهة التنموية القائمة على مفاهيم الاستدامة والمشاركة وذلك على حساب مفاهيم الإغاثة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٤ وخاصة أثناء الانتفاضة الأولى<sup>١٥٨</sup>.

ولقد تعمقت المهنية والتقنية في بنية منظمات العمل الأهلي التي انبثقت من بعض الأحزاب السياسية وذلك على حساب النشاط الذين كانوا يؤمنون بالقيم الطوعية وبمفاهيم

<sup>١٥٨</sup> التقرير الوطني الثاني الخاص بالفقر، وزارة التخطيط عام ٢٠٠٠.

الديمقراطية والمشاركة والتأثير بالفضاء العام باتجاه اعتماد أسس ومراكز المجتمع المدني الديمقراطي. إلا أن بعض المنظمات استطاعت الجمع الناجح ما بين البعدين (الطوعية والمؤسسية)، كما استطاعت التأثير بالقيم عبر الضغط لاعتماد تشريعات وسياسات وقوانين منصفة لمصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة (العدالة) ولقضايا الحريات (الديمقراطية)<sup>١٥٩</sup>.

ولكن المنظمات الأهلية لم تستطع في تلك الفترة التأثير على المانحين عبر إجراء حوار جاد معهم، وبقيت قضية التنسيق القطاعي ما بين العمل الأهلي نفسه وبين السلطة من جهة أخرى مجرد أفكار وشعارات، لم يتم المبادرة باتجاه تعزيزها ومأسستها وترسيخها رغم بعض التجارب الإيجابية التي حدثت في تلك الفترة على صعيد العلاقة مع المانحين وعلى صعيد العلاقة مع السلطة. نذكر منها تجربة تجمع مؤسسات التعاون الممولة من قبل البنك الدولي الذي شاركت به بفاعلية بعض الأطراف ممثلة عن العمل الأهلي. وكذلك تجربة مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، والذي بُني على قاعدة المشاركة بين العمل الأهلي ووزارة التخطيط. وكذلك تقارير التنمية البشرية التي تصدر كل عامين بإشراف برنامج دراسات التنمية/جامعة بير زيت وبالتنسيق مع وزارة التخطيط.

إلا أننا نستطيع القول -رغم بعض التجارب الناجحة- أنه لم يجر تعميم تعزيز المشاركة عبر بلورة منظور أو خطة تنموية تشارك بها المنظمات الأهلية إلى جانب السلطة في تحديد أهم الأولويات والاحتياجات، وباتجاه صياغة خطط مشتركة على المستوى القطاعي (زراعة، صحة، تعليم... إلخ) ما بين كل من العمل الأهلي ووزارات السلطة المختلفة. وفي تلك الفترة، التي شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي، لم تجر عملية تنسيق خاصة بين المنظمات ذات الصلة بتقديم الخدمات المالية المباشرة للفئات الاجتماعية الضعيفة بهدف نقلها من الإغاثة إلى التنمية وعلى الأخص بين منظمات الإقراض الصغيرة والصغيرة جداً (Microfinance) وبقي العمل انفرادياً. وبرز في نهاية تلك الفترة (بداية عام ٢٠٠٠) تجمعاً تنسيقياً سمي "شبكة الإقراض الصغير" يهدف إلى تجميع الطاقات وتوحيد الجهود والتنسيق وزيادة القدرات وإزالة الأزدواجية في تقديم الخدمة، وصياغة برامج منافسة للبنوك التجارية فيما يتعلق بتقديم الخدمة وبنسبة الفوائد أيضاً، حيث لم يلعب التجمع التنسيقي رغم أهميته دوراً حيوياً في تأدية المهام المنوطة به والتي سبق ذكرها، بسبب حداثة التجربة وبدايتها<sup>١٦٠</sup>.

<sup>١٥٩</sup> تيسير محسن، ورقة مقدمة إلى برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢،

"أهم التحولات في مؤسسات العمل الأهلي"، ص ١٠٨.

<sup>١٦٠</sup> مقابلة مع سمير البرغوثي: منسق شبكة الإقراض الصغير بالضفة الغربية وقطاع غزة، ديسمبر ٢٠٠٥.



تشير العديد من الدراسات الخاصة بالعمل الأهلي إلى أهمية مبدأ الاستقلالية، حيث أن تلك الاستقلالية تشكل الأرضية لتحقيق التحول الديمقراطي<sup>١١١</sup> على اعتبار أن المنظمات الأهلية هي أحد آليات هذا التحول، وهذا ما يؤكد غرامشي في إطار الحديث عن السيطرة والهيمنة. وعليه فحتى يستطيع العمل الأهلي كجزء من بنية المجتمع المدني القيام بالهيمنة الثقافية بالحيز العام فهو بالضرورة يجب أن يكون مستقلاً وغير ملحق بالبنية الإدارية والهيكلية للدولة<sup>١١٢</sup>. إن الاستقلالية لا تعنى عدم التقاطع مع الدولة ووزارتها المختلفة بتقديم الخدمات للفئات الاجتماعية المهمشة أو للمناطق النائية، ولكن يعنى أن لها دوراً تمثيلاً لصالح تلك الفئات الفقيرة إضافة إلى الدور الخدماتي والاغاثي أو التنموي.

من جهة أخرى شهدت تلك الفترة ظاهرتين في إطار العمل الأهلي: الظاهرة الأولى تجسدت في توجه السلطة بتشكيل منظمات تابعة لها ومرتبطة إدارياً ومالياً في بنيتها، حيث تم عام ١٩٩٨ تشكيل تجمعاً سمي "مجلس اتحاد الجمعيات الأهلية" وهو بتوجيه وإشراف السلطة التنفيذية وذلك بهدف منافسة المنظمات القوية والراسخة والمرتبطة بالمبادئ وبالقيم الديمقراطية وذات الترابط التاريخي مع بعض الأحزاب اليسارية. جاء هذا في سياق توجه السلطة لإلحاق هياكل ومؤسسات المجتمع في بنيتها في ذلك الحين، إلا أن تلك التجربة فشلت بسبب اعتمادها إدارياً ومالياً على السلطة، أي عدم استقلاليتها، مما جنب العديد من المانحين التفاعل معها بوصفها جزءاً من بنية "الحكم" وغير مستقلة عنه. كما أنها لم تباشر بأنشطة تعمل على ترابط العلاقة بينها وبين الفئات المهمشة. وبهذا الصدد استمر تجمع المنظمات الأهلية المكون من بعض الأشخاص والرموز الذين هم على علاقة مع السلطة ولكنهم غير ملتحقين تماماً في مبنائها الإداري والمالي بصورة محكمة كما التجمع الأول، إلا أن هذا التجمع بقي محصوراً ومحدود التأثير ومركزاً، وبالتالي لم يستطع التأثير بصورة واسعة على المستويات الاجتماعية والقانونية والتنموية وقد أطلق على هذا التجمع "تجمع المؤسسات غير الحكومية".

الظاهرة الثانية تجسدت بتشكيل العديد من المنظمات الأهلية الإسلامية التابعة والمرتبطة ببنية حركة حماس، حيث أدركت الحركة منذ فترة أهمية تلك الجمعيات ليس فقط في إطار تقديم الخدمات للمحتاجين والمتضررين، بل كذلك كأوعية للتأثير الفكري والعقائدي

<sup>١١١</sup> عزمي بشارة، مداخلة بعنوان الديمقراطية كمهمة سياسية ومنظمات العمل الأهلي، جريدة آفاق برلمانية،

تصدر عن مؤسسة مواطن لدراسات الديمقراطية، المجلد العاشر - العدد ١ كانون ثاني ٢٠٠٦ ص ٧.

<sup>١١٢</sup> غازي الصوراني، مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مركز الدراسات الجماهيرية، ص ٤٠.

والسياسي، خاصة أن نظرة سريعة ومن بعيد لبنية وتركيبية تلك المنظمات نجد أنها تستند إلى آلية مركزية بالإدارة. وقد لعبت دوراً أساسياً في فترة الانتفاضة التي اندلعت بعد سبتمبر ٢٠٠٠ في تقديم المشاريع الإغاثية والخيرية والبرامج الخدمية لقطاعات واسعة للعديد من المحتاجين والمتضررين والضعفاء.

وبنظرة سريعة على تركيبية تلك المنظمات على المستوى الإداري نجد أن العمل تركز في يد هيئة أو شخص قيادي، كما نجد أنها مرتبطة بالبنية السياسية للحركة وتخضع لتوجهاتها وإرشاداتها، كما أنها تقدم معظم الخدمات إلى الفئات المتقاربة مع توجهاتها العقائدية وليس بالضرورة بالاستناد إلى معايير الحاجة. وقد برز من خلال المنظمات الأهلية الإسلامية العديد من الشخصيات القيادية التي أصبحت من رموز العمل الأهلي خاصة بالمجالين الخيري والإغاثي و تعززت مكاتبتها بالمجتمع وأصبحت تشارك باجتماعات التنسيق سواءً مع السلطة ووزاراتها المختلفة أو مع الدول والمؤسسات المانحة.

### العمل الأهلي بعد عام ٢٠٠٠

لقد عمقت الانتفاضة التي اندلعت في سبتمبر عام ٢٠٠٠ من حالة الأزمة والانكشاف في بنية وهيكلية مؤسسات المجتمع الفلسطيني سواءً كانت الرسمية أو الحزبية أو الأهلية، حيث أحدثت حالة من الارتباك اضطر من خلالها العديد من المنظمات الأهلية العودة إلى التوجه الإغاثي بعد ما كانت قد قطعت شوطاً بالتوجه القائم نحو التنمية المستدامة<sup>١٣٣</sup>. كما تزايدت الجمعيات والهيئات الأهلية كماً ونوعاً ارتباطاً بالمرحلة الجديدة. فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في الضفة الغربية حسب تعداد المنظمات غير الحكومية الصادر عن معهد ماس في شهر أيار لسنة ٢٠٠١، حوالي ٦٧٥ جمعية، تم تسجيل ٣٠٪ منها بعد قيام السلطة الوطنية، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى وزارة الداخلية ٥٧٥ جمعية، ٧٩ منها سجلت قبل قيام السلطة الوطنية و٤٩٦ جمعية تم تسجيلها بعد قيام السلطة<sup>١٣٤</sup>. يعود التزايد الكمي الكبير في تسجيل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة لعدة أسباب منها: سيادة عقلية الانتفاع على قاعدة إمكانية الحصول على التمويل من بعض الجهات والدول المانحة، حيث ساد منطق الدكاكين عبر إنشاء العديد من الجمعيات

<sup>١٣٣</sup> تيسير محيسن، وقائع اللقاءات الحوارية/ مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، "العلاقة ما بين منظمات العمل الأهلي والأحزاب السياسية"، ص ٤١.

<sup>١٣٤</sup> تسجيل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، "بحث في الاجراءات القانونية والإدارية"، تمكين، ص ١٢.

الخيرية والأهلية وذلك بهدف الانتفاع والارتزاق على حساب روح ومفاهيم العمل الأهلي الرامي إلى تقديم الخدمات للفئات الاجتماعية المهمشة وتمكينها وتصلبها والدفع باتجاه ضمان حقوقها الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. كما يعود أيضاً إلى توجه الحزب الحاكم إلى استيعاب عدد كبير من تلك المنظمات وضمها تحت مظلته بهدف ربط تلك المنظمات ببنيته الإدارية والمالية ومنعها بالمقابل من أية محاولة للاستقلالية، وكذلك من أجل منافسة ومواجهة المنظمات ذات التوجهات العلمانية أو اليسارية أو حتى ذات الأصول الإسلامية والتي هي ذات أبعاد مستقلة إدارياً ومالياً وتحمل خطاباً مختلفاً عن خطاب السلطة، أي تلك المنظمات ذات الاستقلالية حيث يرمي خطابها إلى بناء مجتمع مدني وديمقراطي تتوفر به سيادة القانون في إطار ضرورة تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة وتفعيل مشاركة الفئات الاجتماعية الضعيفة في صناعة القرار التنموي. ويذكر أنه لا يوجد أكثر من ١٠٪ من تلك المنظمات تتمتع بالفاعلية والنشاط والديمومة وهي من المنظمات غير المرتبطة بالهيكيلية الإدارية والمالية للسلطة.

إن توزيع المنظمات الأهلية جغرافياً (٦٠٪ مدينة، ٣٠٪ ريف، ١٠٪ مخيم) يعكس بعداً نخبياً مديناً لهذا العمل من حيث التواجد المكاني. رغم أن الخدمات والأنشطة لا تستهدف المدينة فقط بل تمتد إلى باقي المناطق الجغرافية. إلا أن التواجد المكاني في المدينة يساهم في تعزيز النزعة النخبوية على حساب الترابط اليومي والدائم مع المناطق الجغرافية النائية والفئات الاجتماعية المهمشة. ورغم ذلك لم تبادر منظمات العمل الأهلي النشطة إلى التنسيق القطاعي أو الجغرافي، كما لم تجر حوارات جادة من السلطة الوطنية ممثلة بوزاراتها التخصصية باتجاه محاولة بلورة جهداً تشاركياً يستطيع التكيف مع الأحداث الجديدة على قاعدة ضرورة الاستجابة لاحتياجات الجمهور الواسعة، خاصة في ظل إغلاق سوق العمل في إسرائيل، مما عمق من ظاهرتي البطالة والفقر لتصل إلى ٣٥٪ و ٧٠٪ على التوالي. هذا رغم بعض الأصوات والتوجهات التي كانت تنادي وتدعو إلى توحيد الجهود وتعزيز التنسيق باتجاه محاولة التصدي للتحديات الجديدة، حيث بقي العمل انفرادياً. وبموجبه تمكنت بعض المنظمات من إدخال برامج جديدة على برامجها مع احتفاظها بالبرامج القديمة والمستمرة، وبرزت بالتالي ضمن توجهات المنظمات الأهلية واستجابة المانحين والممولين أولوية لموضوعات الإغاثة وتقديم المساعدات المباشرة وكذلك بعض البرامج التي تحاول الدمج ما بين الإغاثة والتنمية، وخاصة برامج التشغيل المحددة باستصلاح الأراضي والتي تعمل على الربط بين الأبعاد التشغيلية (مكافحة البطالة) والتنموية (الاستصلاح) والإنتاجية، خاصة في المناطق التي تعرضت إلى أعمال التجريف والتدمير

وتحديداً في المناطق الحدودية في قطاع غزة أي في منطقتي شمال وجنوب قطاع غزة. وبهذا الصدد فلم يجر حواراً معمقاً وجاداً يبلور رؤية موحدة للعمل الأهلي تجاه المعطيات والتحديات الجديدة كما لم يجر التأثير المباشر على أجنحة المانحين التي بقيت تستجيب للعلاقات الفردية بين كل منظمة على حدة مع الجهة المانحة بالإضافة لاستمرارية ضعف التنسيق ما بين وزارات السلطة الوطنية وقطاع العمل الأهلي.

وبعد عام ٢٠٠٠ سادت بين أوساط العمل الأهلي العديد من المستجدات والمفاهيم الجديدة الهامة والتي يتناولها الجزء التالي من هذا الفصل بمزيد من التحليل والتفصيل:

### أولاً: المؤسسة

اهتمت العديد من المنظمات الأهلية بالمأسسة وإعادة الهيكلة باتجاه ترسيخ أسس الحكم السليم أو الإدارة الرشيدة، ولعبت شبكة المنظمات الأهلية دوراً بارزاً في ذلك الحين، حيث استطاعت نشر تلك المفاهيم النوعية الجديدة كما عقدت مؤتمراً في غزة بعنوان "الحكم السليم في منظمات المجتمع المدني"<sup>١٦٥</sup>، تناول أسس الإدارة الرشيدة بالحكم وضرورة تطبيق ذلك على البنية الهيكلية والمؤسسية للعمل الأهلي بحيث تخضع للمرجعيات الإدارية الخاصة بها ويتم تعزيز المشاركة مع الفئات المستهدفة كما يتم تفعيل آلية المساءلة والتجديد القيادي عبر الانتخابات الدورية التي تجريها الجمعية العامة بصورة منتظمة وفق ما ينص النظام الداخلي لكل مؤسسة على حدة. كما قامت الشبكة بجهد لتعزيز تلك الآليات الخاصة بالإدارة الرشيدة عبر برنامج تقوية المؤسسات، والذي تم من خلاله زيارة العديد من المؤسسات المنضوية في إطار الشبكة وحثها على ضرورة ترجمة أسس الإدارة الرشيدة بما يضمن التقارير الإدارية والمالية الدورية والمدققة وتعميق المشاركة وبما يعزز الفصل بين السلطات، خاصة بين مجلس الإدارة (الحكم) والمدير التنفيذي (الإدارة)، وفي إطار من الضروري أن يتجاوز مؤسسة الشخص الواحد الذي يتحكم في تكوينها وبنيتها وميزانيتها وبرامجها باتجاه إزالة تلك السيطرة الشخصية والأبوية والدفع بها إلى المأسسة والتنظيم.

إلا أن تلك الدعوات والتوجهات الإيجابية كان من المناسب أن تستمر باتجاه ضرورة تطبيق وثيقة أخلاقية (Code of Ethics) وأخرى للسلوك والممارسات (Code of Conduct) وذلك على المستويات الإدارية والمالية وبهدف نقل الحالة من الإطار المفهومي إلى الإطار العملي

<sup>١٦٥</sup> مؤتمر منظم من قبل شبكة المنظمات الأهلية، "الحكم السليم في منظمات المجتمع المدني"، غزة، يناير ٢٠٠٣.

عبر تنفيذ الآليات التي تضمن الإدارة الرشيدة بصورة عملية. هذا رغم إجماع أوساط واسعة من العمل الأهلي على وجوب تطبيق تلك الآليات كضمان لتحقيق النزاهة والمصداقية ولكي يعطي العمل الأهلي قوة المثال أو النموذج في مجتمع تكثر به إشاعات الفساد بعد ما لم تستطع السلطة الوطنية محاربتة ووضع حد له، بل اعتبر البعض أن تلك الظاهرة تعمقت في جميع أوساط المجتمع، بما في ذلك العمل الأهلي الأمر الذي كان من الضروري أن يحفز قاداته على وجوب ترجمة تلك الآليات باتجاه تحقيق الشفافية والمصداقية والنزاهة على قاعدة الاستفادة من الآليات وتفعيلها والتي قد يؤدي غيابها، بصورة واعية أو غير واعية، إلى إنتاج ظاهرة استخدام النفوذ لتحقيق المنفعة الفردية أو الخاصة والتي يُلطَقُ عليها "ظاهرة الفساد" وفقاً لتعريف الأمم المتحدة.

صحيح أن تلك المفاهيم والآليات الجديدة القائمة على الإدارة الرشيدة والشفافية هي مفاهيم ذات أبعاد دولية، وكانت تهدف إلى تعميق عملية الانشغال بها ضمن متطلبات الليبرالية الجديدة، ولكن كان من الضروري الاستفادة من تلك المفاهيم والآليات، وليس الانشغال بها، لتعميق الحكم السليم ولإعطاء نموذج بالشفافية والابتعاد عن أية محاولات للاستفادة من النفوذ عبر هدر المال العام. ومن أجل تعميق العلاقة وليس إضعافها مع الفقراء والمهمشين كفئات اجتماعية ضعيفة وواسعة، والتي من الضروري أن يتم تمثيل مصالحها عبر العمل الأهلي كأحد أدواتها المُعبّرة عن حقوقها الجماعية.

لقد جرت محاولات عدة، منذ بداية ومنتصف عام ٢٠٠٤، في قطاع غزة لبناء تجمعاً تنسيقياً واسعاً يشمل نقابة المحامين وطاقتين شؤون المرأة ونقابة المهندسين ومعهد كنعان، إلا أن تلك المحاولات لم تتكامل بالنجاح لأسباب ذاتية وموضوعية، منها: عدم القناعة الراسخة بين جميع الأوساط بضرورة التوجه للعمل الجماعي الذي يفرض تنازلات وقواسم مشتركة، حيث فضل الكل الاستمرار بوضعه الراهن دون الدخول في استحقاقات التنسيق التي تفرض معايير قائمة على المشاركة والتنازل والقواسم المشتركة. فلم ترسخ هذه العقلية الجمعية في الضمير الجمعي الفلسطيني، كما أن المرجعيات المختلفة، السياسية والفكرية، لتلك الأطر ساهمت في وضع صعوبات ومعوقات باتجاه التواصل والاستمرارية تعميقاً لحالة التنسيق والتشبيك وعلى قاعدة تمكين وتصلب وتقوية رؤية وصوت المجتمع المدني.

على صعيد آخر، فقد خُطت شبكة المنظمات الأهلية خطوة هامة باتجاه تعزيز المؤسسة عبر حصولها على تسجيل يمكنها من اعتبار نفسها اتحاد، وهو بهذه الحالة يُخرجها من دائرة النقاش الداخلي فيما إذا كانت جسماً تنسيقياً أم تمثلياً، فالاتحاد يحمل الصفة النقابية

والتمثيلية معاً، وهذا يفترض اشتراطية عضوية الاتحاد بالتسجيل وفق قانون الجمعيات رقم ٢٠٠٠ / ١ على قاعدة توثيق الأوضاع وفق اللائحة التنفيذية الناتجة عن قانون الجمعيات. ولكن من المناسب الانتباه إلى أن هناك بعض المنظمات الأهلية وخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان التي أصبح لها مكانة ونفوذ وتأثير بين أوساط الرأي العام على المستوى المحلي والدولي كذلك، والتي ما زالت مسجلة وفق قانون الشركات غير الربحية وليس وفق قانون الجمعيات الأهلية، والتي لا ترغب بالتسجيل وفق القانون لأسباب مختلفة، منها: حساسية تلك المنظمات بالعلاقة مع السلطة بسبب تناولها للموضوعات ذات التماس بالحياة القانونية والسياسية، حيث أنه من المناسب استمرارية العلاقة معها في إطار الشبكة أو عبر بلورة آلية تنسيقية جديدة معها. خاصة أننا نتحدث عن أن الأسباب الرئيسية التي دفعت منظمات العمل الأهلي لتأسيس الشبكة عام ١٩٩٤ وهي الاتفاق على رؤية تقوم على ضرورة تحقيق المجتمع المدني الديمقراطي.

من الواضح أن الأجسام سواء التنسيقية أو التمثيلية للمنظمات الأهلية لم تنجح في إشراك الجمعية العامة بصورة نوعية في قراراتها والتي بقيت في يد الهيئة القيادية وذلك فيما يتعلق بالقضايا المختلفة مثل المشاركة بالمؤتمرات أو إعداد الخطط أو المساهمة في اقتراح وتنفيذ المبادرات ذات العلاقة مع الأبعاد الأهلية والمدنية وخاصة بالقضايا الحقوقية والديمقراطية والاجتماعية والقانونية، حيث أن درجة المشاركة كانت ضعيفة وبالمقابل فإن مبادرات الهيئة القيادية لم تعمل على تعزيز درجة المشاركة بصورة واسعة تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية في صناعة القرار.

وفي سياق الحديث عن المأسسة فإننا نجد أن توجه بعض المنظمات الأهلية باتجاه تعزيز العلاقة مع المنظمات القاعدية التخصصية تكتسب أهمية خاصة على طريق تعميم المأسسة واعتبارها ثقافة شعبية، وعلى أرضية ضرورة تقوية تلك المنظمات التخصصية (صحة، زراعة، مرأة، شباب) وتعميق الأبعاد الديمقراطية في بنيتها عبر آليات الانتخاب والاختيار الديمقراطي الحر والعمل على تحديد الأولويات والاحتياجات والأهداف. إن تلك التوجهات تعتبر خطوات هامة باتجاه تعزيز المأسسة مجتمعياً وإعطائها بعدها الشعبي والاجتماعي المطلوب.

### ثانياً: العمل الأهلي والبعد الاجتماعي

أدى عزوف العديد من القوى السياسية عن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية تحت شعار أولوية

التحرر الوطني<sup>١٦٦</sup>، إلى قصور في دور هذه القوى في مجال الحقوق الاجتماعية مثل قضايا الغلاء والتعليم وسوء التغذية والصحة والفقر والخراب. ولعل أحد أهم أسباب ذلك فضلاً عن شعار أولوية التحرر الوطني وعدم إدراك التداخل الشديد بينه وبين الأبعاد الاجتماعية في مرحلة يعيش بها شعبنا تداخلاً شديداً بين المهمات البنائية والتحررية، هو ارتباط معظم الأحزاب السياسية وخاصة قوى منظمة التحرير الفلسطينية، بالبنية الإدارية والهيكلية للسلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يفرضه ذلك من استحقاقات مفادها عدم القطع مع البنيان الإداري والهيكل السائد ووجود هامش محدود من الانتقاد وإبداء الرأي في إطار الدائرة الأوسع التي يحافظ بها صانع القرار على نفوذه وامتيازاته.

وعليه وبسبب ارتباط العديد من المنظمات الأهلية مع فئاتها الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، وزيادة إحساسها بضرورة الانتقال من تقديم الخدمة إلى التأثير بالرأي العام وبصنع القرار والحصول على قوانين وتشريعات تضمن حقوقهم، بادرت بعض المنظمات الأهلية بتحفيز العمال العاطلين عن العمل، والتي انقطعت بهم السبل بسبب إغلاق سوق العمل في إسرائيل، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب نسبة جديدة من العاطلين عن العمل. حيث قام مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في قطاع غزة بالتحرك النشط والفاعل باتجاه تشكيل ما أصبح يعرف باسم "اللجان العمالية المستقلة" وقد اختاروا في نهاية عام ٢٠٠٤ هيئة تنسيقية قيادية لهم بصورة ديمقراطية وحررة تعزيراً لآليات الإدارة السليمة والرشيده والمبنية على المشاركة والاختيار الديمقراطي. وقد استطاعوا عبر سلسلة من التحركات الجماهيرية الواسعة أمام المجلس التشريعي ووزارات السلطة (المالية، مجلس الوزراء... الخ) من إثارة قضيتهم بصورة كبيرة أمام الرأي العام. وقد رفعوا شعاراً رائعاً "نريد عمل وكرامة ولا نريد تسول" في إجابة رافضة لآليات الإغاثة والصدقة والمعونة من بعض المؤسسات والوزارات وبتجاه التحول إلى آليات الحقوق التي تكفلها السلطة (الدولة) كراعي اجتماعي أسوة بباقي بلدان العالم. وطالب المعتصمون في أكثر من مرة بضرورة تشكيل "صندوق الحماية من البطالة" الذي يضمن العيش الكريم للعامل العاطل عن العمل، كما طالبوا بتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي أيضاً، وقد استطاعوا الحصول على قرار من الرئيس بإعفاء أبنائهم من رسوم التعليم والصحة ووعدها بإعفائهم من رسوم الكهرباء والمياه أيضاً<sup>١٦٧</sup>.

<sup>١٦٦</sup> محسن ابو رمضان، وقائع اللقاءات الحوارية/ مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، "الحركات الاجتماعية الفلسطينية"، ص ٦٩.

<sup>١٦٧</sup> من أدبيات ونشرات اللجان العمالية المستقلة- أكتوبر - ٢٠٠٤.

وقد تعرض قادة اللجان العمالية المستقلة لسلسلة من الضغوط والتأثيرات والإغراءات، ويُسجل لهم أنهم حافظوا على استقلاليتهم وأسسوا أول حركة مطلبية اجتماعية متخصصة بعيداً عن التسييس والتحزب. كما لم يتم استيعابهم على المستويات المختلفة في إطار يحافظ على رؤيتهم وتوجهاتهم ومصالحهم من خلال آلية ديمقراطية جماعية وبصورة بعيدة عن الفتوية والمصلحية وباتجاه الحرص على المصلحة العامة عبر تطابق برنامجهم الاجتماعي والنقابي المطلي مع برنامج الجهة الانتخابية أو السياسية التي يتقاطعون معها.

وبالمقابل حاولت وما زالت بعض الجهات التي تعمل بالمجال الزراعي، وخاصة الإغاثة الزراعية والمركز العربي للتطوير الزراعي واتحاد لجان العمل الزراعي، العمل باتجاه تأسيس لجان للمزارعين الرياديين على طريق تمكينهم وترسيخ أولوياتهم الحقوقية والمطلبية، إلا أن تلك التجربة ما زالت قيد الإعداد والبناء ولكن هناك مؤشرات تشير بإيجابيتها من حيث مستوى التجاوب من قبل قطاع المزارعين المهمشين من حيث مشاركتهم بالعديد من الفعاليات. ومنها ما قام به المركز العربي للتطوير الزراعي بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٥، حيث تم عقد تجمعاً شعبياً أمام المجلس التشريعي للمطالبة بحقوق المزارعين (التعويض عن الكوارث وتطبيق قانون الزراعة والاحتجاج على آلية إدارة الدفيئات الزراعية التي منحت إلى شركة فلسطين للتطوير) وذلك بعيداً عن المنافسة أو آليات الإشراف للعمل الأهلي والتعاونيات الزراعية.

وكما تمكنت الإغاثة الزراعية من تقديم برامج تدريبية تمكينية لهم عبر تثقيفهم وتصلبيهم وزيادة قدراتهم، كما استطاعت من خلالهم تنظيم عدة مظاهرات واعتصامات أمام المجلس التشريعي، كان آخرها في أكتوبر ٢٠٠٥ احتجاجاً على ظاهرة الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد.

إن ربط العمل الأهلي بالعمل الاجتماعي باتجاه مأسسة وتنظيم الجهود المنبثقة من الفئات الاجتماعية المستهدفة (شباب، مرأة، مزارعين، عمال) يعتبر ذو أهمية بالغة في هذه الظروف باتجاه تعميق المطالب الاجتماعية والعمل على صيانة مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة ضمن آليات الحقوق المعززة بالقوانين في تجاوز واضح لآليات الوساطة والمحسوبة والعلاقات الفردية.

من المناسب والمفيد قيام العمل الأهلي بالجمع بين الأبعاد القائمة على المشاركة والطوعية وبين الأبعاد المهنية، حيث أن تراكم الخبرتين يمكنه ويجعله مهيناً للعب دوراً أساسياً باتجاه تحفيز فئات اجتماعية مهمشة وضعيفة على تنظيم نفسها وإعادة بناء ذاتها على أسس من الأهداف المطلوبة.



السؤال الذي نحن بحاجة إلى الإجابة عليه هو: هل من المهم والضروري ربط تلك الحركات لاحقاً بتيار سياسي اجتماعي مبني على الديمقراطية والمشاركة والتعددية؟ بمعنى تكوين بوصلة موحدة لتلك الحركات ذات الأهداف الاجتماعية والمطالب الديمقراطية، أم من الأنسب أن تبقى تلك الحركات مستقلة وذات أبعاد مطلبية فقط؟ إن إثارة هذا التساؤل ذو العلاقة مع البعد السياسي يشكل أهمية خاصة في هذه الظروف لعدة أسباب منها: أن المنظمات الأهلية (الإسلامية) لعبت دوراً باتجاه تمكين وتقوية الحركة السياسية التي تنتمي لها تلك المنظمات (حركة حماس) مثلاً<sup>١٦٨</sup>.

تضاعف الحديث بالآونة الأخيرة بضرورة العمل على تأسيس التيار الديمقراطي الثالث الذي يأتي بالمنتصف ما بين حركتي فتح وحماس ومن المؤكد أن أحد ركائز هذا التيار هو الحركات الاجتماعية الديمقراطية. بالإضافة إلى أن حزب السلطة قد استفاد من نفوذه، ومن حجم التوظيف الذي تم في القطاع العام لصالح استمرارية حضوره الشعبي والجماهيري الواسع بالمجتمع.

ولسنا بصدد الإجابة المباشرة على هذا السؤال الإشكالي الذي بحاجة إلى المزيد من النقاش والتمحيص وبعائدي بأن الثابت، الذي أثبت نجاحه ومصداقيته، هو قيام منظمات العمل الأهلي بتحفيز بعض الفئات الاجتماعية لبناء حركات اجتماعية منظمة تدافع عن حقوقها بصورة جماعية وعلى قاعدة آليات الحل الجماعي للمشكلات وفق منطق الحقوق التي شرعتها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وثيقة الاستقلال الفلسطيني والتي نحن بحاجة إلى إدماجها في التشريعات والقوانين المحلية الفلسطينية.

ومن المهم استخلاص العبر على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية العامة التي حصلت يوم ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ حيث أكدت أحد أهم نتائج تلك الانتخابات -بصدد الحركات الاجتماعية- بأنها ما زالت في إطار التعبير المطلبي والحقوقى والاجتماعي عن مصالحها وهي لم تستطع أن تلتف وبصورة جماعية حول مرشحها في إطار أحد القوائم الانتخابية، حيث لم يتكاتفوا حول هذا المرشح وقام كل عضو في إطار تلك الحركات وخاصة اللجان العمالية المستقلة، وحركة الدفاع عن حقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة بالتصويت لصالح ولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية السابقة، الأمر الذي يشير إلى عدم نضج الظروف الموضوعية والذاتية بعد باتجاه يسمح بإنشاء قيادات تعبر سياسياً عن تلك الحركات التي ما زالت في إطار البعد المطلبي

<sup>١٦٨</sup> اعتراف الريماوي، المؤسسات الأهلية بين الشكل والمضمون، جريدة صوت النساء، ١٦ / ٢ / ٢٠٠٦، ص ٣.

والاجتماعي ليس إلا<sup>١٦٩</sup>. وتشير التقديرات إلى قدرة الحركات الاجتماعية على فرز ممثليها السياسيين بعد إنجاز عملية التحول الديمقراطي فقط، والتي تمت بالعديد من البلدان، وتحقيق ديمقراطية راسخة مبنية على مبدأ دورية الانتخابات المنتظمة والتداول السلمي للسلطة<sup>١٧٠</sup>، كما جرى في بعض البلدان الأوروبية وبلدان أميركا اللاتينية.

### ثالثاً: العمل الأهلي والتفاعل مع السلطة (الدولة)

من المعروف أن أحد وظائف العمل الأهلي يكمن بالقدرة على التأثير بالسياسات والتوجهات العامة وذلك عبر المشاركة -إذا كان هناك تقاطع مع الدولة- باتجاه الاتفاق على قواسم مشتركة على المستويات الحقوقية والاجتماعية والإصلاحية أو عبر المراقبة إذا لم يكن هناك اتفاقاً، أي باتجاه تعزيز المشاركة والرقابة الشعبية والأهلية على توجهات صناع القرار خاصة بالقضايا ذات الاختلاف مع توجهات العمل الأهلي.

فالرقابة أحد الأدوار الهامة للعمل الأهلي تعزيزاً للشفافية وبتجاه الضغط على السلطة لاتخاذ الإجراءات والسياسات والتوجهات التي تنسجم مع مصالح الفئات الاجتماعية التي تعبر عنها المنظمات الأهلية أو باتجاه قيمها ومعاييرها الديمقراطية والقائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات أيضاً. ويعكس المثالان التاليان، ضعف منظمات العمل الأهلي في التعاطي مع القضايا ذات التماس المباشر مع السلطة الفلسطينية:

#### ١. الإصلاح:

تشكلت في منتصف عام ٢٠٠٣ لجنة للإصلاح<sup>١٧١</sup> وذلك على أثر مطالبة المجتمع الدولي بضرورة قيام السلطة بالإجراءات الكفيلة بتحقيق الإصلاح. ومن المعروف أن مطالبات المجتمع الدولي للسلطة بالإصلاح هدفت لتفكيك الصلاحيات الممنوحة للرئيس الراحل ياسر عرفات باتجاه إضعافها وتقليصها عبر الاقتراحات الخاصة بتشكيل رئاسة لمجلس الوزراء تحصل على صلاحيات واسعة بالعلاقة مع السلطة التشريعية. إلا أن المجتمع المدني ومنه المنظمات الحقوقية اعتبر أن الإصلاح ضرورة وطنية ومطلب اجتماعي وقانوني، ومن الضروري السير به ليس وفق التوجهات الخارجية بل استجابة لمتطلبات الحالة الفلسطينية الداخلية الرامية إلى تصليب وتقوية المؤسسة السياسية والقانونية الفلسطينية

<sup>١٦٩</sup> محسن أبو رمضان، "الانتخابات التشريعية و مقولة المستقلين والحركات الاجتماعية"، جريدة الأيام،

٢٠٠٦/٢/٧، ص ١١.

<sup>١٧٠</sup> عزة خليل، الحركات الاجتماعية بالعالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة مدبولي، ص ٣٠.

<sup>١٧١</sup> عبد الشافي صلاح ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الإستراتيجية في برلين - ألمانيا أكتوبر ٢٠٠٤ ص ٨.

أي وفق الأجندة والاحتياجات الوطنية والفلسطينية الداخلية، خاصة أن منظمات العمل الأهلي كانت قد طالبت منذ بداية تشكيل السلطة بإجراء عملية إصلاح جذرية سواءً عبر مطالبتها بالغاء محكمة أمن الدولة واعتماد القوانين التي تعزز من أسس ومبدأ سيادة القانون، مثل قانون استقلال القضاء والقانون الأساسي الفلسطيني، أو باتجاه المطالبة باحترام الحريات وصيانة حقوق الإنسان أو باتجاه المطالبة بتعزيز آليات المحاسبة والمساءلة على خلفية تقرير هيئة الرقابة العامة عام ١٩٩٧، وغيره من التقارير التي تؤكد قيام أفراد من السلطة بالاستفادة من النفوذ وتحقيق النفع الخاص، أو باتجاه المطالبة بضرورة ترسيخ آليات الفصل بين السلطات والقضاء العادل والنزيه والمستقل<sup>١٧٢</sup>.

وعليه، لم يكن غريباً مشاركة أفراد ممثلين للعمل الأهلي سواءً بصفتهم الشخصية أم القطاعية (المهنية) أم التمثيلية في لجنة الإصلاح الوزارية إلى جانب عدد من الوزراء ومن ممثلي القطاع الخاص أيضاً. إلا أن تلك المشاركة لم تعكس دوراً فاعلاً لتلك الشخصيات باتجاه تعزيز آليات عملية مكافحة الفساد وتحقيق خطوات ملموسة نحو الإصلاح الإداري والمالي والسياسي والقانوني المنشود. كما بقيت المشاركة بعيدة عن الترابط مع الأجسام التمثيلية أو التنسيقية التي من المفترض أن تعكسها شخصيات المجتمع المدني. وبالمقابل أبقى السلطة على الطابع الشكلي الإعلامي لتلك اللجنة التي لم تطبق برنامجاً إصلاحياً شاملاً حتى بعد أن صاغ المجلس التشريعي وثيقة وتقريراً شاملاً يحدد أبعاد ووجهات ومعايير وآليات الإصلاح، كما أبقى على الطابع الإعلامي لتلك اللجنة أيضاً لإقناع المجتمع الدولي وخاصة أطراف اللجنة الرباعية الدولية بأن هناك توجه جاد من قبل السلطة لتحقيق عملية الإصلاح.

كان يفترض تعزيز المشاركة بين الشخصيات المشاركة بلجنة الإصلاح وبين الأجسام أو القطاعات التي من المفترض أن تمثلها. كما كان يفترض صياغة وثيقة وخطة صادرة عن العمل الأهلي تعكس رؤية وتوجهات وخطوات العمل الأهلي تجاه عملية الإصلاح بالاستناد لأجندة المجتمع المدني وأولوياته واحتياجاته وبتجاه إثارة بعض الأولويات التي تخص عملية الإصلاح بالرأي العام في إطار تجاوز أنشطة ورش العمل والندوات التي ركز عليها العمل الأهلي في تلك الفترة. وعليه لم يكن غريباً استقالة شخصيات العمل الأهلي وغيرهم من اللجنة في منتصف عام ٢٠٠٥ بسبب وصول اللجنة إلى طريق مسدود والإبقاء على الطابع الشكلي وغير العملي لها. ولكن تلك الاستقالة كانت من الممكن أن يكون لها أثر أكبر لو ارتبطت بالأبعاد المذكورة أعلاه، وخاصة المشاركة والفاعلية والدعاية والضغط

<sup>١٧٢</sup> من أدبيات ونشرات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة يناير ٢٠٠٤.

والتأثير وتحديد الأولويات وتقديم برنامج إصلاحى بديل صادر عن روح وقيم ومفاهيم العمل الأهلي.

إن تراجع النظرة الايجابية عن العمل الأهلي يعود في أحد أسبابه لتلك الامتيازات والتسهيلات التي يتنعم بها قادة ورموز العمل الأهلي وهذا ما عززته نتائج استطلاعات الرأي العام تجاه ضعف الإيمان أو الثقة بالعمل الأهلي<sup>١٣٣</sup>. وهذا ما رسخته أيضاً نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت يوم ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ والتي لم تحصل بها القوائم التي كانت تقودها رموز هذا العمل والتي انتقلت إلى العمل السياسي على نتائج إيجابية أو مميّزة، فالتصويت الاحتجاجي على أداء السلطة سحب نفسه أيضاً على أداء وتركيبه العمل الأهلي لصالح قوى الإسلام السياسي التي قدمت نفسها بديلاً نظيفاً ونقياً عن مظاهر الفساد والمحسوبية، أو عن مظاهر البذخ غير المبررة.

## ٢. الانسحاب من قطاع غزة

قامت السلطة الوطنية بتشكيل لجان لمتابعة قضية الانسحاب (إعادة الانتشار) من قطاع غزة على أثر قرار الحكومة الإسرائيلية بالشروع بالانسحاب وتنفيذاً للخطة الانفصالية أحادية الجانب والتي جاءت بحجة عدم توفر الشريك الفلسطيني، ولم يكن هناك موقفاً متجانساً ومتساوياً من قبل منظمات المجتمع المدني تجاه تلك الخطة، إلا أن الرأي العام كان يسير باتجاه اعتبار أنها خطة إعادة انتشار من المكان وليس من كل قطاع غزة أو هي خطة انفصالية أحادية الجانب. وكان من الطبيعي قيام السلطة بتشكيل اللجان الوزارية والفنية للتفاعل والتعامل مع هذا الملف بحكم مسؤوليتها السياسية والتنموية القانونية. وكان من الطبيعي أيضاً قيام العمل الأهلي بدور الرقابة الأهلية وذلك بلفت نظر صناع القرار والرأي العام للقضايا التي تهم المواطنين وخاصة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، والتأثير بالرأي العام - من منظور العمل الأهلي - لضرورة أن يأخذ البعد القانوني القائم على استمرارية مطالبة السلطة لإسرائيل والمجتمع الدولي بتطبيق وثيقة جنيف الرابعة، حتى بعد تنفيذ خطة الانفصال، خاصة في ظل عدم إعطاء الصلاحيات للسلطة الفلسطينية بالسيطرة على المعابر والحدود والتحكم بالموارد.

<sup>١٣٣</sup> استطلاع صادر عن برنامج دراسات التنمية - " والذي يعكس تراجع ثقة الجمهور بالعمل الأهلي " استطلاع رقم ١٧، جامعة بيرزيت - بتاريخ ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤.

وقد حذرت العديد من المنظمات الأهلية من تكرار ظاهرة الاحتكارات فيما يتعلق بالتعامل مع الأراضي التي تم إخلاءها في مستوطنات قطاع غزة، بما يضمن توفير فرص العمل والتصدي لظاهرة البطالة وتعزيز آليات المنافسة الحرة وضمن إعادة استثمار تلك الأراضي بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد الوطني. وقد جاءت قرارات السلطة معاكسة لدعوات المجتمع المدني وتطلعات الناس، حيث تم إرساء إدارة الدفيئات الزراعية على شركة فلسطين للتطوير الاقتصادي عبر قرار من صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي اعتمده مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠٥<sup>١٧٤</sup>. بالإضافة للبعد الخاص بالمشاريع الاستثمارية بعد تنفيذ خطة الانفصال، خاصة أن المشاريع التي أعلنت كمحطات تحلية المياه وتعبئة الغاز وإدخال تقنيات على المعابر لتسهيل الحركة وإنشاء ثلاثيات لحفظ الخضار المتوجه نحو التصدير، لم تأخذ بعين الاعتبار تماماً مبدأ المنافسة الحرة بين الشركات الفاعلة في إطار القطاع الخاص وآليات القدرة على توفير فرص العمل. بمعنى أنها لم تراعى الأولويات والاحتياجات الطارئة وهذا طبيعي في ظل تهميش منطق وآلية المشاركة الضرورية ما بين القطاعات المؤثرة بعملية التنمية، خاصة الوزارات والعمل الأهلي والقطاع الخاص.

شاركت بعض الشخصيات المعروفة في العمل الأهلي في إطار اللجان الفنية أو لجان المساندة والحماية الأهلية التي شكلتها السلطة بهدف توعية الجمهور باتجاه التصرف العصري والحضاري عند تنفيذ خطة الانسحاب بما يضمن إعطاء صورة مشرقة لشعبنا أمام الرأي العام. إن تخوف السلطة المشروع لمنع حوادث النهب والفضوى (التي حدثت بالعراق مثلاً) عند تنفيذ خطة الانفصال من المستوطنات بقطاع غزة دفعها لتشكيل لجان المساندة والحماية الأهلية والتي استقطبت في صفوفها بعض الشخصيات ذات الترابط والعلاقة مع منظمات العمل الأهلي. إن دخول بعض الشخصيات من العمل الأهلي في تلك اللجان قد أثار حالة من النقاش الساخن بين أوساط العمل الأهلي، وقد تعزز هذا النقاش بعد قيام شبكة

<sup>١٧٤</sup> شركة فلسطين للتطوير الاقتصادي تأسست من رجال أعمال فلسطينيين بقرار من صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي كان يديره وزير المالية السابق سلام فياض وقبله (محمد رشيد) المستشار الاقتصادي السابق للرئيس ياسر عرفات. وقد قام مجلس الوزراء في أحد اجتماعاته بإعطاء حق إدارة الدفيئات الزراعية في الأراضي التي كانت تقع في إطار المستوطنات الإسرائيلية بقطاع غزة إلى تلك الشركة، الأمر الذي عزز من حالة الاحتكار من جديد في إطار أبعاد شركات القطاع الخاص الأخرى من المنافسة، كما أدى ذلك إلى تدمير تلك الشركات وكذلك العمال الذين لم يتم تشغيلهم في إطار تلك الدفيئات بعد تنفيذ خطة الانفصال من قطاع غزة بالاستناد إلى غياب أو ضعف المعايير والأسس العلمية للتشغيل رغم العديد من المحاولات التي قامت بها بعض النقابات العمالية والزراعية ومنظمات العمل الأهلي والتي كانت ترمي إلى ضمان معايير تشغيلية عادلة بعيداً عن الوساطة والنفوذ.

المنظمات الأهلية<sup>١٧٥</sup> بعقد مؤتمر بخصوص موضوعة الانسحاب، تم استضافة عناصر نافذة بالسلطة الوطنية ولم ترع به التعددية وآراء المعارضة ووجهات النظر الأخرى، حيث أن هذا النقاش استند إلى ضرورة العودة إلى السؤال الرئيسي حول واجبات وأدوار ووظائف العمل الأهلي، وهل من المناسب أن تشارك السلطة بتوجهاتها وتعقد المؤتمرات التي يستضاف بها عناصرها النافذة، أم أن الدور يجب أن يبقى قائماً على قاعدة تعزيز مبدأ المراقبة الأهلية على صناعات القرار خاصة في ظل اختلاف رؤية الفريقين: السلطة والعمل الأهلي، تجاه آليات ومعطيات التعامل مع ملف الانسحاب، وتحديدًا في المجالات القانونية والاستثمارية والتنمية والحقوقية.

كان بإمكان منظمات العمل الأهلي أن تستمر بالدعوة والدعاية باتجاه إعطاء النموذج الحضاري عن شعبنا، وذلك بصورة مستقلة ومنفصلة. ولم يكن من المناسب الانخراط باللجان الرسمية للسلطة لأن هذا الانخراط خلق حالة من البلبلة بين أوساط العمل الأهلي كما كان يهدف إلى إعطاء زخماً شعبياً وعمقاً اجتماعياً وجماهيرياً وإعلامياً دولياً للسلطة عبر الاستفادة من تلك الأسماء ذات العلاقة الحية والمباشرة مع العمل الأهلي. كما أن خلخلة العلاقة بين تلك العناصر من العمل الأهلي والفئات الاجتماعية العريضة كانت قد بدأت بالبروز على خلفية قيام اللجان الفنية والحماية الأهلية بتوفير مساعدات وفرص عمل وتسهيلات لبعض العاطلين عن العمل، الأمر الذي أدى إلى إثارة أسئلة من قبل الجمهور المتضرر عن حجم الأموال التي صرفت على لجان المساندة الأهلية خاصة فيما يتعلق بالدعاية والإعلام وآليات توزيع المساعدات على المحتاجين، وهل استندت إلى معايير واضحة؟ مما عمق حالة الارتباك القائمة. أسواق المثل الأخير ليس بدافع النقد، الضروري والهام، ولكن في سياق التقييم المطلوب للعمل الأهلي بصدده تأصيل وتعزيز أدواره ومفاهيمه وآليات عمله.

أعتقد أنه لو تم تعزيز آليات المشاركة بالنقاش بين أوساط العمل الأهلي تجاه مسألتي الإصلاح وقضية ملف الانفصال عن قطاع غزة لاستطاع العمل الأهلي الخروج من دائرة الخلخلة والارتباك والتي أدى أداءه بالحالتين إلى العديد من الأسئلة والملاحظات، ولاستطاع أن يؤثر بصورة أفضل بالحيز العام وفق مبادئ ومعايير العمل الأهلي نفسه.

<sup>١٧٥</sup> من وقائع مؤتمر الشبكة الخاص بالانسحاب في ٥ - يونيو ٢٠٠٦ بعنوان " خطة الانسحاب من قطاع غزة إلى أين؟ " غزة - فندق جراند بالاس.

إن الأسئلة المثارة أعلاه يجب الاستفادة منها باتجاه إعادة إحياء أو تأصيل العمل الأهلي، حيث يسود الاعتقاد في إحدى مجالات التحليل والنقد أن تلك النخبة من العمل الأهلي لم تعد قادرة على اتخاذ استراتيجيات وآليات قد تدفعها إلى "التصادم" وإن كان الديمقراطي والسلمي في نفس الوقت مع النخبة المتنفة بالسلطة وذلك بحكم الواقع الاجتماعي والطبقي الجديد لها من حيث الرواتب والتسهيلات والسفريات إلى الخارج، بمعنى أنها لا تريد أن تفقد امتيازاتها<sup>١٧٦</sup>. لا أشارك هذا المنطق من التحليل بصورة مطلقة، والذي ربما يحمل جزءاً من التشخيص الصحيح بصورة نسبية لبعض الحالات، ولكنني أعتقد أن رموز العمل الأهلي ما زال لديهم الأيمان بقيم ومعاني ومعايير هذا العمل، المؤسس على الطوعية والمبني على المشاركة وعلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الحريات. الأمر الذي يعني أن نقاشاً جاداً وحيوياً قد يساهم بالضرورة في إعادة تأصيل هذا العمل وفق القيم المذكورة أعلاه باتجاه تعزيز دور ووظيفة فاعلة لهذا العمل على طريق البناء الديمقراطي والمساهمة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بطابعها التحرري والوطني.

إن المثاليين المذكورين سابقاً يؤكدان على النجاح النسبي لقوى الليبرالية الجديدة العالمية في سحب بعض الأوساط، من العمل الأهلي إلى الدائرة النخبوية والبيروقراطية والابتعاد عن قيم ومعاني العمل الأهلي الأصيلة وكذلك فك عرى العلاقة مع الفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة الأمر الذي يندر بمخاطر على مستقبل أداء هذا العمل إذا لم يتم بإجراء عملية تقييمية نقدية جريئة وجادة تعيد العمل الأهلي إلى أصوله المبنية على الطوعية والمشاركة وتمثيل مصالح الفقراء وتمكينهم باتجاه المطالبة بحقوقهم على قاعدة ضمان تلك الحقوق الجماعية العادلة في مواجهة آليات الاستحواذ والسيطرة والاحتكار، وكذلك تعزيز دور العمل الأهلي الرقابي على أداء السلطة العام.

### ٣. التمويل

يعتبر التمويل موضوعاً حساساً وهاماً للعمل الأهلي، وقد استطاعت شبكة المنظمات الأهلية أن تعزز رفض شروط التمويل المُسيس، والالتزام بالقانون الفلسطيني وخاصة قانون العمل الأهلي الذي يرفض الشروط المُسيسة للتمويل<sup>١٧٧</sup>. مؤكدة على وجوب الحصول على التمويل غير المشروط، وكذلك الدفع بالحصول على التمويل التضامني. إلا أن ذلك لم يرتبط بآليات تعمل على تعزيز المبادرة باتجاه توفير صندوق أهلي يساعد على تقديم

<sup>١٧٦</sup> عادل سمارة، نشرة مجلة كنعان، العدد ٨٨، ص ٢٣.

<sup>١٧٧</sup> بيان شبكة المنظمات الأهلية، بخصوص وثيقة الإرهاب الصادرة عن وكالة التنمية الأمريكية، ٤/٨/٢٠٠٤.

المساعدات للمنظمات وخاصة الصغيرة والناشئة والتي تشعر أنها مهمة ومهمشة ولا يوجد مستوى جيد من العناية بها، الأمر الذي دفع العشرات منها نحو الموافقة على الحصول على التمويل المشروط سياسياً، كما تزامن ذلك مع موافقة بعض من المنظمات الأهلية والجامعات، المحسوبة على تيار الإسلام السياسي، للحصول على التمويل المشروط المقدم من قبل وكالة التنمية الأمريكية في تفسير براغماتي للوثيقة، وعلى قاعدة العمل على استثمار الموارد في تعزيز آليات الصمود وفي تحقيق مقومات البناء الوطني، وعلى أساس أن الموافقة والتوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب يخلصنا من تلك التهمة الأمر الذي سيساعد على الاستفادة من الأموال والموارد وتوظيفها بالاتجاه التنموي والبنائي. وقد أدى هذا الموقف إلى ضعف تماسك الجبهة الداخلية للعمل الأهلي تجاه اشتراطات التمويل المُسيس، الأمر الذي سهل من فرص بعض المنظمات الأهلية والتي تتعامل مع العمل الأهلي كمشروع استثماري وليس ضمن رؤية سياسية تنموية واضحة - وهي منظمات صغيرة وهامشية وغير مؤثرة في معظمها - الحصول على التمويل المشروط سياسياً ضمن تبريرات مفادها أن بعض الجامعات المشهورة أو بعض المنظمات الأهلية الراسخة والمرتبطة بتيار الإسلام السياسي قد وقعت على الوثيقة وبالتالي لماذا نمتنع نحن؟!

ويذكر أن تمويل تلك المنظمات الصغيرة الناشئة قد ساهم وربما عن غير قصد في انتشار بعض مظاهر الفساد بين بعض المنظمات، خاصة تلك التي تغيب عنها معايير الشفافية والمهنية والمساءلة في ظل ضعف بنيانها الإداري والمالي وهيكلتها المؤسسية. وقد ساهم في تبرير توجه العديد من المنظمات الصغيرة والناشئة للحصول على التمويل المشروط سياسياً<sup>١٧٨</sup> أداء الشخصيات النافذة بالعمل الأهلي والتي تلتقي وحدها وفود التمويل الدولي مستفيدة من عضويتها القيادية بالشبكات والاتحادات الأهلية. الأمر الذي يعمق من حالة الإقصاء والتهميش لدى المنظمات المنضوية في إطار تلك الاتحادات والتجمعات، ودفعها بالتالي لتفضيل الخيار الفردي عبر توفير فرص التمويل حتى لو كان مُسيساً، خاصة في ظل انعدام المعلومات الخاصة بمشاركة ممثلي العمل الأهلي في التجمعات التمويلية - مثل تجمع التعاون والذي يتمثل به شخصيات من العمل الأهلي - مثل المعلومات حول اتجاهات وحجج ومصادر التمويل وتوزيعاتها القطاعية واستهدافاتها المنطقية والجغرافية. إن الآلية المُأسسة والقائمة على انتظام العلاقة تعزيزاً للشفافية والمعلوماتية تشكل ضرورة هامة. هذا لا يعني عدم الثقة بالشخصيات الممثلة، والتي هي مشهود لها بالثقة والمصداقية في

<sup>١٧٨</sup> مقابلات مع بعض أعضاء الشبكة.



إطار العمل الأهلي سواءً تمثيلها عبر التجمعات التمثيلية أو بالاجتماعات والمؤتمرات والتجمعات الدولية، ولكن إثارة الملاحظة بغرض التنبيه إلى ضرورة تعزيز آليات المشاركة والتشبيك والشفافية وذلك من أجل الشعور بالانتماء الجماعي للعمل وعدم إبقاء ضمن سيطرة بعض النخب أو الأفراد.

ورغم صخب النقاش تجاه تمويل المنظمات الأهلية إلا أن المعطيات الإحصائية تؤكد أن نسبة التمويل للعمل الأهلي قد تراجعت بما يشمل النقابات والجامعات والمؤسسات غير الحكومية بعد قدوم السلطة عام ١٩٩٤، حيث كانت النسبة تصل إلى ما بين ١٢٠ و ٢٤٠ مليون دولار سنوياً، إلى أن وصلت إلى ٦٥ مليون دولار سنوياً بعد هذا العام<sup>١٧٩</sup>.

كما أن مجموع ما حصل عليه العمل الأهلي منذ عام ١٩٩٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٥ لم يتجاوز الـ ٨٪ من حجم التمويل<sup>١٨٠</sup> الذي وصل إلى مؤسسات المجتمع الفلسطيني عامة. رغم أن التقارير تشير إلى أن معظم تلك المساعدات المتوجهة للعمل الأهلي تركزت في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والإنسانية والمشاريع الاقتصادية الصغيرة. ولكن من المهم الإشارة إلى أن توجه المانحين لم يكن بالاتجاه الذي يشجع العمل الإنتاجي، فنصيب قطاع الزراعة والبيئة والمياه لم يتجاوز الـ ٦,٣٪ من حجم التمويل للمجتمع الفلسطيني كما أن نسبة بناء القدرات والبناء المؤسساتي وصلت إلى أكثر من ٢٣٪ إضافة إلى نسبة المردود العائد إلى المانحين أنفسهم على شكل دراسات وخبراء ونفقات إدارية، الأمر الذي لا يساعد كثيراً في توظيف تلك الأموال على المستوى الإنتاجي والتنموي لصالح الشعب الفلسطيني<sup>١٨١</sup> ولصالح مفاهيم التنمية البشرية.

وما يدل على ضعف التوزيع العادل أو المتوازن للقطاعات التنموية العاملة في مجال القطاع الأهلي، أن حصة قطاع حقوق الإنسان والمرأة وصل إلى حوالي ٢٣٪ من الحصة الإجمالية للعمل الأهلي وهي نسبة متميزة وذلك رغم أن نصيب القطاعات التنموية والإنتاجية والأخرى لم تتجاوز ٧,٦٪<sup>١٨٢</sup>، مثل قطاع الزراعة ذو العلاقة بالتشغيل وفرص العمل بأبعاده المرتبطة سياسياً بالسيادة (الأرض والمياه). وهذا يشير إلى غياب الرؤية الموحدة واستمرارية التنافس

<sup>١٧٩</sup> تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

<sup>١٨٠</sup> تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤، ص ١١١.

<sup>١٨١</sup> نصر عبد الكريم، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية، مجلة الزاوية الاقتصادية، العدد ٢، حزيران ٢٠٠٥، ص ٥٠.

<sup>١٨٢</sup> تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٢، ص ٢٥-٢٧.

الرابعي على التمويل وعدم بذل جهد أهلي موحد قادر على الضغط عبر آليات التأثير والتفاوض مع المانحين بهدف تحديد الأولويات والاحتياجات بما ينسجم مع الأجندة الفلسطينية المحلية والتي بقيت (الأجندة المحلية) متناثرة ومبعثرة ومتنافسة وبعيده عن التنسيق والتكامل والمنهجية والرؤية الموحدة، الأمر الذي سهل من فرص المانحين في تمرير أجندتهم، خاصة عبر التركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة والمرأة، رغم أن ما أنفق على هذا القطاع من قبل الجهات الدولية المانحة لم يفض إلا إلى فوز حركة حماس أو تيار الإسلام السياسي بصورة راسخة فالانتخابات النيابية العامة التي تمت في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ أفرزت مدى ضعف تأثير العمل الأهلي خاصة العمل المرتبط بالقيم والمفاهيم القائمة على الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في أداء هذا العمل بما يمكن من خلق الترابط العضوي ما بين العمل الأهلي بأبعاده المهنية والعمل السياسي القادر على التأثير بالحيز العام لصالح قيم ومفاهيم الحرية والمشاركة والديمقراطية والتنمية الإنسانية. كما أن حصول المنظمات الأهلية الكبيرة وواسعة الانتشار والتي بلغ نسبتها حوالي ١٠٪ من منظمات العمل الأهلي على ما يقارب ٦٠٪ من حجم التمويل الموجه لهذا العمل يؤكد أيضاً ما ذهبنا إليه حول غياب الأجندة الموحدة وضعف التنسيق وغياب آليات التضامن ما بين المنظمات الكبيرة والصغيرة أو الناشئة والتي هي بحاجة إلى رعاية وإسناد خاصة في مجال بناء القدرات وآليات المهنية والشفافية والمشاركة<sup>١٨٣</sup>.

إن هذا الاستنتاج لا يعني قيام العمل الأهلي بلعب دور سياسي مباشر فالأخير هو من وظيفته الأحزاب السياسية ولكنه يعني التنسيق والشراكة والتأثير بالسياسة بالمعنى الواسع بحيث يسند هذا الجهد لصالح القوى والفعاليات المؤمنة بالخيار الديمقراطي بكل أبعاده وتفصيله الذي يشمل الحريات وحقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة وحرية الرأي والتعبير والنقد وتمكين النساء، وكذلك ببعده القائم على رفض الإقصاء والتهميش واحتكار الحقيقة في إطار نظام يضمن سيادة القانون ويؤمن الفصل بين السلطات ويحقق استقلال القضاء في ظل مفاهيم المواطنة المتساوية والمتكافئة، وليس التعامل مع الديمقراطية كآلية إجرائية مفادها الانتخابات فقط.

ويكتسب النقاش حول التمويل أهمية خاصة في هذه الظروف أي بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت يوم ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦، حيث بات واضحاً أن التمويل -حتى غير

<sup>١٨٣</sup> تقرير التنمية البشرية الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

المشروط- كان يصب ايضاً في دائرة الأهداف السياسية الرامية إلى خلق حالة من الاستقرار والهدوء، جاء ذلك على أثر توقيع اتفاقات أوسلو واستمر كلما تجددت الاتفاقيات والتفاهات الفلسطينية الإسرائيلية والتي كانت تتم برعاية دولية، وكان هذا التمويل يتراجع كلما تآزمت العلاقة بين الطرفين.

إن نجاح حركة حماس بالانتخابات وبصورة كاسحة قد دفع الأوساط الدولية إلى محاولة معاقبة خيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي عبر التمويل كأحد أدوات تلك المحاصرة. حيث أبرزت التصريحات الدولية أهمية عنصر التمويل كوسيلة ضغط سياسي عبر التحذير بوقف المساعدات للسلطة وعبر محاولة الطلب من البلدان العربية بوقف تلك المساعدات أيضاً.

في ضوء ما تقدم، فإن الضرورة ملحة لتعزيز التكاتف الفلسطيني الداخلي، حيث من المناسب الاستفادة من القوانين الدولية بهدف فك محاولات العزلة والحصار، ومنها محكمة لاهاي الدولية، خاصة فيما يتعلق بالإجراء الإسرائيلي الذي أوقف التحويلات المالية للسلطة رغم أن تلك التحويلات هي حق من حقوق السلطة والشعب الفلسطيني يتم اقتطاعها ضربياً "المقاصة" وذلك لصالح السلطة حسب الاتفاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة. كما تقتضي الضرورة أن يتم تفعيل مبدأ التضامن الإنساني الذي تبناه الأمم المتحدة خاصة تجاه الشعوب التي تخضع للاحتلال والكوارث، وهذا ينطبق على حالة شعبنا، وكذلك تفعيل آليات المساعدات الفلسطينية والعربية والتضامنية الدولية.

وفي هذا السياق فإن العمل الأهلي ينبغي أن يتطور ويتكيف للتعامل مع معطيات المرحلة السياسية الجديدة الناتجة عن الانتخابات النيابية الأخيرة، منها زيادة التماسك والتشبيك والتنسيق وإعادة تأصيل العمل الأهلي في إطار تنموي انعقائي تحرري رافض للتبعية ولاشتراطات التمويل. وتعميق الخطاب الديمقراطي والمدني القائم على احترام الحريات والتسامح وثقافة الاختلاف وإقصاء العنف واعتماد لغة الحوار السلمي الهادئ والاستناد إلى دولة المؤسسات القائمة على حكم القانون ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.

إن رد الفعل الدولي السلبي تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الأخيرة يؤكد التناقض ما بين الشعار والتفويض، خاصة الشعار الرامي إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن ما حدث يجب أن يدفع العمل الأهلي للتمييز بين الديمقراطية المبنية على مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، الرامي إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات في إطار يسعى إلى الاهتمام بحقوق المواطن على حساب الحقوق الوطنية، اعتقاداً بأن الديمقراطية ستفرز حكومات ليبرالية مرتبطة بمنهج العولمة، وبين الديمقراطية

المستندة لمصالح الشعوب وحقها في تقرير المصير "أي لمصالحها الوطنية" كذلك إلى مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة "العدالة". فكيف يمكن أن تستقيم الديمقراطية مع عدم احترام إرادة المواطنين وخياراتهم الانتخابية؟ وهل الديمقراطية تفرض عقاباً على شعب ما نتيجة خياراته؟ وهل الديمقراطية تعنى غض نظر المجتمع الدولي عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحريات وحقوق الإنسان الفلسطيني عبر قيامه بابتلاع المزيد من الأراضي بواسطة جدار الضم والتوسع؟! كما يقوم باعتقال واحتجاز الآلاف من أبناء شعبنا داخل سجونهم إضافة إلى المزيد من أعمال التنكيل والقمع بحق أبناء شعبنا، خاصة أن الاحتلال يتجاوز العديد من الاتفاقات والمواثيق الحقوقية الدولية وفي مقدمتها وثيقة جيف الرابعة؟!

### التوصيات:

في ضوء تدافع المتغيرات على الساحة الدولية، وتأثيراتها على الحيز الفلسطيني، فضلاً عن التغيرات الدراماتيكية، التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، والتلويح بتطبيق خطة الانطواء في الضفة الغربية، وكذلك على إثر نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وما أعقبها من متغيرات داخلية، ينبغي إعادة النظر في أداء منظمات العمل الأهلي، وذلك بإعادة تأصيل وترسيخ مفاهيم هذا العمل القائم على الطوعية والمشاركة والمؤسسية والديمقراطية والإدارة الرشيدة. الأمر الذي يتطلب الابتعاد عن النخبوية، وإعادة صياغة العلاقة مع الفئات الاجتماعية المستهدفة على أسس من المشاركة بالتخطيط والتنفيذ والتقييم وترسيخ بنية ديمقراطية شفافة وسليمة تفصل الحكم عن الإدارة وتعزز آليات المراقبة والمساءلة. وبالمقابل فقد بات مطلوباً التفكير بآليات الاعتماد على الذات خاصة مع تضاعف حدة الضغوط الدولية التي تشترط اشتراطات سياسية وراء التمويل، الأمر الذي سيؤدي إذا تم الاستمرار به والاستجابة له إلى حرف الأجندة المحلية، المستندة إلى الأولويات والاحتياجات والتحديات الداخلية، لصالح الأجندة الخارجية، وسيعمق هذا بالضرورة حالة الانكشاف البنيوي لعمل المنظمات الأهلية.

كما بات مطلوباً تعميق وتطوير العلاقة وزيادة ترابطها مع منظمات المجتمع المدني العربي في إطار التداخل القومي بالمهام ومن أجل تبادل الخبرات، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني العالمي بوصف تلك الروابط تشكل عناصر قوة يجب تعزيزها والاستناد إليها في إطار الترابط بين المحلي والعربي والدولي "الإنساني".

ولعله من المناسب، إن لم نقل من الملح، التفكير بإستراتيجية تمويلية جديدة تأخذ بعين

الاعتبار العمل على بلورة مبادرات مثل إنشاء صندوق للعمل الأهلي<sup>١٨٤</sup> يساند المنظمات الصغيرة والناشئة وفق معايير الاحتياج والألوية وفي إطار السعي الجاد للتحرر من التبعية للممول. ومن الضروري أن يتم السعي باتجاه اعتماد قانون يعفي رجال الأعمال والقطاع الخاص من ضريبة الدخل إذا تم التبرع إلى هذا الصندوق للأعمال الخيرية -أي العمل الأهلي- أسوة بباقي بلدان وشعوب العالم المتقدم. إن تلك الآليات وغيرها تساهم في تعزيز مسألة التمكين والمشاركة وتعمل على تجاوز شعور المنظمات الصغيرة بالتهميش والإقصاء.

### خاتمة:

على ضوء ما تقدم فمن الهام أن يقوم العمل الأهلي بإعادة صياغة نفسه بما يضمن تمكينه وتقويته، ليس في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية وبرامج الإغاثة والتنمية فقط، ولكن في مجالات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واحترام مرتكزات سيادة القانون. الأمر الذي يتطلب إعادة بناء مكوناته الداخلية على أسس الإدارة الرشيدة وبما يمكن من عملية المشاركة والمساءلة من قبل الفئات الاجتماعية المهمشة التي من المهم العمل على تفعيلها وتطويرها بما يضمن إمكانية تشكيل حركات اجتماعية ديمقراطية مطلية مستقلة تعمل على الضغط والتأثير باتجاه ضمان قوانين وتشريعات تضمن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة من الحقوق الجماعية وليس وفق آليات الزبائنية والمحسوبية والواسطة التي سادت في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني.

على ضوء النتائج المذهلة التي حققتها حركة حماس بفوزها الساحق بالانتخابات النيابية العامة التي جرت يوم ٢٥/١/٢٠٠٦ فلا بد من المراجعة التقييمية والنقدية لبنية وأداء وعلاقات العمل الأهلي بما يعمل على استنهاض هذا العمل وإعادة تركيبته على قاعدته السلمية المبنية على المشاركة والبعد عن النخبوية وعلى أرضية النضال الاجتماعي وبما يمنع من تحويل رموز هذا العمل إلى شريحة منعزلة عن حركة المجتمع وتطلعاتها وقضاياها وخاصة تلك التي تهم السواد الأعظم من الفقراء والمهمشين.

وفي ضوء المتغيرات، فإن ثمة حاجة ملحة لإجراء حوار جاد بين أطراف العمل الأهلي بما في ذلك المنظمات الأهلية المرتبطة بالحركات السياسية المختلفة وخاصة حركتي فتح

<sup>١٨٤</sup> محسن أبو رمضان، نحو صندوق أهلي يعزز الاعتماد على الذات، جريدة الأيام، بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٤،

وحماس، بهدف تعزيز القواسم والمفاهيم المشتركة المبنية على الاستقلالية والمشاركة والديمقراطية والإدارة السليمة وضمن معايير المواطنة المتساوية والابتعاد عن تقديم الخدمة على قاعدة العلاقة الفردية والخاصة فقط لصالح الحقوق الجماعية، عبر العمل على ضمان مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة من خلال قوانين وسياسات منصفة لها. وكذلك حماية الحريات الشخصية والعامة في إطار التعددية السياسية وسيادة القانون بما يعمل على إنهاء الفلتان ويعزز من السلم الأهلي والحراك الديمقراطي الداخلي الذي يجب أن يترسخ وفق آلية التداول السلمي للسلطة في ظل الدستور الذي يجب أن يحترم ويطبق.

ما زال دور العمل الأهلي مطلوباً في المرحلة السياسية الجديدة التي أفرزت فوزاً كاسحاً لحركة حماس في تركيبة المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، وعلى المنظمات الأهلية عبئاً كبيراً بالتأثير بالرأي العام من أجل كسبه، خاصة بالقضايا الاجتماعية والحقوقية والمدنية. وهذا بحاجة إلى بنية متماسكة وتعزيز آليات الشراكة والتشبيك مع المنظمات ذات التوجه الديمقراطي كما أنه بحاجة إلى تفعيل القيم المبنية على الديمقراطية والعدالة ومحاربة الإقصاء أو التهميش أو احتكار الحقيقة وذلك عبر تعميق التشبيك والعلاقة مع القوى والأحزاب السياسية المؤمنة بالخيار الديمقراطي البعيد عن الانتقائية، والتي من الضروري التعامل معها أي الديمقراطية ككل متكامل وبصورة شاملة وغير مجزوءة.

الفصل السادس:  
نظرة لمستقبل القطاع الخاص الفلسطيني في  
قطاع غزة

أسامة نوفل





## الفصل السادس:

### نظرة لمستقبل القطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة

#### مقدمة:

تقاس قوة القطاع الخاص بمعدل مساهمته في الناتج المحلي واستيعابه للقوى العاملة، كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز قوة الاقتصاد، حيث يعتبر العمود الفقري للنمو والتنمية، ويختلف دور القطاع الخاص من دولة إلى أخرى تبعاً للفلسفة الاقتصادية والعوامل المحددة والمحيطة بهذا القطاع، وتعتمد هذه العوامل على النظام الاقتصادي السياسي لهذه الدولة ومدى توفرها للبيئة الاستثمارية التي تعتمد على القوانين والتشريعات الداعمة للقطاع الخاص، ومدى جاهزية رأس المال المادي والبشري والذين يعتبران العاملين الأساسيان في القدرة التنافسية للاقتصاد. كما يعتمد نجاح القطاع الخاص على كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية وانسجامها مع طموحات القطاع الخاص.

يعاني القطاع الخاص الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ بشكل متواصل من الصعوبات الإسرائيلية التي تهدف إلى تدميره وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال سياسات الدمج والإلحاق، وإبعاده عن محيطه العربي، وقد قام بإغلاق البنوك واستخدام الضرائب كإحدى الوسائل التدميرية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي والمياه، واستغلال العمالة الرخيصة والسوق الفلسطينية. وفي ظل هذه السياسة المبرمجة كان من الضروري على القطاع الخاص أن يشق طريقة بصعوبة.

لقد استبشر القطاع الخاص بقدوم السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، وتدفقت المساعدات الدولية، وتحسنت الفرص الاستثمارية حيث تدفقت الاستثمارات الخاصة من الخارج وخاصة الفلسطينية منها، وتشجع القطاع الخاص المحلي وبدأ بالنهوض من جديد، وتحسنت الأوضاع الاقتصادية إلى حد ما، ولكن هذا التحسن سرعان ما تراجع بعد اندلاع الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حيث عمد الاحتلال إلى تدمير مؤسسات القطاع الخاص وفرض حصاراً مشدداً على حركته، مما ألحق خسائر جسيمة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وقوضت إجراءات الاحتلال معظم إنجازات القطاع الخاص خلال السنوات التي سبقت اندلاع الانتفاضة.

إن تطبيق خطة إعادة الانتشار من قطاع غزة قد يعطي الأمل في تحسين البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص، وهذا يتوقف على مدى السيطرة على الحدود والمعابر وتحسن المناخ

الاستثماري والسياسي، علماً بأن الكثير من الدراسات والمبادرات الجديدة قد ركزت على أهمية دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد وأخذ الدور الريادي له. إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع الخاص في قطاع غزة سيتم التطرق إليها، بالإضافة إلى الرؤية الاقتصادية لمستقبل هذا القطاع في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية.

### اتفاقية باريس والقطاع الخاص:

إن المتمتع لبنود اتفاقية باريس الاقتصادية يجد أنها تحتوي على بنود إيجابية وأخرى سلبية في مجال تطوير القطاع الخاص، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني تحولات جذرية بعد عام ١٩٩٤ كان من نتائجها الإيجابية حصول الفلسطينيين وبدرجة محدودة نسبياً على إمكانية رسم وتحديد سياسات وبرامج اقتصادية، حيث نصت الاتفاقية على حق السلطة الفلسطينية الاستيراد المباشر مع حرية فرض ضريبة الدخل والرسوم الأخرى بما تراه مناسباً لها، أيضاً أعطى الاتفاق السلطة الفلسطينية الحرية في ترخيص وفتح مصارف محلية وفروع للمصارف العربية والأجنبية.

كما أعطتها الاتفاقية الحق في إصدار القوانين والقرارات المشجعة لتطوير القطاع الخاص، كان من أهم هذه القوانين قانون تشجيع الاستثمار والذي يعتبر الركيزة الأساسية للتشريعات الاقتصادية، ويموجب هذا القانون يحصل المستثمر المحلي والأجنبي على مزايا متعددة أهمها الإعفاء الضريبي لعدة سنوات وغير ذلك من الامتيازات التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار، ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود المناخ الاستثماري المناسب وعدم وضوح السياسة الاقتصادية الفلسطينية مما عرقل تطبيق القانون. ومن النتائج الإيجابية الأخرى توقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المختلفة ولكن تحت موافقة إسرائيلية مما أحدث تغييراً في مجال التجارة الخارجية الفلسطينية. هذا، وقد شهدت المرحلة الأولى لتطبيق الاتفاقية في عام ١٩٩٤ حركة استثمار متزايدة، حيث تم افتتاح شركات مالية واستثمارية، وانخفضت نسبة البطالة في عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥ انخفاضاً كبيراً بحيث لم تتجاوز ١٠٪ فقط.

أما سلبيات الاتفاقية المذكورة، فيمكن إجمالها بأنها قيدت الإيجابيات السابقة وذلك من خلال تحديد القوائم السلعية وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر، وقيود خاصة بالتعرفة الجمركية بما يتفق ومصصلحة الاقتصاد الإسرائيلي بالإضافة إلى تحكمه بعوائد الضرائب المجبأة لصالح السلطة الفلسطينية مما جعل الموازنة العامة أسيرة لهذه القيود. كما أعطت الاتفاقية الحق للجانبة الإسرائيلي بالتأثير في طبيعة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الخارجية، هذا بالإضافة إلى الممارسات اليومية لسلطات الاحتلال والهادفة إلى تعطيل هذه الاتفاقية، كما

أهملت الاتفاقيات الكثير من القضايا الاقتصادية والمتمثلة في قدرة السلطة الفلسطينية على التحكم في الأراضي والمياه، وعملية الربط بين الضفة والقطاع مما يعكس ضعف الرؤية الاقتصادية للمفاوض الفلسطيني والذي انعكس سلباً على تطور الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة وجعلهما أسيران لسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

### الاستثمار في القطاع الخاص:

على الرغم من تعقيدات اتفاقية باريس الاقتصادية وتكريسها للتبعية الاقتصادية الإسرائيلية، إلا أن جهوداً كبيرة بذلت من أجل تنمية القطاع الخاص، سواء أكانت من جانب السلطة الفلسطينية والتي تمثلت أساساً في إصدار القوانين والتشريعات، أم الدول المانحة، وكبار المستثمرين في الداخل والخارج، وتمحورت جهود السلطة الفلسطينية حول تلبية متطلبات وأهداف التنمية المتعددة من خلال تأسيس البيئة المواتية اللازمة لتعزيز نمو وتطور القطاع الخاص، وقد شملت هذه الجهود التركيز على تطوير النظام القانوني وخاصة في مجال تطبيق مبادئ السوق الحر، وحق الملكية الخاصة، وقانون الاستثمار وغير ذلك، وأنشأت السلطة الفلسطينية المناطق الصناعية الحرة وقدمت المزايا والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أنشأت الوزارات والمؤسسات ووقعت الكثير من الاتفاقيات التجارية.

كما أقرت العديد من الخطط التنموية المختلفة والهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، حيث رصدت الكثير من الأموال لدعم البنية التحتية وتنمية المصادر البشرية والاجتماعية، ولكن الملاحظ للإطار العملي لأداء السلطة خلال تلك الفترة، يجد أنه يتناقض إلى حد ما مع ما سبق، حيث اتسمت العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالتنافسية وليست التكاملية، وخاصة في المجالات التجارية مما خلق جواً من الاستياء لدى القطاع الخاص، وحرمانه من بعض الفرص الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى ظاهرة الفساد والمحسوبية والتي تمثلت في إنشاء شركات احتكارية عامة في مجال احتكار استيراد الاسمنت، ومشتقات البترول، والسجائر.

وتمثل الوجه الآخر للاحتكار في المساهمة في العديد من الشركات الخاصة، منها ما هو شركات مساهمة عامة، كما ساهمت السلطة الفلسطينية في إظهار شركات احتكارية في مجال البنية التحتية والخدمات مثل إنتاج وتوزيع خدمة الهاتف الثابت والمحمول، وخدمة الكهرباء، ومن المتوقع إنشاء شركة احتكارية لخدمة المياه. ويمكن القول أنه هناك سبعة مجالات تمت فيها علمية الاحتكار وهي:

١ . اعطاء الامتياز لشركة الاتصالات الفلسطينية (الهاتف الثابت).

- ٢ . منح امتياز الهاتف المتحرك (المحمول) لشركة خاصة.
- ٣ . منح امتياز السوق المالية لشركة مساهمة خاصة هدفها الربح.
- ٤ . منح امتياز توليد الكهرباء لشركة خاصة في قطاع غزة .
- ٥ . تحويل بعض المؤسسات العامة إلى شركات خاصة أجنبية (الصندوق الفلسطيني للتنمية).
- ٦ . تأسيس شركات حكومية بملكية تامة للسيطرة على النشاط التجاري ( الاسمنت والبتروول)، والصناعي والترفيهي.
- ٧ . المساهمة في شركات مختلطة في مجال التجارة والخدمات والاستثمار. <sup>١٨٥</sup>

هذا، وقد بدأت السلطة الفلسطينية سلسلة من الإصلاحات منذ منتصف عام ٢٠٠٢، بهدف تعزيز دور القطاع الخاص من خلال خصخصة بعض الشركات، وحصص مشاريع السلطة الفلسطينية في صندوق الاستثمار الفلسطيني، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد.

وبالإضافة إلى هذه المشاكل فإن القطاع الخاص قد تأثر بالقيود المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي والتمثلة في عرقلة حركة انتقال الأفراد والسلع بين المناطق الفلسطينية ذاتها، وبينها وبين إسرائيل، بالإضافة إلى القيود المتمثلة في بنود اتفاقية باريس والتي وضعت شروطاً مجحفة بحق القطاع الخاص، حيث حددت قوائم للسلع الواجب استيرادها، مما أثر ذلك في تشويه العلاقات التجارية للمناطق الفلسطينية والحد من القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية. لقد اتبعت إسرائيل سياسة تمييزية واضحة ضد المنشآت التجارية الفلسطينية عند عبورها الموانئ الإسرائيلية وخاصة في مجال الاستيراد، حيث أضافت قيود إضافية على قيود اتفاقية باريس، وعطلت حركة الصادرات تحت ذرائع أمنية.

ورغم هذه المعوقات إلا أن الاستثمار في المناطق الفلسطينية قد نما بشكل ملحوظ وأن معظم الأعمال والمشاريع التجارية قد تمكنت من الحفاظ على نفسها، وهذا يشير إلى وجود تصميم كبير على النجاح لدى رجال الأعمال الفلسطينيين، بالإضافة إلى وجود جوانب القوة التي ساهمت في ذلك، والتمثلة في المجتمع المتعلم نسبياً، والمصادر المالية والتجارية المتوفرة على الصعيد المحلي وفلسطينيي الشتات، والاستجابة من قبل المنشآت التجارية إلى المحفزات السائدة في السوق مثل المزايا النسبية المتطورة جزئياً لبعض المنتجات الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى نمو القطاع المصرفي ومصادر تمويل المشاريع الصغيرة <sup>١٨٦</sup>.

<sup>١٨٥</sup> نضال صبري، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة مواطن ٢٠٠٣.

<sup>١٨٦</sup> مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، اقتصاد القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، ظروف وإفاق. شباط ١٩٩٨.

وأشارت الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات الخاصة خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ قد بلغت نحو ٨,٢ مليار دولار، بحيث حافظ الاستثمار الخاص على معدل نمو يفوق ١٣٪، سنوياً مما عكس حالة التفاؤل التي سادت أوساط القطاع الخاص، وقد تحقق هذا النمو في الاستثمار على الرغم من تصاعد سياسات الإغلاق والحصار في عام ١٩٩٦-١٩٩٧، وألحقت خسائر في القطاع الخاص الفلسطيني<sup>١٨٧</sup>.

وشكل التكوين الرأسمالي ما نسبته ٣٧٪ من الناتج المحلي خلال السنوات ١٩٩٤-١٩٩٨، وازدادت هذه النسبة لتصل إلى ٣٩٪ في عام ١٩٩٩ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمستويات العالمية<sup>١٨٨</sup>.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى تراجع القطاع الخاص بشكل ملحوظ نتيجة لزيادة الإغلاقات والحصار المفروض على تنقل البضائع والأشخاص من المناطق الفلسطينية إلى الخارج، وبين المناطق الفلسطينية، وتشير الدراسات إلى تراجع الاستثمار الإجمالي خلال الربع الرابع من سنة ٢٠٠٠ مقارنة مع الربع الثالث من السنة نفسها بحوالي ٧٠٪ وبحوالي ٦٢٪ خلال الربعين الأول والثاني من سنة ٢٠٠١، وقدر حجم التراجع بالقيمة السوقية لاستثمارات القطاع الخاص بحوالي ٤٠٪ خلال سنة ٢٠٠١، إضافة إلى تراجع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنسبة ٩,٣٪ خلال سنة ٢٠٠١، مقارنة مع ٢٠٠٠<sup>١٨٩</sup>.

كما تشير المعطيات إلى أنه وبالرغم من النمو السريع في عدد البنوك العاملة وعدد فروعها وحجم الودائع إلا أن نسبة التسهيلات إلى الودائع لا زالت متدنية، وهذا يعني أن غالبية الاستثمارات الفلسطينية في القطاع الخاص يتم تمويلها من الادخار الشخصي<sup>١٩٠</sup>.

تشير الإحصائيات إلى أن عدد البنوك قد بلغت في عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٢ بنكاً و١١٦ فرعاً، ارتفعت الفروع إلى ١٣١ فرعاً في منتصف عام ٢٠٠٥، مما يعكس المنهجية الإيجابية في إيصال الخدمات البنكية لكافة التجمعات السكانية. وارتفعت الودائع من ٣٦٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦٠٩ مليون دولار في منتصف ٢٠٠٥، نتيجة لحالة الانفراج الجزئي خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

<sup>١٨٧</sup> كمال حسونة، اطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة، والذي عقد في ١٣/٤/٢٠٠٥. ماس ٢٠٠٥.

<sup>١٨٨</sup> باسم مكحول. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة والقطاع. ماس ٢٠٠٥.

<sup>١٨٩</sup> باسم مكحول. المرجع السابق.

<sup>١٩٠</sup> كمال حسونة. اطلاق قدرات القطاع الخاص. مرجع سابق.

أما التسهيلات الممنوحة فقد ارتفعت من ١١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦٧٣ مليون دولار في منتصف ٢٠٠٥، ولكن نسبة التسهيلات إلى حجم الودائع لم تزد عن ٣٦٪، وفي مجال القطاع الخاص لم تتعد النسبة ٣٠٪<sup>١٩١</sup>.

وبناءً على التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام ٢٠٠٤ والذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء، فإن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص قد بلغت ٩٤,٤٩ ألف منشأة في الضفة والقطاع منها ٦٨,٧٪ في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة، وبالمقارنة مع عدد المنشآت في عام ١٩٩٤ نجد أن العدد قد ارتفع بمتوسط سنوي قدره ٤٤٢٤ منشأة، كما تبين أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات قد استحوذ على النسبة الكبرى من حيث عدد المنشآت بحيث بلغت النسبة ٥٦٪ من عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص مقارنة مع ٦١٪ في عام ١٩٩٤، فيما احتل نشاط الصناعة التحويلية المرتبة الثانية بما نسبته ١٣,٥٪ مقارنة مع ١٩,٢٪ في عام ١٩٩٤.

وأن عدد العاملين في هذه المنشآت قد بلغ ٢٣٥,٩٤٩ ألف عامل، ٦٧,٥٪ يعملون في منشآت الضفة الغربية و٣٢,٥٪ في قطاع غزة، وأن أغلب المنشآت تشغل ٤ عمال فأقل (٩١٪). علماً بأن عدد العاملين في هذه المنشآت في عام ١٩٩٤ قد بلغ ١٢٨,٠٤٩ الف عامل. ومن الملاحظ أن ٩١٪ من المنشآت العاملة في عام ٢٠٠٤ توظف ٤ عمال فأقل ٠,٢٪ توظف ٥٠ عامل فأكثر<sup>١٩٢</sup>.

أن المتتبع لتطور القطاع الخاص من حيث عدد المنشآت وتنوعاته وعدد العاملين فيه يجد أنه قد حافظ على صموده رغم الحصار والإغلاق والتدمير، وهذا يعود إلى إصرار أصحاب المنشآت على البقاء على أمل تغيير الأوضاع إلى الأحسن، لأن إغلاق هذه المنشآت قد يؤدي إلى خسائر أكثر من بقائها على الحد الأدنى من العمل.

وعن مواقف أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة

٢٣-٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٠٠٥ تبين استمرار تراجع مستويات التفاؤل بشكل عام، حيث تراجع نسبة المتفائلين بتحسّن أوضاع المنشآت بشكل ملحوظ بنسبة ٣٢,٣٪ خلال شهر أيلول ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ٢٧٪ خلال شهر آب من نفس العام، وتراجعت نسبة المتفائلين بارتفاع حجم

<sup>١٩١</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ماس، سلطة النقد. المراقب الربعي الاقتصادي والاجتماعي، عدد ٣، / ٢٠٠٥.

<sup>١٩٢</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام ١٩٩٤. التعداد العام للمنشآت ٢٠٠٤ النتائج الأساسية. تموز ٢٠٠٥.

المبيعات. وقد سجلت النتائج تبايناً على مستوى المناطق الجغرافية، ففي الوقت الذي سجلت فيه نسبة التفاؤل بتحسين أوضاع المنشآت تراجعاً ملحوظاً وصل إلى ٣٤٪ في باقي الضفة الغربية خلال شهر أيلول مقارنة بمستواها خلال شهر كانون ثاني لعام ٢٠٠٥، كان هذا المؤشر قد سجل تراجعاً وصل إلى ٣٠,٧٪ في شهر آب مقارنة مع شهر كانون الثاني، في حين استمر التراجع في مستويات التفاؤل في قطاع غزة حيث بلغت نسبة التراجع لنفس المؤشر ٢٥,٨٪ و ١٣,٨٪ لشهر أيلول وآب على التوالي، وبلغت نسبة التفاؤل بارتفاع حجم المبيعات تراجعاً بنسبة ٢١٪ في باقي الضفة الغربية مقابل نمو مستويات التفاؤل بنسبة ١٢,٣٪ في قطاع غزة. وفيما يتعلق بدرجة التفاؤل بتحسين الأوضاع الاقتصادية للمنشآت بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع تبين أن ٥٨,٨٪ من أصحاب المنشآت في قطاع غزة يتوقعون تحسن الأوضاع الاقتصادية بينما يميل ٣٢,٤٪ من العينة توقعهم عدم حدوث تغيير على أوضاع المنشآت خلال المرحلة القادمة.

وكانت الآراء في قطاع غزة حول التوقعات بتحسين المبيعات أكثر تفاؤلاً في قطاع غزة (٧٧,١٪) مقابل (٣٥٪) في الضفة الغربية<sup>١٩٣</sup>.

إن المحلل لتلك المرحلة يجد أن القطاع الخاص لم يتطور نوعياً (كيفياً) بل حافظ على صموده كما يلاحظ تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تقليل احتكار السلطة لبعض المشاريع الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالإضافة إلى غياب التنسيق بين السلطة والقطاع الخاص في المجالات المختلفة سواء القانونية، أو توقيع الاتفاقيات مع الخارج، أو من خلال مساهمته في وضع الخطط والسياسات الاقتصادية بما في ذلك تطوير العلاقات الاقتصادية، كما يغلب على تلك المرحلة تراجع مؤسسات التمويل في تبني منهجية إقراض مناسبة للقطاع الخاص حيث الفجوة في قدرة البنوك على تقييم السوق وفرص الاستثمار على أساس المشاريع الحقيقية الممكنة والتي يقترحها المستثمرون، علاوة على المخاطر السياسية العالية التي تمنع البنوك ومؤسسات التمويل من إتباع سياسة ائتمانية مناسبة.

كما يلاحظ عدم الفصل بين المصالح الاقتصادية والمالية لمن هم في السلطة السياسية والتشريعية والحكومة والإدارات الحكومية، ورجال الاقتصاد المتربعين على سلطة الاقتصاد، لأن نشوء علاقة الدفاع والمؤازرة عن المصالح المشتركة تجعل الاقتصاد والسلطة أسيرة بين

<sup>١٩٣</sup> الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح اتجاهات اصحاب / مدراء المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية حتى ايلول ٢٠٠٥ . اكتوبر ٢٠٠٥ .

جماعتين، القطاع الخاص في فلسطين (أو بعض منه)، وقد حصل على أعلى درجات الدعم من قبل السلطة الفلسطينية، والفئة المتنقلة في السلطة سواء كانت تشريعية أو غيرها، حيث تحصل الفئة الأولى على امتيازات احتكارية من الفئة المتنقلة في السلطة.

وعلى مستوى المعوقات الخارجية فقد واجه القطاع الخاص قيود كبيرة على تطوره من قبل الجانب الإسرائيلي حيث تعمد إلى إغلاق المنشآت الاقتصادية بعدة طرق سواء بتدميرها عبر إجتياحات أو بعرقلة عملها من خلال الإغلاقات والحصار المطول، وهيمنته على الحدود والمعابر، وتمادت في إقفال الحدود لأوقات طويلة وبدون أسباب أو تحت ذريعة أمنية، وراقبت دخول وخروج البضائع والأفراد بشكل يمنع أي نوع من الاستثمار والمناطق الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع الاستثمار وخاصة في القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة والبناء.

## نقاط القوة والضعف في القطاع الخاص:

### أ- نقاط القوة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تسجل كعناصر دعم وتقوية للقطاع الخاص أهمها:

١. خصائص جيدة للسكان: يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيماً تغلب عليه فئة الشباب حيث بلغت نسبة قوة العمل (الأفراد ١٥ سنة فأكثر) نحو ٥٤٪ من المجموع الكلي للسكان في عام ٢٠٠٥. وإذا علمنا أن هذه الفئة لها ميزة إيجابية حيث ترتبط بتقبل التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات، والتجديد وتشكيل التكنولوجيا الحديثة. وتتميز القوى العاملة الفلسطينية بارتفاع المهارة حيث بلغت نسبة القوى العاملة الذين أنهموا أكثر من ١٢ سنة تعليمية ٢٧٪<sup>١٩٤</sup>.

٢. رأس المال المادي: شكل السكان الفلسطينيين الموجودين في الخارج والمقدر عددهم بنحو خمسة ملايين نسمة امتداداً قوياً للسكان الفلسطينيين الموجودين في الداخل، بحيث يعتبر ذلك إحدى نقاط القوة ومصدراً داعماً للاقتصاد الفلسطيني. ورغم عدم القدرة على اجتذاب رؤوس أموالهم بسبب الأوضاع السياسية، إلا أنه جرى اجتذاب جزء بسيط من رؤوس أموالهم خلال الفترة السابقة وحتى اندلاع الانتفاضة.

<sup>١٩٤</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة. تقارير مختلفة ٢٠٠٥.



٣ . مؤسسات المجتمع المدني: تشكل هذه المؤسسات رافداً مهماً لتقوية القطاع الخاص إذا أعطيت لها هذه الميزة، وذلك من خلال مشاركتها في وضع الخطط التنموية وإشراك أكبر قدر من الشريحة الفلسطينية في الاندماج في التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى اعتبارها من جماعات الضغط التي تراقب عمل السلطة الفلسطينية في مجالاتها المختلفة، وقد تبين من خلال تقارير التنمية البشرية الإستعدادية لأفراد المجتمع في المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية المختلفة، إلا أن الواقع يشير إلى عدم اعطاء هذه المؤسسات الفرصة في المشاركة والتخطيط للسياسات الاقتصادية، وجرى إقصاؤها وإظهارها على أنها عاجزة عن المساهمة في التنمية.

٤ . الخبرة العملية: شكل القطاع الخاص الفلسطيني خلال الفترة التي سبقت اندلاع الانتفاضة القاطرة الرئيسية للتنمية الفلسطينية واستحوذ على النسبة العالية للتشغيل مقارنة بالقطاع العام. واكتسب القطاع الخاص الفلسطيني تجارب عملية سواء من خلال علاقته بالاقتصاد الإسرائيلي بمجالاته المختلفة أو من خلال علاقاته مع العالم الخارجي (رأس المال المغترب)، واستطاع القطاع الخاص الفلسطيني الصمود أمام المنافسين الإسرائيليين.

٥ . القوانين والتشريعات: حققت السلطة الفلسطينية مجموعة من الإنجازات منذ قيامها، وتمثل ذلك في تبنيها لاقتصاد السوق، وإقرارها للقوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية، وعقد اتفاقيات مختلفة مع العالم الخارجي، وعملت على تعديل الإجراءات والأنظمة المعمول بها في التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ترخيص الشركات والمصانع، وإقامة المناطق الصناعية وإعطاء الحوافز المختلفة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار فيها، وأجبرت السلطة الفلسطينية الموردين إلى السوق الفلسطينية على التعامل من خلال وكيل فلسطيني أو موزع فلسطيني بهدف الحد من احتكار المستورد الإسرائيلي للسوق الفلسطينية، مما ساهم في تشجيع الشركات الأجنبية على اعتبار الاقتصاد الفلسطيني وحدة منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي. كما تم إنشاء وتفعيل مؤسسة المواصفات والمقاييس، وتوحيد إيرادات السلطة الفلسطينية في وزارة المالية. كما حفزت السلطة على إنشاء الاتحادات الاقتصادية المختلفة مثل اتحاد الصناعيين، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية<sup>١٩٥</sup>.

<sup>١٩٥</sup> باسم مكحول. الاستثمار والبيئة الاستثمارية. مرجع سابق.

## ب- نقاط الضعف

هناك مجموعة من نقاط الضعف تؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص أهمها:

١. غياب الاستقرار السياسي: وهذا يعود إلى سياسة الحصار والتدمير التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى سياسة الربط الاقتصادي أو ما يسمى بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مما ساهم في عدم توفر مناخ استثماري للقطاع الخاص وخاصة الأجنبي منه. وبالتالي فإن سلطات الاحتلال قد تحكمت في مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني عبر اتفاقيات المرحلة الانتقالية، وأحبطت أي تطور للاقتصاد الفلسطيني سواء من حيث الاتفاقيات مع العالم الخارجي أو سيطرتها على المعابر والحدود وإحباطها لتنفيذ القوانين والتشريعات وغير ذلك.

٢. التشوهات الهيكلية: والمتمثلة في ضعف البنية التحتية واعتماد الأيدي العاملة الفلسطينية على إسرائيل (وحتى بعد عام ١٩٩٤، حيث عمقت الاتفاقية الاقتصادية التبعية في مجال الأيدي العاملة إلى أن جاءت الانتفاضة والتي بدأت تركز نوعاً جديداً من إعادة الصياغة في المجالات المختلفة) بدل من القطاع الخاص الفلسطيني، وضعف التنوع الإنتاجي، وانحسار السيطرة الفلسطينية على مصادر محدودة من الأراضي والمياه والمواد الطبيعية.

٣. ضعف الأداء الحكومي: أقرت السلطة الفلسطينية مجموعة من القوانين والتشريعات ولكن يؤخذ عليها عدم تطبيق هذه القوانين بالطريقة الصحيحة، وقد تراق ذلك مع انتشار الفساد والمحسوبية. كما تفتقر فلسطين إلى وجود قطاع حكومي متمرس قادر على تقديم الخدمات الحكومية بمستوى لائق. كما أن عملية البناء لم تمر بطرق سليمة مما أدى إلى الانحراف في تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية. ورغم المبادرات المختلفة التي هدفت إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي إلا أنها تفتقر إلى الشفافية والإجراءات العملية كمحاسبة المفسدين، وتحسين الأداء. كما لم تبادر السلطة في تعديل بعض بنود اتفاقية باريس الاقتصادية خاصة في مجال الاستيراد والتصدير مع أن ذلك من حقها. هذا بالإضافة إلى سياسية الاحتكارات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية سواء لنفسها أو لشركات محسوبة عليها. كما يلاحظ انخفاض حجم التسهيلات المقدمة للمستثمرين من قبل السلطة الفلسطينية، فبالرغم من تولي السلطة زمام الأمور منذ عام ١٩٩٤ إلا أن المستثمر المحلي والأجنبي لم يشعر بتحسن في تشجيع الاستثمار مقارنة مع الدول المختلفة وخاصة في مجال انجاز المعاملات الادارية،

والبعد عن البيروقراطية، وتوفير المناخ الاقتصادي المناسب من حيث وضوح التشريعات وتطبيقاتها. وقد أصدر البنك الدولي تقرير حول ترتيب دول العالم من حيث تقديمها تسهيلات للمستثمرين، نذكر من أوائلها الأردن، مصر، الباكستان، كما نجد أن دول مثل رواندا تعطي تسهيلات للمستثمرين لا يتم إعطاؤها في فلسطين، مما أدى إلى انتقال رؤوس الأموال من فلسطين إلى الأردن ومصر بسبب التسهيلات المقدمة من هاتين الدولتين، حيث تم تخفيض رسوم التسجيل مثلاً: في مصر من ٤,٥٪ إلى ٣٪ من قيمة المبلغ المستثمر، كما يلاحظ إنجاز المعاملات في هذه الدول بشكل سريع. صحيح أن هناك دولاً يحتاج المستثمرين فيها إلى وقت طويل لتسجيل الشركة على عكس ذلك في فلسطين ولكن المشكلة تكمن فيما بعد تسجيل الشركة في فلسطين<sup>١٩٦</sup>.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تحديد السمات العامة للقطاع الخاص الفلسطيني، منذ السنوات القليلة التي سبقت نشوء السلطة الفلسطينية، حتى الوقت الحالي بما يلي:

بالرغم من المقدرات الكبيرة التي أتيحت للسلطة الفلسطينية من خلال الدعم الدولي الكبير والموارد المحلية التي توفرت لها من خلال الضرائب والجمارك والإيرادات الأخرى، لم تتحول إلى رافعة رئيسية ومؤثرة في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كما كان متوقعاً، كما أن السلطة الفلسطينية والتي بدأت في تحمل المسؤولية بعد اتفاقية أوسلو لم تتمكن من خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص ولم تكن قادرة على حماية المكتسبات التي راكمها القطاع الخاص عبر سنوات طويلة من العمل.

ورغم بعض الإنجازات المتمثلة في إنشاء الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة فإن السلطة الفلسطينية وقعت في أخطاء كثيرة وخصوصاً فيما يتعلق بالبناء والتطوير المؤسسي وتحقيق سيادة القانون، والالتزام بالشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

واتسمت علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص بالضعف والتناقض وذلك بسبب تعدد المرجعيات والتنافس على الصلاحيات وتضارب السياسات والمواقف بين المؤسسات الحكومية المختلفة، كما نؤكد على أن السياسات الإسرائيلية التي سادت خلال فترة السلطة قد لعبت دوراً سلبياً في التأثير على القطاع الخاص وتنميته، حيث تحمل القطاع الخاص النصيب الأكبر من خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية، والتي بلغت في مجملها ١٥ مليار دولار منذ اندلاع الانتفاضة وحتى ٢٨/٩/٢٠٠٥، حيث تدهورت كافة

<sup>١٩٦</sup> مقابلة مع علي ابو شهلا. رجل اعمال. اكتوبر ٢٠٠٥.

القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي، وانخفاضه بنسبة ٤٠٪ وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من ٢٩٪، وأن ما نسبة ٦٢٪ من مجمل الأسر الفلسطينية قد فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، وتضررت أكثر ٩٠٠٠ منشأة صناعية منها ٤٣٠ مصنعاً ومعملاً دمرت تماماً من قبل سلطات الاحتلال وأصبح ٧٪ فقط من المنشآت الصناعية تشتغل بنفس طاقتها الإنتاجية التي كانت تعمل بها قبل الانتفاضة<sup>١٩٧</sup>.

### المستجدات الاقتصادية

تعتبر خطة الفصل أحادية الجانب التي أقرتها إسرائيل في ٦/٦/٢٠٠٤ وياشرت في تنفيذها، محطة مهمة في الجانب الاقتصادي. وبناء على الخطة فإن إسرائيل ستبقى المسيطر على طرق الاتصال الداخلي والخارجي وعلى الميناء والمطار وحتى المعابر، وبالتالي فإن المنافذ والطرق التي يمكن أن تعطي الاقتصاد الفلسطيني فرص النمو ستكون في يد إسرائيل، وأكثر من ذلك فإن الخطة أهملت الربط بين الضفة والقطاع والذي يفترض أن يكون في البداية اقتصادياً حتى يمكن التكامل بينهما، هذا بالإضافة إلى الضحية الكبرى من الخطة وهم العمال في داخل الاقتصاد الإسرائيلي والذين سيمنعون كلياً من الدخول إليها في عام ٢٠٠٨م، مما يعني أن هذه الخطة ستكون وبالاً على الاقتصاد الفلسطيني يفوق مساوئ اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث تهدد إسرائيل بتحويل المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل إلى معابر دولية وبالتالي فرض رسوم جمركية على البضائع القادمة من غزة إلى إسرائيل أو إلى الضفة الغربية.

كما اشترطت إسرائيل في تفاهمات معبر رفح أن يتم إدخال البضائع المستوردة إلى قطاع غزة عبر المعبر المشترك بهدف مراقبة البضائع من حيث التعرفة الجمركية وضمنان المواصفات المطلوب التقيد بها لدخول البضائع، الاعتبارات الأمنية.

### الرؤية الفلسطينية:

تنطلق الرؤية الفلسطينية السائدة من المحافظة على اتفاقية باريس الاقتصادية خوفاً من تعدد الأنظمة الاقتصادية في الضفة والقطاع وهذا له تأثير سلبي على الموازنة الفلسطينية من حيث إتباع أكثر من نظام جمركي في كل من الضفة والقطاع، أيضاً تعتبر السلطة الفلسطينية أن الاقتصاد الفلسطيني قد وصل إلى حالة من الركود تخطى كل المعايير الدولية، حيث أن

<sup>١٩٧</sup> الهيئة العامة للاستعلامات. تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من ٢٨/٩/٢٠٠٠ ولغاية ٢٩/٩/٢٠٠٥. أكتوبر ٢٠٠٥.

مستوى الفقر تعدى ٦٠٪، و ٢٩٪ من القوى العاملة عاطلة عن العمل، وأن القطاع الخاص قد انخفضت استثماراته إلى أقل من الثلث مقارنة بما قبل الانفاقية (١,٥ مليار دولار انخفضت إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً) وتفاقم العجز في الميزان التجاري والميزانية العامة.

ولذلك تعاملت السلطة الفلسطينية مع ملف الانسحاب دون التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، ومن أجل ذلك شكلت السلطة الفلسطينية لجنة وزارية من الوزارات المختلفة بهدف وضع الخطط والبرامج المختلفة لما بعد الانسحاب وقد صدر قانون المناطق المخلاة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٥، بحيث ركز على بسط السلطة سيطرتها على المناطق التي ستسحب منها إسرائيل وإعطاء الصلاحيات للوزارات المختصة بترتيب الأوضاع المختلفة، وركز القانون على قيام السلطة بواسطة صندوق الاستثمار الفلسطيني بإدارة المنشآت الإنتاجية القائمة في المناطق المخلاة أو تأجيرها أو إجراء العقود بشأنها أو استثمارها أو استغلالها على أي وجه لدى مستثمر أو متعاقد، وتودع الأموال المتحصلة في صندوق الاستثمار الفلسطيني العائد للسلطة الفلسطينية، كما تتوفر الاستعدادات لتعديل قانون الاستثمار الفلسطيني لعام ١٩٩٨ بحيث يتم التركيز على تعديل التعريفات ومواكبة التطورات القانونية المعمول بها في دول العالم وإدخال المزيد من الحوافز وإعطاء المرونة الكافية من الإعفاءات ومدتها وحق المستثمر الأجنبي في الاستثمار في فلسطين وحصوله على الجنسية الفلسطينية، بالإضافة إلى التوجه نحو إقرار قانون منح الامتيازات والقضاء على الاحتكارات.

وقد قامت وزارة الاقتصاد بوضع خطة للتعامل مع اقتراحات البنك الدولي، حيث تم تطوير الاجراءات القانونية والتشريعية المطلوبة لتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره في قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة، وسميت الخطة بالخطة الاستراتيجية الاقتصادية لقطاع غزة، وقد شارك في إعداد هذه الخطة مجموعة من الخبراء من القطاع العام والقطاع الخاص وبإشراف دولي، وركزت على أهمية إعمار قطاع غزة ومؤسساته وفتح أسواق خارجية، وتبني سياسات اقتصادية تمكن من تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، وإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في القطاع، وتحسين آليات التمويل الخارجي بما يخدم التنمية المقترحة، كما وضعت مجموعة من المشاريع الطارئة التي تهدف إلى خفض نسبة البطالة في القطاع وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص، وإعادة تأهيل المناطق المخلاة والمحيط بها وهي مناطق زراعية (خاصة الدفيئات الزراعية)، ومناطق صناعية مختلفة. كما تهدف الخطة إلى إنشاء مشاريع تسهل الدعم المالي بهدف زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال مشاريع الرقابة المالية والإدارية ومشاريع تطوير النظام الإقراضي وقوانينه.

كما اعتبرت السلطة الفلسطينية أن إقرار الاتحاد الأوروبي لمساعدة قيمتها ثلاثة مليارات دولار، سيكون لها أثر إيجابي في دعم القطاع الخاص واستقطابه إلى قطاع غزة وأن يحتل الموقع الريادي في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، كما ستعقد السلطة الفلسطينية مؤتمر استثمارياً الأول من نوعه في فلسطين في شهر نيسان من عام ٢٠٠٦ بحيث يعقد في غزة والضفة الغربية وبعد أسبوعين في خارج الوطن بهدف استقطاب المستثمرين المغتربين، وسيكون المؤتمر بالتعاون مع البنك الدولي وشركة برتش غاز البريطانية، وأن المشاريع التي ستقدم ستكون مفصلية وهامة ورافعة للاقتصاد الفلسطيني<sup>١٩٨</sup>.

وقد أطلقت وزارة الاقتصاد عشرين مبادرة اقتصادية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة وخلق بيئة مواتمة للاستثمار ودعم توجهات القطاع الخاص، وتركزت هذه المبادرات في إنشاء مجلس تنافسي يجمع بين القطاع العام والخاص بهدف توحيد السياسات نحو التنافسية الإقليمية والدولية، ولغاية تحفيز الاستثمار، واعتماد فلسطين ضمن مؤثرات المنافسة العالمية.

ومن المبادرات المطروحة، تأهيل وتطوير المناطق الصناعية الداخلية والحدودية بهدف تشغيل نحو ١٥٠ ألف عامل، ومبادرة تطوير الاتفاقيات مع العالم، ومبادرة متعلقة بمجالس الأعمال المشتركة (قطاع خاص في داخل فلسطين وقطاع خاص فلسطيني في الخارج)، ومبادرة تنظيم السوق الداخلي والتركيز على أهمية المعابر في تحقيق هذا التنظيم، ومبادرة تتعلق بتسهيل الشفافية الإدارية والمالية وتهتم بتقوية البناء المؤسساتي. كما تتعلق بعض المبادرات في خصخصة الشركات والخدمات العامة وتطوير قانون الاستثمار من خلال إنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية واستراتيجية من خلال الاستفادة من الأراضي الحكومية لغاية الاستثمار والتنمية، ومبادرة تختص بإعادة تأهيل المشاريع المتعثرة والمتضررة من خلال برنامج خاص بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لإعادة تمكين هذه الشركات من العمل سواء على صعيد التمويل أو المشاركة، هذا بالإضافة إلى تشجيع انتخابات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والاتحادات الاقتصادية المختلفة<sup>١٩٩</sup>.

كما أن هنالك مقترحاً لتطوير المدينة الصناعية في بيت حانون (ايرز سابقاً) وبدعم من (USAID)، حيث اشتملت الخطة على تطوير البنية التحتية المدمرة، وتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشروع تشغيل المدينة عبر القطاع الخاص.

<sup>١٩٨</sup> الحياة الجديدة ١٨ / ٧ / ٢٠٠٥.

<sup>١٩٩</sup> الأيام ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٥.

وسيكون لانفتاح قطاع غزة على الدول الأخرى تأثير جوهري على فرص وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، مما يخلق أجواء مريحة وبيئة سياسية مواتية لنشاط القطاع الخاص، هذا في حالة تحكم السلطة الفلسطينية في منافذ القطاع ووجود آلية لربطه مع الضفة الغربية.

إن انفتاح قطاع غزة الصغير من حيث المساحة والفقير من حيث الحالة الاقتصادية يشكل شرطاً لا غنى عنه لاستغلال نقاط القوة والضعف والجذب التي يمتلكها القطاع الخاص وهي موارد البشرية التي تتصف بأيدي عاملة رخيصة ومخزون معرفي وآخر تكنولوجي، وموقعه الجغرافي، ولكن يتطلب هذا التركيز على تبني رؤية للتحويل لإنتاج منتجات وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة، مما يحتاج إلى مهارات بشرية مرتفعة ونشر ثقافة الجودة<sup>٢٠٠</sup>.

### التخوفات:

ترك الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تساؤلات متعددة حول خطوة الانسحاب، فتكتيكياً يهدف الاحتلال من خلاله تحسين صورته أمام العالم بعد خمس سنوات من التدمير الكامل للبنية الأساسية الفلسطينية وإهدار أموال المساعدات التي قدمتها الدول العربية والأجنبية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، وقد سعت إسرائيل من خلال هذا الانسحاب أحادي الجانب إلى ابتزاز العالم بهدف الحصول على المعونات والتعويضات التي تقدر بنحو ٥ مليار دولار، هذا فضلاً عن محاولاتها فتح آفاق أرحب على الصعيد الاقتصادي مع الدول العربية وبعض الدول الإسلامية.

وتطرح الكثير من التخوفات لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب أهمها، أن إعادة الانتشار أحادي الجانب تعني بقاء قطاع غزة تحت ظل الاحتلال حيث سيبقى المحتل مسيطراً على الحدود والبحر والجو.

ويرى بعض المحللين أن هذه المرحلة الحرجة تحمل في طياتها جملة من المخاطر الجدية غير المسبوقة مثل تفكيك الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاديين منفصلين في الضفة والقطاع، الأمر الذي يملي علينا مزيداً من الصعوبات والتحديات الاقتصادية أهمها تحدي التنمية الوطنية الشاملة لكل من الضفة والقطاع كوحدة سياسية واقتصادية، والتحدي الثاني

<sup>٢٠٠</sup> سمير عبدالله. السياسة والاقتصاد في خطة فك الارتباط. مجلة الزاوية الاقتصادية، عدد ٤ و ٥، اغسطس- سبتمبر / ٢٠٠٥.

يكن في اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المواقف والتصرفات الإسرائيلية أحادية الجانب، حيث من الممكن تطبيق هذا المبدأ في الضفة الغربية وبالتالي عدم قدرة السلطة الفلسطينية على بلورة خطة تنموية محددة الأهداف بسبب غياب الأفق السياسي. ومن شأن ذلك توجه الاقتصاد الفلسطيني نحو مزيد من العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأردني مما ينجم عنه تراكمات اقتصادية سلبية على المجتمع الفلسطيني.

ويصاحب هذا التفكك الخلل الواضح في السياسة الاقتصادية الفلسطينية وعدم توحيد القوانين بين الضفة والقطاع، وبالتالي يصبح الاقتصاد الفلسطيني قابل للتراجع والانقسام إلى اقتصاد مشوه في الضفة الغربية وآخر أكثر تشوهاً في قطاع غزة<sup>٢١</sup>.

لقد صاحب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تجاوزات خطيرة أذرت وتندر المستقبل الاقتصادي بالسوء، حيث تم نهب جميع الأراضي الزراعية المخلاة من جهات متنفذة في السلطة الفلسطينية وغيرها من الأفراد، وانتشرت حالة من الفوضى لم يسبق لها مثيل، وأن الخطط التي طرحت قبل الانسحاب وبعده مثل الخطة الأمنية والاقتصادية قد اتسمت بأنها خطط على الورق دون أن تنفذ. وزاد الأمر سوءاً بعدم إشراك القطاع الخاص بحرية في الاستثمار في المناطق المخلاة، حيث كان من المتوقع تشكيل هيئة وطنية تكلف بموجب قانون أو تشريع بإدارة الممتلكات ودمجها واستثمارها من منظور تنموي شامل وعدم اقتصر الاستثمار في هذه المناطق على جهة معينة، حيث تم تأجير الأراضي والحمامات في المستوطنات المخلاة إلى الشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي وهي شركة استثمارية خاصة تم تفويضها من قبل السلطة الفلسطينية، بحيث تقوم الشركة بتطوير ٤٠٠٠ دونم من الدفيئات الزراعية الموجودة في مناطق المستوطنات سابقاً وتم تمويل جزء من هذا المشروع من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني المملوك للسلطة الفلسطينية، وقد تم تشغيل نحو ٦٥٠٠ عامل منهم ٢٥٠٠ عامل مباشر والباقي غير مباشر، ويؤخذ على هذا التصرف عدم إشراك القطاع الخاص في هذا المجال وبالتالي تكريس مبدأ الاحتكار خاصة إذا علمنا أن جزء من أموال الشركة يتم تمويله من خزانة الدولة، هذا بالإضافة إلى التفرد في رسم السياسة الزراعية، وبالتالي أصبحت الشركة في مصاف المنازح للمزارع الذي لا يمتلك المقومات الكافية لمنافسة هذه الشركة، كما تم توفير الإمكانيات المختلفة لإنجاح الشركة مثل توفير المياه العذبة مما أثر ذلك سلباً على توفير مياه الشرب للسكان، والسؤال الذي يطرح نفسه

<sup>٢١</sup> غازي الصوراني. إعادة الانتشار والمخاطر السياسية والاقتصادية على مشروع الدولة الفلسطينية. قراءات استراتيجية. مركز التخطيط الفلسطيني، أكتوبر ٢٠٠٥.



لماذا لم يتم تأجير هذه الأراضي للمزارعين والجمعيات الزراعية بصفتهم أصحاب خبرة؟ كما يلاحظ غياب الأسس الصحيحة لإدارة هذه الدفيئات من حيث الجدوى الاقتصادية. حيث يوجد في قطاع غزة ١٣٠٠٠ دفيئة لمزارعين قد تضرروا من الاحتلال، وكان الأجدى دعمهم على الصمود وإعادة البناء لا أن يتم استثمار المزيد من الدفيئات والتي تقدر في المناطق المخلاة بنحو ٤٠٠٠ دونم، مما يخلق عبئاً إضافياً على قطاع الزراعة.

كما يلاحظ غياب الخطة التسويقية لمنتجات الدفيئات والمراهنة على الاحتلال من أجل السماح بالتصدير وهذا ما حدث فعلاً، حيث أغلق الاحتلال المعابر في يناير ٢٠٠٦ مما أدى إلى خسائر كبيرة لمنتجات هذه الدفيئات، هذا بالإضافة إلى غياب الشفافية المطلقة في المناقصات والتي تعلن عنها السلطة الفلسطينية. وفي مجال المناطق الصناعية نلاحظ أنه ومنذ إعادة الانتشار لم يتم إزالة حتى الأنقاض منها وبقيت المنطقة الصناعية (ايرز سابقاً) كما هي عليه مجموعة من الركام.

### التصورات المستقبلية والتوصيات:

يتطلب معالجة الأزمة الراهنة والنهوض بالقطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني اتخاذ إجراءات إصلاح في النظام السياسي والقانوني مع الأخذ بالاعتبار الدروس والعبر من التجربة السابقة. لقد أصبح من الضروري أن يقوم القطاع الخاص برسم دوره في التنمية الاقتصادية وأصبح مطالباً بالمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني أكثر من السابق، وذلك بالتزامن مع استكمال الإصلاح الاقتصادي الحكومي، بحيث تتكاثف الجهود لوقف الانهيار الاقتصادي وذلك بخلق آليات جديدة لفتح فرص عمل لامتصاص البطالة ومواجهة مشكلة الفقر، وهذا بالطبع يضع مسؤولية أكبر على السلطة الفلسطينية والدول المانحة، كما يتطلب معالجة الأزمة بتنفيذ خطة شاملة للإصلاح الإداري والسياسي بهدف تحقيق الحكم الصالح والذي يعد الركيزة الأساسية للتنمية.

### ١. التوصيات على المستوى الحكومي:

يتطلب الإصلاح الحكومي بناء المؤسسات العامة على أسس حديثة وسليمة وعلى أساس من الشفافية والمساءلة والكفاءة، ويشمل ذلك تبسيط الإجراءات توفير المعلومات، وإزالة البيروقراطية، وتحديد المسؤوليات وال مرجعيات، وتوحيد الجهود على مستوى الوزارات والتنسيق مع القطاع الخاص ومنع التدخل والازدواج، وضمان توفر المنافسة من خلال خصخصة ما تبقى من احتكارات السلطة دون المساس ببعض مشاريع القطاع العام

والتي تخدم المجتمع وخاصة مشاريع البنية التحتية والاجتماعية، وإقرار قانون المنافسة، وفصل السلطات كأساس لتوازن الحكم وتحقيق مبدأ استقلالية القضاء ومنع انتهاك لهذه الاستقلالية من قبل السلطة التنفيذية واحترام قرارات المحاكم وتطبيق القوانين التي صدرت عن المجلس التشريعي واستكمال باقي القوانين التي تختص بتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع القطاع الخاص.

كما يقع على عاتق السلطة الحاكمة إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتنمية بمشاركة فعلية من مؤسسات القطاع الخاص ضمان مشاركة مجتمعية واسعة، وتوجيه المساعدات الدولية بصورة عادلة، وإعادة تشكيل وتطوير أنظمة صندوق الاستثمار المخول بموجب المرسوم الرئاسي بالإشراف على تنفيذ خصخصة الشركات والمساهمات الحكومية في الشركات التجارية وإدارة محفظة الاستثمارات الحكومية بشفافية وكفاءة<sup>٢٠٢</sup>.

كما يتطلب من السلطة الحاكمة اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على أساس تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتأخذ بالاعتبار إعادة النظر في العناصر المؤثرة في تركيبة الغلاف الجمركي مع إسرائيل وإعادة النظرة في الاتفاقيات المعقودة مع الخارج بما يضمن تحقيق القدرة التنافسية للقطاع الخاص في ضوء الرؤية الاستراتيجية التنموية للدولة الفلسطينية المستقلة وذلك وفق امكانية السلطة السياسية، كما يتطلب من السلطة الحاكمة تقوية المناخ الاستثماري العام وخلق استقرار من خلال ترشيد النفقات العامة وتعزيز القدرة للوصول إلى المصادر المالية وتقوية الرقابة الإشرافية والإجرائية. وعلى مستوى الإجراءات العملية المطلوب تنفيذها من قبل القطاع الحكومي لتقوية ركائز القطاع الخاص فهي تتمثل في إصلاح آثار الدمار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني وعلى القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية من حيث دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات وخاصة المصرفية، والمساهمة في إقامة المشاريع التي تحل من مشكلة الفقر من جانب وتخدم القطاع الخاص من جانب آخر مثل التوظيف على بند البطالة في مؤسسات القطاع الخاص بحيث يتحمل الجانبين العام والخاص تكلفة التشغيل، وتحسين فعالية الخدمات المقدمة من قبل القطاع العام وتشبيت الوضع الاقتصادي تمهيداً للبناء الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص وهذا لا يتنافى مع دور الدولة في اقتصاد السوق.

كما يقع على عاتق الحكومة مراجعة الأوامر والتشكيلات المختلفة مثل الوضع القانوني

<sup>٢٠٢</sup> الوثيقة الصادرة عن المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في عام ٢٠٠٢.

للسوق المالي الفلسطيني بما يتفق مع مصالح القطاع الخاص، وإعطاء القطاع الخاص الأولوية في شراء منتجاته لمؤسسات القطاع العام، كما يمكن للسلطة تطوير شبكات الأمن الاجتماعي من خلال مساعدة الشركات في تقليل المخاطر، ومواجهة الأزمات الناجمة عن متغيرات سياسية أو كوارث طبيعية، أيضاً من الضروري توفير آلية لدعم القطاع الخاص لتنفيذ الدراسات وتحليل المعلومات عن الأسواق المستهدفة والمساعدة في توحيد الجهود من أجل إقامة برامج التطوير للقطاع الخاص وتوسيع وتطوير الخدمات المالية للقطاع الخاص من خلال تطوير قطاع مالي فلسطيني قادر على تلبية احتياجات القطاع الخاص والعمل على تخفيض درجة المخاطرة في القطاع المالي وتطوير دور سلطة النقد الرقابي. هذا بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات المحلية والخارجية الهادفة إلى جذب الاستثمار الخارجي مع تعزيز المشاركة الحقيقية من رأس المال الخارجي ورأس المال المحلي.

وفي المجال التقني يتطلب من السلطة الفلسطينية الاهتمام بقانون المواصفات والمقاييس وإعادة هيكلة مؤسسته والتفاوض مع الدول المختلفة بهدف توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية المستخدمة، الأمر الذي يقلل من المعوقات الفنية للصادرات الفلسطينية.

وفي مجال المناطق الصناعية والتي نجحت تجربتها في قطاع غزة بشكل واضح وهذا يتطلب استكمال الخطط المرسومة لإنشاء باقي المناطق الصناعية مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بشأنها وتطويرها بما يتناسب وتوجهات القطاع الخاص.

## ٢. التوصيات على مستوى القطاع الخاص:

ضرورة تفعيل الشراكة بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص الفلسطيني من أجل تطوير العلاقة بينهما بحيث تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتكامل في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني وهذا يتطلب من القطاع الخاص ما يلي:

١. الاستفادة من العمق العربي والإسلامي والذي يختزل عناصر قوة كبيرة تتمثل في سوق استهلاكي مع أهمية الاستفادة من التسهيلات المقدمة من قبل الدول العربية والإسلامية والتي أقرت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٠ وبيروت عام ٢٠٠٣ حيث أصدر قراراً بالسماح بدخول السلع الفلسطينية إلى الدول العربية مع إعفاء كامل من دفع الرسوم الجمركية، وقد التزمت بعض الدول العربية بتنفيذ ذلك القرار والذي من الممكن أن يشجع زيادة الصادرات الفلسطينية مع العلم أن الاقتصاد الفلسطيني لا يساهم سوى بنسبة ٠,٥٪ من الناتج المحلي العربي، ٠,٣٪ من استثماراته، ١٥٪ من صادراته، ٠,٧٪ من وارداته.

٢ . تحفيز الانفتاح مع الدول العربية وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني، مما سيجعل العالم العربي عمقاً استراتيجياً عظيم التأثير ومصدر قوة للقطاع الخاص الفلسطيني وبيئة مؤاتية للنمو ولإطلاق قدرات القطاع الخاص بما في ذلك إطلاق مبادراته للاستثمار في السوق العربية بدون قيود.

٣ . الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع الخارج وخاصة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومن التسهيلات المقدمة للصادرات الفلسطينية من تلك الدول، حيث الاستعداد العالمي لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للقطاع الخاص الفلسطيني علماً بأن جزءاً كبيراً من المساعدات التي تقدم للأراضي الفلسطينية تذهب إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص<sup>٢٠٣</sup>.

٤ . الاهتمام بجذب الاستثمار الخارجي. يقع على القطاع الخاص مهمة جذب رؤوس الأموال الخارجية سواء الفلسطينية أم العربية والأجنبية، ومن الممكن تفعيل الشركات المشتركة الفلسطينية الأجنبية بحيث يشارك القطاع الخاص الفلسطيني الداخلي بجزء مهم في هذه الشركات وهناك عدة مبادرات استثمارية في قطاع غزة من قبل القطاع الخاص تزيد على ٢٠٠ مليون دولار، وتتوقف زيادة هذه المبالغ على وجود البيئة الاستثمارية المحفزة وقد تم تأسيس شركة الاتحاد للإعمار بحيث يتم الاكتتاب بضعف عدد الأسهم المطروحة وجزء كبير من هذا الاكتتاب تم من قبل مستثمرين مقيمين في الداخل والخارج، وهناك فرص جيدة للاستفادة من ودائع البنوك حيث توجد ودائع تصل لنحو ٤,٢ مليار دولار في البنوك الفلسطينية، ومن أهم القطاعات التي يمكن أن تشهد رواجاً في المستقبل هو قطاع الإنشاءات وقطاع الصناعة الاستهلاكية البسيطة وقطاع السياحة، وقطاع الزراعة<sup>٢٠٤</sup>.

٥ . أهمية التركيز على بناء قاعدة مؤسساتية للقطاع الخاص تشارك في صنع القرار الاقتصادي (مجلس تنسيقي) وهذا يتطلب وقفة جادة وموضوعية من قبل القطاع الخاص لإيجاد علاقة تنسيق وتكامل بينه مع التركيز على تفعيل دور الغرف التجارية والاتحادات الاقتصادية لما يخدم مصلحة القطاع الخاص، حيث من الممكن أن يكون لهذه المؤسسات دوراً مهماً في تحسين المناخ الاستثماري من خلال عملها كقناة اتصال فعالة بين منشآت القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة (القطاع العام)، كما يمكن أن تساهم

<sup>٢٠٣</sup> وزارة التخطيط. ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي والدولي حول التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية. بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٥.

<sup>٢٠٤</sup> مجلة المجتمع، المجتمع الاقتصادي. مقابلة مع د. باسم مكحول. ١٧ / ٩ / ٢٠٠٥.

هذه المؤسسات في تسهيل العلاقة وإقامة الاتصالات المباشرة بين المنشآت الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الخارجية ويدخل في ذلك إقامة المعارض المشتركة والزيارات، وهذا يتطلب تغيير جوهري في الإطار التنظيمي لهذه المؤسسات.

٦. الاهتمام بإنشاء مؤسسات استثمارية. على الرغم من التحولات السلبية التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال الفترة السابقة إلا أن الدراسات أشارت إلى وجود فرص استثمارية جيدة وبالتالي ظهرت شركات ومكاتب تقدم خدمات في هذا المجال وبدعم من المؤسسات المانحة وهذا يقودنا إلى أهمية إنشاء مثل المؤسسات يكون القطاع الخاص القيادة والدور المهم في توفير الدعم لمثل هذه المؤسسات وبالارتباط مع المؤسسات الدولية<sup>٢٠٥</sup>.

٧. أهمية التحول من الطابع العائلي إلى المساهم. يتطلب تطوير القطاع الخاص التحول في البيئة القانونية لمؤسساته (تطوير رأس المال الاجتماعي) حيث يغلب على مؤسسات القطاع الخاص الطابع الفردي أو العائلي، مما يقلل من فرص تطوره وزيادة رأس ماله المستثمر، وإبعاد رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة على الدخول في المنظومة الاستثمارية، ويحرم المؤسسات من التطور الإداري والحد من قدرتها التمويلية.

٨. الاهتمام بتطوير البنية التحتية البشرية. حيث أصبح التعليم والتدريب طويل المدى والقدرة على التأقلم مع التكنولوجيا الحديثة من أهم عناصر تطور القطاع الخاص والتغيير الاقتصادي، وهذا يقودنا إلى أهمية الإبداع في مجال العمل وتطوير الثقافة الريادية من خلال خلق أفكار ريادية للدخول إلى أسواق جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير دور القطاع الخدماتي من خلال استخدام التجارة الإلكترونية<sup>٢٠٦</sup>.

## مستقبل العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل

مر الاقتصاد الفلسطيني بتجربة مريرة وإحباطات كثيرة رافقت تطور العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل ابتداءً من التبعية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ والمزيد من التبعية بعد تطبيق اتفاقية باريس ووصولاً إلى إعادة الانتشار من قطاع غزة من طرف واحد، مما يطرح مجموعة من الأسئلة حول مستقبل العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في ظل الوضع الجديد والذي من

<sup>٢٠٥</sup> هشام عورتاني. دور القطاع الخاص في تطوير المناخ الاستثماري. مرجع سابق.

<sup>٢٠٦</sup> مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات. أساسيات واليات ربط اعمال الاغاثة بجهود التنمية. فبراير ٢٠٠٤.

الممكن أن يتكرر في الضفة الغربية حيث نسمع عن مبادرات إسرائيلية جديدة لإعادة الانتشار في الضفة الغربية على غرار قطاع غزة (الانسحاب الاحادي الجانب).

وهذا يقودنا إلى صعوبة التخطيط لمستقبل العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل بسبب عدم وضوح الرؤية الإسرائيلية في التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني، ومن الواقعية أن تبذل كافة الأطراف جهداً يؤدي إلى علاقات متوازنة ممكنة مع كافة الدول المجاورة بما في ذلك إسرائيل مع الاعتراف أن هذه العلاقة مع إسرائيل ليست بالضرورة أفضل العلاقات.

والكثير من الآراء تؤكد على أهمية الانفكاك التدريجي وليس المفاجيء في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل وهذه يتطلب ما يلي:

١. إعادة النظر في بنود اتفاقية باريس الاقتصادية والمتعلقة بالقوائم السلعية والقيود الأخرى على حركة البضائع.

٢. إعادة النظر في الإجراءات المعمول بها في التعامل بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل في مجال التبادل التجاري وإزالة القيود التي تتذرع بها إسرائيل مثل الحجج الأمنية وغير ذلك.

٣. السيطرة على المعابر وخاصة معبر رفح بالنسبة لقطاع غزة، حيث لا يمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع دون تحكم السلطة الفلسطينية في المعبر، ومن جانب آخر تفعيل الدور الفلسطيني على المعابر الأخرى المطروحة وهي المعابر الآمنة بمعنى حرية الاتصال بني الضفة والقطاع من خلال طرق مباشرة.

٤. الغلاف الجمركي. من الضروري التوصل إلى تفاهات لإقامة علاقات تجارية بين فلسطين وإسرائيل تقوم على أساس حرية التجارة بين الطرفين، وذلك بدون حواجز جمركية أو غير جمركية بحيث تنوع هذه التفاهات باتفاقيات يتم رعايتها من منظمات دولية.

٥. إقامة المناطق الصناعية الحدودية بهدف تشغيل العمال الفلسطينيين الذين حرموا من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي حيث اتخذت إسرائيل قراراً بمنعهم من العمل في غضون عام ٢٠٠٨، وبالتالي إيجاد البديل لتعويضهم عن الحرمان من العمل، مع أهمية استيعاد حقوقهم المالية التي سلبت من قبل الإسرائيليين بمعنى استعادة الفائض الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الفلسطينية الذين عملوا في إسرائيل.

الفصل السابع:

نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني

مفيد قسوم





## الفصل السابع:

### نظرة تحليلية استشرافية للمشهد الفلسطيني

#### مقدمة:

يحاول هذا الفصل، وقدر الإمكان، التطرق لثلاثة مواضيع رئيسة وهي: أولاً، المشهد الفلسطيني والجدلية العالمية-المحلية بأبعادها التاريخية والبنوية وتجسدها الحيزية فلسطينياً. ثانياً، التحولات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، التعليمية، الثقافية والمؤسسية في قطاع غزة منذ بداية التسعينيات للقرن المنصرم، وذلك من خلال استقراء مؤشرات المتوفرة والاستدلال عليها من نزعاتها واتجاهاتها العريضة، وبناءاً عليه، تقديم قراءة استشرافية متواضعة تركز على استحضار الماضي وإخضاع الحاضر لاستشراف المستقبل. ثالثاً، طرح بعض الأفكار الأولية كأفاق مستقبلية، بمفاهيم استراتيجية، لحل بعض المشاكل الاقتصادية المزمنة والمتفاقمة التي تواجه قطاع غزة منذ بداية التسعينيات.

ومن أهم هذه الأفكار هي الشروع بالتخطيط لبناء ثلاثة أو أربعة جزر قبالة شاطئ غزة لحل مشكله البطالة المزمنة والمتفاقمة، لحفز النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها الشامل، لحل بعض نواحي مشكله الإسكان وللمحافظة على الأراضي الزراعية الخصبة في القطاع وصيانة الميزان البيئي الهش فيه.

أما الفكرة الثانية فتتمحور حول خلق أفق تعاون فعلي بين المصريين والفلسطينيين والعرب بشكل عام، من خلال طرح فكره إقامة مدينة/إقليم جديد في شمال سيناء يتوسط مدينتي العريش ورفح تهدف لخلق التعاون والمنفعة الاقتصادية لجميع الأطراف المشاركة بما فيها المنفعة الاقتصادية لسكان قطاع غزة من خلال التفاعل الاقتصادي مع هذه المدينة/الإقليم عبر التجارة، العمالة واستثمار الرأسمال الفلسطيني، خصوصاً رأسمال فلسطينيي الشتات، في هذا المشروع الإقليمي العربي.

#### المشهد الفلسطيني والجدلية العالمية-المحلية (الجدلية العولمية-Glocal (Dialectics

لاكتناه منطلقات ودوافع وأهداف القوى العالمية اتجاه الحيز (Space) الفلسطيني لا يتوفر لدينا إلا نظرية المنظومة العالمية (World System Theory)، ولا بد من توظيفها كوحدة التحليل الوحيدة التي بإمكانها أن تقدم لنا أجوبة مقنعة للتساؤلات التاريخية، والبنوية،

والطبقيّة والسلوكية (دور الوكالة البشرية) التي ما زالت تكتنف الحيز الفلسطيني وتزيد من تعقيداته. التخلي عن نظرية المنظومة العالمية والبحث عن أطر مرجعية نظرية ومعرفية أخرى، يعني ضمناً، التسليم بفرضية مفادها أن الحيز الفلسطيني يتفاعل فقط مع ذاته بمعزل عن القوى الطرديمركزية و/أو الجذبيمركزية لمركز المنظومة العالمية. في هذا الصدد تجدر الملاحظة أن غالبية الباحثين الفلسطينيين الذين حاولوا تفسير التطورات على الساحة الفلسطينية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تجنبوا، عمداً أو عن دون قصد، تفسير دور القوى العالمية ومنطقها في خلق مثل هذه التطورات، وتسييرها وتوجيهها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ القضية الفلسطينية. ومهما كانت الدوافع وراء ذلك، فهي لا تقبل التبرير إطلاقاً نظراً لمدى خطورة المنعطف التاريخي الذي نمر به جميعاً.

منذ ظهور المنظومة الرأسمالية العالمية خلال القرن السادس عشر المديد (١٤٥٠-١٦٤٠)، كما يسميه إيمانويل واليرشتين<sup>٢٠٧</sup>، يمكننا أن نميز ثلاثة مفاصل تاريخية بارزة في سيرورة هذه المنظومة الرأسمالية والتي كانت لها إسقاطات رهيبية على الحيزات الاجتماعية في العالم ومنها، إن لم يكن من أبرزها، الحيز الفلسطيني. هذه المراحل هي كالتالي:

أولاً: مرحلة نشوء المنظومة الرأسمالية العالمية والممتدة منذ القرن السادس عشر عبر المرحلة الميركنتيلية حتى القرن الثامن عشر.

ثانياً: المرحلة الليبرالية والممتدة منذ عام ١٨٧٥ حتى الثلاثينيات من القرن المنصرم.

ثالثاً: مرحلة النيو-ليبرالية التي انطلقت، أو بالأحرى أطلقت، في بداية سبعينيات القرن المنصرم، والمستمرة حتى يومنا هذا.

تميزت المرحلة الأولى بالتخيلات والممارسات الحيزية والتي نجم عنها استعمار مناطق شاسعة من العالم وتدمير وإبادة حيزات مجتمعية بكاملها. ولعل العملية المنهجية لإبادة الهنود الحمر ستبقى شاهداً تاريخياً على ذلك<sup>٢٠٨</sup>. أما مرحلة التوسع الأفقي لرأس المال العالمي في ظل مرحلة الليبرالية والتي تجسدت عالمياً بعد مؤتمر برلين، فجاءت نتائجها لا تقل فظاعة ووحشية وبشاعة عما حدث في العهد الميركنتيلي. لقد جاء التنافس الاستعماري

<sup>207</sup> Wallerstein, Immanuel, 1974. The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis. Comparative Studies in Society and History 16(4): 387-415.

<sup>208</sup> Griffin, Keith. 1973a. Underdevelopment in Theory. In The Political Economy of Government and Underdevelopment, ed. Wilber, K. Charles, 15-25. New York, N.Y.: Random House.

بين الدول والإمبراطوريات الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر وآثاره المدمرة على شعوب العالم الثالث<sup>209</sup>، ولاحقاً على شعوب أوروبا نفسها، ليؤكد من جديد أنّ الأزمات العضوية الناجمة عن التناقضات المتأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي قد خلقت منطق التوسع الأفقي لرأس المال كمخرج من مثل هذه الأزمات.

ونعني بالأزمة العضوية في هذا السياق، الأزمة البنيوية وأزمة شرعية النظام التي تقع تحاشياً وتزامنياً، والتي اجتاحت الدول الرأسمالية الغربية ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣ والتي تم الخروج منها، بفضل دور الوكالة البشرية للنظام الرأسمالي وليس من خلال المرونة البنيوية الاقتصادية للنظام الرأسمالي، كما يدعي البعض من مروجي العولمة الحالية، بواسطة استحضار التجربة الليبرالية وإعادة صياغتها بمفهومها الحالي المعرف والمعروف بالليبرالية الجديدة. فمشروع العولمة النيوليبرالي الراهن وتحت التوسع هو بالأساس مشروع سياسي قبل أن يكون مشروعاً اقتصادياً جاء الأول ليخدم الثاني وليؤكد لنا من جديد عدم إمكانية فصل السياسي عن الاقتصادي والعكس صحيح.

تمخضت هجومية الليبرالية الجديدة وعدوانيتها عن عدة حروب وسحق حيزي في يوغسلافيا سابقاً، رواندا، العراق، وأفغانستان، ويبدو أنّ هجومية الليبرالية الجديدة، خصوصاً في العالم العربي والبلدان المجاورة له، ما زالت في البداية، و يعد الحيز الفلسطيني أحد أهم المستهدفين، لما لإسرائيل من أدوار معدة لتأديتها في خدمة مركز المنظومة ولذاتها.

إن المفاصل التاريخية للمنظومة الرأسمالية العالمية تنجم من التناقضات المتأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي لتتقله من أزمة عضوية إلى أخرى، وأن كل أزمة هي بمثابة فرصة تاريخية للانتقال من نمط تراكمي، لا تتحدث هنا عن نمط إنتاجي، إلى آخر. على سبيل المثال نمط التراكم الذي حكم مركز المنظومة العالمية ما بين ١٩٤٥-١٩٦٨/١٩٧٣ عرف بالنظام الفوردي (Fordism) ومنذ بداية السبعينيات النمط التراكمي السائد يسمى أحياناً "ما بعد الفوردي" (Post-Fordism) أو النظام المرن (Flexible Mode of Accumulation).

وخلال هذه الفترات الفاصلة تتم حالات من السحق والتدمير والإبادة الحيزية على المستويين الجغرافي والبشري. فقط في حين تحتاج المنظومة أزمة عضوية مزمنة ولا تتمكن حينها الوكالة البشرية للمنظومة من إدارتها، وتوجيهها والسيطرة عليها عندها فقط من الممكن

<sup>209</sup> Moore, David, 2001. Neo-Liberal Globalization and the Triple Crisis of 'Modernization' in Africa: Zimbabwe, the Democratic Republic of the Congo and South Africa. Third World Quarterly 22(6): 909-929. And also: Chossudovsky, Michel, 1994. IMF-World Bank Policies and the Rwandan Holocaust. Third World Network 52:27-31.

للمنظومة أن تنتقل إلى نمط إنتاج آخر. حالياً، تعيش البشرية جمعاء لحظة ترقب لما سيأتي بعد مرور عاصفة الليبرالية الجديدة. فالنظام العالمي الجديد، لم يولد بعد، بل إنه في حالة مخاض.

### ديناميات المنظومة العالمية وتجسدها الحيزية فلسطينياً

كان لجميع المفاصل التاريخية الثلاثة التي تناولناها أعلاه إنعكاسات مباشرة على الحيز الفلسطيني. بدأت التخيلات الحيزية والجيو-سياسية للاستيلاء، نعني تدمير، على الحيز الفلسطيني منذ عهد اللورد كرومويل (١٥٩٩-١٦٥٨)، أي في أوج المرحلة الميركنتيلية<sup>210</sup>.

لقد كان السبب في عدم ترجمة التخيلات الحيزية والجيو-سياسية البريطانية إلى ممارسة حيزية على شاكلة مشروع استعماري في حينه، يعود إلى عاملين رئيسيين وهما: أولاً، وجود الإمبراطورية العثمانية وقوتها الإقليمية في حينه أحبطت مثل هذه التخيلات. ثانياً، شكلت تجربة حروب الفرنجة (وليس الصليبية كما درجت التسمية)، والتي امتدت من عام ١٠٨٧ حتى ١٢٨٧ وما جلبته من ويلات وخسائر بشرية على أوروبا بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص-وطبيعي على المنطقة، رادعا نفسياً تاريخياً لاستنساخ التجربة من استراليا، نيوزيلاند، كندا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن البريطانيون لم يتنازلوا عن هذا الحلم، المشروع الامبريالي حتى حانت الفرصة لتوظيف الوكالة (الصهيونية اليهودية) المعدة لتنفيذ المهمة منذ كرومويل نيابة عن المركز الرأسمالي.

جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧ في ذروه الأزمة العضوية لمرحلة الليبرالية والتي تجلت في الحرب العالمية الأولى. بكلمات أخرى، انتظرت بريطانيا الفرصة التاريخية بين نظام عالمي وآخر لتحقيق أحلامها التوسعية الإمبريالية، والكثير من دول مركز المنظومة الرأسمالية فعلت الأمر نفسه في مناطق أخرى.

دفعت الأزمة المالية والتي تفجرت في دول مركز المنظومة الرأسمالية عام ١٩٢٩، بريطانيا لتشجيع أعدادا كبيرة من المهاجرين اليهود للقدوم إلى فلسطين لمساعدتها في جهودها التصنيعية استعداداً للخطر النازي الصاعد في ألمانيا، وكذلك لتسليم فلسطين لهم لاحقاً<sup>211</sup>.

<sup>210</sup> Sharif, S. Regina, 1983. Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History. London, England: Zed Press. See also: Tuchman Barbara, 1956. Bible and Sword: England and Palestine from the Bronz Ege to Belfour Ballautine Books, New York.

<sup>211</sup> Frank, A. Gunder, 1981. Crisis in the Third World. New York and London: Holmes and Meier Publishers.

في مقال نشر أخيراً للمؤرخ الفلسطيني رشيد خالدي، نستنتج من المعلومات الواردة وتحليل خالدي المعمق<sup>212</sup>، ما يلي:

أولاً: أن بذور تهراوي وانهيار الحيز الفلسطيني في عام ١٩٤٨ زرعتها بريطانيا من خلال إنهاكها للمجتمع الفلسطيني من خلال ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين إبان الثورة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩. <sup>213</sup>

ثانياً: أن الحالة المجتمعية، والمؤسسية، والقيادية والتنظيمية للفلسطينيين في تسعينيات القرن الماضي لا تختلف جوهرياً عما كانت عليه الحال في ثلاثينيات القرن نفسه.

ثالثاً: أن السياسات التي انتهجتها بريطانيا تجاه المستوطنين اليهود في فلسطين في الثلاثينيات لا تختلف جوهرياً عن مواقف وسياسات الدول "المانحة" (للفلسطينيين) تجاه إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي والمستمرة حتى يومنا هذا.

وتأكيداً لما ورد في الاستنتاج في البند الثالث، ذكرت الباحثة سارة روي ما يلي: "عززت سياسة بريطانيا الاقتصادية في فلسطين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للقطاع اليهودي على حساب العرب وذلك من خلال سياسات حكومية ساهمت في تعجيل الهجرة اليهودية، كسراء الأراضي، والاستيطان، والتنمية الرأسمالية، ومن خلال منح الصهاينة الوقت لتأسيس القاعدة المؤسسية لبنية ما قبل الدولة. كذلك شجعت السياسات البريطانية سيرورة البروليتاريا في صفوف الفلاحين العرب التي استمرت بعد الانتداب"<sup>214</sup>.

إن ما حدث في ظل "العملية السلمية" منذ بداية التسعينيات وحتى يومنا هذا في كل من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة هي سيرورة مشابهة إلى حد كبير لما حدث في مرحلة الانتداب البريطاني. وللمقارنة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع التسعينيات بتقديم الضمانات المالية لإسرائيل للحصول على قروض وصلت قيمتها إلى عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين الروس في إسرائيل. في ظل "العملية السلمية" ضاعفت إسرائيل استيطانها في الضفة الغربية والقدس تحت اسم الدول "المانحة" ورؤيتها، وهي الموقعة جميعها على المواثيق الدولية التي تحظر على القوى المحتلة أن تقوم بما تقوم

<sup>212</sup> Khalidi, Rashid, 2001. The Palestinians and 1948. The Underlying Causes of Failure. In The War for Palestine : Rewriting the History of 1948, eds. Rogan Eugene L. and Shlaim, Avi. 12-36. Cambridge, England: Cambridge University Press.

<sup>213</sup> Anderson, Perry, 2001. Scurrying Towards Bethlehem. New Left Review 10: 5-30.

<sup>214</sup> Roy, Sara, 1995. The Gaza Strip: The Political Economy of De-development. Washington D.C.: Institute of Palestine Studies.

به إسرائيل. نتيجة للأجواء التي خلقتها "العملية السلمية" دخلت الاستثمارات الأجنبية إسرائيل بأحجام لم يسبق لها مثيل منذ تأسيسها.

في عقد التسعينيات شهدت إسرائيل ثورة حيزية تأثرية (Passive Spatial Revolution) على جميع الأصعدة الحياتية وبنيتها التحتية الفيزيقية أتت لتؤكد وبشكل لا يقبل الشك أو الجدل أن "العملية السلمية" ما هي إلا ستار دخاني جاء ليحجب منطق التوسع الأفقي لرأس المال العالمي في المنطقة وحبب الدور المعد لإسرائيل وما يقتضيه من توسع جغرافي أفقي خصوصا باتجاه الشرق والشمال.

أن التأمل في ثنانيا التخطيط الاستراتيجي، والقومي، والإقليمي والحضري الإسرائيلي، ومخططات إعادة الهيكلة للبنى التحتية الفيزيقية في إسرائيل، يؤكد أن الدور المناط بإسرائيل هو ضبط ودمج اقتصاديات المنطقة بشكل تام وفقا لقواعد لعبة النيو-ليبرالية وذلك بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والنخب النيو-ليبرالية الإقليمية في أوروبا والعالم العربي. لهذا السبب لم تقو أي دولة من الدول المانحة للفلسطينيين على الوقوف جديا ضد مشاريع إسرائيل التوسعية في قلب الضفة الغربية الهادفة إلى ربط إسرائيل جغرافيا مع منابع النفط العربي عبر بناء ميغالوبوليس-مدينه عملاقة- قاعدتها على ساحل المتوسط وفي قلبها تل-أبيب مرورا بمدينتي موديعين، اللد والرملة، القدس الكبرى وصولا إلى الخان الأحمر ونهر الأردن.

بالإضافة إلى كل ما ذكر، قامت إسرائيل وتحت مظلة "العملية السلمية" بتنفيذ مخطط الإبادة الجغرافية للحيز الفلسطيني من خلال تفتيته فيزيقيا إلى العديد من الكانتونات، السيطرة على ما يقارب ٨٠٪ من أراضي الضفة الغربية وعلى حوالي ٤٠٪ من القطاع، وإعاقة حركة الناس والبضائع مما شلّ عمليه التواصل بين المدن والمناطق الفلسطينية. نفذت إسرائيل كل هذه السياسات في عقد التسعينيات تحت أجواء "العملية السلمية" من دون أي رد فعل ذو معنى من قبل الدول "المانحة" للفلسطينيين.

رابعا: إذا كانت بريطانيا قد استغلت الفرصة التاريخية الواقعة بين نظامين عالميين- ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها- في أوج أزمة رأسمالية عالمية لتحقيق واحدا من أكبر مشاريعها التاريخية، فهل من المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال ظروف وفرص مشابهة، علاماتها تلوح بالأفق غير البعيد، بما قامت به بريطانيا في الثلاثينيات ولكن بأسلوب آخر؟ هل ستغض الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن تصعيد الإبادة الجغرافية أو ربما البشرية التي قد تقدم عليها إسرائيل ضد الفلسطينيين في ظرف موات؟

تعيش إسرائيل حالياً هاجساً ديموغرافياً يقض مضاجع دوائر الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وصناع القرار فيها إزاء التوازن الديموغرافي الآخذ بالتحقق مع الفلسطينيين ما بين النهر والبحر. هنالك الكثير من الدلالات والعلامات والمؤشرات والخطط والتصريحات من قبل أطراف إسرائيلية عديدة تشير إلى أن إسرائيل بدأت تترصد للفرصة التاريخية السانحة للتخلص من أعداد كبيرة من الفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨ ومناطق الـ ٦٧ من دون تمييز. والسؤال الملح هنا، هل يمر الفلسطينيون حالياً بمرحلة شبيهة لما مروا بها عشية النكبة؟

### القوى الفاعلة محلياً

منذ الشهر الأول لاحتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، أصدرت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي مجموعة من الأوامر العسكرية شملت في الأشهر الستة الأولى مختلف مناحي الحياة فيهما. وكان نصيب الجانب الاقتصادي قرابة الخمسين بالمئة من هذه الأوامر.

وخلال هذه الأشهر الستة استقرت سلطات الاحتلال على وضعية محددة للعلاقة بين اقتصادها واقتصاد المناطق المحتلة وهي وضعية الإلحاق والتبعية. والتي تجلت في تشغيل فائض قوة العمل الفلسطينية في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي التقليدية وليس المتقدمة، وذلك بهدف امتصاص البطالة مخافة المشاركة في المقاومة من جهة، وللحيلولة دون بناء بنية تحتية في هذه المناطق ومن ثم نمو اقتصادي تصنيعي تحديداً، وهو الأمر الذي جرى تعويضه بإقامة صناعات التعاقد من الباطن بين فلسطينيين وشركات إسرائيلية داخل قطاع غزة بشكل خاص، قطاع النسيج والملابس. وحيث قطعت سلطات الاحتلال كافة مبادلات هذه المناطق مع المحيط العربي والخارج، فقد حصرت مبادلات هذه المناطق بشكل كلي تقريباً مع اقتصاد الاحتلال، وهذا خلق تبعية بنوية لهذه المناطق مع اقتصاد الاحتلال. أي تبعية قوة العمل وتبعية التجار والصناعيين والفلاحين<sup>٢١٥</sup>.

لقد شكلت حقبة أو سلو وما بعدها، وضعية من الاستمرار والتحول معاً في العلاقة بين اقتصاديات الضفة والقطاع والاقتصاد الإسرائيلي. وفيما يخص الاستمرار، تحدث اتفاق باريس الاقتصادي عن استعداد إسرائيل لتشغيل ١٠٠ ألف عامل فلسطيني في اقتصادها، وهو عدد وإن كان أقل مما كان عليه الأمر قبل اتفاق أو سلو، إلا أنه استمرار في الاعتماد على اقتصاد إسرائيل تشغيلياً.

<sup>215</sup> Samara, Adel, 1989. The Political Economy of the West Bank, 1967-87. Khamsin, Palestine: Profile of an Occupation, Zed Books.

لم تطبق إسرائيل هذا التعهد مما قلل، وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل، عدد العاملين الفلسطينيين فيها، وكان قطاع غزة وعماله واقتصاده أكثر وأعرق تأثراً من الضفة الغربية بسبب انخفاض حجم التحويلات من عمال القطاع العاملين في إسرائيل، وهو العجز الذي سدته الدول المانحة للسلطة الفلسطينية والذي تم تدويره إلى إسرائيل لاحقاً من خلال أسرها للسوق الفلسطينية، هذا ناهيك عن أن الدول المانحة قامت بتمويل الاحتلال الإسرائيلي من خلال إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها كدولة محتلة. فبدل تشغيل مئة وخمسين ألف عامل في إسرائيل قامت السلطة الفلسطينية بتوظيف نفس العدد تقريباً في أجهزتها الإدارية، والأمنية والشرطية، في حين كان عدد موظفي الإدارة المدنية في فترة الاحتلال المباشر حوالي ١٦,٠٠٠ شخص<sup>٢١٦</sup>. وفي هذا السياق يشير بحث اقتصادي تم إعداده أخيراً في "ماس" أن قطاع الخدمات في قطاع غزة يستوعب النسبة الأكبر من العمالة حيث بلغت نسبه مساهمته في ذلك ٤٨,٤٪. وهي نسبة أكبر بكثير مما هو في الضفة الغربية والتي بلغت ٣٠,٧٪، ويمكن إيعاز ارتفاع هذه النسبة في القطاع بسبب ارتفاع مساهمة القطاع العام في التوظيف مقارنة مع الضفة. بينما ساهم قطاع السياحة في قطاع غزة بنسبه ١٧,٥٪ وقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبه ١١,٩٪.<sup>٢١٧</sup>

حتى عام ١٩٩٤، لم يكن هناك نظاماً بنكياً في الضفة والقطاع، بل كان هنالك ٣٨ فرعاً للبنوك التجارية الإسرائيلية في هذه المناطق، أما بعد اتفاق أوسلو، فقد افتتحت بنوكاً محلية وعربية وأجنبية في هذه المناطق، وإن بقي اعتماد الشيكال الإسرائيلي كعملة رسمية متداولة وإلى جانبها الدينار الأردني والدولار الأميركي. فالتحول كان بإقامة نظام بنكي والاستمرار كان بعدم إصدار عملة فلسطينية، وعدم إقامة بنك مركزي فلسطيني.

كان الاحتلال في الفترة الأولى قد ربط كل لواء من ألوية الضفة والقطاع باقتصاده مباشرة، أي حال دون تكوين قلب أو مركز اقتصادي لكل من الضفة والقطاع، وهو الأمر الذي بقي على حاله حتى بعد اتفاق أوسلو المذكور واتفاق باريس الاقتصادي. كما استمرت كذلك حالة عجز رأس المال المحلي عن تشغيل قوة العمل المحلية، وهو الأمر الذي جرى حله قبل أوسلو بالعمل داخل الخط الأخضر أو الهجرة إلى البلدان العربية النفطية، وبعد أوسلو جرى حله بتضخيم الجهاز الوظيفي للسلطة الفلسطينية.

<sup>216</sup> Samara: 1998 Imprisoned Ideas.

<sup>217</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠٥. السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة: نتائج محاكاة النموذج القياسي. رام الله.



أما الاستهلاك فكان نموذجاً على الاستمرار في العلاقة القديمة بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فطالما أن استيراد السلع لسد احتياجات المستهلك الفلسطيني، يأتي إما من المنتجات الإسرائيلية أو عبر إسرائيل، فإن المستهلك الفلسطيني لم يتمتع بحرية الاختيار، حيث بقي أسيراً للمنتجات الإسرائيلية.

ونظراً للحالة الجديدة - في الكيانية الفلسطينية الناشئة - التي هي ما فوق الاحتلال الكلي، وما دون الاستقلال الفعلي، فقد توفّر، ولو بشكل نسبي، مناخ استثماري في أراضي السلطة الفلسطينية وهو الذي استقطب مغتربين فلسطينيين حيث استثمروا في قطاع العقارات وتجارة الأراضي التي ارتفعت أسعارها بشكل حلزوني ولا سيما في قطاع غزة حيث الكثافة السكانية عالية والرقعة الجغرافية محدودة جداً.

لكن هذه الاستثمارات التي خلقت حالة أقرب إلى المضاربة، لم تمتد باتجاه الاستثمار الصناعي والزراعي إلا بشكل محدود. وقد يكون أحد أهم الأسباب وراء ذلك عدم وجود خطة تنموية أو حتى سياسة تنموية للسلطة الفلسطينية، وعدم الخروج الكلي للاحتلال مما يخلخل الخطة إن وجدت. فبعد أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تحدثت مطولاً عن تحويل الضفة وخاصة قطاع غزة إلى سنغافورة، لم يلمس المواطن شيئاً من ذلك. هذا ناهيك عن افتضاح أمور الفساد وارتباطها بالشركات الاحتكارية خصوصاً نشاطها في قطاع غزة<sup>218</sup>.

في هذا السياق تشير الباحثة سارة روي إلى ما يلي: "في حين نتجت غالبية مشاكل قطاع غزة من سياسة الإغلاقات الإسرائيلية إلا أن ظهور الشركات الاحتكارية الفلسطينية كان لها كبير الأثر على الاقتصاد المحلي للقطاع. تضخيم أسعار الحاجيات بشكل كبير صعب على العائلات الغزية اقتناء السلع الأساسية من الغذاء. أبدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ومجموعه الدول المانحة بشكل عام استعدادها للتسامح والتساهل مع حقيقة وجود هذه الشركات الاحتكارية وسياسة الإغلاقات الإسرائيلية ومع آثارها المدمرة على اقتصاد القطاع. جاء هذا التسامح والتساهل في الأساس للمحافظة على بيروقراطيه السلطة الفلسطينية ومن أجل أن تبقى "العملية السلمية" على قيد الحياة. أنه لمن السخرية حقاً، أن مجتمع المانحين ومن خلال دعمه الضمني للوضع الاقتصادي والسياسي الراهن في القطاع قد أحبط وأعاق الأهداف والغايات الاقتصادية التي يدعي انه يسعى لتحقيقها"<sup>219</sup>.

<sup>218</sup> Roy, Sara, 1995. The Gaza Strip: The Political Economy of De-development. Washington D.C.: Institute of Palestine Studies.

<sup>219</sup> Roy, Sara, 1996. Economic Deterioration in the Gaza Strip. <http://www.merip.org/mer/mer200/roy.html>.

وإذا كان الاستثمار مرتبط بتوفر السيولة المالية، فإن البنوك التي افتتحت في أراضي السلطة الفلسطينية آثرت إخراج مدخرات المواطنين إلى الخارج حيث الفوائد عليها أعلى، وقلصت خدماتها التسليفية للمواطنين مما أدى إلى انكماش أكثر للاستثمار المحلي. وكان رد السلطة على ذلك دائماً، بأن هذه مقتضيات الانفتاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي لا يستقيم مع بلد في وضعية "إنشاء الدولة".

لقد حصل بعد ١٩٩٤ نوع من تقسيم العمل بين السلطة الفلسطينية من جهة، والبنك الدولي والدول المانحة من جهة ثانية. ففي حين توكلت السلطة بالإئناق على رواتب موظفيها سواء من مقتطعات ضرائب الصادر والوارد عبر الاحتكار الإسرائيلي للمعابر والحدود، أو من الضرائب المجبية من النشاط الاقتصادي الداخلي (التجارة الداخلية)، فقد أوكل إلى البنك الدولي والدول المانحة أعمال البنية التحتية ودعم القطاع الخاص وإقامة مشاريع تشغيلية قصيرة الأمد من قبل بعض المؤسسات المرتبطة بالمانحين والبنك الدولي مباشرة بأقل إشراف ممكن من السلطة الفلسطينية. وقد ركز مجتمع المانحين نشاطه التمويلي في قطاع غزة على مشاريع صممت بالأساس لتحصد ردود فعل سياسية سريعة ومؤيدة "للعملية السلمية" جاءت لتبرز المرئية السياسية (Political Visibility) على حساب المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية ومشاريع الخدمات المنتجة. لذلك لم يكن هناك أي معنى تنموي اقتصادي، اجتماعي أو/و مؤسساتي لمشاريع التدريب التي سميت بمشاريع "بناء القدرات" و"البناء المؤسسي" في قطاع غزة، لأن التغيير والتحول البنوي باتجاه تنمية حقيقية لا تتم من خلال مرثيات سياسية سريعة الزوال بل من خلال الاستثمار بعيد المدى في القطاعات الإنتاجية خصوصاً الصناعية منها والخدمات المنتجة. ولهذا لم تكن صدفة أن المجتمع الغزي بدأ يبحث عن أطر ومفاهيم مؤسساتية تقليدية استحضرها من فترات سابقة لتساعده على تدبر أموره في التسعينيات بعد أن انهارت الأطر والمفاهيم المؤسساتية التي أتت بها الانتفاضة ما بين ١٩٨٧-١٩٩٣ خصوصاً وأن السلطة الوطنية والدول المانحة لم تقدا أي مشروع لبنية إنتاجية كأساس لا بد منه من أجل تحول وتغيير مجتمعي يشمل ويضمن بطبيعة بنيته التغييرية والتحويلية تنمية المؤسسات. بكلمات أخرى التطور والتنمية المؤسساتية لا تحدث ولا تنشأ بفراغ على شاكلة مشاريع المرثيات السياسية والمشاريع ذات الزوال السريع التي لا تبقي أثراً بنويًا بعد صرف ميزانياتها. وهذا الأمر زاد بدوره الفكك بين السلطة الفلسطينية ومشاريع التنمية الاقتصادية، مما حول هذه السلطة إلى شبه منظمة غير حكومية ولكن بحجم ضخم.

ولكي لا ندخل في الوهم الذي تورط فيه الكثيرون من الفلسطينيين، بعد أوصلو، فقد ظلت القوة الفاعلة أو المقررة الرئيسة في أراضي الضفة والقطاع هي الاحتلال الإسرائيلي، اليد التنفيذية للمركز الرأسمالي على الصعيد الفلسطيني. لعل هذا ما يقتنع به من يقرأ نصوص الاتفاقات والبروتوكولات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبإشراف أميركي. بعبارة أخرى، فإن القوى الفاعلة "محليا" أساسا هي إسرائيل والولايات المتحدة والى حد ما الدول المانحة، أو بكلمات أخرى، المحتل، "الراعي"، و"المانح".

لكن هذا لا ينفي وجود تطورات وتفاعلات داخل البنية المجتمعية لفلسطيني الضفة والقطاع. ففي قطاع غزة تحديداً ورغم الإمكانيات المالية الهائلة التي توفرت لسلطة حركة فتح وتحالفها الضعيف، فإن هذه السلطة لم تتمكن من حسم الشارع هناك لصالحها. نظراً للخطأ الفادح الذي ارتكبه حركة فتح خلال وجودها في السلطة، وهو إهمالها لأهم مواقع الشرعية والهيمنة، نعني المجتمع المدني بوظائفه المتعددة في هذا الخصوص، وتركها الميدان مفتوحا لباقى القوى المحلية والعالمية، في حين كانت هي في أمس الحاجة له لترسيخ هيمنتها وشرعيتها، ولكن على ما يبدو فإن عدم تمرسها وقله خبرتها في فن، وعلم، ونظرية وممارسة إدارة الدولة قادها إلى هذه النتيجة. من جهة ثانية لم تتمكن المنظمات غير الحكومية، المنبثقة عن "اليسار" الفلسطيني الذي قاىض يسارته بالدعم المالي والمعنوي الخارجي لدعم التسوية بلا مواربة، من حفر موقع ذي بال لها في بنية المجتمع المدني الفلسطيني رغم إمكانياتها المالية الكبيرة، والدعم الذي تلقته من الدول المانحة. فحتى خريطة الطريق ذات الخمس صفحات أفردت فقرتين كبيرتين لصالح هذه المنظمات غير الحكومية كإشارة لمدى أهميتها الوظيفية والمستقبلية لمشروع النيوليبرالية في المنطقة، في حين لم تفعل ذلك للطبقة العاملة أو المرأة أو الفلاحين. لأن هناك أدوار منطوية بهذه المنظمات عليها أن تقوم بها في هذه المرحلة من توسع رأس المال الأفقي على صعيد عالمي في ظل المنظومة النيوليبرالية وأهمها ضبط الطبقات الشعبية من أسفل لفسح المجال لاقتطاع والاستيلاء على فائضها الاقتصادي ونقله إلى مركز المنظومة العالمية، عزل القيادات والمثقفين العضويين عن القاعدة الشعبية لتجنب وتقويض راديكاليتهما، امتصاص الفائض الكمي والنوعي للمثقفين والانتلجنسيا في العالم الثالث<sup>220</sup>، دعم وتعزيز الكتلة التاريخية

<sup>220</sup> Qassoum Mufid, 2004. Glocal Dialectics in the Production and Reproduction of the Palestinian Space under the Various Phases of Globalization. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Illinois, Chicago.

للتوليبرالية، أو ما يسميها ليسلي سكلير بـ "الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات"<sup>221</sup>، تدوير للنخب الوطنية وتعزيز البنية الفوقية للتوليبرالية. في الحالة الفلسطينية جاء دعم المنظمات غير الحكومية لدعم العملية السلمية، وأبعادها عن قواعدها الشعبوية الانتفاضية أو ذات الجاهزية المستمرة للانتفاض، كما كانت عليه الأمور خلال الانتفاضة الأولى، وأيضاً لمناكفة ومقارعة السلطة الفلسطينية في آن واحد. وقد قامت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بأداء جميع وظائفها في التسعينيات على أكمل وجه.

وبالمقابل، فقد برزت الحركة الإسلامية كقطب ربما الأقوى في قطاع غزة وذلك من خلال استغلالها الذكي للفراغ الجاثم على بنية المجتمع المدني في القطاع الناشئ عن عدم اكتراث أو إهمال حركه فتح لهذا الموقع الحيوي والضعف البنيوي والتاريخي لـ "اليسار" في القطاع، وهو ما أوضحت الانتخابات التشريعية الأخيرة. هذا ناهيك عن أن هذه الحركة قد تمكنت من إقامة جهاز عسكري قوي شكل معادلاً لقوى السلطة. فعالية القوى في هذا المستوى نابعة أيضاً من برامجها السياسية. ففي حين تقف حركة فتح واليسار المتزايد ضعفه والمنظمات غير الحكومية في جانب التسوية وحل الدولتين، تقف القوى الإسلامية في جانب رفض الدولتين والتمسك بمشروع المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل.

**"التحولات" و"التغيرات" الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ومؤشراتها**  
منذ البداية، ونعني منذ تبلور المشروع الصهيوني ذهنياً، هدفت إسرائيل - التجسد المادي للصهيونية، بأن لا تكون هناك قاعدة أو بنية اقتصادية، ولو حتى مشوهة، لدعم الوجود الفلسطيني المستقل. كانت فترة الانتداب البريطاني شاهداً على ذلك وقطاع غزة كان وما زال حقلًا للتجارب الصهيونية (حتى بعد خروج الاحتلال وفرضه من الخارج) في هذا الاتجاه. لم تحكم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة دوافع اقتصادية بل سياسية أيديولوجية. مع أن إسرائيل استفادت اقتصادياً من الاحتلال ولكن كان وما زال هدفها الإستراتيجي هو الأرض من دون أصحابها. إن السيطرة على الأرض ومصادرتها وسرقة المياه، ودمج العمال الفلسطينيين حتى بداية التسعينيات في سوق العمل الإسرائيلي لم تحكّمها اعتبارات الربح، مع أن ذلك حدث، ولكن تم استخدام مثل هذه الموارد وتوظيفها في خدمة الإستراتيجية الصهيونية بعيدة المدى. جاءت التسعينيات لمواصلة هذا النهج ولكن تحت حجاب "العملية السلمية". "الخروج" من القطاع واحتلاله من الخارج، أي احتلال

<sup>221</sup> Sklair, Leslie. 2001. The Transnational Capitalist Class. Oxford, England: Blackwell Publishers.

السيادة الفلسطينية لقطاع غزة عملية تهدف لتحقيق هدفين في آن واحد: الاستمرار في النهج الصهيوني، وعملية إعلامية مخادعة للاستيلاء على أجزاء كبيرة من الضفة خصوصا وسطها، أي القدس ومتربولينها، الأغوار ومساحات على طول الخط "الأخضر" بما في ذلك منطقة اللطرون. لا تزيد مساحه قطاع غزة عن ١,٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية والضفة بالمفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي الحالي لن تزيد عن ١٠٪ من فلسطين التاريخية. إذا كانت عملية الاستيلاء على ٨٨,٥٪ من فلسطين التاريخية استغرقت ١١٨ عاماً فكم عقداً تبقى للاستيلاء على كل القطعة؟

إن طغيان الأيديولوجية على العقلانية الاقتصادية في الممارسات الحيزية الصهيونية لم تعق تطور وتنمية الاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل أحبطت جميع المبادرات المحلية وعرقلت المحاولات الخارجية بهذا الاتجاه. إذ لم تسمح إسرائيل لأي قوه محلية أو خارجية الاستثمار في بناء قاعدة اقتصادية فلسطينية منتجة تحمل بطيات مشاريعها إنتاج فائض اقتصادي ومراكمتها واستثماره فلسطينياً.

لذلك، فإن التسعينيات لم تلتق بتشوهات واختلالات هيكلية بل بفراغ وعدمية هيكلية للاقتصاد في قطاع غزة. فمنذ ١٩٤٨ حتى ١٩٩٤ اعتمد الغزيون على مصدرين رئيسيين في معيشتهم كلاهما ساهما في إنتاج هذا الفراغ والعدمية البنوية لـ "هيكل" الاقتصاد الغزي. أولاً: تصدير مستمر لعمالته إلى الخارج واستهلاك عوائدهم وتحويلاتهم من دون القدرة على استثمارها في القطاعات الإنتاجية المحولة للبنية الاقتصادية والمغيرة للمسار المجتمعي لأسباب سياسية تعلقت بالإدارة المصرية أولاً وبعدها بسياسات الاحتلال الإسرائيلي. ثانياً: اعتماد القطاع على نمط زراعي أحادي وهو قطاع الحمضيات.

على كل حال، عندما نتحدث عن تشوهات واختلالات هيكلية أو بنوية في اقتصاد بلد ما فإننا نعني تلك الدول التي استقلت سياسياً (على الأرجح شكلياً) من نير الاستعمار التقليدي وبقيت مرتبطة بشكل بنوي مشوه أو مختل بالاستعمار الحديث (Neo-Colonialism)، وفي مثل هذه الحالة نحن نتحدث عن بلد طرفي في محيط المنظومة العالمية وبلد ميتروبولي يقع في قلب المركز للمنظومة العالمية، وهذه الحالة لا تنطبق لا على قطاع غزة ولا الضفة الغربية إطلاقاً. لان الاحتلال الإسرائيلي لا يقارن مع الاستعمار التقليدي ولا الاستعمار الحديث بل هو استعمار اقتلاعي لا يجد حرجاً أو ضرراً في استخدام العقلانية الاقتصادية (الاستغلال، منطق الربح والتراكم) للوصول إلى أهدافه الإستراتيجية بعيدة المدى.

إن عدم نجاح النموذج التنموي للانتفاضة الأولى للانتقال من النموذج التنموي "الاعتماد على

النفس" إلى الاستثمار في الإنتاج وعدم نجاحه في تبني سياسات الماكرو-اقتصادية، عزز من قدرة إسرائيل على محاربة الانتفاضة اقتصادياً، ومنذ حينها دخل قطاع غزة إلى دوامة من الحلقات الاقتصادية الخبيثة المنتجة لبعضها البعض. فسياسات إسرائيل لقمع الانتفاضة من قتل وجرح واعتقال وتنكيل وفرض الضرائب وحظر التجول والبطاقات الممغنطة وتجريف الأراضي الزراعية وهدم البيوت... الخ أدت إلى انخفاض دخل الفرد الواحد بـ ٤١٪ بعد ثلاث سنوات من بدء الانتفاضة في قطاع غزة، من ١,٧٠٠ \$ إلى ١,٠٠٠ \$ ما بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٩. عمل قبل الانتفاضة في إسرائيل ما بين ٨٠,٠٠٠-٧٠,٠٠٠ عامل من قطاع غزة ولكن مع حلول العام ١٩٨٩، ومن خلال استعمال البطاقات الممغنطة انخفض عدد العمال من القطاع العاملين في إسرائيل إلى ٥٠,٠٠٠-٤٠,٠٠٠ عامل. بعدها، ومما زاد الأمر سوءاً في قطاع غزة، هو اندلاع حرب الخليج وما كان لها من انعكاسات سلبية على اقتصاد القطاع. لم تمر أكثر من سنتين حتى شرعت إسرائيل بتنفيذ سياسة الإغلاقات شديدة الإحكام خصوصاً إغلاق آذار ١٩٩٣ معلنه بذلك استغنائها عن العمالة الفلسطينية خصوصاً الغزية منها مع بداية لجوء إسرائيل لاستيراد العمالة الأجنبية من أوروبا الشرقية، وآسيا، إفريقيا وأميركا اللاتينية. لم يترك الإغلاق آثاره فقط على نسبة العمالة والبطالة في قطاع غزة بل كانت تبعاته مهلكة على النشاطات الاقتصادية الأخرى، وعلى كل مناحي الحياة في القطاع. جاءت كل هذه التطورات منذ نهاية الثمانينيات لتقحم القطاع في دوامة من البطالة المزمنة والفقر المدقع وتردي الأوضاع الاقتصادية.

ساهم مجيء السلطة في عام ١٩٩٤ في حل جانب من المشكلة من خلال استخدام القطاع العام كوسيلة لامتناس البطالة ولو جزئياً. ورغم أن القطاع العام الفلسطيني استطاع أن يشغل تقريباً ٤٠٪ من القوى العاملة في قطاع غزة إلا أن نسب البطالة منذ عام ١٩٩٣ قفزت إلى نسب لم يسبق لها مثيل في قطاع غزة حيث وصلت إلى أكثر من ٣٠٪ فقط لتبدأ بالانخفاض مع حلول العام ١٩٩٦ لتصل في ٢٠٠٠ إلى نسبة ١٧٪، ومن ثم، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تعود لترتفع من جديد لتصل إلى ما يقارب الـ ٤٠٪ في عام ٢٠٠٢. هذا ومن الطبيعي جداً أن تنعكس البطالة على مستوى معيشة السكان. ففي عام ١٩٩٧ بلغت نسبة الفقر في غزة ٣٨,٢٪ في حين وصلت نسبة الفقر المدقع إلى ٢٥,٨٪. أما في العام ١٩٩٨ فقد انخفضت نسبة الفقر في قطاع غزة إلى ٥٣٪ ونسبة الفقر المدقع إلى ٢١,٦٪.

إن السياسات الإسرائيلية المتمثلة بالإغلاقات وغيرها من أساليب الحصار والاستغناء عن العمالة الفلسطينية والقيود المفروضة على حركة العمال، والناس، والبضائع داخل القطاع ومنه إلى الخارج، لها الأثر الأكبر في تردي الأوضاع الاقتصادية في غزة منذ بداية التسعينيات.

وأخيراً، فإن السيناريوهات التي يقدمها البنك الدولي للسنوات الثلاث القادمة لا تبشر بالخير. فالبطالة بحدها الأدنى ستكون ٢٢,٤٪ في الأراضي الفلسطينية (ستكون في قطاع غزة أعلى من ذلك بكثير) وفي حدها الأقصى ستصل إلى ٤٧٪. أما بالنسبة للفقر فيتوقع معدو تقرير البنك الدولي أن الحد الأدنى لنسبة الفقر ستصل إلى ٤٣٪، وبحدها الأقصى ستصل إلى ٧٤٪.

### الأوضاع التعليمية والثقافية ومؤشراتها في قطاع غزة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٥

تشير البيانات الواردة من جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، إلى تقدم كمي ملموس على الصعيد البنية التعليمية في قطاع غزة. ومن أبرز تجليات هذا التقدم، هو عدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات التي تم بنائها وافتتاحها بعد عام ١٩٩٤. وبصرف النظر عن الجهة أو الجهات التي وقفت وراء هذه النقلة الكمية على الصعيد التعليمي فإنها تقع في خانة الإنجازات، رغم تحفظاتنا على مشاريع المرنديات السياسية والكسب السياسي السريع ل "العملية السلمية". فقد كان عدد رياض الأطفال ١٣ روضة عام ١٩٩٤، والذي قفز إلى ٢٠٥ روضة في عام ٢٠٠٥. أما المدارس الابتدائية فقد قفز عددها من ٢٩٩ مدرسة إلى ٤٢٦ مدرسة في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبخصوص المدارس الثانوية فقد ارتفع عددها من ٣٩ مدرسة عام ١٩٩٤ إلى ١٥١ مدرسة في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعلى صعيد التعليم العالي فمع اتساع وتطور الجامعة الإسلامية تم افتتاح جامعات جديدة منها جامعة الأزهر والأقصى والقدس المفتوحة.

مقابل هذا المد الكمي للتعليم في قطاع غزة فما زالت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين تلعب دوراً مركزياً في التعليم في قطاع غزة حيث ما زالت نسبة الملتحقين بمدارسها تشكل نسبة عالية من طلاب القطاع. ففي حين كانت نسبة طلاب قطاع غزة الدارسين في مدارس الأونروا قد وصلت إلى ٧٢,٧١٪ في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ إلا أن هذه النسبة قفزت إلى ٧٦,٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ومن الظواهر الإيجابية والإنجازات على الصعيد التعليمي في قطاع غزة يمكننا الإشارة إلى تحوليين رئيسيين وهما: انخفاض نسبة الأمية ونسبة التسرب بين طلاب المدارس في القطاع. ففي حين وصلت نسبة الأمية في قطاع غزة إلى ١٥,١٪ عام ١٩٩٤ (٢١,٤٪ بين الإناث و ٨,٩٪ بين الذكور) انخفضت هذه النسبة إلى ٦,٧٪ عام ٢٠٠٥ (إلى ١٠,٣٪ بين الإناث و ٣,٣٪ بين الذكور). أما بخصوص نسبة المتسربين بين طلاب وطالبات قطاع غزة فقد انخفضت هذه النسبة من ٧,٧٪ بين الذكور و ٥,٨٪ بين الإناث إلى ١,٧٪ و ١,٦٪ على التوالي في الفترة

الممتدة ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ . ومما لا شك فيه، أنه سيكون لمثل هذه الإنجازات دور فعال وإيجابي على مستقبل سيرورة التنمية الفلسطينية في قطاع غزة حين الحصول على السيادة الفلسطينية الكاملة، ووجود مشاريع تنمية حقيقية تهدف أساساً إلى دفع عجلة التغيير الاجتماعي والتحول البنوي.

أما على الصعيد الثقافي في قطاع غزة فتشير بيانات هذه الصنفة إلى تقاطب ثقافي آخذ في التوسع واللاتوازن بين القوى العلمانية والدينية لتأتي فقط لتمثل الحالة السياسية في القطاع. فقد ارتفع عدد المساجد في الأراضي الفلسطينية بشكل عام من ١٥٠٦ مسجداً عام ١٩٩٩ إلى ١٧٠٥ مسجداً عام ٢٠٠٢، وهنالك ٢٤ مسجداً تحت الإنشاء. أما دور القرآن فازداد عددها من ٣٧٨ داراً في عام ١٩٩٩ إلى ٩٤٥ داراً في عام ٢٠٠٢. إن هذا المؤشر يأتي ليؤكد على تعاضم وازدياد التيارات والتوجهات الدينية في صفوف الفلسطينيين متمثلة بحركة "حماس" و "الجهاد الإسلامي". أما أبعاد هذا المؤشر في قطاع غزة فتدل على وجود ٤٠٨ مسجداً عام ١٩٩٩ في حين وصل عددها إلى ٥٣٩ مسجداً عام ٢٠٠٢، أي أنه تم بناء ١٣١ مسجداً خلال مدة زمنية تتراوح بين ٣ و ٤ سنوات. وكذلك، فجميع المساجد تحت الإنشاء منذ عام ٢٠٠٢ والتي كان عددها في حينه ٢٤ مسجداً كانت جميعها في قطاع غزة. أما بخصوص دور القرآن فقد ازداد عددها من ١٨٣ داراً في عام ١٩٩٩ إلى ٣٣٥ داراً في عام ٢٠٠٢ .

وفي مقابل هذا المد الديني المنعكس من خلال بنيته التحتية الفيزيقية، هناك تراجع للقوى العلمانية واليسارية في قطاع غزة. يمكننا الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية: كان هناك ٢٠ مركزاً ثقافياً في قطاع غزة في العام ١٩٩٩ لينخفض هذا العدد إلى ١٥ مركزاً في العام ٢٠٠٢. أما المسارح فانخفض عددها من مسرحين إلى مسرح واحد ولا توجد أي دار للسينما في كل قطاع غزة. أما المكتبات العامة ورغم ازدياد عدد الطلاب وعدد المدارس فلم يتغير عددها من ٢٤ مكتبة عامة ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢. وكذلك تشير الإحصائيات إلى انخفاض حاد في عدد رواد ووزار المتاحف والمكتبات العامة والمراكز الثقافية في قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، وصل رواد المراكز الثقافية في قطاع غزة إلى ٨١،١٣٦ شخص في عام ١٩٩٩ لينخفض إلى ٣٨،٦٤٦ شخصاً عام ٢٠٠٢. أما رواد المسرح في قطاع غزة فقد انخفض عددهم من ٨،٠٩٠ شخصاً عام ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ شخص عام ٢٠٠٢. على صعيد آخر انخفض عدد الصحف والمجلات الصادرة في قطاع غزة من ٥ صحف و ٦ مجلات إلى صحيفتين وأربعة مجلات في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٢ .



## التحولات السكانية والمشاكل الإسكانية

تزايد عدد سكان قطاع غزة ما بين عامي ١٩٩٣-٢٠٠٦ من ٧٤٨,٤٠٠ إلى ١,٤٤٣,٨١٤. ويتوقع أن يصل عدد سكان قطاع غزة إلى ٢,٣٠٠,٠٠٠ عام ٢٠١٥. تشمل هذه التوقعات عودة ٥٠٠ ألف فلسطيني إلى محافظات غزة بعيد إنشاء الدولة الفلسطينية<sup>٢٢٣</sup>. لهذا فالكثافة السكانية الحالية لقطاع غزة تعتبر من بين الأعلى في العالم حيث وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠٣٣,٧ نسمة للكيلو متر المربع الواحد. وبما أن مساحة الأرض المتاحة للأبنية العمرانية محدودة جدا، حتى بعد خروج الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك مستوطناته، فإن الازدياد السكاني في قطاع غزة بهذه المعدلات من النمو السكاني ينذر بالخطر حقا.

في مرحلة الاستيطان الإسرائيلي داخل القطاع لم تبق في غزة تقريبا أراض غير مستغلة. فقد وصل ما سيطرت عليه إسرائيل من أرض إلى ٣٨,٥٪ من أراضي القطاع عام ١٩٨٦ أي ١٤٠,٥٠٠ دونم تم استغلالها لبناء المستوطنات وأراض مؤجرة للمستوطنين وأخرى تحت سيطرة الاحتلال العسكري. أما بالنسبة لمساحة الأراضي المستخدمة لأغراض البناء من قبل الفلسطينيين فوصلت عام ١٩٨٦ إلى ٥٦,٥٠٠ دونم. أما رولف جينسين، فيقدر مساحة الأراضي التي يمكن تصنيفها على أنها مناطق مبنية ب ١٠٪ من مساحة قطاع غزة عام ١٩٩٥<sup>٢٢٣</sup>

أما جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني فقدر المناطق المبنية عليها في قطاع غزة للعام ٢٠٠٣ ب ٥٣,٨٠٠ دونم، أو ما نسبته ١٤,٧٣٪ من المساحة الكلية للقطاع وتوزع كالتالي:

شمال غزة ٩,٨٠٠ دونم، غزة ٢١,٢٠٠ دونم، دير البلح ٦,٨٠٠ دونم، خان يونس ١٠,١٠٠ دونم ورفح ٥,٩٠٠ دونم (كتاب فلسطين للإحصاء السنوي، تشرين ثاني ٢٠٠٣ : ١٨١) بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه البحث عن آفاق جديدة لحل مشكلة الإسكان والعمالة وهي ملكية الأرض.

تتوزع ملكية الأرض في قطاع غزة على أربع فئات رئيسية: أراض خاصة ومساحتها ٦٣,٩٪، وأراضي أوقاف ومساحتها ٢,١٪، وأراضي بئر السبع ومساحتها ١٨,٧٪، وأراضي حكومية ومساحتها ١٥,٣٪<sup>٢٢٤</sup>. أما رولف جينسين فيشير إلى أن الحكومة تملك نحو ٢٧٪ من

<sup>٢٢٣</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥. المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية، ٢٠٠٥-٢٠١٥. ص ٤.

<sup>٢٢٤</sup> Jensen, H. Rolf. 1995. Housing Strategies in Palestine: A Point of View from Gaza. In The Reconstruction of Palestine: Urban and Rural Development, ed. Zahlan, A.B. 86-91. London and New York. Kegan Paul International.

<sup>٢٢٤</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥. المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية، ٢٠٠٥-٢٠١٥. ص ١٧.

الأراضي أي ٩٨ ألف دونم وان ١٦٪ من هذه المساحة أي نحو ١٦ ألف دونم تقع ضمن حدود البلدية. هذا الأمر يتيح، على الأقل نظرياً، إمكانية إفساح المجال لتطوير مشاريع إسكانية على مستوى كبير. ولكن احتياجات الإسكان الحالية والمتوقعة تفوق بكثير مخزون الأراضي الممكن أعداده وتخصيصه لأغراض البناء. ففي عام ١٩٩٧ كان في قطاع غزة ٨٤,٧٢٨ مبنى احتوت على ١٥,٢٤٢١ وحدة سكنية، منها ١٣٥,٠١٥ للسكن فقط، و ٦٥٦ وحدة للسكن والعمل و ١٤٢٥ للعمل فقط و ٧,٥٤٧ وحدة مغلقة و ٧,٧٧٨ وحدة خالية<sup>٢٢٥</sup>.

بناءً على هذه المعطيات السكانية والإسكانية، يتوقع مركز الإحصاء الفلسطيني أن عدد الوحدات السكنية المتوقع الحاجة إليها لعام ١٩٩٨، وبناء على فرضية أن حجم العائلات سينخفض تدريجياً بنسبة ٥ في الألف سنوياً هي ١٦٨,٨٩٦ وحدة سكنية، وستصل هذه الاحتياجات إلى ٢٤٩,١٣٠ وحدة سكنية عام ٢٠٠٦. أما في عام ٢٠١٠ ستكون هناك حاجة ل ٢٩٧,٨٧٥ وحدة سكنية أي بزيادة ١٤٥,٤٥٤ وحدة سكنية عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وبهذا الصدد يشير جينسين إلى أن مدينة غزة وحدها بحاجة على ١٠٦,٠٠٠ وحدة سكنية حتى عام ٢٠١٠<sup>٢٢٦</sup>.

وعلى أرض الواقع ومنذ عام ١٩٩٤ شهد قطاع غزة حركة عمرانية مضطربة، بحيث توسعت المناطق السكنية بشكل كبير وعشوائي وامتدت بشكل غير مدروس إلى خارج حدود البلديات وبمحاذاة الطرق، وابتلعت أراضي زراعية (السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، ١٧:٢٠٠٥). إن نوعية ملكية الأراضي في قطاع غزة وخاصة وجود ٦٣,٩٪ من أراضي القطاع كملكية خاصة، وكونها مقسمة إلى وحدات صغيرة بسبب العرف والإرث، وتزايد الطلب على الأرض للبناء منذ عام ١٩٩٤، بشكل لا سابق له، قادت هذه التطورات إلى المضاربة في أسعار الأراضي للبناء حيث وصل سعر الدونم إلى مليون دولار أميركي عام ١٩٩٥<sup>٢٢٧</sup>.

وأخيراً، بودنا الإشارة على أن الأراضي الزراعية في قطاع غزة المخصصة للمحاصيل الحقلية والبهستنة والخضروات ومساحتها الكلية ١٧٧,٣١١ دونم (قبل تفكيك المستوطنات)، تعتبر ذات إنتاجية عالية جداً تفوق بكثير إنتاجية الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. فإنتاجية الدونم الواحد للمحاصيل الحقلية في قطاع غزة، هي ١,٣٦٢ طن/دونم، بينما في الضفة

<sup>٢٢٥</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣. كتاب فلسطين الإحصائي، رقم (٤)، تشرين ثاني، ٢٠٠٣.

رام الله، ص ٢٧٠.

<sup>226</sup> Jensen, H. Rolf. 1995. p 88.

<sup>227</sup> Jensen, H. Rolf. 1995. p 88.

في الضفة فهي ٠,٣٤٤ طن/دونم، أما أراضي البستنة فتصل إنتاجية الدونم في قطاع غزة إلى ١,٣٦٢ طن/دونم، في حين إنتاجيتها في الضفة تصل فقط إلى ٠,٢٧٣ طن/دونم. وأخيراً، تصل إنتاجية الدونم الواحد في قطاع غزة من الخضروات إلى ٤,٩١٠ طن/دونم في حين تصل في الضفة إلى ٢,٥٣٨ طن/دونم. وبناء عليه، يجب اعتبار الأراضي الزراعية في قطاع غزة سلة الغذاء الأساسية ليس على مستوى القطاع فحسي بل على المستوى الوطني ككل، ويتطلب الأمر حمايتها وتطويرها واستصلاح ما تم تدميره منها حتى نتجنب الحالات القصوى من تبعية الغذاء مستقبلاً وتدهور الأمن الغذائي الفلسطيني وكفي نبقي شيتنا للأجيال المقبلة.

### ما العمل؟

بعد هذا السرد والتحليل الموجز جداً، والممزوج بتشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة، ما تبقى هو الانتقال للخطاب المعياري للتنمية في قطاع غزة. تتطلب عملية استشراف المستقبل والتخطيط له، نعني الانتقال من الخطاب الاستشرافي إلى المعياري مخزوننا من المعلومات حول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية، والخدماتية، والبنية التحتية والديمغرافيا، والإسكانية والبيئية والسياسية والتي يمكن أن يعول عليها. في الحالة الفلسطينية، بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، تشكل هذه الناحية مشكلاً كبيراً خصوصاً في ظل الظروف السياسية التي يعيشها الفلسطينيون ولذلك هنالك ضرورة ماسة للبدء بجمع ومراكمة مثل هذه المعلومات لقضايا التخطيط القريب والمتوسط وبعيد المدى.

أن مهمة المخططين بشكل عام، أو كما نفهمها، هي تحسين جودة الحياة لشعوبهم عبر إيجاد التوازن بين عنصرين متنافسين من عناصر التخطيط: دفع النمو الاقتصادي من جهة، وبالمقابل الحفاظ على الموارد والمعالم الطبيعية والعناية بالمناطق المفتوحة من جهة أخرى. أي خلق توازن حيوي بين المناطق المبنية والمفتوحة بحيث تتم المحافظة على هذا التوازن الحيوي من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. بكلمات أخرى، أن يأخذ المخطط عناصر التنمية المستدامة كأسس أولية لأي عملية تخطيطية.

والسؤال المركزي هنا، ما هي آفاق النمو الاقتصادي والتنمية أمام التحديات والمشاكل التي تواجه قطاع غزة كبيئة جغرافية وكمجتمع؟

بسبب ندرة الأرض في قطاع غزة، والكثافة السكانية العالية جداً، ومعدلات النمو الطبيعي التي لا تشير إلى أي تراجع، وأزمة الإسكان، وتراجع المخزون المائي، والبطالة المزمنة والفقر المدقع منذ أوائل التسعينيات، والميزان البيئي الهش، ومن أجل المحافظة على كل متر مربع

من الأراضي الخصبة وذات الإنتاجية العالية، ومن أجل خلق بنية وهيكلية اقتصادية تساهم في حفز النمو الاقتصادي (توليد الفائض الاقتصادي) والتنمية الاقتصادية (مراكمه الفائض واستثماره محليا) والتنمية، (نعني بها سيرورة التحول والتغيير البنوي الشامل على جميع الأصعدة المجتمعية -الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والسياسي) نقترح ما يلي من أفكار أولية: هناك على الأقل ثلاثة آفاق لا بد من التطرق لها، وهي التنمية الاقتصادية داخل القطاع، وإنشاء سلسلة من الجزر الاصطناعية مقابل شاطئ غزة، وأخيرا أفق التعاون الفلسطيني المصري باتجاه إنشاء مدينة -إقليم في شمال سيناء تتوسط بين مدينتي العريش ورفع.

### آفاق النمو الاقتصادي والتنمية داخل قطاع غزة:

منذ مجيء السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع عدد من الجهات الأجنبية والوكالات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي تم التركيز على الميناء والمطار في غزة وعدد من "المدن الصناعية" على الحدود مع إسرائيل كبؤر أو كأقطاب عول عليها كثيرا من أجل حفز النمو الاقتصادي والتنمية. لا يساورنا أدنى شك هنا أن المخططين الفلسطينيين وصناع القرار الفلسطيني أخذوا في اعتباراتهم أثناء تخطيط الميناء والمطار مسألة عدم اليقين السياسية والمخاطر والتهديدات والمعوقات التي تحملها إزاء مشروع المطار والميناء. وقد ثبت بالتجربة أن أي مشروع تنموي مهما بلغت دقة تخطيطه وتفعيله يظل عرضة للدمار والزوال في ظل غياب السيادة الكاملة والقوة التي تحميه. أما بالنسبة للمدن الصناعية المقترحة والتي تم تنفيذ قسم منها فجاءت مواقعها في منطقة المنطار، المنصورة، منطقة دير البلح ومنطقة الشوكة وجميعها تقع على الحدود الشرقية للقطاع مع إسرائيل.

أن المبررات التي قدمها المخطط لاختيار هذه المواقع اعتمدت على أن الأراضي في المناطق الشرقية ذات قيمة زراعية منخفضة نظرا لملوحتها إضافة إلى أن الرياح تهب شرقا مما يقلل من التأثير السلبي للغازات والدخان المنبعث منها على التجمعات السكانية<sup>٢٢٨</sup>.

مهما كانت هذه المبررات سليمة من ناحية تخطيطية، مع أننا نعرف أيضا الشراقي والرياح الخماسينية التي تهب من الشرق غربا وخصوصا قرب القطاع لصحراء النقب وأن ملوحة المياه في غزة ليست مقتصرة فقط على المناطق الشرقية للقطاع، فهي لا تبرر غياب النقاش التخطيطي -الاقتصادي-العقلاني (عقلانية الاقتصاد في الخطاب التنموي) حول دور هذه

<sup>٢٢٨</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥. المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية،

المناطق الصناعية في حل المشاكل الاقتصادية لقطاع غزة، نغني مضاعفاتها الاقتصادية ومساهماتها في حفز النمو الاقتصادي للقطاع وبالتالي دورها في حفز وديمومة التنمية الاقتصادية. بكلمات أخرى، ما هي مساهمتها في توليد الفائض الاقتصادي ومراكمتها واستثماره محلياً باتجاه التنمية الشاملة.

يبدو أن الخطاب التخطيطي التقني هنا والمبررات الواردة، ومهما كانت سليمة، جاءت لتحجب الفكرة الرئيسية لهذه المدن الصناعية، وهي فكرة إسرائيلية كان قد طرحها عزرا سادان منذ بداية التسعينيات، وهي تعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل<sup>229</sup>.

إن فكرة إنشاء مناطق صناعية على الحدود مع إسرائيل في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، ما هي إلا جزءاً من نظام تقسيم العمل الجديد في ظل الليبرالية الجديدة. فأول الأمثلة لهذه "المدن الصناعية" أقيمت على الحدود المكسيكية-الأميركية بهدف الاستغلال الأقصى للطبقة العاملة المكسيكية من جهة، وتأديب الطبقة العاملة الأميركية من جهة ثانية. تكررت هذه التجربة في بلدان أخرى، مثلاً على حدود ألمانيا وبولندا. أما الأهمية الاقتصادية لمثل هذه "المدن الصناعية" في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية تبقى هامشية لأن تفاعلاتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى أو مضاعفاتها الاقتصادية لا تتعدى توشل (Trickledown) الأجور المنخفضة التي يتقاضاها العمال، هذا ناهيك عن أن مثل هذه "المناطق الصناعية" لا تساهم فعلياً أو بنويوا في سيرورة المأسسة الاقتصادية أو النموية أو حتى المجتمعية.

وأخذاً بعين الاعتبار الظروف السياسية التي تكتنف القطاع، تبقى هذه المناطق الصناعية وسيلة أو حل مرحلي لحل مشكلة البطالة المزمنة والمتفاقمة بين الحين والآخر. أما على المدى البعيد، فعلى المخطط الاقتصادي الفلسطيني وصناع القرار الفلسطينيين البحث عن آفاق نموية صناعية بإمكانها أن تساهم في حفز نشاطات اقتصادية أخرى. وتبقى المشكلة الرئيسية للتنمية الداخلية في قطاع غزة هي السيادة الفلسطينية الكاملة. فغياب السيادة الفلسطينية على المعابر والأجواء والحدود والشواطئ ستبقي النمو الاقتصادي والتنمية تحت رحمة الاحتلال التي قد تنتهي إلى الشلل.

### بناء سلسلة من الجزر قبالة شواطئ غزة:

لحل مشكلة البطالة والفقر، والحفاظ على الأراضي الزراعية في القطاع ومن أجل تنمية

<sup>229</sup> Sadan, Ezra, 1993. A Policy for Immediate Economic-Industrial Development in the Gaza Strip: A Summary Report. N.P.: Ben-Ezra Consultants. Ltd., 1991.

مستدامة وحفز النمو والتنمية، ولحل جوانب من مشكلة الإسكان، نقترح هنا فكرة أولية بإنشاء ٣ - ٤ جزر اصطناعية في المياه الإقليمية الفلسطينية تمتد ما بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ متر من الشاطئ بمساحة كلية لكل جزيرة تصل إلى ٥٠٠٠ دونم.

هنالك تجارب عالمية في بناء جزر اصطناعية في كل من اليابان وهولندا وهونغ كونغ والولايات المتحدة، موناكو وأخيرا التجربة الغنية والمستمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي بنت حتى الآن ما لا يقل عن ٦٥,٠٠٠ دونم من الجزر على شواطئها وفي مياهها الإقليمية<sup>٢٣٠</sup>. وتأتي كل هذه التجارب مشجعة جدا لتناول هذا الموضوع بشكل جدي كمحاولة للتصدي للعديد من المشاكل التي تواجه قطاع غزة جغرافيا، وبيئيا، واقتصاديا وسكانيا.

إن عملية تخطيط الجزر ووضع الدراسات الشاملة لها وعملية تنفيذ المشروع وتفعيله بوظائفه الإسكانية والسياحية والتجارية والخدماتية، ستكون مراحل لامتناس البطالة وخلق فرص عمل ليس بمقدورنا تحديدها في هذه اللحظة. نود أن نؤكد هنا، أن هذا المشروع لا يهدف بأي شكل من الأشكال المس بأي ثابت من الثوابت الفلسطينية. فالفكرة الإسرائيلية التي انبثقت عن مركز جافي للدراسات الإسرائيلية في جامعة تل أبيب<sup>٢٣١</sup> حول بناء عدة جزر قبالة شاطئ غزة جاءت تحمل في طياتها وبشكل علني أهدافا سياسية تتوخى تمويلا دوليا لمثل هذه الجزر كبديل لأراض تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية أو كإمكانية من الإمكانيات المقترحة لتوطين قسما من اللاجئين. ولهذا نود التأكيد هنا أننا مع فكرة إنشاء مثل هذه الجزر الاصطناعية فقط كأفق من آفاق النمو الاقتصادي والتنمية وكوسيلة لحل المشاكل المتفاقمة في قطاع غزة من بطالة وفقير وندرة في الأراضي المخصصة للإسكان وللحفاظ على الأراضي الزراعية. ونظرا لضيق المجال المتاح لنا هنا، لم نتمكن من مناقشة الجوانب التخطيطية، والتنفيذية، والوظائفية، التمويلية، ومنافع وفوائد هذا المشروع والمخاوف البيئية والأبعاد القانونية والتصورات الذهنية للمشروع.

لكننا نطرح الفكرة هنا لأهل القرار والرأي الفلسطينيين للتأمل بها وإن أمكن تخصيص الميزانيات المطلوبة لوضع دراسات الجدوى والمسوح المختلفة ومحاولة ترجمتها من فكرة لمشروع متكامل قابل للتنفيذ حينما يحين الوقت. كما بودنا أن نؤكد هنا أنه حتى في حالة

<sup>230</sup> Elsheshtawy, Yasser, 2003. Rewarding Boundaries: Dubai, An Emerging Global City. In Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World, ed. Elsheshtawy, Yasser, 169-1999. London and New York. Routledge.

<sup>231</sup> Shmuel Even, Shlomo Gartner, Dov Kehat, 2003. Artificial Islands off the Gaza Coast. Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv. Tel Aviv University.

حصول الفلسطينيين على سيادة كاملة على قطاع غزة، فإن المعطيات الفيزيكية والبشرية والاقتصادية للقطاع تتطلب ومن الآن بداية التفكير والتخطيط الاستراتيجي والبحث عن حلول غير تقليدية للمشاكل العديدة في القطاع.

**الأفق الثالث: تعاون مصري/فلسطيني/عربي في شمال سيناء لإنشاء مدينة/إقليم جديد بين العريش ورفح**

الفكرة: إقامة مدينة جديدة تتوسط بين العريش ورفح في إقليم جغرافي تتراوح مساحته ما بين ٣٠٠-٤٠٠ كم مربع يأخذ من ساحل شمال سيناء بؤرة انطلاقته بحيث يصل عدد سكان المدينة إلى مليون شخص في المرحلة الأخيرة من المشروع وعدد سكان الإقليم -الظهير الزراعي Hinterland بما في ذلك مدينتي العريش ورفح إلى نصف مليون إنسان.

### التصور الذهني:<sup>٣٣٢</sup>

يشمل تصورنا الذهني لهذه المدينة-الإقليم الوظائف التالية.

مدينة صناعية: مع قابلية لاستيعاب مختلف الصناعات الممكن جذبها للإقليم-وتخصيص مساحات واسعة للاستخدامات الصناعية مع الاستفادة من أسعار الأراضي المنخفضة في هذا الإقليم مم يعزز من ميزاته الاقتصادية التنافسية.

مدينة علمية: بناء جامعات حديثة مع قدرة تنافسية مع أفضل الجامعات في العالم، وتشمل بناء مراكز أبحاث في مختلف المجالات المعرفية والتطبيقية.

مدينة تجارية وخدماتية بما فيها الخدمات المالية: جذب الخدمات المنتجة والاستشارية وغيرها.

مدينة صحية: بناء مستشفيات ومراكز للرعاية الصحية حديثة تخدم الإقليم والوطن العربي مع تطوير مراكز البحث الصحي والطبي.

مدينة ثقافية: بناء معالم ثقافية عربية جديدة من مسارح ومتاحف ودور عرض ومؤتمرات وغيرها.

مدينة عربية للفنون والسينما: لاستقطاب الطاقات العربية في هذه المجالات وتعزيز مثل هذه الصناعة

<sup>٣٣٢</sup> يبدأ أي مشروع عملي من التأمل الحي ثم التفكير المجرد ومنه الى التطبيق.

مدينة إعلامية: استقطاب شركات الإعلام العربي وتطوير الإعلام العربي في هذه المرحلة من العولمة

مدينة للأبحاث الصحراوية: إقامة مراكز أبحاث متخصصة لمحاربة التصحر وتخضير الصحراء في الوطن العربي

مدينة سياحية: تطوير قطاع سياحي على شاطئ المتوسط وداخل الإقليم للسياحة الصيفية والشتوية.

بناء مطار دولي: يخدم الإقليم/المدينة وقطاع غزة، وكذلك يخفف الضغط على المدن المتعولمة جديداً في العالم العربي، خصوصاً مطار دبي الدولي.

بناء ميناء ضخيم: يخدم هذا الإقليم الجديد وقطاع غزة والمرافق الاقتصادية المخطط لها.

لعل الهدف من هذه كلها إقامة مدينة عربية حديثة متعددة الأهداف ومفتوحة على الوطن بأكمله، أي نواة تمثيلية لمشروع نهضوي عربي حديث. أما قطرياً، فستكون هذه المدينة حاجزاً بشرياً وحضارياً واقتصادياً أمام التوسع الإسرائيلي في هذا الاتجاه.

#### مقومات نجاح الفكرة/المشروع:

- ١- توفر مساحات شاسعة من الأرض، حيث تبلغ مساحة سيناء ٦٠ ألف كم مربع في حين مساحة قطاع غزة هي ٣٦٥ كم مربع.
- ٢- الموقع الاستراتيجي: تتوسط الوطن العربي بين مشرقه ومغربيه، وقربها من قناة السويس، وقربها من المراكز السكانية العربية.
- ٣- توفر المياه الباطنية في سيناء بكميات كبيرة لخدمة المدينة وإقليمها.
- ٤- إمكانية إيصال مياه النيل إلى شمال سيناء وقطاع غزة، والمشروع قيد التنفيذ حيث وصلت المياه إلى بعض مناطق شمال سيناء.<sup>٣٣٣</sup>
- ٥- توفر مصادر الطاقة بشكل كبير أي الطاقة الشمسية والنفط والغاز مما يساهم في تعجيل حركة التصنيع والتسويق في الإقليم.
- ٦- توفير الطاقة الكهربائية للسد العالي.
- ٧- استغلال معادن وخيرات وثروات سيناء الطبيعية.

<sup>233</sup> Bleier, Ronald, 1997. Will Nile Water Go To Israel? North Sinai Pipelines and Politics of Scarcity. Middle East Policy 5(3): 113-24.



٨- قابلية استصلاح الأراضي الصحراوية وتخضيرها في منطقة وادي العريش وتحويل شبه إقليم وادي العريش إلى سلة غذاء للمدينة المقترحة إضافة إلى الخيرات الزراعية من قطاع غزة.

٩- توفر الكفاءات العربية في جميع المجالات والموجودة بأعداد كبيرة خارج الوطن العربي والتي من الممكن جذبها حين تنفيذ هذا المشروع النهضوي العربي.

١٠- وجود أموال عربية مستثمرة في الغرب بما يزيد عن ٣ تريليون دولار بدأت تبحث عن مناطق استثمار لها بعد أحداث أيلول ٢٠٠٢، ووصول الاستثمار في بلدان الخليج إلى حالة الإشباع. في المدة الأخيرة بدأت الرساميل العربية بالبحث عن تخوم استثماريه جديدة في الصين، الهند والباكستان في حين أن البلدان العربية هي في أمس الحاجة لمثل هذه الأموال، خصوصاً مصر.

١١- الحتمية التاريخية للتعاون المصري الفلسطيني العربي للخروج من العجز والأزمات التي تجتاح الجميع.

#### أهداف المشروع:

- ١- خلق قطب نمو اقتصادي في شمال سيناء لحفز النمو والتنمية في مصر.
- ٢- حل مشكلة الاكتظاظ السكاني في الدلتا ووادي النيل.
- ٣- بداية فعلية للتعاون والتكامل العربي نحو تحقيق المشروع النهضوي العربي في ظل التكتلات الإقليمية العالمية (نفثا والاتحاد الأوروبي... الخ).
- ٤- حفز التضامن العربي من خلال مشروع عملي.
- ٥- المساهمة في حل مشكلة البطالة في مصر.
- ٦- السماح لأعداد كبيرة تبلغ عشرات الآلاف من الفلسطينيين للعمل في هذه المدينة/ الإقليم الجديدة بناء على اتفاق على مستوى القيادة السياسية للطرفين وضخ رساميل فلسطينية متركزة في الشتات في هذا المشروع.
- ٧- فسح المجال للفلسطينيين للاستثمار وتطوير هذا الإقليم بترتيبات خاصة تمنحهم امتيازات فيما يخص حجم العمالة الفلسطينية القادمة يومياً من قطاع غزة.

طبيعي جداً، أن ما ذكرناه أعلاه هو مجرد فكرة تحتاج التأمل والتمحيص والمناقشة على عدة مستويات، ونود التأكيد ثانية أن هذا المقترح لا يحمل في طياته أي معنى سياسي أو أي تنازل

عن الثوابت الفلسطينية ولا يهدف ضمنا أو علنا لتوطين اللاجئين على أرض مصرية قرب قطاع غزة ولا أي تنازل عن حق العودة. يبقى الهدف المركزي لهذا المقترح خلق تعاون مصري فلسطيني عربي على الصعيد الاقتصادي أولا والسماح لأعداد كبيرة من العمال الغزيين بالسفر يوميا للعمل في هذا المشروع في قطاعاته المختلفة.

### خاتمة:

منذ نهاية الثمانينات وحتى يومنا هذا، شهد قطاع غزة عدة إحداثيات كانت بدايتها الانتفاضة الأولى وسياسات إسرائيلية لإخمادها منذ يومها الأول، ومجيء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ مروراً بالانتفاضة الثانية والانتخابات البرلمانية الأخيرة. أما على الصعيد العالمي والإقليمي فقد عكست الأحداث والتطورات المتتابة نفسها أيضا على قطاع غزة، ومنها الحرب ضد العراق، وما كان لها من انعكاسات على المشهد الفلسطيني بشكل عام والقطاع بشكل خاص، وانهار الاتحاد السوفيتي، وبرز المشروع الأمريكي الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، وبعدها حرب العراق الثانية. كل هذه الإحداثيات قادت إلى عدة سيرورات وظواهر وأحداث حكمت القطاع منذ حينه.

ومن أبرز هذه الظواهر السيورورات، تراجع المؤشرات الاقتصادية وانحدار مستوى المعيشة لسكان القطاع بسبب سياسة الإغلاقات الإسرائيلية وغيرها من السياسات القمعية التي قادت إلى ظواهر البطالة المزمنة والتي ترتب عنها ظواهر الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية. رغم محاولة السلطة الفلسطينية لمعالجة الأمر من خلال فتح القطاع العام لاستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة في غزة إلا أن الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة للسكان لم يتحسن بشكل ملموس. لقد فشلت الدول المانحة في توجيه دعمها لمشاريع إنتاجية من زراعية وصناعية وخدمات منتجة تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في قطاع غزة، وتزامن ذلك مع غياب إرادتها للضغط سياسياً على إسرائيل وعدم خبرة السلطة في إدارة دفة الحكم في قطاع غزة. وابتعاد الأخيرة عن مواقع الهيمنة والشرعية للمجتمع المدني مما ساهم في تعاضم وازدياد قوة تيار الإسلام السياسي في القطاع، والذي أدى إلى تقاطب واضح منذ بدايات التسعينيات وانكماش اليسار الفلسطيني بشكل بارز.

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، ما هو إلا عملية لإخراج الاحتلال من الداخل لفرضه من الخارج، من خلال احتلال السيادة الفلسطينية أو الاستمرار في إستراتيجية الصهيونية بعيدة المدى التي تركز على عدم السماح للفلسطينيين ببناء قواعد وهيكل

اقتصادية متينة تقود إلى تحول بنيوي وتغيير جذري ليؤسس للاستقلال السياسي مستقبلاً. الازدياد السكاني الهائل في قطاع غزة منذ بداية التسعينيات وحتى يومنا هذا، والناجم عن النمو الطبيعي للسكان مقابل مساحة القطاع الصغيرة جداً، لم يجعل القطاع من أكثر المناطق كثافة في العالم بل أن الجدل بين الإنسان والأرض في قطاع غزة أصبح من أكثر التحديات التي تواجه المخطط الاستراتيجي الفلسطيني في الوقت الراهن، إزاء هذا الازدياد السكاني وندرة الأراضي والميزان البيئي الهش وتراجع مخزون المياه في القطاع وتهديد رقعة الأراضي الزراعية الخصبة فيه.

هذا، ويتطلب الوضع في قطاع غزة بمجمله تفكيراً وتخطيطاً استراتيجياً بعيداً عن مشاريع "النمو" و"التنمية" ذات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وبعيداً عن سياسات الماكرو اقتصادية في ظل غياب السيادة الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر: زيادة الاستثمار الحكومي، والاستثمار الخاص، والاستهلاك الحكومي، وزيادة التوظيف الحكومي، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة لأن مثل هذه السياسات في ظل غياب السيادة الوطنية الفلسطينية الكاملة عرضة للتقويض من قبل إسرائيل التي ما زالت محتلة للسيادة الفلسطينية في القطاع. ولذلك فغالبية هذه الأفكار لن تقود إلى تنمية اقتصادية ذات قدره تحويلية وتغييرية للبنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية في القطاع. كل الخطط والمشاريع المرتبطة ضمناً أو علناً بالاقتصاد الإسرائيلي لن تقود إلى سيورة تنمية حقيقية شمولية.

ولكن، أين تقف هذه التطورات والقوى من مسألة المشروع التنموي المنشود في هذه الورقة؟ إذا ما تمت صياغة وعرض المشروع التنموي المذكور على أرضية اقتصادية تقنية وفنية دون خلطه بالأمور السياسية، ولا سيما المس بحق العودة أو الحديث عن التوطين، وإذا ما تم تمويل المشروع من أطراف عربية، فإن احتمال عدم إعاقة من قبل الأطراف السياسية أمراً ممكناً.

## المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣. كتاب فلسطين الإحصائي، رقم (٤)، تشرين ثاني، ٢٠٠٣. رام الله
٢. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥. المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية، ٢٠١٥-٢٠٠٥
٣. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥. السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة: نتائج محاكاة النموذج القياسي. رام الله.

## References

- Anderson, Perry, 2001.** Scurrying Towards Bethlehem. *New Left Review* 10: 5-30.
- Bleier, Ronald, 1997.** Will Nile Water Go To Israel? North Sinai Pipelines and the Politics of Scarcity. *Middle East Policy* 5(3): 113-24.
- Chossudovsky, Michel, 1994.** IMF-World Bank Policies and the Rwandan Holocaust. *Third World Network* 52:27-31.
- Elsheshtawy, Yasser, 2003.** Rewarding Boundaries: Dubai, An Emerging Global City. In *Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World*, ed. Elsheshtawy, Yasser, 169-1999. London and New York. Routledge.
- Frank, A. Gunder, 1981.** Crisis in the Third World. New York and London: Holmes and Meier Publishers.
- Griffin, Keith. 1973a.** Underdevelopment in Theory. In *The Political Economy of Government and Underdevelopment*, ed. Wilber, K. Charles, 15-25. New York, N.Y.: Random House.
- Jensen, H. Rolf. 1995.** Housing Strategies in Palestine: A Point of View from Gaza. In *The Reconstruction of Palestine: Urban and Rural Development*, ed. Zahlan, A.B. 86-91. London and New York. Kegan Paul International.
- Khalidi, Rashid, 2001.** The Palestinians and 1948. The Underlying Causes of Failure. In *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, eds. Rogan Eugene L. and Shlaim, Avi. 12-36. Cambridge, England: Cambridge University Press.
- Moore, David, 2001.** Neo-Liberal Globalization and the Triple Crisis of 'Modernization' in Africa: Zimbabwe, the Democratic Republic of the Congo and South Africa. *Third World Quarterly* 22(6): 909-929.
- Qassoum Mufid, 2004.** Glocal Dialectics in the Production and Reproduction of the Palestinian Space under the Various Phases of Globalization. Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Illinois, Chicago.

**Roy, Sara, 1995.** The Gaza Strip: The Political Economy of De-development. Washington D.C.: Institute of Palestine Studies.

-----, **1996.** Economic Deterioration in the Gaza Strip. <http://www.merip.org/mer/mer200/roy.html>.

**Sadan, Ezra, 1993.** A Policy for Immediate Economic-Industrial Development in the Gaza Strip: A Summary Report. N.P.: Ben-Ezra Consultants. Ltd., 1991.

**Samara, Adel, 1989.** The Political Economy of the West Bank, 1967-87. Khamsin, Palestine: Profile of an Occupation, Zed Books.

-----, **1998.** Imprisoned Ideas.

**Sharif, S. Regina, 1983.** Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History. London, England: Zed Press.

**Shmuel Even, Shlomo Gartner, Dov Kehat, 2003.** Artificial Islands off the Gaza Coast. Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv. Tel Aviv University.

**Sklair, Leslie. 2001.** The Transnational Capitalist Class. Oxford, England: Blackwell Publishers.

**Wallerstein, Immanuel, 1974.** The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis. Comparative Studies in Society and History 16(4): 387-415.

**World Bank Group, 2006.** West Bank and Gaza Update. April 2006.